

3703
SIA

فهرس الجلد الثاني من الهداية

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١	كتاب النكاح	١٠٨	باب الخلع	٢٩٤	باب الواحدة	١٩٢	باب العين في الدخول
٣	فصل في المهر ما قبل	١١٣	باب الظهار	٣٠١	فصل في احكام الامان	١٩٤	باب العين في الخروج وغيره
٩	باب في الاولياء والاكفاء	١١٦	فصل في كفارة الظهار	٣٠٢	باب الفناء ثم وقتهما	١٩٩	باب العين في الاكل والشرب
١٤	فصل في الكفاءة	١٢١	باب العيبان	٣١٣	فصل في كفنة القمعة	٢٠٥	باب العين في الكلاف
١٩	فصل في الوكالة	١٢٥	باب العين وغیره	٣٢٢	فصل في التفسير	٢٠٤	فصل في ما يتعلق بالزمان
٢٠	باب المهر	١٢٤	باب العبد	٣٢٥	باب استيلاء الكفار	٢٠٩	باب العين في العتق والطلاق
٣٦	فصل في احكام النكاح في الكفار	١٣٣	فصل في الحد	٣٣٣	باب المستامن	٢١١	باب العين في البيع والشراء والتزويج
٣٤	باب نكاح الرقيق	١٣٤	باب ثبوت النسب	٣٣٥	فصل في حكم المستامن	٢١٣	باب العين في الجوار والصلوة والصوم
٣٢	باب نكاح اهل الشرك	١٣٠	باب حضنة الولد	٣٣٩	باب العشر والخراج	٢١٤	باب العين في البذل والنيابة
٣٤	باب القسم	١٣٢	فصل	٣٣٣	باب الجزية	٢١٤	باب العين في القتل وغيره
٣٩	كتاب الرجوع	١٣٣	باب النفقة	٣٣٨	فصل في ما ينبغي للذم	٢١٨	باب العين في تقاض الداه
٥٢	كتاب الطلاق	١٣٤	فصل في نفقة الزوجة على الزوج	٣٥٢	فصل في نفقة الزوج على الزوجة	٢١٩	مسائل متفرقة
٥٨	فصل	١٣٩	فصل في نفقة المطلقة	٣٥٣	باب احكام الموتدين	٢٢٠	كتاب الحدود
٦٠	باب ايقاع الطلاق	١٥٠	فصل في نفقة الاولاد والصغار	٣٥١	باب البغاة	٢٢٢	فصل في كيفية الحد
٦٥	فصل في حضنة الطلاق والزمان	١٥١	فصل في نفقة الزوج على الزوجة	٣٥٤	كتاب القبط	٢٣٣	باب ما بعد الحد وما لا يوجب
٦٤	فصل في حضنة الطلاق للشرك	١٥٥	فصل في نفقة المملوك	٣٥٩	كتاب القطة	٢٣٢	باب الشهادة على الزنا
٤٠	فصل في تشبيه الطلاق بوصف	١٥٥	كتاب العتق	٣٤٥	كتاب الاباق	٢٥١	باب حد الشرب
٤٢	فصل في الطلاق قبل الدخول	١٤٠	فصل في عتق المحرر	٣٤٤	كتاب المفقود	٢٥٢	باب حد القذف
٤٤	باب تفويض الطلاق لغيره	١٤٢	باب عتق البعض	٣٨١	كتاب الشركة	٢٦٠	فصل في التعزير
٤٩	فصل في الامر باليد	١٤٩	باب عتق احد العبدین	٣٨٣	فصل في كيفية الشركة	٢٦٢	كتاب السرقة
٨١	فصل في المشقة	١٤٣	باب الخلف بالعتق	٣٩١	فصل في الشركة الفاسدة	٢٦٦	باب ما يقطع به ولا يقطع
٨٦	باب الامان في الطلاق	١٤٥	باب العتق على جعل	٣٩٢	فصل في ما ينبغي للشرك	٢٦٢	فصل في الحرز والاخذ من
٩١	فصل في الاستثناء	١٤٨	باب التدبير	٣٩٣	كتاب الوقف	٢٦٦	فصل في كيفية القطع
٩٣	باب طلاق المريض	١٨٠	باب الاستيلاء	٣٩٢	فصل في وقف المسجد	٢٨٥	باب ما يختص بالسارق والسقة
٩٤	باب الرجعة	١٨٤	كتاب الامان	٣٩٣	فصل في وقف المسجد	٢٨٤	باب قطع الطريق
١٠٢	فصل في ما قبله المطلقة	١٨٨	باب ما يكون بينا وما لا يكون	٣٩٣	فصل في وقف المسجد	٢٩١	كتاب السب
١٠٢	باب الايلاء	١٩١	فصل في الكفارة	٣٩٣	فصل في وقف المسجد	٢٩٣	باب كيفية القتال

سنة

ولا بأس بان يترك المرأة اسلحة بيت زوجها اذا لم يكن معهم مشقة تربية وهو الخشوع وبغني الاعلان بالكون في البيت جلاجل (الفتح) ثم انطلق حقيقة في الوطني محاز في العقد ر ع سنت اثم انصفه قد يكون باطلا لا ينصف لثمة

الجلد الثاني في بيان ما لا ينعقد من الشهادات في الفقه الحنفي

ولا ينعقد بلفظة الأجارة في الصحيح لأنه ليس بسبب لذلك المتعدي بلفظة الأجارة
ولا حلال والأجارة لما قلنا ولا بلفظة الوصية لأنها توجب للمالك مضافا إلى
ما بعد الموت قال ولا ينعقد نكاح المسلمين إلا بحضور شاهدين حريين عاقلين

بالغين مسلمين رجلين أو رجل وامرأتين عدوكة كانوا أو غير عدوكة ومحمد

في القذف قال رحمه الله إن الشهادة شرط في باب النكاح لقوله عليه السلام

لا نكاح إلا بشهادة وهو حجة على مالك به في اشتراط الإعلان دون الشهادة

ولا بد من اعتبار الحرية فيها لأن العبد لا شهادة له لعدم الولاية ولا بد

من اعتبار العقل والبلوغ لأنه لا ولاية بدونهما ولا بد من اعتبار الإسلام

في الكعة المسلمين لأنه لا شهادة للكافر على المسلم ولا يشترط وصف الذكورة

حتى ينعقد بحضور رجل وامرأتين وفيه خلاف الشافعي ومطهر في

الشهادات أن شاء الله ولا تشترط العدالة حتى ينعقد بحضور الفاسقين

عندنا خلافا للشافعي له أن الشهادة من باب الكرامة والفاسق من أهل

الأهانة ولأنه من أهل الولاية فيكون من أهل الشهادة وهذا لأن

لما يحرم الولاية على نفسه لا سلامه لا يحرم على غيره لأنه من جنسه

ولأنه صلح مقلدا في صلح مقلدا وكذا شاهدوا والحدود في القذف من أهل

الولاية فيكون من أهل الشهادة تحملا وإنما الفاسق ثمة الأداء

بأنه لا يبرأ منه ولا يبرأ في بقاءه كما في شهادة العتق

بأنه لا يبرأ منه ولا يبرأ في بقاءه كما في شهادة العتق

بأنه لا يبرأ منه ولا يبرأ في بقاءه كما في شهادة العتق

بأنه لا يبرأ منه ولا يبرأ في بقاءه كما في شهادة العتق

بأنه لا يبرأ منه ولا يبرأ في بقاءه كما في شهادة العتق

بأنه لا يبرأ منه ولا يبرأ في بقاءه كما في شهادة العتق

بأنه لا يبرأ منه ولا يبرأ في بقاءه كما في شهادة العتق

بأنه لا يبرأ منه ولا يبرأ في بقاءه كما في شهادة العتق

بأنه لا يبرأ منه ولا يبرأ في بقاءه كما في شهادة العتق

ولا ينعقد بلفظة الأجارة في الصحيح لأنه ليس بسبب لذلك المتعدي بلفظة الأجارة

ولا حلال والأجارة لما قلنا ولا بلفظة الوصية لأنها توجب للمالك مضافا إلى

ما بعد الموت قال ولا ينعقد نكاح المسلمين إلا بحضور شاهدين حريين عاقلين

بالغين مسلمين رجلين أو رجل وامرأتين عدوكة كانوا أو غير عدوكة ومحمد

في القذف قال رحمه الله إن الشهادة شرط في باب النكاح لقوله عليه السلام

لا نكاح إلا بشهادة وهو حجة على مالك به في اشتراط الإعلان دون الشهادة

ولا بد من اعتبار الحرية فيها لأن العبد لا شهادة له لعدم الولاية ولا بد

من اعتبار العقل والبلوغ لأنه لا ولاية بدونهما ولا بد من اعتبار الإسلام

في الكعة المسلمين لأنه لا شهادة للكافر على المسلم ولا يشترط وصف الذكورة

حتى ينعقد بحضور رجل وامرأتين وفيه خلاف الشافعي ومطهر في

الشهادات أن شاء الله ولا تشترط العدالة حتى ينعقد بحضور الفاسقين

عندنا خلافا للشافعي له أن الشهادة من باب الكرامة والفاسق من أهل

الأهانة ولأنه من أهل الولاية فيكون من أهل الشهادة وهذا لأن

لما يحرم الولاية على نفسه لا سلامه لا يحرم على غيره لأنه من جنسه

ولأنه صلح مقلدا في صلح مقلدا وكذا شاهدوا والحدود في القذف من أهل

الولاية فيكون من أهل الشهادة تحملا وإنما الفاسق ثمة الأداء

بأنه لا يبرأ منه ولا يبرأ في بقاءه كما في شهادة العتق

بأنه لا يبرأ منه ولا يبرأ في بقاءه كما في شهادة العتق

بأنه لا يبرأ منه ولا يبرأ في بقاءه كما في شهادة العتق

بأنه لا يبرأ منه ولا يبرأ في بقاءه كما في شهادة العتق

بأنه لا يبرأ منه ولا يبرأ في بقاءه كما في شهادة العتق

بأنه لا يبرأ منه ولا يبرأ في بقاءه كما في شهادة العتق

بأنه لا يبرأ منه ولا يبرأ في بقاءه كما في شهادة العتق

بأنه لا يبرأ منه ولا يبرأ في بقاءه كما في شهادة العتق

قوله فيمنه ما يتصور من ان لا يخرج من المهر ما كان في المهر من المهر...

قوله فيمنه ما يتصور من ان لا يخرج من المهر ما كان في المهر من المهر...

قوله فيمنه ما يتصور من ان لا يخرج من المهر ما كان في المهر من المهر...

ولا يثبت امانة التي جعلت في الثبوت قبل الدخول بالنكاح اذ كانت في حجة او غيره ولا يكر
المخرج مخرج العادة لا يخرج الشرط ولها لا تقي في موضع لا حلال ينفي الدخول قال
ولا يامر آية اجداده لقوله تعالى لا تتكلموا بالاباء وكم ولا يامر آية ابنة وبني او لده لقوله
تعالى وحلال ما بينكم الذين من اصلابكم وذكر اصلاب لا سقط اعتبار التبعي لا حلال
حليلة الابن من الرضاعة ولا بامه من الرضاعة ولا باخيه من الرضاعة لقوله تعالى
وامها تكم الا ان ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة ولقوله عليه السلام يحرم من الرضاعة
ما يحرم من النسب ولا يجمع بين اختين نكاحا ولا بملك يمين طيها لقوله تعالى وان جموابين
الاختين لقوله عليه السلام من كان يوم من باله اليوم الا خوف لا يجمع مائة في حم اختين
فان تزوجا اختا متله قد طيها احدها النكاح لصدره من له مضاف الى محله اذا جلا يطأ
اكثره وان كان لم يطأ المنكوحه كان المنكوحه موطوعة حكما ولا يطأ المنكوحه للجماع اذا احر
الموطوعة على نفسه يستتب من الاسباب فيمنع بطأ المنكوحه لعدم الجمع وطأ
ويطأ المنكوحه ان لم يكن وطئ المملوكة لعدم الجمع وطئ المملوكة ليس موطوعة
حكما فان تزوجا اختين في عقدتين لا يدرى ايتها اولى فرق بينه وبينها لان نكاح
احدهما باطل بيقين ولا وجه الى تعيين لعدم الاولوية ولا الى التفيد مع التحويل لعدم
الفائدة اول الضرر فتعين التفريق ولها نصف المهر لانه وجب لاولى منها وانعدم الاولوية
للبطل بالاولوية فيصرف اليها اقل لا بد من عوى كل واحدة منها الاولى والا اصطلاح
لجمالة المستحقة ولا يجمع بين المرأة وعمتها او خالتها او ابنة اخيها او ابنة اختها

قوله فيمنه ما يتصور من ان لا يخرج من المهر ما كان في المهر من المهر...

لقول عليه السلام لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة اختها
وهذا مشهور يجوز الزيادة على الكتاب بمثله لا يجمع بين أم وأمن لو كانت أحدهما حرام لم يجز له
أن يتزوج بالآخرى لأن الجمع بينهما يفضي إلى القطعية والقرابة المحرمة للنكاح محرومة للقطع لو كانت
المحرمة بينهما بسبب الرضاع محرم لما روي من قبل ولا بأس بأن يجمع بين امرأة وبنت ذم كان لها
من قبل لانه لا قرابة بينهما ولا رضاع قال فلا يجوز أن ابنه تزوج لوقته نهذا ذكره لا يجوز له التزوج
بأمه أبية قلنا امرأة الأب لو صوتهها ذكر أجاز له التزوج بهذا والشرط أن يصود ذلك من كل
جانب من بني بأمه حرمت عليه صها وبنته لو قال لثأ الزنا لا يوجب حرمة لصا ولا غانعة
فلا تنال بالمحظوظ كذا أن الوطى سبب الجزئية بواسطة الولد حتى يضاف إلى كل واحد منهما الملا
صولها وفروعها كاصول وفروع كذا على العكس الاستقناع بالجزء حرام لافي موضع الضرر
وهي الموطوعة والوطى محرم من حيث أنه سبب لولد كامن حيث أنه ذاء ومن مسته امرأة
بشبهة حرمت عليه صها وبنته لو قال الشافعي لا تحرم على هذا الخلاف فثما امرأة بشبهة
إلى مرجعها ونظروها إلى فكهة عن شبهة لك المس النظر ليس معنى لدخول لهذا لا يتعلق بهما فساد
الصوم والأحرام وجوب لاغتسال فلا يفتان في كذا أن المس النظر سبب إعر إلى الوطى
في مقام مقامه موضع الاحتياط ثم المس بشبهة أن ينتشر لالة أو تزود انتشارا هو الصحيح
والاعتبار بالنظر إلى الفرج الداخل فلا يفتن ذلك الاعتناء تكاها وكوس فأنزل فقد قيل
أنه يوجب الحرمة والصحيح أنه لا يوجب لانه بالانزال تبين أنه غير مفضي إلى الوطى
وعلى هذا تبين المرأة في الدبر وإذا طلق امرأته طلاقا بائنا أو رجعا لم يجز له

المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة اختها
وهذا مشهور يجوز الزيادة على الكتاب بمثله لا يجمع بين أم وأمن لو كانت أحدهما حرام لم يجز له
أن يتزوج بالآخرى لأن الجمع بينهما يفضي إلى القطعية والقرابة المحرمة للنكاح محرومة للقطع لو كانت
المحرمة بينهما بسبب الرضاع محرم لما روي من قبل ولا بأس بأن يجمع بين امرأة وبنت ذم كان لها
من قبل لانه لا قرابة بينهما ولا رضاع قال فلا يجوز أن ابنه تزوج لوقته نهذا ذكره لا يجوز له التزوج
بأمه أبية قلنا امرأة الأب لو صوتهها ذكر أجاز له التزوج بهذا والشرط أن يصود ذلك من كل
جانب من بني بأمه حرمت عليه صها وبنته لو قال لثأ الزنا لا يوجب حرمة لصا ولا غانعة
فلا تنال بالمحظوظ كذا أن الوطى سبب الجزئية بواسطة الولد حتى يضاف إلى كل واحد منهما الملا
صولها وفروعها كاصول وفروع كذا على العكس الاستقناع بالجزء حرام لافي موضع الضرر
وهي الموطوعة والوطى محرم من حيث أنه سبب لولد كامن حيث أنه ذاء ومن مسته امرأة
بشبهة حرمت عليه صها وبنته لو قال الشافعي لا تحرم على هذا الخلاف فثما امرأة بشبهة
إلى مرجعها ونظروها إلى فكهة عن شبهة لك المس النظر ليس معنى لدخول لهذا لا يتعلق بهما فساد
الصوم والأحرام وجوب لاغتسال فلا يفتان في كذا أن المس النظر سبب إعر إلى الوطى
في مقام مقامه موضع الاحتياط ثم المس بشبهة أن ينتشر لالة أو تزود انتشارا هو الصحيح
والاعتبار بالنظر إلى الفرج الداخل فلا يفتن ذلك الاعتناء تكاها وكوس فأنزل فقد قيل
أنه يوجب الحرمة والصحيح أنه لا يوجب لانه بالانزال تبين أنه غير مفضي إلى الوطى
وعلى هذا تبين المرأة في الدبر وإذا طلق امرأته طلاقا بائنا أو رجعا لم يجز له

ان يتزوج بامته كتابية كان جواز نكاح الاماء ضروري عندنا فممن توفى الجز على لوق وقد
انفذت الضرورة بالمسئلة ولهذا جعل طول الحرة ما نفاه عندنا الجواز مطلق لا طلاق
المقتضى فيه متناع من تحصيل الجزء الحرة اذ رفاقه ولما ان لا يحصل الاصل فيكون له
ان لا يحصل له صفت لا يتزوج امته على حرة لقوله عليه السلام لا تنكح الامه على حرة وهو
باطل لا حجة على الشافعي في تحريم ذلك للعبد على مالك في تحريمه بضم الحرة وكان لوق
ان ارق تنصيف التمتع على ما تقرره في الطلاق ان شاء الله فيتب عليه حال الحلية حاله لا يفراد
حالة الانضمام ويجوز تزوج الحرة عليها لقوله عليه السلام تنكح الحرة على الامه لانها من المحلات
في جميع المحلات فلا منصرف في حقها وان تزوج امته على حرة في عقد من طلاق بائن لم يجز
عندنا في حيفه ويجوز عندنا لان هذا ليس بتزوج عليها وهو المحرم ولهذا لو حلف لا يتزوج
عليها لم يحنث بها ولا في حيفه ان نكاح الحرة بائن من جهة لقاء بعض الاحكام فيبقى
المنع احتياطا بخلاف ما لم يكن المقصود ان لا يدخل غيرها في قسمها والعوان يتزوج اربعا
من الحوائر والاماء وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من
النساء مثنى وثلاث ورباع والتنصيب على العدة بمنع الزيادة عليه قال الشافعي لا
تزوج الامه واحدة لا ضروري عندنا الحجة عليه ما قلنا اذا الامه المتكوبة تنظرها
سمر النساء كما في الظاهر ولا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من اثنتين وقال مالك
يجوز لانه في حق النكاح بمنزلة الحرة حتى ملكه بغير اذن المولى وكذا ان
لوق منصف في تزوج العبد اثنتين والحوا اربعا اظهار الشرف الحرة

ان يتزوج بامته كتابية كان جواز نكاح الاماء ضروري عندنا فممن توفى الجز على لوق وقد
انفذت الضرورة بالمسئلة ولهذا جعل طول الحرة ما نفاه عندنا الجواز مطلق لا طلاق
المقتضى فيه متناع من تحصيل الجزء الحرة اذ رفاقه ولما ان لا يحصل الاصل فيكون له
ان لا يحصل له صفت لا يتزوج امته على حرة لقوله عليه السلام لا تنكح الامه على حرة وهو
باطل لا حجة على الشافعي في تحريم ذلك للعبد على مالك في تحريمه بضم الحرة وكان لوق
ان ارق تنصيف التمتع على ما تقرره في الطلاق ان شاء الله فيتب عليه حال الحلية حاله لا يفراد
حالة الانضمام ويجوز تزوج الحرة عليها لقوله عليه السلام تنكح الحرة على الامه لانها من المحلات
في جميع المحلات فلا منصرف في حقها وان تزوج امته على حرة في عقد من طلاق بائن لم يجز
عندنا في حيفه ويجوز عندنا لان هذا ليس بتزوج عليها وهو المحرم ولهذا لو حلف لا يتزوج
عليها لم يحنث بها ولا في حيفه ان نكاح الحرة بائن من جهة لقاء بعض الاحكام فيبقى
المنع احتياطا بخلاف ما لم يكن المقصود ان لا يدخل غيرها في قسمها والعوان يتزوج اربعا
من الحوائر والاماء وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من
النساء مثنى وثلاث ورباع والتنصيب على العدة بمنع الزيادة عليه قال الشافعي لا
تزوج الامه واحدة لا ضروري عندنا الحجة عليه ما قلنا اذا الامه المتكوبة تنظرها
سمر النساء كما في الظاهر ولا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من اثنتين وقال مالك
يجوز لانه في حق النكاح بمنزلة الحرة حتى ملكه بغير اذن المولى وكذا ان
لوق منصف في تزوج العبد اثنتين والحوا اربعا اظهار الشرف الحرة

ان يتزوج بامته كتابية كان جواز نكاح الاماء ضروري عندنا فممن توفى الجز على لوق وقد
انفذت الضرورة بالمسئلة ولهذا جعل طول الحرة ما نفاه عندنا الجواز مطلق لا طلاق
المقتضى فيه متناع من تحصيل الجزء الحرة اذ رفاقه ولما ان لا يحصل الاصل فيكون له
ان لا يحصل له صفت لا يتزوج امته على حرة لقوله عليه السلام لا تنكح الامه على حرة وهو
باطل لا حجة على الشافعي في تحريم ذلك للعبد على مالك في تحريمه بضم الحرة وكان لوق
ان ارق تنصيف التمتع على ما تقرره في الطلاق ان شاء الله فيتب عليه حال الحلية حاله لا يفراد
حالة الانضمام ويجوز تزوج الحرة عليها لقوله عليه السلام تنكح الحرة على الامه لانها من المحلات
في جميع المحلات فلا منصرف في حقها وان تزوج امته على حرة في عقد من طلاق بائن لم يجز
عندنا في حيفه ويجوز عندنا لان هذا ليس بتزوج عليها وهو المحرم ولهذا لو حلف لا يتزوج
عليها لم يحنث بها ولا في حيفه ان نكاح الحرة بائن من جهة لقاء بعض الاحكام فيبقى
المنع احتياطا بخلاف ما لم يكن المقصود ان لا يدخل غيرها في قسمها والعوان يتزوج اربعا
من الحوائر والاماء وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من
النساء مثنى وثلاث ورباع والتنصيب على العدة بمنع الزيادة عليه قال الشافعي لا
تزوج الامه واحدة لا ضروري عندنا الحجة عليه ما قلنا اذا الامه المتكوبة تنظرها
سمر النساء كما في الظاهر ولا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من اثنتين وقال مالك
يجوز لانه في حق النكاح بمنزلة الحرة حتى ملكه بغير اذن المولى وكذا ان
لوق منصف في تزوج العبد اثنتين والحوا اربعا اظهار الشرف الحرة

ان قلت فانكحوا ما طاب لكم مطلق فيقول الحرة العبد قلت نعم كذا فيردنا بالمتقدمة الاجماعية ان لا يزوج منصف على ان الرق منصف ١١٢ امدد عه فان الولد تابع لامه في الحرية والرق ١١٢ عه ردا وعبد الرزاق في مذهب

فبقى المان يظهرنا ستم قلنا كبت النسيب لاجل الجارية وابن عبد الله بن جهم رجوعه للقوم

فقررا لاجماع والموث اطل من ان يزوج امرأة بشهادة شاهدين عشرتها م قال

زوجه هو صحيح لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة بل بالاشياء المعقودة

للمعاني ولا فرق بين ما اذا طالت مدة التناقوت وقصوت لان التناقوت هو المعين للجنة

وقد جعل من تزوج امرأتين في عقد واحد واحد لهما ليجل انهما صام نكاح القهر وكما

وبطل نكاح الاخرى لان البطل في احدهما بخلاف ما اذا جمع بين حرة وعبد البطل بالشروط

الفاسدة وقيل لا يفسد في الحر شرطه بشرط بيع له الى التي حل بها من ينفقه عندها

يقسم على مهر مثلها وهو مسألة الاصلح من ادعت عليها امرأة في تزوجها فقامت بينة

الفاخرى امرأته والى من تزوجها ادعى ان مقامه من ان تدعى بها معها وهذا متداول في حنفية

قول ابو يوسف ان في قوله لا اخرون قول لا ليس بيمان بطاها وعد قول الشافعي ان

القاضي خطأ الحق اذا الشهود كذبوا فصار كما اذا ظهر انه عيب او كذا ولا يفي حجية

صحة عندة وهو الحق لتعد الوقوف على حقيقة الصدق بخلاف ذلك والحق لان الوقوف على

متيسر فاذا اتبنا في هذا على الحق وامكن تنفيذه باطنا بتقدم النكاح نفذ قطعا

للمنافعة بخلاف الامالة المرسلة لان في الاسباب تراخا فلا مكان والله اعلم

باب في الاوكلاء والكفاء

وينعقد نكاح الحرة العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها وليا كبريا كانت او ثيبا عند

ابو حنيفة وابي يوسف في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ان لا يعقد الابوي وعند عمل

باب في الاوكلاء والكفاء... (Vertical marginalia on the left side of the page)

باب في الاوكلاء والكفاء... (Vertical marginalia in the middle of the page)

باب في الاوكلاء والكفاء... (Vertical marginalia on the right side of the page)

يتعقد وقفاً وقال مالك والشافعي لا يتعقد النكاح بعبادة النساء أصله لأن النكاح يترتب
 المقاصد والتفويض من قبلها الآن ^{عليه} يقول برفع الحائل بإجارة الولي وجه الجاهل الصغير
 في خالص حقه ومن أهل الكوفة عاقلة مبررة ولهذا كان لها التصرف في مالها اختياراً
 لا زوجاً ^{عليه} ما يطالب بالزوج كمالاً تنسب إلى الوقا حتم في ظاهر الرواية لا فرق بين الكفو وغيره
 غير الكفو ولكن الولي الاعتراض في غير الكفو وعن أبي حنيفة والشافعي أن لا يحرم في شراء الكفو لانه
 كمن من واقع لا يرفع فيردى رجوع ^{عليه} في القول ولا يجوز للولي الجارية البكر البالغة على النكاح خلافاً
 للشافعي لاعتبارها بالصغيرة وهذا لا يخاف جاحلة بام النكاح لعدم التجربة ولهذا ايقضت
 صداقها بغير امرها ولها انما حرة فلا يكون للغير عليه ولايتها لاجار والولاية على الصغيرة
 تصور عقلا وقد كمل بالبلوغ بدليل قوله في الخطاب قصداً وكذا الغلام وكذا التصرف في المال
 وأما مالك إلا قبض الصداق برضاها دلالة هذا لا يعلم مع نصها قال ^{عليه} الاستاذ
 الولي فسكنت أو ضحكتم فهو ذن لقول مالك السلام البكر تستامر في نفسها فإن سكنت
 فقد رضيت لأن جهة الرضاء فيه راحة لاها المستحبي عن أهل الارغبة لاعتراض الرضاء في
 ادل على الرضاء من السكوت بخلاف ما إذا بكت لأنه دليل السخط والكرهية فبطل إذا ضحكتم
 كما مستهزئة بما سمعت لا يكون رضا إذا بكت بلا صوت لم يكن رضا قال ^{عليه} ابن هذا
 غير الولي يعني استامر غير الولي أو ولي غيره أو ولي منه لم يكن رضا حتى تنكحه لأن هذا
 السكوت لقلة الالتفات إلى كلامه فلم يقع دلالة على الرضاء ولو وقع فهو محقق لاكتفاء
 بمثل الحاجة ولا حاجة في حق غير الأولياء بخلاف ما إذا كان المستامر رسولاً لولي

[illegible][illegible][illegible]

نوبه عوايه بالجه وان لم تكن لمسية فلا يمين عليها عند كى حقيقه وهي مسأله
الاستحلاف في الاشياء الستة سياتى في الدعوى ان شاء الله ويخرجها الصغير
اذا انعم الولي بركا كانت الصغيرة او ثيبا والولي هو العصبه مالك يخالفنا في غير الاب
والشافعي في غير الاب الجدر في الشياء الصغيره ايضا وجعلنا الولي الثاني الولايه على المهر باعتبار الخا
ولا حجة لانعدام الشهوة الان لاية الاب تثبت نصا بخلاف القياس الجديس في
معناه فلا يلحق به قلنا لابل هو موافق للقياس لان النكاح يتضمن المصالح ولا تتوفر
الابن المتكافين عادة ولا يتفق الكفو في كل زمان فان ثبتنا الولايه في حالة الصغير
احراز الكفو وجعلنا الشافعي ان النظر لا يتم بالتفويض الى غير الاب والجدر لقصور
شفقة وبعد قرابته ولهذا الإيماء التصرف في المال مع أنه أدنى رتبة فلان
لا يملك التصرف في النفس انه اعلى اولي فلان القرابة داعية الى النظر كما في الاب والجدر
ومافيه من القصور اظهرناه في سلب ولاية الالزام بخلاف التصرف في المال لانه
يتكرر فلا يمكن تداركه الخل فلا تقيد الولايه بالامزمة ومع القصور
لا يثبت ولاية الالزام وجه قولنا في المسأله الثانيه ان الثيبه سبب في الالزام
لوجود المارسة فادركنا الحكم عليها تيسيرا ولنا ما ذكرنا من تحقق الحاجة وفوق الشفقة
ولا هارسة تحدث الراي بدين الشهوة فيدار الحكم على الصغير الذي يوثق
كلنا فيما تقدم قوله عليه السلام النكاح الى العصبهات من غير شغل
والترتيب في العصبهات في ولاية النكاح كالترتيب في الالزام والابن محبوب بالقرن

بما ان
الابن
المتكافين
عادة
ولا يتفق
الكفو
في كل
زمان
فان ثبتنا
الولايه
في حالة
الصغير
احراز
الكفو
وجعلنا
الشافعي
ان النظر
لا يتم
بالتفويض
الى غير
الاب
والجدر
لقصور
شفقة
وبعد
قرابته
ولهذا
الإيماء
التصرف
في المال
مع أنه
أدنى
رتبة
فلان
لا يملك
التصرف
في النفس
انه اعلى
اولي
فلان
القرابة
داعية
الى النظر
كما في
الاب
والجدر
ومافيه
من القصور
اظهرناه
في سلب
ولاية
الالزام
بخلاف
التصرف
في المال
لانه
يتكرر
فلا يمكن
تداركه
الخل
فلا تقيد
الولايه
بالامزمة
ومع
القصور
لا يثبت
ولاية
الالزام
وجه
قولنا
في المسأله
الثانيه
ان الثيبه
سبب في
الالزام
لوجود
المارسة
فادركنا
الحكم
عليها
تيسيرا
ولنا ما
ذكرنا
من تحقق
الحاجة
وفوق
الشفقة
ولا هارسة
تحدث
الراي
بدين
الشهوة
فيدار
الحكم
على
الصغير
الذي
يوثق
كلنا
فيما
تقدم
قوله
عليه
السلام
النكاح
الى
العصبهات
من غير
شغل
والترتيب
في
العصبهات
في ولاية
النكاح
كالترتيب
في الالزام
والابن
محبوب
بالقرن

بما ان
الابن
المتكافين
عادة
ولا يتفق
الكفو
في كل
زمان
فان ثبتنا
الولايه
في حالة
الصغير
احراز
الكفو
وجعلنا
الشافعي
ان النظر
لا يتم
بالتفويض
الى غير
الاب
والجدر
لقصور
شفقة
وبعد
قرابته
ولهذا
الإيماء
التصرف
في المال
مع أنه
أدنى
رتبة
فلان
لا يملك
التصرف
في النفس
انه اعلى
اولي
فلان
القرابة
داعية
الى النظر
كما في
الاب
والجدر
ومافيه
من القصور
اظهرناه
في سلب
ولاية
الالزام
بخلاف
التصرف
في المال
لانه
يتكرر
فلا يمكن
تداركه
الخل
فلا تقيد
الولايه
بالامزمة
ومع
القصور
لا يثبت
ولاية
الالزام
وجه
قولنا
في المسأله
الثانيه
ان الثيبه
سبب في
الالزام
لوجود
المارسة
فادركنا
الحكم
عليها
تيسيرا
ولنا ما
ذكرنا
من تحقق
الحاجة
وفوق
الشفقة
ولا هارسة
تحدث
الراي
بدين
الشهوة
فيدار
الحكم
على
الصغير
الذي
يوثق
كلنا
فيما
تقدم
قوله
عليه
السلام
النكاح
الى
العصبهات
من غير
شغل
والترتيب
في
العصبهات
في ولاية
النكاح
كالترتيب
في الالزام
والابن
محبوب
بالقرن

بما ان
الابن
المتكافين
عادة
ولا يتفق
الكفو
في كل
زمان
فان ثبتنا
الولايه
في حالة
الصغير
احراز
الكفو
وجعلنا
الشافعي
ان النظر
لا يتم
بالتفويض
الى غير
الاب
والجدر
لقصور
شفقة
وبعد
قرابته
ولهذا
الإيماء
التصرف
في المال
مع أنه
أدنى
رتبة
فلان
لا يملك
التصرف
في النفس
انه اعلى
اولي
فلان
القرابة
داعية
الى النظر
كما في
الاب
والجدر
ومافيه
من القصور
اظهرناه
في سلب
ولاية
الالزام
بخلاف
التصرف
في المال
لانه
يتكرر
فلا يمكن
تداركه
الخل
فلا تقيد
الولايه
بالامزمة
ومع
القصور
لا يثبت
ولاية
الالزام
وجه
قولنا
في المسأله
الثانيه
ان الثيبه
سبب في
الالزام
لوجود
المارسة
فادركنا
الحكم
عليها
تيسيرا
ولنا ما
ذكرنا
من تحقق
الحاجة
وفوق
الشفقة
ولا هارسة
تحدث
الراي
بدين
الشهوة
فيدار
الحكم
على
الصغير
الذي
يوثق
كلنا
فيما
تقدم
قوله
عليه
السلام
النكاح
الى
العصبهات
من غير
شغل
والترتيب
في
العصبهات
في ولاية
النكاح
كالترتيب
في الالزام
والابن
محبوب
بالقرن

وخيار البلوغ في حق البكر لا يمتد إلى أخو المجلس ولا يبطال بالقيام في حق الشبه الغلام لأنه ما ثبت
بأشبات الزوج بالتوجه الخلفا فاما بطلان الرضا غير ان سكوت البكر رضا بخلاف خيار العوق
لأنه ثبت بأشبات الزوج وهو الاعتناق فيعتبر في المجلس كخيار الخيرة ثم الفرق بخيار البلوغ
ليس بطلان لأنها نص من لا تقي ولا طلاق إليها وكذا بخيار العوق لما بينا بخلاف الخيرة لأن
الزوج هو الذي ملكها وهو مال الظلم لاق وان مات احدهما قبل البلوغ ورثه الآخر وكذا
اذا مات بعد البلوغ قبل التفرق لأن اصل العقد صحيح المراك الثابت بالتمتع بالموت
بخلاف مباشرة الفصول في اذامات احدا الزوجين قبل الاجارة لأن النكاح في موقوف
في بطلان الموت فهنا قد فرق به قال ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون لأنه ولاية لهم
على انفسهم فادى ان لا يثبت على غيرهم ولأن هذه ولاية نظرية ولا تظفر في التفويض
الى هؤلاء ولا ولاية لكافر على مسلم لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا
ولهذا لا تقبل شهادة عليه ولا يقران اما الكافر فيثبت له ولاية النكاح على ولده الكافر
لقوله تعالى الذين كفروا بعضهم اولياء بعض وهذا تقبل شهادة عليه ويحري بينها
التوارث والغير العصابات من الاقارب ولا يثبت التزوج عند ابى حنيفة معناه عند
العصابات وهذا استحسان وقال لا يثبت وهو القياس وهو رواية عن ابى حنيفة
وقول ابى يوسف في ذلك مضطرب ولا شمرانه مع محمد لها ملاحية وان الولاية انما تثبت
صوتا للقرابة عن نسبتها غير الكفو إليها فلو العصابات والصيانة ولا حنيفة ان الولاية
نظرية والنظر يتحقق بالتفويض الى من هو المختص بالقرابة الباعثة

كتاب النكاح

الحداية

قال ابى حنيفة في حق البكر لا يمتد إلى أخو المجلس ولا يبطال بالقيام في حق الشبه الغلام لأنه ما ثبت
بأشبات الزوج بالتوجه الخلفا فاما بطلان الرضا غير ان سكوت البكر رضا بخلاف خيار العوق
لأنه ثبت بأشبات الزوج وهو الاعتناق فيعتبر في المجلس كخيار الخيرة ثم الفرق بخيار البلوغ
ليس بطلان لأنها نص من لا تقي ولا طلاق إليها وكذا بخيار العوق لما بينا بخلاف الخيرة لأن
الزوج هو الذي ملكها وهو مال الظلم لاق وان مات احدهما قبل البلوغ ورثه الآخر وكذا
اذا مات بعد البلوغ قبل التفرق لأن اصل العقد صحيح المراك الثابت بالتمتع بالموت
بخلاف مباشرة الفصول في اذامات احدا الزوجين قبل الاجارة لأن النكاح في موقوف
في بطلان الموت فهنا قد فرق به قال ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون لأنه ولاية لهم
على انفسهم فادى ان لا يثبت على غيرهم ولأن هذه ولاية نظرية ولا تظفر في التفويض
الى هؤلاء ولا ولاية لكافر على مسلم لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا
ولهذا لا تقبل شهادة عليه ولا يقران اما الكافر فيثبت له ولاية النكاح على ولده الكافر
لقوله تعالى الذين كفروا بعضهم اولياء بعض وهذا تقبل شهادة عليه ويحري بينها
التوارث والغير العصابات من الاقارب ولا يثبت التزوج عند ابى حنيفة معناه عند
العصابات وهذا استحسان وقال لا يثبت وهو القياس وهو رواية عن ابى حنيفة
وقول ابى يوسف في ذلك مضطرب ولا شمرانه مع محمد لها ملاحية وان الولاية انما تثبت
صوتا للقرابة عن نسبتها غير الكفو إليها فلو العصابات والصيانة ولا حنيفة ان الولاية
نظرية والنظر يتحقق بالتفويض الى من هو المختص بالقرابة الباعثة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

سائر المبدل حيث وقعت الموضع وذلك وسمها وبتنا كذا حرمها في المدل اعتبارا لرب البيع

و ان كان اصرها و يشد الواسمان او مضان او حرم ما به و رضى فعل او بقرى وكانت

قليل من غلوة حميرة قلوبنا ان كان هذا نصف المهر لان هذه الاشياء منافع اربابها

المؤمنين والذين آمنوا وفضلهم أكبر من المؤمنين الذين كفروا وقدر

وهذا التخصيص مضافا لما عظم من صفات لا يلزم من القضاء والكفاية ولا حوايل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء دليلا على قدرته وقدرته على كل شيء

صداً انهم ما نفعوا المركب لاندياح له الاطوار من غير عذر في كافي المذنب وهذا

القول في الاو هو الحليم وهو القساء المندون كالتيوع في رواية كذا لا كفارة فيه

والصوم بميرة الصوم فخره والرضاء بقرابة التقارب اذا خلا المحبوب الموقر لم يلقها فلي

الحال المزمع في حيفة وقال عليه نصف الملائكة من المرض بخلاف العتبان لان الحكم

ادع على سلامة الاله ولا يحيق بها اناسمق عليها القسبة حتى السحق وقد انت به

فان هذا العدد في جميع هذه المسائل احتياطا استعدنا لتوهم الشغل العد في الشغل
لنقل الرقم ١٢

فأهل فلا يصدر في بطلان حق الغير بخلاف المهر به مال يجامه في إيجابه ولو قدر

في هذه المذاهب ان كل شئ مما يجب ان يعلمه المذنبات المذنبات حبيب الله

حقيقيا من من ذا الصغر يجب لعلوم العلمين حبيب هان وليستيب المنعة

[illegible]

وہاں سے کسی جیب پر ملے اٹھ رہا ہے جیب صلیب سے الگ ہے

[illegible][illegible]

كتاب الحج

په اذنی المستحقی باسول السیاضه یو آفرغ غلظت ونا کله وچ ورج الفروق انما یسبح صفاته بنده بادلت الی الود او برین شمع الطیبه الی فی فیض البنین نه بکبریه المظهره و نه فخره باصله و تقدیر و سیر کران کله حق و انکسار فیض کران کله المظهره الی الود

[illegible][illegible]

باب في اربعة اجزاء فلامناقضة على انه ممنوع في رواية ثم على قول من ثبت قيمة الخدمة
لان المسلم مال الا انه يخرج عن التسليم فكان المناقضة فصاها كالتزوج على عبد الغيرة
عنه (المراد في رواية يوسف بن محمد المثل ان الخدمة ليست بمال اذ لا يستحق ثمنه)
فصاها كقيمة الخدم والخدمه من ثمنه لا من ثمنه الا ان كان له ثمنه لا من ثمنه الا ان كان له ثمنه
لا يظهر مقوم فيبقى الحكم على الاصل من غير اشتراط ان تزوجها انما في مقومها وهو
له ثم طلقها قبل الدخول خارج عليها بالجماع ما لا يملكه من ثمنه لا من ثمنه الا ان كان له ثمنه
لان الدائم والدائم لا يتعينان في العفو والفسوخ كذا اذا كان المهر مكملا
او موزنا اخر في الدائم لعدم تعيينه فان لم تقبض الا ان كان له ثمنه لا من ثمنه الا ان كان له ثمنه
قبل الدخول كما يرجع واحد منهما على صاحبه لا يثنى في ذلك اقباض المهر يرجع عليه اليه
الصداق وهو قول في فوره لانه سلم المهر بالانواع فلا تأخر عما يستحق بالطلاق
قبل الدخول وجب الاستحسان انه وصل اليه ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو
بإقامة ذمته عن نصف المهر ولا يبالى باختلاف الدين عند حصول المقصود ولو قبضت
خمس انة ثم رخصت الالف كلها المقبوض غير اربعة ومبت اليه ابقى ثم طلقها قبل الدخول
فهو يرجع واحد منهما على صاحبه لا يثنى في ذلك اقباض المهر يرجع عليه اليه
اقبضت باعتبار النقص بانها لان كانت اربعة فحقها بقبضها على الالف
ولا يبيح فدية ان مصفوا في خروج حصول فدية له بذلك صداق بل هو
فلا يستوجب الرجوع عند الطلاق لا يثنى في ذلك اقباض المهر يرجع عليه اليه

[illegible]

خطبة عذرا في نصف درهم سنينها فيمن شاء الله وولور وجهها على هذا العبد

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

[A large, dense handwritten note or signature covering most of the lower half of the page.]

[illegible]

او علیٰ هذا العبد فاذا احدها او كسب في الاخلاص فان كان يهتدي لها اقولها وكسبها

الاوكس ان كان اكثر من ارضها قايلا الارض من كان بينهما قايلا ارضها و هذا عند النبي

وإنما الأوكس في ذلك كل فان طلعا قبل الدخول فيها انصف الأوكس في ذلك كله
 لساكنه من الفضل من الأوكس الذي من الماسخ أو من الماء

بالاجماع على ان المضيق الى غير المثال التقدير ايجاب السمع قداما من ايجاب الكس اذا قل

متيقن من صلاح النسخ ولا عائق على مال الالابي حنيفة ان الموجب الاصل هو المثل

اذ هو الاعلى طالعاً قل عنه عند صحة التسمية قد فسد مكان اليمين بالتحريف

والاعتقاد لا يلازم وجوبه في البديل لأن عمر التمثيل إذا كان التبرع عن الأفع فالمرأة رخصت

بالخط وان كان الفصل من الاولس الزوج حصص بالزيادة والواجب الطلاق قبل الدخول
عن مرسلة ١٤

في هذا اليوم فاصك هـ نس يدير عليا في العادة توجه عرا صا بلزادة وادالو وجها
 في هذا اليوم فاصك هـ نس يدير عليا في العادة توجه عرا صا بلزادة وادالو وجها

على حيوان غير موصوف في كتاب التسمية لها الوسطية الروح حيوان لسان عطا
 باليد والاولاد احرار

الاولاد احرار

المصنف: ابن تيمية رحمه الله
الموضوع: الفقه
المصدر: المجموع المجلد ١٢ ص ١٢١

التبسم في الشفاء

ثُمَّ نَذِي فِي الْعَمَلِ الْأَصْلِ مَعَ إِذْكَ وَاحِدٌ مِنْهَا مَعَاوِضَةٌ وَلَنَا أَنْزَلْنَا مَعَاوِضَةً وَلَا نَعْمَا ^{عَلَيْهِ}

فجاءوا بالزعم الما البتداء حتى لا يفسد ناصح الجم التي كالتي والافاق المشطان يكون

المسمى بالاسم معلوم رعاية الخائن ذالك عند اعلام الحسن لانه لشغل علم

الحمد والردى والوسط والوسط وحظهم في اختلاف سمات الجنس لانه لا واسطة

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

[illegible]

۵۴۸

لا خلاف معاني الاجناس في خلاف البيع لان معناه على المضايقة فالما اكسما النكاح فمبينا
 على المساخنة فمبينا لان الوسيط لا يعرف الا بالقيمة فصارت اصلا في حق الايقاع والعبد
 اصل التسمية فتخير بينهما وان تزوجها على ثوب غير موصوف فلها مهر المثل ومعناه انه
 ذكر الثوب لم يزد عليه وجملا هذه جملة الجنس لان الثياب اجناس لو سمي جنسا
 بان قال هو يجمع التسمية ويخير الزوج لما بينا وكذا اذا بالغ في وصف الثوب طاهر الرواية
 لانها ليست من ذوات الامثال وكذا اذا سمي مكيلا او موزونا وسمى جنسه دون
 صفة كان سمي جنسه وصفته لا يخير لان الموصوف منها ثبتت في الذمة ثبوتا
 صحيحا فان تزوج مسلما على خمرا وخزير فالنكاح جائز ولها مهر مثلها لان شرط قبول
 النكاح شرط فاسد في جميع النكاح ويلغو الشرط بخلاف البيع لان شرط الفاسد لكن
 لم يقع التسمية بل ان المسمى ليس بمال في حق المسلم فوجب مهر المثل فان تزوج امرأة
 على هذا الدين من الخلف اذ هو حرم فلها مهر مثلها عند ابى حنيفة وقاله امثل وزنه
 خلا وان تزوجها على هذا العبد فاذا هو حريم فوجب مهر المثل عند ابى حنيفة ومحمد وقال
 ابو يوسف ومالك لقيمة لابي يوسف انه اطهرها مالا وعبر عن تسليمه فوجب قيمتها ومثله
 ان كان من ذوات الامثال كما اذا هلك العبد المسمى قبل التسليم وابو حنيفة يقول
 اجتمعت الاشارة والتسمية فتعتبر الاشارة لكونها ابلغ في المقصود وهو التعريف
 فكان تزوج على خمرا وخزير يقول الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المثار
 اليه يعلق العقل المثار اليه المسمى موجود في مثاره لا في ذاته والوصف يتبعه ان كان

وذكر ان المهر المسمى على ثوب غير موصوف فلها مهر المثل ومعناه انه
 ذكر الثوب لم يزد عليه وجملا هذه جملة الجنس لان الثياب اجناس لو سمي جنسا
 بان قال هو يجمع التسمية ويخير الزوج لما بينا وكذا اذا بالغ في وصف الثوب طاهر الرواية
 لانها ليست من ذوات الامثال وكذا اذا سمي مكيلا او موزونا وسمى جنسه دون
 صفة كان سمي جنسه وصفته لا يخير لان الموصوف منها ثبتت في الذمة ثبوتا
 صحيحا فان تزوج مسلما على خمرا وخزير فالنكاح جائز ولها مهر مثلها لان شرط قبول
 النكاح شرط فاسد في جميع النكاح ويلغو الشرط بخلاف البيع لان شرط الفاسد لكن
 لم يقع التسمية بل ان المسمى ليس بمال في حق المسلم فوجب مهر المثل فان تزوج امرأة
 على هذا الدين من الخلف اذ هو حرم فلها مهر مثلها عند ابى حنيفة وقاله امثل وزنه
 خلا وان تزوجها على هذا العبد فاذا هو حريم فوجب مهر المثل عند ابى حنيفة ومحمد وقال
 ابو يوسف ومالك لقيمة لابي يوسف انه اطهرها مالا وعبر عن تسليمه فوجب قيمتها ومثله
 ان كان من ذوات الامثال كما اذا هلك العبد المسمى قبل التسليم وابو حنيفة يقول
 اجتمعت الاشارة والتسمية فتعتبر الاشارة لكونها ابلغ في المقصود وهو التعريف
 فكان تزوج على خمرا وخزير يقول الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المثار
 اليه يعلق العقل المثار اليه المسمى موجود في مثاره لا في ذاته والوصف يتبعه ان كان

وذكر ان المهر المسمى على ثوب غير موصوف فلها مهر المثل ومعناه انه
 ذكر الثوب لم يزد عليه وجملا هذه جملة الجنس لان الثياب اجناس لو سمي جنسا
 بان قال هو يجمع التسمية ويخير الزوج لما بينا وكذا اذا بالغ في وصف الثوب طاهر الرواية
 لانها ليست من ذوات الامثال وكذا اذا سمي مكيلا او موزونا وسمى جنسه دون
 صفة كان سمي جنسه وصفته لا يخير لان الموصوف منها ثبتت في الذمة ثبوتا
 صحيحا فان تزوج مسلما على خمرا وخزير فالنكاح جائز ولها مهر مثلها لان شرط قبول
 النكاح شرط فاسد في جميع النكاح ويلغو الشرط بخلاف البيع لان شرط الفاسد لكن
 لم يقع التسمية بل ان المسمى ليس بمال في حق المسلم فوجب مهر المثل فان تزوج امرأة
 على هذا الدين من الخلف اذ هو حرم فلها مهر مثلها عند ابى حنيفة وقاله امثل وزنه
 خلا وان تزوجها على هذا العبد فاذا هو حريم فوجب مهر المثل عند ابى حنيفة ومحمد وقال
 ابو يوسف ومالك لقيمة لابي يوسف انه اطهرها مالا وعبر عن تسليمه فوجب قيمتها ومثله
 ان كان من ذوات الامثال كما اذا هلك العبد المسمى قبل التسليم وابو حنيفة يقول
 اجتمعت الاشارة والتسمية فتعتبر الاشارة لكونها ابلغ في المقصود وهو التعريف
 فكان تزوج على خمرا وخزير يقول الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المثار
 اليه يعلق العقل المثار اليه المسمى موجود في مثاره لا في ذاته والوصف يتبعه ان كان

[illegible]

من خلاف جنسية يتعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشا واليه ليس يتابع له والتسمية ابلغ
 في التعريف من حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات الا ترى ان من اشترى
 فصاعا على انه ياقوت فاذا هو نجاج لا ينفقد العقد لا خلاف الجند من ان اشترى على انه
 ياقوت احمر فاذا هو اخضر ينفقد العقد لا اتحاد الجنس في مسألتنا العبد مع الحر جنس
 واحد لقلته التفاوت في المنافع والضرر مع التحل جنسان للجنس المتفاوت في المقاصد
 فان اوجها لا يلزم صدق الآخر ب

قال تروى بها على هذين العبدین فاذا احدهما حرف ليس له الا الباقي اذا ساوى عشرة
 درهم عند ابى حنيفة ^{لانه} مسمى وجوب المسمى ان قل يمنع وجوب مهر المثل وقال
 ابو يوسف ^{لها} العبد وقيمة الحر لو كان عبدا لانه اطعمها اسلما ^{من غير نقصان} العبدین ^{عن} حجر عن تسليم
 احدهما فوجب قيمته ^{قال} محمد وهو رواية عن ابى حنيفة ^{لها} العبد الباقي الى تمام مهر
 مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمة العبد لانها لو كانتا حرين ^{يحتاج} الى تمام مهر المثل عنده

فإذا كان أحدهما عبداً يجب العبدان تمام مهر المثل وإذا افرق القاضي بين الزوجين
النكاح الفاسد قبل الدخول فلا مهر ^{الباطني} لأن المهر لا يجب بمجرّد العقد لفساده وإنما يجب باستيفاء
منافع البضع وكذا بعد الخلوة لأن الخلوة فيه يثبت بها التمكن فلا تقام مقام الوطى فإن
دخل بها فلها مهر مثلها لا يزداد على المسمى عندنا خلافاً للزفره ^{أي على الوطى لو ستره} وهو يعتبر بالبيع الفاسد
ولنا أن المستوفى ليس بمال وإنما يتقوم بالتسمية فإذا زادت على مهر المثل لم يجب الزيادة
عدم صحة التسمية وإن نقصت لم يجب الزيادة ^{منافعة ببيع} على المسمى لعدم التسمية بخلاف البيع
لأنه ما من تقوم في نفسه فثقل به البقعة ^{أي في النكاح الفاسد} عليها العدة إلحاقاً للشبهة بالحقيقة

[illegible]

في موضع الاحتياط وقيل عن اشتباه النسب يعتبر ابتداءها من وقت التفرق لا من
آخر الوطيات هو الصحيح لأنها تجب باعتبار شبهة النكاح ورفعها بالتفرق يثبت نسبها
لأن النسب يحتاط في ثباته إحصاء للولد فيترتب على الثابت من جهة تعتبر مدة النسب
من وقت الدخول عند محمد وعليه فتقوى لأن النكاح الفاسد ليس بالبيع والأقامة
باعتباره **قَالَ** وهو مثلها يعتبر بانعوتها وعماتها وبنات أعمها القول بن مسعود
لها مهر مثل نسائها لا كسفيه لا شطو هن أقارب الأب ولأن الإنسان من جنس
قوم أبيه وقيمتها شيء إنما تعرف بالنظر في قيمة جنسه ولا يعتبر بأمها وخالتها
إذا لم تكونا من قبيلتها لما بينا فإن كانت الأم من قوم أبيها بان كانت بنت عمه حينئذ
يعتبر بمهرها لما بينهما من قوم أبيها ويعتبر في مهر المثل أن تتساوى المراتب في السن
والجواز المألوف العقل والدين والبلد والمصر لأن مهر المثل يختلف باختلاف هذه الأوصاف
تلك التي تختلف باختلاف الدار والعصر والوادي يعتبر التساوي أيضا في البكارة لا في مختلف
بالبكارة والثبوت وإذا ضمن أهل المهر ضمانه لانه أهل الالتزام وقد اختلفوا في ما يقبله
فيصير ثم المرأة بالخيار في مطالبتها الزوج بها أو ليها اعتبارا بسائر الكفالات ويرجع
الولي إذا أدى على الزوج إن كان باهره كما هو الرسم في الكفالة وكذا يصح
هذا الضمان وإن كانت الزوجة صغيرة بخلاف ما إذا باع الأب مال الصغير
وضمن الثمن لأن الولي سفير ومعين في النكاح وفي البيع عاقد ومباشر حتى يرجع إليه
عليه الحقوق **الشيخ** إبراهيم بن عبد الله حنيفة ومحمد ويملك قبضه بعد

في موضع الاحتياط وقيل عن اشتباه النسب يعتبر ابتداءها من وقت التفرق لا من
آخر الوطيات هو الصحيح لأنها تجب باعتبار شبهة النكاح ورفعها بالتفرق يثبت نسبها
لأن النسب يحتاط في ثباته إحصاء للولد فيترتب على الثابت من جهة تعتبر مدة النسب
من وقت الدخول عند محمد وعليه فتقوى لأن النكاح الفاسد ليس بالبيع والأقامة
باعتباره **قَالَ** وهو مثلها يعتبر بانعوتها وعماتها وبنات أعمها القول بن مسعود
لها مهر مثل نسائها لا كسفيه لا شطو هن أقارب الأب ولأن الإنسان من جنس
قوم أبيه وقيمتها شيء إنما تعرف بالنظر في قيمة جنسه ولا يعتبر بأمها وخالتها
إذا لم تكونا من قبيلتها لما بينا فإن كانت الأم من قوم أبيها بان كانت بنت عمه حينئذ
يعتبر بمهرها لما بينهما من قوم أبيها ويعتبر في مهر المثل أن تتساوى المراتب في السن
والجواز المألوف العقل والدين والبلد والمصر لأن مهر المثل يختلف باختلاف هذه الأوصاف
تلك التي تختلف باختلاف الدار والعصر والوادي يعتبر التساوي أيضا في البكارة لا في مختلف
بالبكارة والثبوت وإذا ضمن أهل المهر ضمانه لانه أهل الالتزام وقد اختلفوا في ما يقبله
فيصير ثم المرأة بالخيار في مطالبتها الزوج بها أو ليها اعتبارا بسائر الكفالات ويرجع
الولي إذا أدى على الزوج إن كان باهره كما هو الرسم في الكفالة وكذا يصح
هذا الضمان وإن كانت الزوجة صغيرة بخلاف ما إذا باع الأب مال الصغير
وضمن الثمن لأن الولي سفير ومعين في النكاح وفي البيع عاقد ومباشر حتى يرجع إليه
عليه الحقوق **الشيخ** إبراهيم بن عبد الله حنيفة ومحمد ويملك قبضه بعد

في موضع الاحتياط وقيل عن اشتباه النسب يعتبر ابتداءها من وقت التفرق لا من
آخر الوطيات هو الصحيح لأنها تجب باعتبار شبهة النكاح ورفعها بالتفرق يثبت نسبها
لأن النسب يحتاط في ثباته إحصاء للولد فيترتب على الثابت من جهة تعتبر مدة النسب
من وقت الدخول عند محمد وعليه فتقوى لأن النكاح الفاسد ليس بالبيع والأقامة
باعتباره **قَالَ** وهو مثلها يعتبر بانعوتها وعماتها وبنات أعمها القول بن مسعود
لها مهر مثل نسائها لا كسفيه لا شطو هن أقارب الأب ولأن الإنسان من جنس
قوم أبيه وقيمتها شيء إنما تعرف بالنظر في قيمة جنسه ولا يعتبر بأمها وخالتها
إذا لم تكونا من قبيلتها لما بينا فإن كانت الأم من قوم أبيها بان كانت بنت عمه حينئذ
يعتبر بمهرها لما بينهما من قوم أبيها ويعتبر في مهر المثل أن تتساوى المراتب في السن
والجواز المألوف العقل والدين والبلد والمصر لأن مهر المثل يختلف باختلاف هذه الأوصاف
تلك التي تختلف باختلاف الدار والعصر والوادي يعتبر التساوي أيضا في البكارة لا في مختلف
بالبكارة والثبوت وإذا ضمن أهل المهر ضمانه لانه أهل الالتزام وقد اختلفوا في ما يقبله
فيصير ثم المرأة بالخيار في مطالبتها الزوج بها أو ليها اعتبارا بسائر الكفالات ويرجع
الولي إذا أدى على الزوج إن كان باهره كما هو الرسم في الكفالة وكذا يصح
هذا الضمان وإن كانت الزوجة صغيرة بخلاف ما إذا باع الأب مال الصغير
وضمن الثمن لأن الولي سفير ومعين في النكاح وفي البيع عاقد ومباشر حتى يرجع إليه
عليه الحقوق **الشيخ** إبراهيم بن عبد الله حنيفة ومحمد ويملك قبضه بعد

من يعيب ومن تسليم إلى غيره ذلك عهد العهود رجمه الله وفي تعليقه الإشارة إلى قساقس لا يحضره ولا يورثه من بعده
قال الجوزي القيس بن النساء التي قد تروى في الحديث والشيء في مذهبنا ليس
في موضع الاحتياط وقيل عن اشتباه النسب يعتبر ابتداءها من وقت التفرق لا من
آخر الوطيات هو الصحيح لأنها تجب باعتبار شبهة النكاح ورفعها بالتفرق يثبت نسبها
لأن النسب يحتاط في ثباته إحصاء للولد فيترتب على الثابت من جهة تعتبر مدة النسب
من وقت الدخول عند محمد وعليه فتقوى لأن النكاح الفاسد ليس بالبيع والأقامة
باعتباره **قَالَ** وهو مثلها يعتبر بانعوتها وعماتها وبنات أعمها القول بن مسعود
لها مهر مثل نسائها لا كسفيه لا شطو هن أقارب الأب ولأن الإنسان من جنس
قوم أبيه وقيمتها شيء إنما تعرف بالنظر في قيمة جنسه ولا يعتبر بأمها وخالتها
إذا لم تكونا من قبيلتها لما بينا فإن كانت الأم من قوم أبيها بان كانت بنت عمه حينئذ
يعتبر بمهرها لما بينهما من قوم أبيها ويعتبر في مهر المثل أن تتساوى المراتب في السن
والجواز المألوف العقل والدين والبلد والمصر لأن مهر المثل يختلف باختلاف هذه الأوصاف
تلك التي تختلف باختلاف الدار والعصر والوادي يعتبر التساوي أيضا في البكارة لا في مختلف
بالبكارة والثبوت وإذا ضمن أهل المهر ضمانه لانه أهل الالتزام وقد اختلفوا في ما يقبله
فيصير ثم المرأة بالخيار في مطالبتها الزوج بها أو ليها اعتبارا بسائر الكفالات ويرجع
الولي إذا أدى على الزوج إن كان باهره كما هو الرسم في الكفالة وكذا يصح
هذا الضمان وإن كانت الزوجة صغيرة بخلاف ما إذا باع الأب مال الصغير
وضمن الثمن لأن الولي سفير ومعين في النكاح وفي البيع عاقد ومباشر حتى يرجع إليه
عليه الحقوق **الشيخ** إبراهيم بن عبد الله حنيفة ومحمد ويملك قبضه بعد

۴۲

باب و في الوصية الضمان ايضا ضمان النفس و ولاية قبض المهر الا ان يحكم الابوة لا باعتبار ان

عاقدا لا ترى أنه لا يملك القبض بعد بلوغها فلا يصح ضمانها لنفسه **قال** للمرأة أن تمنع

نفسها حتى أخذهم وتمتد في نخرها أي يسافر فيها ليتعين حقها في البذل كما تعين حق

الزوج في المبدل وصداكاً لبيع وليس الزوج ان يمتعهما من السفر والزوج من منزله نكاحاً

اهلها حق يوفيه المهر كله اى المجل لان حق الحبس يستفاء المستحق والميت حق الاستفاء

قبل الايقاع ولو كان المهر كل مؤخر لا ليس له ان يمنع نفسها الاستقا طحا بحقها بالتاجيل كما في البيع فيه

خلاف ابى يوسف ^{رحمه الله} قل خل بها فذلك الجواب عند ابى حنيفة وقال ليس له ان يمنع نفسه ^{فيما روي في الصحيح}

والتخلاف فيها إذا كان الدخول بضامها حتى لو كانت مكرهة وكانت صبية

او جنون لا یسقط حقها فی الحبس لاتفاق علی هذا الخلاف الخلوۃ بما رزقها ویستغنی علی

هذا المستحق الفقير ابن العقود عليه كل قد صار مسل اليه بالوطنية الواحدة

وإن كانوا قد ابتاعوا جميع ما في يدهم فليبق لها حق الحبس كالبايع إذا أسلم المبيع له فيها

منعت منعاً قاطعاً لا يبدل من كل رخصة تصرف في البيع المحترمة ولا يحل عن العوض

باب في معرفة ما يوجب له الموت والصلح من احوال المومنين

آخر صداعه علومه حفظت مراجع و صداعه امره مقامه بالعلم العبد الادب جلاله يديع
 في بطن الوفيات ١٣

[illegible][illegible]

سورة الفاتحة الحمد لله رب العالمين

فصل في بيان ما يجب من العلم بالدين والدار الآخرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

۳۳

الهداية

ثم اختلفا في المهر فالقول قول المرأة الى تمام مهرها او القول قول الزوج فيما زاد على مهر المثل
وان طلقها قبل الدخول بها فالقول قوله كصف المهر وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
والقول قوله بعد الطلاق وقبل الان ياتي بشئ قليل معناه ما لا يتعارف به المهر هو
لا يبيح يوسف ان المرأة تدعي الزيادة والزوج يتكرو القول قول المنكر مع عينة الان ياتي بشئ
يكذب به لظاهر فيه هذا لان تقوم منافع البضع ضرورة حتى يمكن ايجاب شئ من المسمى لا يصح
الا لهما ان القول في الدعوى قول من يشهد له الظاهر والظاهر شاهد لمن يشهد له فالمثل
لانه هو الموضع الاصل في طلب النكاح وصداق الصباغ مع وبالشواخ اختلفا في مقدار الا
بحكم فيه فمما اذنع ثم ذكره هنا ان بعد الطلاق قبل الدخول القول قوله في نصف المهر وهذا
وطية الجامع الصغير والاصل ذكر في الجامع الكبير انه يحكم متعة مثلها وهو قياس
قولهم لان المتعة موجبة بعد الطلاق كغير المثل قبل فتحكم كوجود التوفيق انه وضع لها
في الاصل في االف الالفين فانه لا يتبع هذا المبلغ في العادة ولا يفيد تحكيمها ووضعها
في الجامع الصغير وسألت عن ذكر المقدار فيقال على ما هو المذكور في الاصل وشرح قولها فيما اذا
اختلفا في حال قيام النكاح ان الزوج اذا ادعى الالف المرأة الالفين فان كان مهر مثلها
الفا او قل فالقول قوله وان كان الفين او اكثر فالقول قولها وايجابا اقام البينة في الوجهين
تقبل وان اقاما البينة في الوجه الاول تقبل عينتها لانها تثبت الزيادة وفي الوجه الثاني
بينة لانها تثبت الخط وان كان مهر مثلها الفا وخمس مائة نكاحا فاذا اختلفا تجب

كتاب النكاح

[illegible]

الهداية
في بيان فوائد
الزهد في الدنيا
والتوكل على الله
في الآخرة
على قول
الشيخ
العلامة
الفاضل
الطوسي
رحمته الله

[illegible][illegible]

الذية خمس ما انتهت التبرع الرأى وقال الكرخي ثمانية لمان في الفصول الثلاثة ثم يحكمه المثل
 اى نفس هو مثل ١٢ هيد اى بمصايب باب هو اسقوا و اى كرا الراى اى باب

بعد ذلك ولو كان الاختلاف في أصل السمي يجب هذا المثال بالإجماع لأنه هو الأصل عندهما

وعندة لقول القضاء المسمى فيها لا شيء لو كان الاختلاف بعد موت أحدهما الجموع

فیه الجواب حیاتی لان امتیاز طریقتی نیست بطبعت احدی و لو کان لاختلاف بعروقتی
ای مال تمام کتب

في مقدار القوا فعل وrote المروج عبد بن حنيفة ولا يستثنى القليل و عبد بن يوسف القول

قول الوليَّة اَلْاِيْمَانُ يَا تَوَّابُ قَسِيْرٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ السَّجَّادِ فِي الْجَوَابِ فِي حَالَةِ الْحَيَوَةِ وَكَانَ

ففي أصل المسمى فوجدت في حاشية المؤلف قولاً من أنكره فالحاصل أنه لا حكمة له لما عنده

وَمِنْهَا مَا مَنَّ اللَّهُ عَلَى عَبْدٍ لَوْ كَانَتِ الْأَشْيَاءُ فِيهِ حِسَابًا

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

3- متذلل بالاموت عیضی ن فریبه الا اذا علم انها ماتت اولاً فیسقط نصیبه

من ذلك داما انساني فوجدنا محمدا مثل صار ديننا في ذمته كما اسمى في الايقطيا موت

كما اذا مات احدكما ولا يرحم عليه ان موثقاً يدل على انقرض اقرانهما فيمهر من يقد

القاضي هو المثل ومن يعت الي امرأة شيئاً فقال هو هديت وقال الزوج هو من المهر

فَالْقَوْلُ أَقُولُ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَلَأُ فَكَانَ عَافٍ بِحِمَّةِ التَّوَلَّى كَيْفَ وَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَسِعَ فِي

اسقاط الطرح

ایمانی فی الامام مع الصغیر اب

هيا للاهل فيه ينعاف عذرية و ما الى حظه و السعير و النول و قوله لما يبيت

الوقت على

وہی کہ جس نے اسے دیکھا ہے وہی کہ جس نے اسے دیکھا ہے

پیش از این در این کتابخانه

[illegible]

سورة

وقيل ما يجب عليهم من الخصال الأربع وغيره ليس ان يحتسبوا من الظاهر بكن به

والله اعلم وصلى الله على النبي وآله الطيبين الطاهرين اجمعين

جاءوا دخل بها وطلقها قبل الدخول بها او مات عنها فليس لها مهر وكذا في الحربين

في الاخرى هذا عندنا في حنيفة وهو قولنا في الحربين واما في الذممة فلها مهر مثلها

ان مات عنها او دخل بها وطلقتها قبل الدخول بها وقال نفقة لها مهر مثل

في الحربين ايضا لان الشرع ما شرع ابتغاء النكاح الا بالمال وهذا الشرع وقع عاما

فيثبت الحكم على العموم ولما ان اهل الحرب غير ملتزمين احكام الاسلام ولا ذممة لانهم

لنباين الدار بخلاف اهل الذممة لانهم لزموا احكامنا فيما يرجع الى المعاملات

كالربوا واتزوا وولاية الانزام متحققة لاتحاد الدار ولا في حنيفة ان اهل الذممة لا يلزمون

احكامنا في الديانات وفيما يعتقدون خلاف في المعاملات ولا يلزمهم بالسيوف

او بالحاجة من ترك منقطع عنهم باعتبار عقد الذمة فانما امرنا بان نتركهم وما يدبرون

نصاروا واهل الحرب بخلاف النصارى لانهم في الاذيان كما والربوا مستثنى عنهم لقوله

عليه السلام الامم التي ليس بيننا وبينها دينية عهد وقوله الكتابك على غيرهم بعض النصارى يحمل السكون

وقد قيل في الميمنة والسكون روايتان والاصل ان الكل على الخلاف فان تروح الذي

ذمته على غير ما حثرت في اسما واسلم احدها فلها الحر والخنزير ومعناه اذا كانا باعيا نهما

ولا سلام قبل القبض وان كانا بغير اعيانها فلها في الحر القيمة وفي الخنزير مهر مثل

وهذا عندنا في حنيفة وقال ابو يوسف لها مهر مثل في الكوجمين وقال

في الميمنة والسكون روايتان والاصل ان الكل على الخلاف فان تروح الذي ذمته على غير ما حثرت في اسما واسلم احدها فلها الحر والخنزير ومعناه اذا كانا باعيا نهما ولا سلام قبل القبض وان كانا بغير اعيانها فلها في الحر القيمة وفي الخنزير مهر مثل وهذا عندنا في حنيفة وقال ابو يوسف لها مهر مثل في الكوجمين وقال

في الميمنة والسكون روايتان والاصل ان الكل على الخلاف فان تروح الذي ذمته على غير ما حثرت في اسما واسلم احدها فلها الحر والخنزير ومعناه اذا كانا باعيا نهما ولا سلام قبل القبض وان كانا بغير اعيانها فلها في الحر القيمة وفي الخنزير مهر مثل وهذا عندنا في حنيفة وقال ابو يوسف لها مهر مثل في الكوجمين وقال

في الميمنة والسكون روايتان والاصل ان الكل على الخلاف فان تروح الذي ذمته على غير ما حثرت في اسما واسلم احدها فلها الحر والخنزير ومعناه اذا كانا باعيا نهما ولا سلام قبل القبض وان كانا بغير اعيانها فلها في الحر القيمة وفي الخنزير مهر مثل وهذا عندنا في حنيفة وقال ابو يوسف لها مهر مثل في الكوجمين وقال

في الميمنة والسكون روايتان والاصل ان الكل على الخلاف فان تروح الذي ذمته على غير ما حثرت في اسما واسلم احدها فلها الحر والخنزير ومعناه اذا كانا باعيا نهما ولا سلام قبل القبض وان كانا بغير اعيانها فلها في الحر القيمة وفي الخنزير مهر مثل وهذا عندنا في حنيفة وقال ابو يوسف لها مهر مثل في الكوجمين وقال

عجلها القيمة في الوجهين وجه قولها ان القبض مؤكّد للملك في القبض فيكون له سبب العقد
فيمتنع بسبب الاسلام كالعقد صار كما اذا كانا بغير عيناها اذا التحقت حالة القبض بحالة
العقد قابو يوسف يقول لو كانا مسلمين وقت العقد يجب مهر المثل فكذا اهرتها
ومحرق يقول صحت التسمية لكون المسمى الا عندهم الا انه امتنع التسليم للاسلام
فوجب القيمة كما اذا اهلك العبد المسمى قبل القبض ولا بد حذيفة ان الملك في الصداق
المعين يتم بنفس العقد لهذا انك لا تصرف فيه بالقبض ينقل من ضمان الزوج
والكل ما يتم بغير العقد لا يمتنع على القبض التملك ^{اي يجوز ان يتبعه وذهب ابو عبد}
الرضا عنها وذلك لا يمتنع بالاسلام كما سار د اد الخ المصنوع في غير المعين بالقبض ^{اي استعمال}
ملك العين قيمته بالاسلام بخلاف المشتري لان ملكا لا تصرف انما يستغاد بالقبض
حاذ ان عقد القبض في غير المعين لا تحت القيمة في التخيير لانه من ذوات القيم فيكون اخذ
قيمتها كخذه عينة لا كذلك الخ لانهما من ذوات الامثال لا ترى انه لو جاء بها بقيمة
قبل الاسلام تجبر على القبول في التخيير دون الخ ولو طلقها قبل الدخول بها
من اوجب مهر المثل اوجب المتعتمون من اوجب القيمة اوجب تصفها

باب نکاح الرقيق

لا يجوز نكاح العبد الا باذن مولاه و قال مالك يجوز للعبد ان يملك الطلاق فيملك
 على ان ينفذ بعد ذلك النكاح كاح موقوف ١٢٦
 النكاح ولنا قوله عليه السلام ايما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر و كان في تنفيذ نكاحهما
 رواه الترمذي عن جابر بن زناد عن النبي صلى الله عليه وسلم
 تعيينهما اذ النكاح عيب فيهما فلا يملك ان يردن اذن مولاه و كذلك المكاتبة مكتوبة
 اذ لا يردن زوج بينهما مولا ١٢٧
 او جئت فاك بالحر فحق النكاح فيمضي و حق النكاح على كذا الزوج عند الا بملك لمكاتبة تزوج عبدا ١٢٨

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

ويملك تزويج امته لغيره
 وتلك تزويج امته لما
 فالمرء في رقبته
 في حق الاول اخص ولا لا
 والمدير المكاتب ليس
 الكتابية والتدبير في
 المعلى طلقها او افار
 يسمى طلاقا ومفاد
 طلقها تطلقه تلك
 الاجازة ومن قال
 عند ابن حنيفة رحمه الله
 والى ائمة فيكون
 ظاهر في حق المعلى في
 والتحصيل وذلك
 حاصل وهو ملك الطلق
 الحاصل في النكاح
 وجهه الوطى مسأ

من بابا ككتاب كذا الم
يتاوكذا المدبروم الو
باع فيلان هذا دين و
من جهة فيتعلق ب
بيان في المهر ولا يبا عا
من كسبها الامن
فها فليس هذا باجادة
قوة وهو اليق بحال
رجعة فذا اجادة لان
سبده تزوج هذه الامتف
وفا لا يؤخذ منها ذاء
هذا المهر ظاهرا في حق الو
اخذ به بعد العتاق لها
البحا تزول هذا الو حلف لا يات
صرفات ذلك ان اللق
الفاصل حاصل كالل
تا اليه من صنوعة على

كتابتة لا تملك الزوج نفس
 لان المالك فيها قائم ولا
 فلا يملك شيء نفسه
 يجب رقبة العبد وجود
 فبينة ^{هو} فاعا للضرورة عن اص
^{هو} يورى من رقبة العبد
 فيلحقها لا يعقلان الثقة
 انفسها واذا تزوج العبد
 لانه يحمل الولد لان ^{هو} له
^{هو} اي لان ثمة القول من المولى
 عبد المتمره وهو ادى الى
 طلاق الزوجي لا يكون الا
 تزوجها انك ما فاسدا
 فحق واصل ان الاذن
^{هو} اي اصل الى حقيقة ^{هو} ب
 الى ^{هو} عندها ينصرف الى
^{هو} الاذن
 ان المقصود من النكاح
 زوج ينصرف الى الحيا ^{هو} تزوج
^{هو} فلا يثبت بها ^{هو} اسدا
 مطلق فيجزي على اطلاق
^{هو} دج
 نسب ووجوب المهر
^{هو} هذه الطريقة ومن

ما بد من اخذ المولى
 فان تزوج العبد باذن مولاه
 فليس من اهل وقته
 ما باليون كما في من النكاح
 من من ملك الى ملك مع
 بل غير اخذ مولاه نقلا
 هذا العقد ومشاركته
 فكان الحمل على ان
 في نكاح صميم فتستعين
 وودخل بها وانه يباع في
 في النكاح ينظم الله اسد
 الى جائز لا غير فلا يكون
 في المستقبل الاعفاف
 لا البيع لان بعض المظان
 كما في البيع وبعض
 العدة على اعتبار
 زوج عبدا ما يونا

1000

ما ذوال امرأة جاز والمراة اسوة للفرع في مهرها ومهرها اذا كان النكاح بمهر المثل وجهه
ان سبب كذا المهر ملكه الرقة على ما ذكره والنكاح لا يلا في حق الفرع ما لا يبطال مقصودا
الا انه اذا صح النكاح وجب للزوج سبب لامر لا يشابه دين الاستهلاك وصار كالمريض
المدين اذا تزوج امرأة فمهرها اسوة للفرع ومن زوج امته فليس عليها ان يزوجها
بيت الزوج ولكنها تحرم المولى ويقال للزوج متى ظهرت بها وطنتها لان حق المولى في
الاستخدام باق والتبوة بطلانها فان بواها مع بيتها فلها النفقة والسكنى والا فلا لان
النفقة تقابل الاحتباس ولو بواها بيتا ثم بالمال ان يستخرجها اذ ذلك لان الحق باق
لبقائه الملك فلا يسقط بالتبوة كما لا يسقط بالنكاح قال رضي الله عنه في تزويج المولى
عبد وامته ولم يذكروا رضاها وهذا يرجع الى مذهبنا ان للمولى اجبارها على النكاح وعند
الشافعي لا اجبار في العبد وهو دونهن في حقيقة لان النكاح من خصائص الانسانية
والعبد اخل تحت ملك المولى من حيث انه مال فلا يملكها كما لا يملك الامت لانه مال ملك
بعضها فيراى تمليكها ولنا ان النكاح اصلاح ملك لان فيه تخصيص عن الزنا الذي هو
المهلك والنقصان في ملكه اعتبارا لاي الامت بخلاف المكتبة المكتبة لانها لا تحل بالاحرار نصفا
في شغلها **قال** من زوج امته ثم قتلها قبل ان يدخل بها زوجها فلا مهر لها عند
الحنيفة رحمه الله وقال علي المهر ولاها اعتبارا بوجها حثف انفسها وهذا لان المقتول
صيتا بجله فصار كما اذا قتلها اجنوب لانه منع المبدل قبل التسليم فيا ترى منع المبدل
كما اذا دنت الحرة والقتل في احكام الدنيا جعل التلاخي جلا لنقصان والدية فكذا

المهر المثل
ان سبب كذا المهر ملكه الرقة على ما ذكره والنكاح لا يلا في حق الفرع ما لا يبطال مقصودا
الا انه اذا صح النكاح وجب للزوج سبب لامر لا يشابه دين الاستهلاك وصار كالمريض
المدين اذا تزوج امرأة فمهرها اسوة للفرع ومن زوج امته فليس عليها ان يزوجها
بيت الزوج ولكنها تحرم المولى ويقال للزوج متى ظهرت بها وطنتها لان حق المولى في
الاستخدام باق والتبوة بطلانها فان بواها مع بيتها فلها النفقة والسكنى والا فلا لان
النفقة تقابل الاحتباس ولو بواها بيتا ثم بالمال ان يستخرجها اذ ذلك لان الحق باق
لبقائه الملك فلا يسقط بالتبوة كما لا يسقط بالنكاح قال رضي الله عنه في تزويج المولى
عبد وامته ولم يذكروا رضاها وهذا يرجع الى مذهبنا ان للمولى اجبارها على النكاح وعند
الشافعي لا اجبار في العبد وهو دونهن في حقيقة لان النكاح من خصائص الانسانية
والعبد اخل تحت ملك المولى من حيث انه مال فلا يملكها كما لا يملك الامت لانه مال ملك
بعضها فيراى تمليكها ولنا ان النكاح اصلاح ملك لان فيه تخصيص عن الزنا الذي هو
المهلك والنقصان في ملكه اعتبارا لاي الامت بخلاف المكتبة المكتبة لانها لا تحل بالاحرار نصفا
في شغلها **قال** من زوج امته ثم قتلها قبل ان يدخل بها زوجها فلا مهر لها عند
الحنيفة رحمه الله وقال علي المهر ولاها اعتبارا بوجها حثف انفسها وهذا لان المقتول
صيتا بجله فصار كما اذا قتلها اجنوب لانه منع المبدل قبل التسليم فيا ترى منع المبدل
كما اذا دنت الحرة والقتل في احكام الدنيا جعل التلاخي جلا لنقصان والدية فكذا

21/11/2019

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

في حق المهرون قتلت حرة نفسها قبل ان يدخل بها زوجها قاتل المخلوق والنور حيا لله هو

يعتبر بالردة ويقتل الأولى امتها والجامع ما بيناه ولنا ان حناية المرء على نفسه غير معتبر
^{تم ان شرح الهمل قبل تفسيره}

في حق احكام الدنيا فسادا وتماخفا في الفما يخلاف قتل المولى امته لان يعتد في احكام

الدنيا حتى تجب لكفارة عمله إذا تزوج أمه فالأذن في العزل إلى المولى عند أبي حنيفة

رحم الله وعن أبي يوسف في رحمة الله ان الاذن اليها لان الوطى حقا حتى ثبت

ولاية المطالبة وفي الغزل تنقيص حقا في شتر طرضاها كما في الحرة بخلاف الامه

المملوكة لانه لا مطالبة لها فلا يعتبر رضاها وجه مظهر الرواية ان العرب يحل بقصود

الولد وهو حق المولى فيعتبر رضا بهيمة فالتق الحرة وان تزوجت باذن مولاهن ثم

اعنقت فلما انحميا لهما كان زوجهما او عبدا لقوله عليا لسلام لم يبرأه حين اعنقت

بضعك فاخذني لتعليل بمالك البضع صدام مطلقا فينتظم الفصلين الشافعي رحمه الله

يَا لَفَنَائِمِ إِذَا كَانَ زَوْجِي خَارًا وَهُوَ حَيٌّ ^{وَلَا يَدْرِي} لِأَنَّهُ يَدَادُ الْمَلِكِ عَلَيْهِمَا عَسَدٌ لَقَدْ فَعَلَكَ الزَّوْجُ

بذلك ثلث تطبيقات فتملك دفع اصل العقد فعلا للزيادة وكذلك المكتبة يعني اذا اترو

بإذن مولاهم عنقت وقال فرحم الله أخيارها لأن العقد نفذ عليها برضاها

وكان المهر لها فلا معنى لاثبات الخيار بخلاف لامتناهية لا يعتبر بطلانها قلنا ان العلة

از دیاد الملک قلندر حاجی لکاتیکن عدی ققوان طلافیشتان کی تدریجی است

بغير إذن مولاهم عتقت صح النكاح لأنها من أهل العبادرة وامتاع النفوذ حتى المولى قد

قال لا خير اوسع من الشفوة يعني الغنق ولا يتحقق زيادة الملك كما اذا رجحت نفسها بعد الغنق

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

فاذا اجاز النكاح صار له اؤده مضعوبة فلم يثبت ملك اليمين ولا تصير له اؤده قيمة
 عليه ولا في طهر حاله لم يملكها وعليه المهر لا التزام بالنكاح ولا له حولا لملكه لخواه
 فعق عليه بالقرابة قال اذا كانت الحرمة تحت عبد فقالت لولا اءعقه عني لقت
 ففعل ففسد النكاح وقال فرج الله لا يفسد اصله انه يقع العتق عن الامر
 عندنا حتى يكون الولا عليه ولو نفي^{ابن جهم} بئس الكفارة يخرج عن عمدتها وعندنا يقع عن المامور
 لانه طلب ان يعتق المامور عبدا عنه وهذا محال لانه لا عتق فيما لا يملك ابن آدم فله يصح
 الطلب فيقع العتق عن المامور ولنا انه ممكن تصحيبه بتقديم الملك بطريق الاقتضاء
 اذ الملك شرط لصحة العتق عنه فيصير قوله اعتق طلبك تملك منه بالالف ثم امره باعتاق عبدا
 الامر عنه وقوله اعتقت تملك منه ثم الاعتاق عنه واذا ثبت الملك للامر ففسد النكاح
 للتنافي بين المالكين لو قالت اعتهق عني ولم تنم ما لا يفسد النكاح والولا على العتق وهذا
 عندنا حيفة وشهدا^{ابن جهم} الله وقال ابو يوسف رجا له هذا الاول لسماع لانه
 يقدم التملك بغير عوض تصحيا لتصرفه وليسقط اعتبار القبض كما اذا كان عليه كفارة
 طمرا فامر غيره ان يطعم عنه ولما ان الهبة من شرطها القبض بالتصديق لا يمكن اسقاطه
 ولا الثانية اقضاء لانه فعل حسي بخلاف البيع لانه تصرف شرعي في تلك المسألة
 الفقير ينيوب عن الامر في القبض اما العبد فلا يقع في يده شيء ينيوب عنه
 لانه لا يملك ان يملك

باب نكاح اهل الشرك

ولا تزوج الكافر بغير شهود او في عدا كافر يدرك في دينهم جائز ثم اسما اقوا عليه وهذا

فان ثبت ملك اليمين لم يثبت ملك الولا عليه ولا تصير له اؤده قيمة عليه ولا في طهر حاله لم يملكها وعليه المهر لا التزام بالنكاح ولا له حولا لملكه لخواه فعق عليه بالقرابة قال اذا كانت الحرمة تحت عبد فقالت لولا اءعقه عني لقت ففعل ففسد النكاح وقال فرج الله لا يفسد اصله انه يقع العتق عن الامر عندنا حتى يكون الولا عليه ولو نفي بئس الكفارة يخرج عن عمدتها وعندنا يقع عن المامور لانه طلب ان يعتق المامور عبدا عنه وهذا محال لانه لا عتق فيما لا يملك ابن آدم فله يصح الطلب فيقع العتق عن المامور ولنا انه ممكن تصحيبه بتقديم الملك بطريق الاقتضاء اذ الملك شرط لصحة العتق عنه فيصير قوله اعتق طلبك تملك منه بالالف ثم امره باعتاق عبدا الامر عنه وقوله اعتقت تملك منه ثم الاعتاق عنه واذا ثبت الملك للامر ففسد النكاح للتنافي بين المالكين لو قالت اعتهق عني ولم تنم ما لا يفسد النكاح والولا على العتق وهذا عندنا حيفة وشهدا الله وقال ابو يوسف رجا له هذا الاول لسماع لانه يقدم التملك بغير عوض تصحيا لتصرفه وليسقط اعتبار القبض كما اذا كان عليه كفارة طمرا فامر غيره ان يطعم عنه ولما ان الهبة من شرطها القبض بالتصديق لا يمكن اسقاطه ولا الثانية اقضاء لانه فعل حسي بخلاف البيع لانه تصرف شرعي في تلك المسألة الفقير ينيوب عن الامر في القبض اما العبد فلا يقع في يده شيء ينيوب عنه لانه لا يملك ان يملك

فان ثبت ملك اليمين لم يثبت ملك الولا عليه ولا تصير له اؤده قيمة عليه ولا في طهر حاله لم يملكها وعليه المهر لا التزام بالنكاح ولا له حولا لملكه لخواه فعق عليه بالقرابة قال اذا كانت الحرمة تحت عبد فقالت لولا اءعقه عني لقت ففعل ففسد النكاح وقال فرج الله لا يفسد اصله انه يقع العتق عن الامر عندنا حتى يكون الولا عليه ولو نفي بئس الكفارة يخرج عن عمدتها وعندنا يقع عن المامور لانه طلب ان يعتق المامور عبدا عنه وهذا محال لانه لا عتق فيما لا يملك ابن آدم فله يصح الطلب فيقع العتق عن المامور ولنا انه ممكن تصحيبه بتقديم الملك بطريق الاقتضاء اذ الملك شرط لصحة العتق عنه فيصير قوله اعتق طلبك تملك منه بالالف ثم امره باعتاق عبدا الامر عنه وقوله اعتقت تملك منه ثم الاعتاق عنه واذا ثبت الملك للامر ففسد النكاح للتنافي بين المالكين لو قالت اعتهق عني ولم تنم ما لا يفسد النكاح والولا على العتق وهذا عندنا حيفة وشهدا الله وقال ابو يوسف رجا له هذا الاول لسماع لانه يقدم التملك بغير عوض تصحيا لتصرفه وليسقط اعتبار القبض كما اذا كان عليه كفارة طمرا فامر غيره ان يطعم عنه ولما ان الهبة من شرطها القبض بالتصديق لا يمكن اسقاطه ولا الثانية اقضاء لانه فعل حسي بخلاف البيع لانه تصرف شرعي في تلك المسألة الفقير ينيوب عن الامر في القبض اما العبد فلا يقع في يده شيء ينيوب عنه لانه لا يملك ان يملك

عند أبي حنيفة وقال زفره النكاح فاسد في الوجهين إلا أنه لا يترتب منه قبل الإسلام
والمرافعة إلى الحكم وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله في الوجه الأول كما قال أبو حنيفة
وفي الوجه الثاني كما قال زفر رحمه الله لأن الخطابات عامة على ما قرئ من قبل
قتلهم وإنما لا يترتب من ذلك إرضاء لا تقرباً وإذا اترضاها أو أسلموا أو حرمت
قائمة وجب التفرق وكما أن حرمة نكاح المعتدة مجمع عليها فكانوا مسلمين
لها وحرمة النكاح بخير شهود مختلف في ما يترتبها أحكامنا بجميع الاختلافات
وكذا حنيفة أن الحرمة لا يمكن اثباتها حقاً للشرع لأنهم لا يخاطبون بحقوقه
ولا جعلوا لها باباً لعدة حقاً للزوج لأنه لا يترتب بخلاف ما إذا كانت تحت مسلم
لا يعتد به وإذا صح النكاح فما لم يترتب منه إرضاء ولا إسلام حالة البقاء والشهادة
شرطاً غير ذلك العدة لا تفيها كما المنكوح إذا وطئت يشهد فاذ تزوج المجوسي
أما ما بينت من أسلاف أبي حنيفة أن نكاح المحارم له حكم البطلان فيما بينهم عندها
كما ذكرنا في المعتدة ووجوب التفرق بالإسلام فيفريق وعندنا له حكم الصحة في الصحيح
إلا أن المحرمية تنافي بقاء النكاح فيفريق بخلاف العدة لأنها لا تنافي ثم بالإسلام أحدها
ينفي بينهما ويجزئ أحدهما لا يفيق عنده خلافاً لما فالفريق أن الاستحقاق أحدهما
لا يبطل بمرافعة صاحبه إذا لا يتغير به اعتقاده أما اعتقاد المصير بالكفر
لا يعارض إسلام المسلم لأن الإسلام يعلو ولا يعلى ولو اترافعا فزقي بالاجماع
لأن مرافعتها كغيرها ولا يجوز أن يتزوج المرتد مسلمة ولا كافرة ومهتدة

هذا هو الوجه الثاني في قوله لا يترتب منه قبل الإسلام
والمرافعة إلى الحكم وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله في الوجه الأول كما قال أبو حنيفة
وفي الوجه الثاني كما قال زفر رحمه الله لأن الخطابات عامة على ما قرئ من قبل
قتلهم وإنما لا يترتب من ذلك إرضاء لا تقرباً وإذا اترضاها أو أسلموا أو حرمت
قائمة وجب التفرق وكما أن حرمة نكاح المعتدة مجمع عليها فكانوا مسلمين
لها وحرمة النكاح بخير شهود مختلف في ما يترتبها أحكامنا بجميع الاختلافات
وكذا حنيفة أن الحرمة لا يمكن اثباتها حقاً للشرع لأنهم لا يخاطبون بحقوقه
ولا جعلوا لها باباً لعدة حقاً للزوج لأنه لا يترتب بخلاف ما إذا كانت تحت مسلم
لا يعتد به وإذا صح النكاح فما لم يترتب منه إرضاء ولا إسلام حالة البقاء والشهادة
شرطاً غير ذلك العدة لا تفيها كما المنكوح إذا وطئت يشهد فاذ تزوج المجوسي
أما ما بينت من أسلاف أبي حنيفة أن نكاح المحارم له حكم البطلان فيما بينهم عندها
كما ذكرنا في المعتدة ووجوب التفرق بالإسلام فيفريق وعندنا له حكم الصحة في الصحيح
إلا أن المحرمية تنافي بقاء النكاح فيفريق بخلاف العدة لأنها لا تنافي ثم بالإسلام أحدها
ينفي بينهما ويجزئ أحدهما لا يفيق عنده خلافاً لما فالفريق أن الاستحقاق أحدهما
لا يبطل بمرافعة صاحبه إذا لا يتغير به اعتقاده أما اعتقاد المصير بالكفر
لا يعارض إسلام المسلم لأن الإسلام يعلو ولا يعلى ولو اترافعا فزقي بالاجماع
لأن مرافعتها كغيرها ولا يجوز أن يتزوج المرتد مسلمة ولا كافرة ومهتدة

هذا هو الوجه الثاني في قوله لا يترتب منه قبل الإسلام
والمرافعة إلى الحكم وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله في الوجه الأول كما قال أبو حنيفة
وفي الوجه الثاني كما قال زفر رحمه الله لأن الخطابات عامة على ما قرئ من قبل
قتلهم وإنما لا يترتب من ذلك إرضاء لا تقرباً وإذا اترضاها أو أسلموا أو حرمت
قائمة وجب التفرق وكما أن حرمة نكاح المعتدة مجمع عليها فكانوا مسلمين
لها وحرمة النكاح بخير شهود مختلف في ما يترتبها أحكامنا بجميع الاختلافات
وكذا حنيفة أن الحرمة لا يمكن اثباتها حقاً للشرع لأنهم لا يخاطبون بحقوقه
ولا جعلوا لها باباً لعدة حقاً للزوج لأنه لا يترتب بخلاف ما إذا كانت تحت مسلم
لا يعتد به وإذا صح النكاح فما لم يترتب منه إرضاء ولا إسلام حالة البقاء والشهادة
شرطاً غير ذلك العدة لا تفيها كما المنكوح إذا وطئت يشهد فاذ تزوج المجوسي
أما ما بينت من أسلاف أبي حنيفة أن نكاح المحارم له حكم البطلان فيما بينهم عندها
كما ذكرنا في المعتدة ووجوب التفرق بالإسلام فيفريق وعندنا له حكم الصحة في الصحيح
إلا أن المحرمية تنافي بقاء النكاح فيفريق بخلاف العدة لأنها لا تنافي ثم بالإسلام أحدها
ينفي بينهما ويجزئ أحدهما لا يفيق عنده خلافاً لما فالفريق أن الاستحقاق أحدهما
لا يبطل بمرافعة صاحبه إذا لا يتغير به اعتقاده أما اعتقاد المصير بالكفر
لا يعارض إسلام المسلم لأن الإسلام يعلو ولا يعلى ولو اترافعا فزقي بالاجماع
لأن مرافعتها كغيرها ولا يجوز أن يتزوج المرتد مسلمة ولا كافرة ومهتدة

لأنه مستحق للفصل لا محالة ضرورة التام في النكاح لا يشغل عنه ولا يشترع في حقه كذا
 المرتبة لا يزوجها مسلم ولا كافرا لأنها محبوسة للتام من خدمة الزوج لا تشغلها ولا كانه
 لا يتنظر بينهما المصالح والنكاح ما شرع لعينه بل لمصالحه فان كان احد الزوجين مسلما
 واولده على يده وكذلك ان اسلم احدهما وولد صغيرا وولد مسلمانا اسلامه في جعله
 تبع له نظرا له لو كان احدهما كتابيا والاخر مجوسيا فالولد كتابي لان في نوع نظره اذ المجوس
 شريعة الشافعي في القاذية للتعاض ونحوه ثبتنا الترجيح واذا اسلمت المرأة زوجها كافر غير
 القاضى على الاسلام فان اسلم في امراته وان ابقى فرق بينهما وكان لك طلاقا عند حقيقته
 وحمل ذلك اسم الزوج ونحوه مجوسية عرض عليها الاسلام فاني اسلمت في امراته وان ابت
 فرق القاضى بينهما ونكح الفرقة بينهما طلاقا وقال ابو يوسف لا يكون الفرقة طلاقا في
 الوجهين اما العرض فمن هنا وقال الشافعي لا يعرض الاسلام لان فيه عرضا لهم وقد
 ضمنا بعقد البهتان لا نعرض لهم لان ما في النكاح قبل الدخول غير متأكد فينقطع بنفسه
 الاسلام بعده متأكد فينبطج الى انقضاء عتق حيز كافي الطلاق ولنا ان المقاصد قد فاقا
 فلا بد من سبب يتيق عليه الفرقة فلا اسلام طاعة لا يصلح سببا لها فيعرض الاسلام
 ليحصل المقاصد بالاسلام او يثبت الفرقة بالاباء وجعل في يوسف ان الفرقة بسبب تراء
 في الزوجان فلا يكون طلاقا لفرقة بسبب الملك لهما ان الاباء امتنع عن الامساك بالمعروف
 مع قدرته عليه الاسلام فينبطج القاضى منها في الشرع كما في الحجج والعلل تمام المرأة
 فليست باهل للطلاق فلا ينوب منها عند ابائها ثم اذا فرق القاضى

كتاب النكاح
 في النكاح ما شرع لعينه بل لمصالحه فان كان احد الزوجين مسلما
 واولده على يده وكذلك ان اسلم احدهما وولد صغيرا وولد مسلمانا اسلامه في جعله
 تبع له نظرا له لو كان احدهما كتابيا والاخر مجوسيا فالولد كتابي لان في نوع نظره اذ المجوس
 شريعة الشافعي في القاذية للتعاض ونحوه ثبتنا الترجيح واذا اسلمت المرأة زوجها كافر غير
 القاضى على الاسلام فان اسلم في امراته وان ابقى فرق بينهما وكان لك طلاقا عند حقيقته
 وحمل ذلك اسم الزوج ونحوه مجوسية عرض عليها الاسلام فاني اسلمت في امراته وان ابت
 فرق القاضى بينهما ونكح الفرقة بينهما طلاقا وقال ابو يوسف لا يكون الفرقة طلاقا في
 الوجهين اما العرض فمن هنا وقال الشافعي لا يعرض الاسلام لان فيه عرضا لهم وقد
 ضمنا بعقد البهتان لا نعرض لهم لان ما في النكاح قبل الدخول غير متأكد فينقطع بنفسه
 الاسلام بعده متأكد فينبطج الى انقضاء عتق حيز كافي الطلاق ولنا ان المقاصد قد فاقا
 فلا بد من سبب يتيق عليه الفرقة فلا اسلام طاعة لا يصلح سببا لها فيعرض الاسلام
 ليحصل المقاصد بالاسلام او يثبت الفرقة بالاباء وجعل في يوسف ان الفرقة بسبب تراء
 في الزوجان فلا يكون طلاقا لفرقة بسبب الملك لهما ان الاباء امتنع عن الامساك بالمعروف
 مع قدرته عليه الاسلام فينبطج القاضى منها في الشرع كما في الحجج والعلل تمام المرأة
 فليست باهل للطلاق فلا ينوب منها عند ابائها ثم اذا فرق القاضى

في النكاح ما شرع لعينه بل لمصالحه فان كان احد الزوجين مسلما
 واولده على يده وكذلك ان اسلم احدهما وولد صغيرا وولد مسلمانا اسلامه في جعله
 تبع له نظرا له لو كان احدهما كتابيا والاخر مجوسيا فالولد كتابي لان في نوع نظره اذ المجوس
 شريعة الشافعي في القاذية للتعاض ونحوه ثبتنا الترجيح واذا اسلمت المرأة زوجها كافر غير
 القاضى على الاسلام فان اسلم في امراته وان ابقى فرق بينهما وكان لك طلاقا عند حقيقته
 وحمل ذلك اسم الزوج ونحوه مجوسية عرض عليها الاسلام فاني اسلمت في امراته وان ابت
 فرق القاضى بينهما ونكح الفرقة بينهما طلاقا وقال ابو يوسف لا يكون الفرقة طلاقا في
 الوجهين اما العرض فمن هنا وقال الشافعي لا يعرض الاسلام لان فيه عرضا لهم وقد
 ضمنا بعقد البهتان لا نعرض لهم لان ما في النكاح قبل الدخول غير متأكد فينقطع بنفسه
 الاسلام بعده متأكد فينبطج الى انقضاء عتق حيز كافي الطلاق ولنا ان المقاصد قد فاقا
 فلا بد من سبب يتيق عليه الفرقة فلا اسلام طاعة لا يصلح سببا لها فيعرض الاسلام
 ليحصل المقاصد بالاسلام او يثبت الفرقة بالاباء وجعل في يوسف ان الفرقة بسبب تراء
 في الزوجان فلا يكون طلاقا لفرقة بسبب الملك لهما ان الاباء امتنع عن الامساك بالمعروف
 مع قدرته عليه الاسلام فينبطج القاضى منها في الشرع كما في الحجج والعلل تمام المرأة
 فليست باهل للطلاق فلا ينوب منها عند ابائها ثم اذا فرق القاضى

في النكاح ما شرع لعينه بل لمصالحه فان كان احد الزوجين مسلما
 واولده على يده وكذلك ان اسلم احدهما وولد صغيرا وولد مسلمانا اسلامه في جعله
 تبع له نظرا له لو كان احدهما كتابيا والاخر مجوسيا فالولد كتابي لان في نوع نظره اذ المجوس
 شريعة الشافعي في القاذية للتعاض ونحوه ثبتنا الترجيح واذا اسلمت المرأة زوجها كافر غير
 القاضى على الاسلام فان اسلم في امراته وان ابقى فرق بينهما وكان لك طلاقا عند حقيقته
 وحمل ذلك اسم الزوج ونحوه مجوسية عرض عليها الاسلام فاني اسلمت في امراته وان ابت
 فرق القاضى بينهما ونكح الفرقة بينهما طلاقا وقال ابو يوسف لا يكون الفرقة طلاقا في
 الوجهين اما العرض فمن هنا وقال الشافعي لا يعرض الاسلام لان فيه عرضا لهم وقد
 ضمنا بعقد البهتان لا نعرض لهم لان ما في النكاح قبل الدخول غير متأكد فينقطع بنفسه
 الاسلام بعده متأكد فينبطج الى انقضاء عتق حيز كافي الطلاق ولنا ان المقاصد قد فاقا
 فلا بد من سبب يتيق عليه الفرقة فلا اسلام طاعة لا يصلح سببا لها فيعرض الاسلام
 ليحصل المقاصد بالاسلام او يثبت الفرقة بالاباء وجعل في يوسف ان الفرقة بسبب تراء
 في الزوجان فلا يكون طلاقا لفرقة بسبب الملك لهما ان الاباء امتنع عن الامساك بالمعروف
 مع قدرته عليه الاسلام فينبطج القاضى منها في الشرع كما في الحجج والعلل تمام المرأة
 فليست باهل للطلاق فلا ينوب منها عند ابائها ثم اذا فرق القاضى

[illegible]

الينا مهاجرة جلان نترج ولا عدا عليها عند ابي حنيفة ^{عليه السلام} فقال عليها العدي لان الفرق

دقت بعد الدخول في دال الإسلام فليزها أحكام الإسلام ولا في حقيقة أنها التواضع المتقدرة

وجبت اظمار الخطر ولا خطر الى الحزن في هذا لا تعجب العدة على العدة على المسببية وان كانت حادثة

لِيَتَزَوَّجَ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا وَعَنْ أَبِي حَسِيْفَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَزَوِّجُهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا

كما في الجبلي من الوفاء وجه الأول الثبات النسب فاذا اظهر القرائن في حق النسب يظهر في حق الجبلي

من النكاح احتياطاً قال فماذا إذا اختلف الزوجان عن الاسلام وقعت لفرقة بينهما بطلاً

وهذا عند أبي حنيفة ^{عليه السلام} واليوسف ^{عليه السلام} وقال محمد ^{عليه السلام} إن كانت الردة من الزوج في القرعة يطلق

هو يعيتبر بالاباء والجامع ما بيننا و ابو يوسف ^{عليه السلام} ما اصلنا في الاباء وابو حنيفة ^{عليه السلام}
عن الحسن اذا اصل - المرأة ١٧

فوق بينهما وجهان الردية منافية للنكاح لكونها منافية للعصمة والطلاق رافع

فقد ان جعل طلاقا بخلاف الابعاء لا ينفوت الامساك بالمعروف فيجب التشرع

بلا احسان على ما مر وكذا تتوقف الفرق بالاباء على القضاء ولا تتوقف بالردة ثم ان كان الزوج

هو المتد فلما اكل المهرين دخل بها ونصف المهر ان لم يدخل بها وان كانت هي المرتدة فلها

كل المهران خلقا وان لم يدخل بها فلا مهر لها ولا نفقة لان الفرقه من قبلها قالوا في الاول
كانت كالنكاح والنفقة لها اربعة

معتمداً على ما فيها على كمالها استحساناً وقال زفره يبطل لأن ردة أحدهما منافية في ردهما

درة احدها قلنا ملاوي ان بني حنيفة اتوا ثم اسلموا ولم بامرهم الصلابة رضوان الله

عليهم جميعين يتجدد الانبياء والائمة منهم واقع معا لجهالة التاريخ ولو اسلم احدا

بعد الاقتران فسد النكاح بينهما الاصل والآخر على الردة لا ينصفان كما بتدائها
 شك اجابته واما ما

[illegible]

باب القسم

واذا كان لرجل امرأتان حون فعليان بغير بدل يبيضا في القسم بيمين كائنا او ثيبين او واحد
 بكون او لا اخرى شيئا لقوله عليه السلام من كانت له امرأتان وسال احداهما في القسم جلي يوم
 وشقة ما اقل وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام كان يعدل في القسم بين
 نسائه وكان يقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا توفاني في الاملاك يعني زيادة المحبة
 ولا فصل فيما رزقني والقديمة والجديدة سواء لا طلاق ما روينا وان القسم من حقوق النكاح
 ولا تقاوت بينهما في ذلك ولا اختيار في مقدار الدلالة الى الزوج لان المستحق هو التسوية دون
 طريقتها والتسوية في البيوت لا في الجامعة لانها تنبت على النشاط وان كانت احداهما حرة
 والاخرى امه فالخوة الثلثان من القسم والامه الثلث بذلك ورد الاثر لان حل الامه انقص
 من حل الحرة فلا بد من ظلم وانقصان الحق طاعة للمدبر وقوام الولد بمنزلة الامه لان
 فيهن قائم قال الحق لمن في القسم حالة السفه فبسا فالزوج بمن شافهن لا طلاق يقرع
 بينهما فبسا فمن خرجت فرغتها وقال الشافعي القرعة مستحقة لما كان النبي عليه السلام كان
 اذا الادس فلقرع بين نسائه لانا نقول ان القرعة تطليق بمن فيكون من باب الاستحباب
 وهذا لانه لا حق للراة عند مساقاة الزوج الا اريان له ان لا يستصحبها فله من فكذا لا يسافر
 بواحدة مضمون لا يحبس عليه تلك المدة وان رضى احد الزوجات بترك قسمها لصلحتها
 جاز لان سودة بنت زهراء رضي الله عنها سالت رسول الله عليه السلام ان يرأبها ويجعل
 يوم نفيها لما شئت عنها ولما ان ترحم في ذلك لانها اسقطت حقها لم تجب له ولا يسقط

كتاب النكاح

المهدي
 قوله في القسم بيمين كائنا او ثيبين او واحد
 بكون او لا اخرى شيئا لقوله عليه السلام من كانت له امرأتان وسال احداهما في القسم جلي يوم
 وشقة ما اقل وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام كان يعدل في القسم بين
 نسائه وكان يقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا توفاني في الاملاك يعني زيادة المحبة
 ولا فصل فيما رزقني والقديمة والجديدة سواء لا طلاق ما روينا وان القسم من حقوق النكاح
 ولا تقاوت بينهما في ذلك ولا اختيار في مقدار الدلالة الى الزوج لان المستحق هو التسوية دون
 طريقتها والتسوية في البيوت لا في الجامعة لانها تنبت على النشاط وان كانت احداهما حرة
 والاخرى امه فالخوة الثلثان من القسم والامه الثلث بذلك ورد الاثر لان حل الامه انقص
 من حل الحرة فلا بد من ظلم وانقصان الحق طاعة للمدبر وقوام الولد بمنزلة الامه لان
 فيهن قائم قال الحق لمن في القسم حالة السفه فبسا فالزوج بمن شافهن لا طلاق يقرع
 بينهما فبسا فمن خرجت فرغتها وقال الشافعي القرعة مستحقة لما كان النبي عليه السلام كان
 اذا الادس فلقرع بين نسائه لانا نقول ان القرعة تطليق بمن فيكون من باب الاستحباب
 وهذا لانه لا حق للراة عند مساقاة الزوج الا اريان له ان لا يستصحبها فله من فكذا لا يسافر
 بواحدة مضمون لا يحبس عليه تلك المدة وان رضى احد الزوجات بترك قسمها لصلحتها
 جاز لان سودة بنت زهراء رضي الله عنها سالت رسول الله عليه السلام ان يرأبها ويجعل
 يوم نفيها لما شئت عنها ولما ان ترحم في ذلك لانها اسقطت حقها لم تجب له ولا يسقط

ان كان لرجل امرأتان حون فعليان بغير بدل يبيضا في القسم بيمين كائنا او ثيبين او واحد
 بكون او لا اخرى شيئا لقوله عليه السلام من كانت له امرأتان وسال احداهما في القسم جلي يوم
 وشقة ما اقل وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام كان يعدل في القسم بين
 نسائه وكان يقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا توفاني في الاملاك يعني زيادة المحبة
 ولا فصل فيما رزقني والقديمة والجديدة سواء لا طلاق ما روينا وان القسم من حقوق النكاح
 ولا تقاوت بينهما في ذلك ولا اختيار في مقدار الدلالة الى الزوج لان المستحق هو التسوية دون
 طريقتها والتسوية في البيوت لا في الجامعة لانها تنبت على النشاط وان كانت احداهما حرة
 والاخرى امه فالخوة الثلثان من القسم والامه الثلث بذلك ورد الاثر لان حل الامه انقص
 من حل الحرة فلا بد من ظلم وانقصان الحق طاعة للمدبر وقوام الولد بمنزلة الامه لان
 فيهن قائم قال الحق لمن في القسم حالة السفه فبسا فالزوج بمن شافهن لا طلاق يقرع
 بينهما فبسا فمن خرجت فرغتها وقال الشافعي القرعة مستحقة لما كان النبي عليه السلام كان
 اذا الادس فلقرع بين نسائه لانا نقول ان القرعة تطليق بمن فيكون من باب الاستحباب
 وهذا لانه لا حق للراة عند مساقاة الزوج الا اريان له ان لا يستصحبها فله من فكذا لا يسافر
 بواحدة مضمون لا يحبس عليه تلك المدة وان رضى احد الزوجات بترك قسمها لصلحتها
 جاز لان سودة بنت زهراء رضي الله عنها سالت رسول الله عليه السلام ان يرأبها ويجعل
 يوم نفيها لما شئت عنها ولما ان ترحم في ذلك لانها اسقطت حقها لم تجب له ولا يسقط

كتاب الرضاع

قال قليل ازضاع وكثيرة سواء اذا حصل في مدة الرضاع يتعاقب به المهر ثم وقال الشافعي لا يثبت التحريم الا بحمل وضعت لقوله عليه السلام لا تحرم المعصية ولا للصبيان ولا الاملاجة ولا الاملاجان ولنا قوله تعالى واجها انكم اللاتي اضعنكم الآية وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من غير فصل وكان المهر وان كانت بشبهة البعوضة الثابتة بتشويلا العظم وثابت التحريم لكونه امر مطلق فتعني الحكم بفعل الاضضاع وما رواه من وجوب الكتاب او من شيوخ به ينبغي ان يكون في مدة الرضاع لا يبين ثم مدة الرضاع ثلثون شهرا عند ابي حنيفة وثلاثة اشهر عند الشافعي وقال زفره ثلثا حوالا لان الحول حسن التحول من حال الى حال كذا من زيادة على الحولين لما يبين في قوله ولا حوله وحمله وقدره الى ثلثين شهرا ومدة الحمل اذناها ستة اشهر وفي الفصل حوالا وقال النبي عليه السلام لا رضاع بعد حولين وله هذه الآية ووجهه ان متعالي ذكر شيئين وضرب لها مدة فكانت لكل واحد منهما بما لها كالأجل المضروب للدينين الا انهما المنقص في أحدهما في الثاني على ظاهره ولأنه لا بد من تميز الغذاء لينقطع الكتاب بالابن وذلك بزيادة مدة يتعود الصبي فيها غير فقد ريت يادني مدة الحمل لانها مغيرة فان غذا الجنين يغاير غذا الرضيع كما يغاير غذا الفطيم والحديث محمول على مدة الاستحقاق وعليه يحمل التصل القيد بحولين في الكتاب **قال** واذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم لقوله عليه السلام لا رضاع بعد الفصل

المسألة

كتاب الرضاع

قوله لا رضاع وكثيرة سواء اذا حصل في مدة الرضاع يتعاقب به المهر ثم وقال الشافعي لا يثبت التحريم الا بحمل وضعت لقوله عليه السلام لا تحرم المعصية ولا للصبيان ولا الاملاجة ولا الاملاجان ولنا قوله تعالى واجها انكم اللاتي اضعنكم الآية وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من غير فصل وكان المهر وان كانت بشبهة البعوضة الثابتة بتشويلا العظم وثابت التحريم لكونه امر مطلق فتعني الحكم بفعل الاضضاع وما رواه من وجوب الكتاب او من شيوخ به ينبغي ان يكون في مدة الرضاع لا يبين ثم مدة الرضاع ثلثون شهرا عند ابي حنيفة وثلاثة اشهر عند الشافعي وقال زفره ثلثا حوالا لان الحول حسن التحول من حال الى حال كذا من زيادة على الحولين لما يبين في قوله ولا حوله وحمله وقدره الى ثلثين شهرا ومدة الحمل اذناها ستة اشهر وفي الفصل حوالا وقال النبي عليه السلام لا رضاع بعد حولين وله هذه الآية ووجهه ان متعالي ذكر شيئين وضرب لها مدة فكانت لكل واحد منهما بما لها كالأجل المضروب للدينين الا انهما المنقص في أحدهما في الثاني على ظاهره ولأنه لا بد من تميز الغذاء لينقطع الكتاب بالابن وذلك بزيادة مدة يتعود الصبي فيها غير فقد ريت يادني مدة الحمل لانها مغيرة فان غذا الجنين يغاير غذا الرضيع كما يغاير غذا الفطيم والحديث محمول على مدة الاستحقاق وعليه يحمل التصل القيد بحولين في الكتاب **قال** واذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم لقوله عليه السلام لا رضاع بعد الفصل

قوله لا رضاع وكثيرة سواء اذا حصل في مدة الرضاع يتعاقب به المهر ثم وقال الشافعي لا يثبت التحريم الا بحمل وضعت لقوله عليه السلام لا تحرم المعصية ولا للصبيان ولا الاملاجة ولا الاملاجان ولنا قوله تعالى واجها انكم اللاتي اضعنكم الآية وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من غير فصل وكان المهر وان كانت بشبهة البعوضة الثابتة بتشويلا العظم وثابت التحريم لكونه امر مطلق فتعني الحكم بفعل الاضضاع وما رواه من وجوب الكتاب او من شيوخ به ينبغي ان يكون في مدة الرضاع لا يبين ثم مدة الرضاع ثلثون شهرا عند ابي حنيفة وثلاثة اشهر عند الشافعي وقال زفره ثلثا حوالا لان الحول حسن التحول من حال الى حال كذا من زيادة على الحولين لما يبين في قوله ولا حوله وحمله وقدره الى ثلثين شهرا ومدة الحمل اذناها ستة اشهر وفي الفصل حوالا وقال النبي عليه السلام لا رضاع بعد حولين وله هذه الآية ووجهه ان متعالي ذكر شيئين وضرب لها مدة فكانت لكل واحد منهما بما لها كالأجل المضروب للدينين الا انهما المنقص في أحدهما في الثاني على ظاهره ولأنه لا بد من تميز الغذاء لينقطع الكتاب بالابن وذلك بزيادة مدة يتعود الصبي فيها غير فقد ريت يادني مدة الحمل لانها مغيرة فان غذا الجنين يغاير غذا الرضيع كما يغاير غذا الفطيم والحديث محمول على مدة الاستحقاق وعليه يحمل التصل القيد بحولين في الكتاب **قال** واذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم لقوله عليه السلام لا رضاع بعد الفصل

قوله لا رضاع وكثيرة سواء اذا حصل في مدة الرضاع يتعاقب به المهر ثم وقال الشافعي لا يثبت التحريم الا بحمل وضعت لقوله عليه السلام لا تحرم المعصية ولا للصبيان ولا الاملاجة ولا الاملاجان ولنا قوله تعالى واجها انكم اللاتي اضعنكم الآية وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من غير فصل وكان المهر وان كانت بشبهة البعوضة الثابتة بتشويلا العظم وثابت التحريم لكونه امر مطلق فتعني الحكم بفعل الاضضاع وما رواه من وجوب الكتاب او من شيوخ به ينبغي ان يكون في مدة الرضاع لا يبين ثم مدة الرضاع ثلثون شهرا عند ابي حنيفة وثلاثة اشهر عند الشافعي وقال زفره ثلثا حوالا لان الحول حسن التحول من حال الى حال كذا من زيادة على الحولين لما يبين في قوله ولا حوله وحمله وقدره الى ثلثين شهرا ومدة الحمل اذناها ستة اشهر وفي الفصل حوالا وقال النبي عليه السلام لا رضاع بعد حولين وله هذه الآية ووجهه ان متعالي ذكر شيئين وضرب لها مدة فكانت لكل واحد منهما بما لها كالأجل المضروب للدينين الا انهما المنقص في أحدهما في الثاني على ظاهره ولأنه لا بد من تميز الغذاء لينقطع الكتاب بالابن وذلك بزيادة مدة يتعود الصبي فيها غير فقد ريت يادني مدة الحمل لانها مغيرة فان غذا الجنين يغاير غذا الرضيع كما يغاير غذا الفطيم والحديث محمول على مدة الاستحقاق وعليه يحمل التصل القيد بحولين في الكتاب **قال** واذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم لقوله عليه السلام لا رضاع بعد الفصل

ولان المحرم باعتبار النسب وذلك في المدة اذا الكبر لا يترتب ولا يعتبر الفطام قبل المدة الا في
 رواية عن ابى حنيفة اذا استغنى عنه وجهه لقطع النسب بتغير الغذاء وهل يباح
 الا رضاع بعد المدة قد قيل لا يباح لان اباحت ضرورة لكونه جزءا لدمي **قال** يحرم من
 الرضاع ما يحرم من النسب للحديث الذي رواه الامام اخته من الرضاع فانه يجوز ان يتزوجها
 ولا يجوز ان يتزوج ام اخته من النسب كما تكون اما موطوءة ابية بخلاف الرضاع ويجوز
 تزوج اخت ابنه من الرضاع ولا يجوز من النسب لما واطى بها حرمت عليه ما يوجد هذا
 المعنى في الرضاع وامرأة ابية وامرأة ابنه من الرضاع لا يجوز ان يتزوجها كما لا يجوز ذلك
 من النسب لما روينا او ذكره الاصل في النص كاستقاط اعتبار انتبني علوم ابينا وبنين
 الفصل يتعلق بالتحريم وهو ان تزوج المرأة صبية فتزعم هذه الصبوية على زوجها وعلى
 ابائه وابنائهم ويصير الزوج الذي قبل له صبية اللابن اباً للبرصعة وفي احد قول الشافعي
 ابن الفحل لا يحرم لان الحرمة تشبهها بالصبيته فالابن بعضه لا بصبيته لانا ملوكنا والحرمة
 بالنسب من الجانبين فكذلك الرضاع وقوله عليه السلام لعائشة تنفسي اليه عنك ليبلغ عليك
 اخف فانه يترك من الرضاعة ولا ينسب لتزول الابن منه فافضاه اليه في موضع الحرمة
 احتياطاً ويجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضاع لانه يجوز ان يتزوج باخت اخيه
 من النسب ذلك مثل الاخ من الاخ فانه كانت له اخت من امها جازاً واخيه من ابية ان يتزوجها
 وكل صبيين يجتمع على ابية واحدة لم يحرهما ان يتزوجا الاخرى هذا هو الاصل
 انها واحدة فاما اخ طاخت ولا يتزوج المصقة احدا من ولد التي لم يصبها ولا ولد لها لانه

الرضاع ما يحرم من النسب للحديث الذي رواه الامام اخته من الرضاع فانه يجوز ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج ام اخته من النسب كما تكون اما موطوءة ابية بخلاف الرضاع ويجوز تزوج اخت ابنه من الرضاع ولا يجوز من النسب لما واطى بها حرمت عليه ما يوجد هذا المعنى في الرضاع وامرأة ابية وامرأة ابنه من الرضاع لا يجوز ان يتزوجها كما لا يجوز ذلك من النسب لما روينا او ذكره الاصل في النص كاستقاط اعتبار انتبني علوم ابينا وبنين الفصل يتعلق بالتحريم وهو ان تزوج المرأة صبية فتزعم هذه الصبوية على زوجها وعلى ابائه وابنائهم ويصير الزوج الذي قبل له صبية اللابن اباً للبرصعة وفي احد قول الشافعي ابن الفحل لا يحرم لان الحرمة تشبهها بالصبيته فالابن بعضه لا بصبيته لانا ملوكنا والحرمة بالنسب من الجانبين فكذلك الرضاع وقوله عليه السلام لعائشة تنفسي اليه عنك ليبلغ عليك اخف فانه يترك من الرضاعة ولا ينسب لتزول الابن منه فافضاه اليه في موضع الحرمة احتياطاً ويجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضاع لانه يجوز ان يتزوج باخت اخيه من النسب ذلك مثل الاخ من الاخ فانه كانت له اخت من امها جازاً واخيه من ابية ان يتزوجها وكل صبيين يجتمع على ابية واحدة لم يحرهما ان يتزوجا الاخرى هذا هو الاصل انها واحدة فاما اخ طاخت ولا يتزوج المصقة احدا من ولد التي لم يصبها ولا ولد لها لانه

الرضاع ما يحرم من النسب للحديث الذي رواه الامام اخته من الرضاع فانه يجوز ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج ام اخته من النسب كما تكون اما موطوءة ابية بخلاف الرضاع ويجوز تزوج اخت ابنه من الرضاع ولا يجوز من النسب لما واطى بها حرمت عليه ما يوجد هذا المعنى في الرضاع وامرأة ابية وامرأة ابنه من الرضاع لا يجوز ان يتزوجها كما لا يجوز ذلك من النسب لما روينا او ذكره الاصل في النص كاستقاط اعتبار انتبني علوم ابينا وبنين الفصل يتعلق بالتحريم وهو ان تزوج المرأة صبية فتزعم هذه الصبوية على زوجها وعلى ابائه وابنائهم ويصير الزوج الذي قبل له صبية اللابن اباً للبرصعة وفي احد قول الشافعي ابن الفحل لا يحرم لان الحرمة تشبهها بالصبيته فالابن بعضه لا بصبيته لانا ملوكنا والحرمة بالنسب من الجانبين فكذلك الرضاع وقوله عليه السلام لعائشة تنفسي اليه عنك ليبلغ عليك اخف فانه يترك من الرضاعة ولا ينسب لتزول الابن منه فافضاه اليه في موضع الحرمة احتياطاً ويجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضاع لانه يجوز ان يتزوج باخت اخيه من النسب ذلك مثل الاخ من الاخ فانه كانت له اخت من امها جازاً واخيه من ابية ان يتزوجها وكل صبيين يجتمع على ابية واحدة لم يحرهما ان يتزوجا الاخرى هذا هو الاصل انها واحدة فاما اخ طاخت ولا يتزوج المصقة احدا من ولد التي لم يصبها ولا ولد لها لانه

الرضاع ما يحرم من النسب للحديث الذي رواه الامام اخته من الرضاع فانه يجوز ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج ام اخته من النسب كما تكون اما موطوءة ابية بخلاف الرضاع ويجوز تزوج اخت ابنه من الرضاع ولا يجوز من النسب لما واطى بها حرمت عليه ما يوجد هذا المعنى في الرضاع وامرأة ابية وامرأة ابنه من الرضاع لا يجوز ان يتزوجها كما لا يجوز ذلك من النسب لما روينا او ذكره الاصل في النص كاستقاط اعتبار انتبني علوم ابينا وبنين الفصل يتعلق بالتحريم وهو ان تزوج المرأة صبية فتزعم هذه الصبوية على زوجها وعلى ابائه وابنائهم ويصير الزوج الذي قبل له صبية اللابن اباً للبرصعة وفي احد قول الشافعي ابن الفحل لا يحرم لان الحرمة تشبهها بالصبيته فالابن بعضه لا بصبيته لانا ملوكنا والحرمة بالنسب من الجانبين فكذلك الرضاع وقوله عليه السلام لعائشة تنفسي اليه عنك ليبلغ عليك اخف فانه يترك من الرضاعة ولا ينسب لتزول الابن منه فافضاه اليه في موضع الحرمة احتياطاً ويجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضاع لانه يجوز ان يتزوج باخت اخيه من النسب ذلك مثل الاخ من الاخ فانه كانت له اخت من امها جازاً واخيه من ابية ان يتزوجها وكل صبيين يجتمع على ابية واحدة لم يحرهما ان يتزوجا الاخرى هذا هو الاصل انها واحدة فاما اخ طاخت ولا يتزوج المصقة احدا من ولد التي لم يصبها ولا ولد لها لانه

۵۲

مجلس اول
در روز پنجشنبه بیستم ماه ذی القعدة سنه ۱۰۸۷
الحمد لله رب العالمین
بسم الله الرحمن الرحیم
الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فاعلم ان هذا المجلس هو الاول من سلسلة
التي تسمى بـ "تاريخ الدولة العثمانية"
وهي من تأليف الفاضل الميرزا محمد باقر
امیر کاتب دولتیه
وتمت في شهر رجب سنة ۱۳۰۴

يجب بطريق المتعة على ما عرف لكن من شرطه ابطال النكاح واذا كانت مسبية ليست شرط فيه
 التعدي كخمر البيرشم ^{للم} انما تكون متعدية اذا علمت بالنكاح ^{التي} قصدت بالارضاع الفساد اما
 اذا لم تعلم بالنكاح او علمت بالنكاح ^{التي} ولكن قصدت دفع الجوع والهلاك من الصغيرة دون
 الفساد لا تكون متعدية لانها مأمورة بذلك ولو علمت بالنكاح ولم تعلم بالفساد لا تكون
 متعدية ايضا ^{للم} وهذا ما اعتد به ^{التي} الجمل ^{للم} دفع قصد الفساد لادفع الحكم ولا يقبل في الرضاع
 شهادة النساء منفردات وانما يثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ^{للم} قال الله يثبت بشهادة
 امرأة واحدة اذا كانت مدسوقة بالعدالة لان المحرمه حق من حقوق الناس ^{للم} فيثبت بنجبر الواحد
 كمن اشترى لحما خبيرة واحدة ذبيحة الجوسي ولنا ان ثبوت المحرمه لا يقبل الفصل عن
 زوال الملك في باب النكاح وابطال الملك لا يثبت الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين بخلاف
 المحرم لان حرمة تناول ينفك عن زوال الملك فاعتبر امراد بيتنا والله اعلم

كتاب الطلاق باب طلاق السنة

قال اطلاق على ثلثا وجه حسن واحسن وبلغوا لا حسن ان يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة في طهر لم يمسه نهية تركها حتى تنقضي عدتها لان الصحابة عظموا كفوا يستحبون ان لا يزيدوا في الطلاق على واحدة حتى تنقضي العدة وان كانت افضل عندهم من ان يطلق الرجل ثلثا عند كل طهر واحدة ولا يبعد عن الندامة ما قل فيه اباء المرأة ولا خلاف لاحد في الكراهة والحسن هو طلاق السنة وهو ان يطلق المذخور بها ثلثا في ثلثة اطهار وقتال مالك انه بدعة ولا يباح الا واحدة لان الاصل في الطلاق هو الخطر والاباحة

[illegible]

الحاجة للخلاص قلنا نثبت بالواحدة قلنا قوله عليه السلام في حديث ابن عمر عنهما ان
السنة ان يستقبل الطهر استقبالا فيطلقها الكفر عتليقة وكان الحكم يداد على دليل الحاجة
وهو الاقدام على الطلاق في زمان تجرد الرغبة وهو الطهر الحاجة كالمكررة نظر الى دليلها
ثم قيل الاولى ان يؤخر الايقاع الى اخر الطهر احتراماً عن تطويل العدة ولا طهر ان يطلقها كما
طهرت لانه لو اخذ بما يجامعها ومن قصدة التليق فيقبل الايقاع عقيداً في طلاق البعد
ان يطلقها الثلثا بجملة واحدة او ثلثا في طهر واحد فاذ فعل ذلك وقع الطلاق وكان عاصياً
وقال الشافعي كل طلاق مباح لانه تصرف مشروع حق يستفاد به الحكم والمشرع عتبه لا بما
الخطر بخلاف الطلاق في حالة الحيض لان الحرم تطويل العدة عليها لا لطلاق قلنا ان الاصل في
الطلاق هو الخطر لما فيه من قطع الكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية فالحاجة
للحاجة الى الخلاص لا حاجة الى الجمع بين الثلث وهي في المفرق على الاطهار ثابتة نظر الى دليلها
والحاجة في نفسها باقية فامكن تصديق الدليل عليها والمشرع عتبه في ذلك من حيث انه انزاله
الوق لا ثلثا في الخطر المعنى في غيره وهو ما ذكرناه وكذا ايقاع الثلثين في الطهر الواحد بمنزلة
ما قلنا واختلف الرواية في الواحدة الباتنة قال في الاصل ان الخطأ السنة لانه لا حاجة
الى اثبات صفة ذاك في الخلاص هي البيوتة وفي رواية الزيادة ان لا يكون للحاجة
الخلاص نأجز السنة في الطلاق من دمجين سنة في الوقت وسنة في العدة والسنة في
العدد ليستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها وقد ذكرنا هذا والسنة في الوقت يثبت في
المدخول بها خاصة دون يطلقها في طهر لم يجامعها فيكون لها دليل الحاجة وهو الاقدام
الى السنة في حق المدخول بها

باب الطلاق

الحاجة للخلاص قلنا نثبت بالواحدة قلنا قوله عليه السلام في حديث ابن عمر عنهما ان السنة ان يستقبل الطهر استقبالا فيطلقها الكفر عتليقة وكان الحكم يداد على دليل الحاجة وهو الاقدام على الطلاق في زمان تجرد الرغبة وهو الطهر الحاجة كالمكررة نظر الى دليلها ثم قيل الاولى ان يؤخر الايقاع الى اخر الطهر احتراماً عن تطويل العدة ولا طهر ان يطلقها كما طهرت لانه لو اخذ بما يجامعها ومن قصدة التليق فيقبل الايقاع عقيداً في طلاق البعد ان يطلقها الثلثا بجملة واحدة او ثلثا في طهر واحد فاذ فعل ذلك وقع الطلاق وكان عاصياً وقال الشافعي كل طلاق مباح لانه تصرف مشروع حق يستفاد به الحكم والمشرع عتبه لا بما الخطر بخلاف الطلاق في حالة الحيض لان الحرم تطويل العدة عليها لا لطلاق قلنا ان الاصل في الطلاق هو الخطر لما فيه من قطع الكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية فالحاجة للحاجة الى الخلاص لا حاجة الى الجمع بين الثلث وهي في المفرق على الاطهار ثابتة نظر الى دليلها والحاجة في نفسها باقية فامكن تصديق الدليل عليها والمشرع عتبه في ذلك من حيث انه انزاله الوق لا ثلثا في الخطر المعنى في غيره وهو ما ذكرناه وكذا ايقاع الثلثين في الطهر الواحد بمنزلة ما قلنا واختلف الرواية في الواحدة الباتنة قال في الاصل ان الخطأ السنة لانه لا حاجة الى اثبات صفة ذاك في الخلاص هي البيوتة وفي رواية الزيادة ان لا يكون للحاجة الخلاص نأجز السنة في الطلاق من دمجين سنة في الوقت وسنة في العدة والسنة في العدد ليستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها وقد ذكرنا هذا والسنة في الوقت يثبت في المدخول بها خاصة دون يطلقها في طهر لم يجامعها فيكون لها دليل الحاجة وهو الاقدام الى السنة في حق المدخول بها

في وقت وقت السنة طهر لا يتم فيه ان يكون ان يقع الثلث الساعة وعند ذلك كل شهر واحد فهو على انوي سواء كانت في حالة الحيض او في حالة الطهر قال القدره لا تصح نية البيع لان بدعة وهي ضد السنة ولنا انه محتمل لفظه لانه سني وقوع عام حيث ان وقوعه بالسنة لا يفتا فاميتنا وامطلق كلامه وينتظر عند نتيته وان كانت السنة او من ذوات الشهر وقعت الساعة واحدة وبعد شهر اخرى بعد شهر اخرى لان الشهر في جهاد دليل الحاشية كما اظهر في حق ذوات الاقراء على ما بينا وان نوي ان يقع الثلث الساعة وتضمن عندنا بالثلاثا تحاوي ما اذا قال لت طالق للسنة ولم ينص على الثلث حيث لا تصح نية البيع في ان نية ان لا تصح نية من حيث ان اللفظ في الوقت فيقيد تعيم الوقت من ضرورة تعيم الواقع فيه فانوي في بيع تعيم الوقت فلا تصح نية الثلث فصل ويقع طلاق كل زوج اذا كان عاقل بالغ عاقل لا يقع طلاق الصبي والمجنون ولنا ان لقوله عليه السلام كل طلاق جائز الا ان لا يصح ان يكون الا على جهة العقل المميز وهما عديم العقل النائم عديم الاختيار وطلاق المكرة واقع خذوا المشافهة هو يقول ان الاكراه لا يجمع الاختيار ولا يصح بالتصرف فيه بخلاف المأذول لانه فمما في التكلم بالطلاق ولنا انه قصد ايقاع الطلاق في مكانه متى كان اهلا ليقع فلا تعي من قضيه حضا الحاجة اعتبارا باطالع هذا لانه عرف السكركين واختارنا هو هذا انه القصد الاختيار الا انه غير راض بحكمه فله الثلث غير محتمل كالمأذول طلاق السكران طالع واختيار الكركي والطحاوي انه لا يقع وهذا احد قول السانعي لان حكمه القصد بالعقل وهو ان العقل صادر كذا ولنا انه

في وقت وقت السنة طهر لا يتم فيه ان يكون ان يقع الثلث الساعة وعند ذلك كل شهر واحد فهو على انوي سواء كانت في حالة الحيض او في حالة الطهر قال القدره لا تصح نية البيع لان بدعة وهي ضد السنة ولنا انه محتمل لفظه لانه سني وقوع عام حيث ان وقوعه بالسنة لا يفتا فاميتنا وامطلق كلامه وينتظر عند نتيته وان كانت السنة او من ذوات الشهر وقعت الساعة واحدة وبعد شهر اخرى بعد شهر اخرى لان الشهر في جهاد دليل الحاشية كما اظهر في حق ذوات الاقراء على ما بينا وان نوي ان يقع الثلث الساعة وتضمن عندنا بالثلاثا تحاوي ما اذا قال لت طالق للسنة ولم ينص على الثلث حيث لا تصح نية البيع في ان نية ان لا تصح نية من حيث ان اللفظ في الوقت فيقيد تعيم الوقت من ضرورة تعيم الواقع فيه فانوي في بيع تعيم الوقت فلا تصح نية الثلث فصل ويقع طلاق كل زوج اذا كان عاقل بالغ عاقل لا يقع طلاق الصبي والمجنون ولنا ان لقوله عليه السلام كل طلاق جائز الا ان لا يصح ان يكون الا على جهة العقل المميز وهما عديم العقل النائم عديم الاختيار وطلاق المكرة واقع خذوا المشافهة هو يقول ان الاكراه لا يجمع الاختيار ولا يصح بالتصرف فيه بخلاف المأذول لانه فمما في التكلم بالطلاق ولنا انه قصد ايقاع الطلاق في مكانه متى كان اهلا ليقع فلا تعي من قضيه حضا الحاجة اعتبارا باطالع هذا لانه عرف السكركين واختارنا هو هذا انه القصد الاختيار الا انه غير راض بحكمه فله الثلث غير محتمل كالمأذول طلاق السكران طالع واختيار الكركي والطحاوي انه لا يقع وهذا احد قول السانعي لان حكمه القصد بالعقل وهو ان العقل صادر كذا ولنا انه

كتاب الطلاق

في وقت وقت السنة طهر لا يتم فيه ان يكون ان يقع الثلث الساعة وعند ذلك كل شهر واحد فهو على انوي سواء كانت في حالة الحيض او في حالة الطهر قال القدره لا تصح نية البيع لان بدعة وهي ضد السنة ولنا انه محتمل لفظه لانه سني وقوع عام حيث ان وقوعه بالسنة لا يفتا فاميتنا وامطلق كلامه وينتظر عند نتيته وان كانت السنة او من ذوات الشهر وقعت الساعة واحدة وبعد شهر اخرى بعد شهر اخرى لان الشهر في جهاد دليل الحاشية كما اظهر في حق ذوات الاقراء على ما بينا وان نوي ان يقع الثلث الساعة وتضمن عندنا بالثلاثا تحاوي ما اذا قال لت طالق للسنة ولم ينص على الثلث حيث لا تصح نية البيع في ان نية ان لا تصح نية من حيث ان اللفظ في الوقت فيقيد تعيم الوقت من ضرورة تعيم الواقع فيه فانوي في بيع تعيم الوقت فلا تصح نية الثلث فصل ويقع طلاق كل زوج اذا كان عاقل بالغ عاقل لا يقع طلاق الصبي والمجنون ولنا ان لقوله عليه السلام كل طلاق جائز الا ان لا يصح ان يكون الا على جهة العقل المميز وهما عديم العقل النائم عديم الاختيار وطلاق المكرة واقع خذوا المشافهة هو يقول ان الاكراه لا يجمع الاختيار ولا يصح بالتصرف فيه بخلاف المأذول لانه فمما في التكلم بالطلاق ولنا انه قصد ايقاع الطلاق في مكانه متى كان اهلا ليقع فلا تعي من قضيه حضا الحاجة اعتبارا باطالع هذا لانه عرف السكركين واختارنا هو هذا انه القصد الاختيار الا انه غير راض بحكمه فله الثلث غير محتمل كالمأذول طلاق السكران طالع واختيار الكركي والطحاوي انه لا يقع وهذا احد قول السانعي لان حكمه القصد بالعقل وهو ان العقل صادر كذا ولنا انه

سنة الله

[illegible]

بصا ضروره وحق نفول بيا التمت بما تكسبها جسا حتى لو ان لبراه امه ص

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

تغلب محل في هذا الخبر وفي الطلاق الامر على القلب لنا ان اضاف الطلاق الى غير محل فيلغو
 كما اذا اضاف الى غيرها وهذا لان محل الطلاق ما يكون في المقيد لا ينبغي عن
 رفع القيد لا يبق في اليد لهذا لا يصح اضافة النكاح اليه بخلاف الجزء الشائع لان محل
 للنكاح عند تحقق تصح اضافة اليه فكل ان يكون محلا للطلاق واختلاف في الظاهر والباطن
 والظاهر ان لا يصح لانه لا يعبر بها عن جميع البدن وان طلقها نصف تطليقة او ثلث
 تطليقة كانت طالقا تطليقة واحدة لان الطلاق لا يتجزئ ذكر بعض الاقوي كذا وكذا
 الجواب في كل جزء مما سألنا ولو قال انها انت طالق ثلثة انصات تطليقتين فهي طالق ثلثا
 لان نصف التطليقتين تطليقة فاذا جمع بين ثلثة انصات تكون تلك تطليقات ضرورية
 ولو قال انت طالق ثلثة انصات تطليقة قبل يقع تطليقتان لانها طلق نصف فمكمل
 بقيل يقع تلك تطليقات لان كل نصف يكامل في نفسها فيصير ثلثا ولو قال انت طالق
 من واحدة الى اثنين او ما بين واحدة الى اثنين فهي واحدة وان قال من واحدة الى
 ثلثا ما بين واحدة الى ثلثا فهي ثلثان وهذا عندنا في حنفية وقال في الاصل هو ثلثان
 وفي الثانية ثلث وقال في الزهري في الاولى لا يقع شيء وفي الثانية تقع واحدة وهو القياس
 لان الغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية كما لو قال بعبت منك من هذا
 الحائط لهذا الحائط وجه قولها وهو الاستحسان ان مثل هذا الكلام مقدر
 في العود بغيره لكل كما تقول لعبدك خلا من مالي من درهم الى اية ولا في حنفية
 ان المراد اكثر من اقل واقل من اكثر فانهم يقولون سق من ستين

في قولنا في هذا الخبر وفي الطلاق الامر على القلب لنا ان اضاف الطلاق الى غير محل فيلغو
 كما اذا اضاف الى غيرها وهذا لان محل الطلاق ما يكون في المقيد لا ينبغي عن
 رفع القيد لا يبق في اليد لهذا لا يصح اضافة النكاح اليه بخلاف الجزء الشائع لان محل
 للنكاح عند تحقق تصح اضافة اليه فكل ان يكون محلا للطلاق واختلاف في الظاهر والباطن
 والظاهر ان لا يصح لانه لا يعبر بها عن جميع البدن وان طلقها نصف تطليقة او ثلث
 تطليقة كانت طالقا تطليقة واحدة لان الطلاق لا يتجزئ ذكر بعض الاقوي كذا وكذا
 الجواب في كل جزء مما سألنا ولو قال انها انت طالق ثلثة انصات تطليقتين فهي طالق ثلثا
 لان نصف التطليقتين تطليقة فاذا جمع بين ثلثة انصات تكون تلك تطليقات ضرورية
 ولو قال انت طالق ثلثة انصات تطليقة قبل يقع تطليقتان لانها طلق نصف فمكمل
 بقيل يقع تلك تطليقات لان كل نصف يكامل في نفسها فيصير ثلثا ولو قال انت طالق
 من واحدة الى اثنين او ما بين واحدة الى اثنين فهي واحدة وان قال من واحدة الى
 ثلثا ما بين واحدة الى ثلثا فهي ثلثان وهذا عندنا في حنفية وقال في الاصل هو ثلثان
 وفي الثانية ثلث وقال في الزهري في الاولى لا يقع شيء وفي الثانية تقع واحدة وهو القياس
 لان الغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية كما لو قال بعبت منك من هذا
 الحائط لهذا الحائط وجه قولها وهو الاستحسان ان مثل هذا الكلام مقدر
 في العود بغيره لكل كما تقول لعبدك خلا من مالي من درهم الى اية ولا في حنفية
 ان المراد اكثر من اقل واقل من اكثر فانهم يقولون سق من ستين

في قولنا في هذا الخبر وفي الطلاق الامر على القلب لنا ان اضاف الطلاق الى غير محل فيلغو
 كما اذا اضاف الى غيرها وهذا لان محل الطلاق ما يكون في المقيد لا ينبغي عن
 رفع القيد لا يبق في اليد لهذا لا يصح اضافة النكاح اليه بخلاف الجزء الشائع لان محل
 للنكاح عند تحقق تصح اضافة اليه فكل ان يكون محلا للطلاق واختلاف في الظاهر والباطن
 والظاهر ان لا يصح لانه لا يعبر بها عن جميع البدن وان طلقها نصف تطليقة او ثلث
 تطليقة كانت طالقا تطليقة واحدة لان الطلاق لا يتجزئ ذكر بعض الاقوي كذا وكذا
 الجواب في كل جزء مما سألنا ولو قال انها انت طالق ثلثة انصات تطليقتين فهي طالق ثلثا
 لان نصف التطليقتين تطليقة فاذا جمع بين ثلثة انصات تكون تلك تطليقات ضرورية
 ولو قال انت طالق ثلثة انصات تطليقة قبل يقع تطليقتان لانها طلق نصف فمكمل
 بقيل يقع تلك تطليقات لان كل نصف يكامل في نفسها فيصير ثلثا ولو قال انت طالق
 من واحدة الى اثنين او ما بين واحدة الى اثنين فهي واحدة وان قال من واحدة الى
 ثلثا ما بين واحدة الى ثلثا فهي ثلثان وهذا عندنا في حنفية وقال في الاصل هو ثلثان
 وفي الثانية ثلث وقال في الزهري في الاولى لا يقع شيء وفي الثانية تقع واحدة وهو القياس
 لان الغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية كما لو قال بعبت منك من هذا
 الحائط لهذا الحائط وجه قولها وهو الاستحسان ان مثل هذا الكلام مقدر
 في العود بغيره لكل كما تقول لعبدك خلا من مالي من درهم الى اية ولا في حنفية
 ان المراد اكثر من اقل واقل من اكثر فانهم يقولون سق من ستين

ملكه لم تطلق حتى تدخل ملة كانه مطلقا بالخل لو قال في دخولك الملة وتعلق بالفعل لمقارنته
 بين الشرط والظرف فحل عليه عند تعدد الظرفية فصل في اضافة الطلاق الى الزمان
 ولو قال انت طالق خلا وقع عليها الطلاق بطول عمر المهر كونه وصفا بالطلاق في جميع القدر
 وذلك بوقوعه في اول جزء منه ولو نوى به اخراها رصدق ديانة لا قضاء لان نوى
 التخصيص في اليوم وهو يومه متناه وكان محال الظاهر لو قال انت طالق اليوم غدا او غدا
 فانه يؤخذ باول الوقتين الذي تهاوه به فيقع في الاول في اليوم في الثاني في الغد لان ما قل
 اليوم كان تحيزا والمهر لا يحتمل الاضافة ولو قل غدا كان اضافة والمضاف لا يتجزأ لا يخصص
 الاطلاق لاضافة خلفا للغة الثاني في الفصلين ولو قال انت طالق في غدا وقل فيت الخ النهار
 فثبت في قضاء عندني حليفة وقال لا يدين في القضاء خاصة لانه وصفا بالطلاق في
 جميع الغد فصا بمنزلة قوله غدا على ما بينا لهذا يقع في اول جزء منه عند عدم النية
 وهذا لان حذف في واثنان سواء لانه ظرف في الحالين وكل في حليفة مرة انه نوى حقيقة
 كلامه لان كلمة في للظرف والظرفية لا تقتضي الاستيعاب وتعين الجزء الاول ضرورة عدم
 المزاحم فاذا عين اخر النهار كان التعيين القصصا اولى بالاعتبار من ضرورة غدا فلهذا
 لانه يقتضي الاستيعاب حيث وصفها بجملة الصفة مضافا الى جميع الغد نظيرة اذا قال والله
 لا هو من عمري ونظيرة الاول والله لا هو من في عمري وعلى هذا الدهر وفي الدهر ولو قال
 انت طالق امس وقد نويها اليوم لم يقع شيء كانه اسند الى حالة معودة منافية لما كتبه
 الطلاق فيلغو كما اذا قال انت طالق قبل ان اخلق ويكونه يمكن تخصيصه اخبارا

المداينة

الطلاق ما يقع بين الزوجين من انفسهما او بغيرهما
 والطلاق ما يقع بين الزوجين من انفسهما او بغيرهما
 والطلاق ما يقع بين الزوجين من انفسهما او بغيرهما

كتاب الطلاق

الطلاق ما يقع بين الزوجين من انفسهما او بغيرهما
 والطلاق ما يقع بين الزوجين من انفسهما او بغيرهما
 والطلاق ما يقع بين الزوجين من انفسهما او بغيرهما

الطلاق ما يقع بين الزوجين من انفسهما او بغيرهما
 والطلاق ما يقع بين الزوجين من انفسهما او بغيرهما
 والطلاق ما يقع بين الزوجين من انفسهما او بغيرهما

جہانگیر
شاہ جہان

مجلس الطوائف
المسماة بالانجلیکین
المتحدة في
الشرق الكبير
والجنوب
للمسلمين
في
الهند
وغيرها

[illegible]

منه قوله في قوله لا يملك المهر...
فمنه قوله في قوله لا يملك المهر...
فمنه قوله في قوله لا يملك المهر...

ثم التفت يصادفها وهي متهمة فكد الطلاق والطلاقان تحومان الامة حرمته غليظة بخلاف
المسألة الاولى لانه علق التطبيق باعتاق المولى فيقع الطلاق بعد اعتق على ما قرناه وعجلا

الدية لانه يوخن فيها بالاحتياط وكذا الحرمته الغليظة يوخن فيها بالاحتياط ولا وجه الى
ما قال لان الحق لو كان يقدر الاعتياق لانه عتيق فالطلاق يقارن التطبيق لانه مملو

فيقتربان فصل في تشبيه لطلاق وصفه ومزقال لامرأته انت طالق هكذا يشير
بالابهام والسبابة والوسطى هي ثلث لان الاشارة بالاصابع تفيد العلم بالبدن في مجرى

العادة اذا اقترنت بالعلم المهم قل عليه لسلام الشهر هكذا وهكذا او هكذا الحديث وان اشار
بواحدة في احد وان اشار بالثنتين لم يثنان لما قلنا واشارته تقع بالمشورة من اقول اذا اشار

بظروها فبالضموم منها واذا كان تقع الاشارة بالمشورة منها فلو نوى الاشارة بالضموم
يصدق ديانة لا قضاء وكذا اذا نوى الاشارة بالكف حتى يقع في الاولى ثنتان ديانة وتوفي

الثانية واحدة لانه يحتمله لكنه محتمل الظاهر لم يقل هكذا يقع واحدة لانه لم يقرن
بالعدد المهم فبقى لا اعتبار بقوله انت طالق وذا وصف الطلاق بغير من الزيادة و

الشدة كان باثنا مثل ان يقول انت طالق بائن والبيتة وقال لشافعي يقع رجعا اذا كان
بعلا لدخول لان لطلاق شرع معقب الرجعة فكان وصفه بالبيونة خلاف المشروع

فيلغو كما اذا قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك ولنا انه وصفه بما يحتمل لفظه
الا ترى ان البيونة قبل لدخول وتبعلا لعدة تحصيل به فيكون هذا الوصف لتعيين

احال المحتملين ومسألة الرجعة ممنوعة فتقع واحدة بائنة اذا لم تكن لبينة او نوى الثنتين
انما قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك

انما قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك

انما قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك

انما قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك

انما قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك

انما قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك

انما قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك

انما قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك

انما قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك

انما قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك

انما قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك

فمنه قوله في قوله لا يملك المهر...
فمنه قوله في قوله لا يملك المهر...
فمنه قوله في قوله لا يملك المهر...

فمنه قوله في قوله لا يملك المهر...
فمنه قوله في قوله لا يملك المهر...
فمنه قوله في قوله لا يملك المهر...

كتاب الطلاق

فمنه قوله في قوله لا يملك المهر...
فمنه قوله في قوله لا يملك المهر...
فمنه قوله في قوله لا يملك المهر...

فمنه قوله في قوله لا يملك المهر...
فمنه قوله في قوله لا يملك المهر...
فمنه قوله في قوله لا يملك المهر...

قوله في قوله انت طالق واحد وقوله بانى والنية
في قوله انت طالق واحد وقوله بانى والنية
في قوله انت طالق واحد وقوله بانى والنية

اما اذا نوى ثلث فثلث لما مر من قبل ولو عني بقوله انت طالق واحد وقوله بانى والنية

اخرى يقع تطبيقك بانثان لان هذا الوصف يصح لا ابتداء الايقاع وكذا اذا قال انت طالق

المحتمل لطلاق كانه انما يوصف بهذا الوصف باعتبار انية هو البينة في الحال فصالح

بانى كذا اذا قال خبت الطلاق او اسوأ كلما ذكرنا وكذا اذا قال طلاق الشيطان وطلاق

البدعة لان الرجعي هو السنة فيكون البدعة وطلاق الشيطان بانثا وعن ابي يوسف

في قوله انت طالق للبدعة انه لا يكون بانثا الا بالنية لان البدعة قد تكون من حيث الايقاع

في حالة حيض فلا بد من النية وعن محمد اذا قال انت طالق للبدعة او طلاق الشيطان

يكون جعيا لان هذا الوصف قد يتحقق بالطلاق في حالة الحيض فلا يثبت البينة

بالمشاك وكذا اذا قال كالجبل لان التشبيه به يوجب زيادة كالهالة وذلك بانثاب

زيادة الوصف وكذا اذا قال مثل الجبل لما قلنا وقال ابو يوسف يكون جعيا لان الجبل

شي واحد فكان تشبيها بغيره ولو قال لها انت طالق اشهد الطلاق او كالف او عمل

البيت فهي احدى بائنة الا ان ينوي ثلثا اما الاول فلانه وصفه بالمشاك وهو لما

لا به لا يحتمل الانتقاض او تفاضل ما الرجعي فيحتمله وانما تصح بنية ثلث لذكره

المصدر واما الثاني فلانه قد يرد لهذا التشبيه في القوة ثلاثة وفي العدة اخرى

يقال هو الف جل ويراد به القوة فيصير بنية الامرين وعند فقد انها يثبت اقلهما

وعن محمد انه يقع الثلث عدم النية لانه عدد فليراد به التشبيه في العدد

ظاهر افساد كذا اذا قال انت طالق تعد الف واما الثالث فلان الشئ

كتاب الطلاق

حلال

قوله في قوله انت طالق واحد وقوله بانى والنية
في قوله انت طالق واحد وقوله بانى والنية
في قوله انت طالق واحد وقوله بانى والنية

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ لَكُمْ آيَاتِنَا فَتَدَارَكُوا أَلَمًا لَّيِّنًا

فدخلت طلق ثنتين بالاجماع لها ان حوالا والجمع المطلق فعلقن جملة كما اذا نطق الثنتين
او اخر الشرط وله ان الجمع المطلق يحتمل لقران والترتيب فعلى اعتبار الاول تقع ثنتان وعلى
اعتبار الثاني لا تقع الا واحدة كما اذا اخرجت هذه اللفظة فلا يقع الزائد على الواحدة بالشك
بخلاف ما اذا اخر الشرط لانه مغاير صد لا كلام فيتوقف الاول عليه فيقعن جملة ولا مغاير
فيه اذا قدم لا غير ما اذا وقف لمعطه فمجرى الفاء فهو على هذا الخلاف فيما ذكر الكرخي وذكر
النفقيان والروائيين وانهم يجمعون بالانفاق لان الفاء للتعقيب هو الاصح وما الضرب
الاثنان في ذلك اية راية بها الطلاق اى بالنية او بدلالة الحال لانها غير موضوعة

للاطلاق لا بد من النية او دلالة قال وهي على ضربين منها ثلثة
انفاظ يقع بها الخلاق رجوع لانها لا واحدة وهي قوله اعتدى استبرأى رجعت انت
واحدة تمام الاولى فلا نفيا فحق لا يعمد عن النكاح ويحتمل اعتداد نعم الله تعالى فان نفى
الاولى في بنية نيقة نفى طلاقا سابقا والطلاق يعقب لرجعة واما الثانية فلا نفيا
فستعمل بغيره لانه لا بد منه في ما هو المقصود منه فكان بمنزلة وتحمّل الاستبراء
اي طهرتها واما الثالثة فلا نفيا فحق لان تكون لغا لمصدر محذوف معناه تطليقة
واحدة فاذا انفك مجال كانه قاله والطلاق يعقب لرجعة وتحمّل غيره وهو ان يكون
احدهما عند قوله ثلثة اعمت هذه الالفاظ الطلاق وغيره يحتاج فيه الى النية ولا
واحدة كما لو قال استبرأى او مضى ولو كان مظهرا لا تقع بها الا واحدة
ان حوالا والجمع المطلق فعلقن جملة كما اذا نطق الثنتين

فدخلت طلق ثنتين بالاجماع لها ان حوالا والجمع المطلق فعلقن جملة كما اذا نطق الثنتين
او اخر الشرط وله ان الجمع المطلق يحتمل لقران والترتيب فعلى اعتبار الاول تقع ثنتان وعلى
اعتبار الثاني لا تقع الا واحدة كما اذا اخرجت هذه اللفظة فلا يقع الزائد على الواحدة بالشك
بخلاف ما اذا اخر الشرط لانه مغاير صد لا كلام فيتوقف الاول عليه فيقعن جملة ولا مغاير
فيه اذا قدم لا غير ما اذا وقف لمعطه فمجرى الفاء فهو على هذا الخلاف فيما ذكر الكرخي وذكر
النفقيان والروائيين وانهم يجمعون بالانفاق لان الفاء للتعقيب هو الاصح وما الضرب
الاثنان في ذلك اية راية بها الطلاق اى بالنية او بدلالة الحال لانها غير موضوعة

فدخلت طلق ثنتين بالاجماع لها ان حوالا والجمع المطلق فعلقن جملة كما اذا نطق الثنتين
او اخر الشرط وله ان الجمع المطلق يحتمل لقران والترتيب فعلى اعتبار الاول تقع ثنتان وعلى
اعتبار الثاني لا تقع الا واحدة كما اذا اخرجت هذه اللفظة فلا يقع الزائد على الواحدة بالشك
بخلاف ما اذا اخر الشرط لانه مغاير صد لا كلام فيتوقف الاول عليه فيقعن جملة ولا مغاير
فيه اذا قدم لا غير ما اذا وقف لمعطه فمجرى الفاء فهو على هذا الخلاف فيما ذكر الكرخي وذكر
النفقيان والروائيين وانهم يجمعون بالانفاق لان الفاء للتعقيب هو الاصح وما الضرب
الاثنان في ذلك اية راية بها الطلاق اى بالنية او بدلالة الحال لانها غير موضوعة



فدخلت طلق ثنتين بالاجماع لها ان حوالا والجمع المطلق فعلقن جملة كما اذا نطق الثنتين
او اخر الشرط وله ان الجمع المطلق يحتمل لقران والترتيب فعلى اعتبار الاول تقع ثنتان وعلى
اعتبار الثاني لا تقع الا واحدة كما اذا اخرجت هذه اللفظة فلا يقع الزائد على الواحدة بالشك
بخلاف ما اذا اخر الشرط لانه مغاير صد لا كلام فيتوقف الاول عليه فيقعن جملة ولا مغاير
فيه اذا قدم لا غير ما اذا وقف لمعطه فمجرى الفاء فهو على هذا الخلاف فيما ذكر الكرخي وذكر
النفقيان والروائيين وانهم يجمعون بالانفاق لان الفاء للتعقيب هو الاصح وما الضرب
الاثنان في ذلك اية راية بها الطلاق اى بالنية او بدلالة الحال لانها غير موضوعة

فدخلت طلق ثنتين بالاجماع لها ان حوالا والجمع المطلق فعلقن جملة كما اذا نطق الثنتين
او اخر الشرط وله ان الجمع المطلق يحتمل لقران والترتيب فعلى اعتبار الاول تقع ثنتان وعلى
اعتبار الثاني لا تقع الا واحدة كما اذا اخرجت هذه اللفظة فلا يقع الزائد على الواحدة بالشك
بخلاف ما اذا اخر الشرط لانه مغاير صد لا كلام فيتوقف الاول عليه فيقعن جملة ولا مغاير
فيه اذا قدم لا غير ما اذا وقف لمعطه فمجرى الفاء فهو على هذا الخلاف فيما ذكر الكرخي وذكر
النفقيان والروائيين وانهم يجمعون بالانفاق لان الفاء للتعقيب هو الاصح وما الضرب
الاثنان في ذلك اية راية بها الطلاق اى بالنية او بدلالة الحال لانها غير موضوعة

فدخلت طلق ثنتين بالاجماع لها ان حوالا والجمع المطلق فعلقن جملة كما اذا نطق الثنتين
او اخر الشرط وله ان الجمع المطلق يحتمل لقران والترتيب فعلى اعتبار الاول تقع ثنتان وعلى
اعتبار الثاني لا تقع الا واحدة كما اذا اخرجت هذه اللفظة فلا يقع الزائد على الواحدة بالشك
بخلاف ما اذا اخر الشرط لانه مغاير صد لا كلام فيتوقف الاول عليه فيقعن جملة ولا مغاير
فيه اذا قدم لا غير ما اذا وقف لمعطه فمجرى الفاء فهو على هذا الخلاف فيما ذكر الكرخي وذكر
النفقيان والروائيين وانهم يجمعون بالانفاق لان الفاء للتعقيب هو الاصح وما الضرب
الاثنان في ذلك اية راية بها الطلاق اى بالنية او بدلالة الحال لانها غير موضوعة

فدخلت طلق ثنتين بالاجماع لها ان حوالا والجمع المطلق فعلقن جملة كما اذا نطق الثنتين
او اخر الشرط وله ان الجمع المطلق يحتمل لقران والترتيب فعلى اعتبار الاول تقع ثنتان وعلى
اعتبار الثاني لا تقع الا واحدة كما اذا اخرجت هذه اللفظة فلا يقع الزائد على الواحدة بالشك
بخلاف ما اذا اخر الشرط لانه مغاير صد لا كلام فيتوقف الاول عليه فيقعن جملة ولا مغاير
فيه اذا قدم لا غير ما اذا وقف لمعطه فمجرى الفاء فهو على هذا الخلاف فيما ذكر الكرخي وذكر
النفقيان والروائيين وانهم يجمعون بالانفاق لان الفاء للتعقيب هو الاصح وما الضرب
الاثنان في ذلك اية راية بها الطلاق اى بالنية او بدلالة الحال لانها غير موضوعة

وامر له بيدك فاننا لا نصدق فيه الا ان ياتي من الله تعالى (بطلان الطلاق وتفسخه)

چند سال

بَابُ ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ مِنَ الْأَشْجَارِ وَالْأَعْنَافِ

فليس لي فلاحا ان تطلق نفسي ما دامت في مجلسها ذلك فان قامت منية اخذ في عمل اخر

والتمليكات تقضى جواباً في المجلس كإني البيع لأن ساعات المجلس تعتبر ساعة واحدة

الملك والوزير والجميع من الملوك والوزراء والجميع من الملوك والوزراء والجميع من الملوك والوزراء

لجنة الامانة العامة للبحر ابيض ايجل مهابيل
عن المجلس

كانت احداً بانتهوا لقياس ان لا يقع به الاستئذان ونوى الزوج الطلاق لانهم لا يملك الايقاع

ولأنه بسبيل من ان يستديم نكاحها او يفرقها فملك اقامتها مقام نفسه في حق هذه

الماء ولا يكون نشأ وان نوى الزوجان الاختار لا يتزوج خلاف الارادة

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

حلجانین ولان المیهم لایصلح تفسیر المیهم ولا تقین مع الایهام و قال ختاری

عَلَى الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ وَنَسَبُكَ فِي الْمَرْيَةِ وَالْجَنَّةِ وَالْجَهَنَّمَ وَالْجَنَّةِ وَالْجَهَنَّمَ وَالْجَنَّةِ وَالْجَهَنَّمَ

[illegible]

وہاں پہنچ کر اس نے دیکھا کہ وہاں ایک بڑی سیڑھی تھی جس سے اتر کر وہاں پہنچ سکتے تھے۔

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

مروءی الباء احصايت عليها اما اذا تعدى ما كانه يخلق فخلقا بعباده بها وان عجز العلم بها كان منها الملكة الشتيان وان فيه نظرا في قول الله

نفساً واختارت نفسى بتطليقة تزويج أحدكم تلك الرجعة لأن هذا اللفظ يوجب الانطلاق بعد
انحصاء العدة فكانها اختارت نفسها بعد العدة فان قال لها امرأتي في تطليقة واختاري
تطليقة فاختارت نفسها فزويج أحدكم تلك الرجعة لأنه جعل لها الاختيار لكن بتطليقة وهي
معقبة الرجعة **فصل** في الأمر باليد ان قال لها امرأتي بيدى ثلاث فقلت قد اخترت
نفسى بواحدة فهي ثلاث لأن الاختيار يصلح جواباً للأمر باليد لكونه تعليقاً كالقيد الواحد
صفة الاختيار فصار كأنها قالت اخترت نفسى بمرة واحدة وبذلك يقع الثالث
ولو قالت قد طلق نفسي بواحدة واختارت نفسى بتطليقة فهي واحدة لأنه كان الواحدة
نعت لمصدر محدد وهو في الأولى اختياراً وفي الثانية التطليقة لأنها تكون بأشئ واحد لأن
التفويض في البائن ضرورة ملكها امرأها وكلامها يخرج جواباً له فتصير الصفة المذكورة
في التفويض مذكورة في الإتيان وأما تعهيدية الثالث في قوله امرأتي لأنه لا يمتثل العموم و
المخصوص نية الثالث نية التعميم بخلاف قوله اختاري لأنه لا يمتثل العموم وقد حققنا من
قبل ولو قال لها امرأتي بيدى اليوم بعد غلبي يدخل قبل الليل وان ردت الأمر في يومها
بطل مردك اليوم كان بيدها امرأته بعد غلبي يدخل في وقتين بينهما وقت من جنسهما
لم يتبيناً ولم لا مردك اليوم بعبارة الفرح لا يتناول الليل فكانا امرأتين فبذلك لا يرد الآخر
وقال فورهما امرأته بعبارة قوله أنت طالق اليوم وبعد غلبي الطلاق لا يمتثل التوقيت
والأمر باليد يمتثل في وقت الأمر بالاول ويجعل الثاني أمراً مبدئاً ولو قال لها امرأتي بيدى
وغلبي يدخل الليل في ذلك وان ردت الأمر في يومها لا يبقى الأمر في يدها في الغد

كتاب الطلاق

الهداية في أحكام الطلاق
في قوله فقلت قد اخترت
نفسى بواحدة فهي ثلاث
لأن الاختيار يصلح جواباً
لأمر باليد لكونه تعليقاً
كالقيد الواحد صفة الاختيار
فصار كأنها قالت اخترت
نفسى بمرة واحدة وبذلك
يقع الثالث ولو قالت قد
طلق نفسي بواحدة واختارت
نفسى بتطليقة فهي واحدة
لأنه كان الواحدة نعت
لمصدر محدد وهو في الأولى
اختياراً وفي الثانية التطليقة
لأنها تكون بأشئ واحد لأن
التفويض في البائن ضرورة
ملكها امرأها وكلامها يخرج
جواباً له فتصير الصفة
المذكورة في التفويض مذكورة
في الإتيان وأما تعهيدية
الثالث في قوله امرأتي لأنه
لا يمتثل العموم والمخصوص
نية الثالث نية التعميم
بخلاف قوله اختاري لأنه
لا يمتثل العموم وقد حققنا
من قبل ولو قال لها امرأتي
بيدى اليوم بعد غلبي يدخل
قبل الليل وان ردت الأمر
في يومها بطل مردك اليوم
كان بيدها امرأته بعد غلبي
يدخل في وقتين بينهما وقت
من جنسهما لم يتبيناً ولم لا
مردك اليوم بعبارة الفرح
لا يتناول الليل فكانا
امرأتين فبذلك لا يرد الآخر
وقال فورهما امرأته بعبارة
قوله أنت طالق اليوم وبعد
غلبي الطلاق لا يمتثل التوقيت
والأمر باليد يمتثل في وقت
الأمر بالاول ويجعل الثاني
أمراً مبدئاً ولو قال لها
امرأتي بيدى وغلبي يدخل
الليل في ذلك وان ردت الأمر
في يومها لا يبقى الأمر في
يدها في الغد

وقوله مكنت يوم ليس للتقديرية قوله فإلم تأخذ في عمل الخويار به عمل يعرف انه قطع لما
كانت فيه مطلق العمل لو كانت قائمة فجلست فهي على خيارها لانه ليل لا قبل ان يقع
اجمع للرأي كذا اذا كانت قاعدة فان كانت وممكنة فقط لان هذا انتقال من جلست
الى جلست فلا يكون اعراضا اذا كانت محتملة فتربعت قال عنه هذا رواية الجامع الصغير
وذكر في غيره انها اذا كانت قاعدة فان كانت لا خيار لها لان الاتكاه اظهر اتهاون بالامر
فكان اعراضا واول هو الاصح ولو كانت قاعدة فاضطجعت ففدية وايان عن ابي يوسف
ولو قال دعوى استتير او شهودا شهدتم فهي على خيارها لان الاستتير لا يتقوى لصواب
والاشهاد لا يتقوى عن انكار فلا يكون ليل الاعراض ان كانت تسير على اية او في عمل
فوقفت فهي على خيارها وان سارت بطل خيارها لان سير الدابة ووقوفها مضافا اليها
والسهيبة بمنزلة البيت لان سيرها غير مضاف الى اكلها الا ترى انه لا يقد على يقافها
ورأى اكب الدابة بقدر فصل في المشية ومن قال لامرأته طلق نفسك ولاينة له ونوى
واحدة فقلت طلق نفسي فهي احدة رجعية وان طلقت نفسها بالثبوت وقلا واد الزوج
ذلك وقعن عليها وهذا لان قوله طلق معناه افعلى فعل الطلاق وهو اسم جنس فيقع
على الاذن مع احتمال الكل كسائر اسماء الاجناس فلها ان تعمل فيه نية التثنية وينصرف
الى احدها عند عدمها وتكون الواحدة رجعية لان المفوض اليها صريح الطلاق وهو جنس
ولو نوى التثنية لا يصح لانه نية العدة اذا كانت المنكوحة امته لا يباح جنس في حقها
وان قال لها طلق نفسك فقلت ابنت نفسي طلقت لو قالت قد خسر نفسي لم تطلق

قوله مكنت يوم ليس للتقديرية قوله فإلم تأخذ في عمل الخويار به عمل يعرف انه قطع لما
كانت فيه مطلق العمل لو كانت قائمة فجلست فهي على خيارها لانه ليل لا قبل ان يقع
اجمع للرأي كذا اذا كانت قاعدة فان كانت وممكنة فقط لان هذا انتقال من جلست
الى جلست فلا يكون اعراضا اذا كانت محتملة فتربعت قال عنه هذا رواية الجامع الصغير
وذكر في غيره انها اذا كانت قاعدة فان كانت لا خيار لها لان الاتكاه اظهر اتهاون بالامر
فكان اعراضا واول هو الاصح ولو كانت قاعدة فاضطجعت ففدية وايان عن ابي يوسف
ولو قال دعوى استتير او شهودا شهدتم فهي على خيارها لان الاستتير لا يتقوى لصواب
والاشهاد لا يتقوى عن انكار فلا يكون ليل الاعراض ان كانت تسير على اية او في عمل
فوقفت فهي على خيارها وان سارت بطل خيارها لان سير الدابة ووقوفها مضافا اليها
والسهيبة بمنزلة البيت لان سيرها غير مضاف الى اكلها الا ترى انه لا يقد على يقافها
ورأى اكب الدابة بقدر فصل في المشية ومن قال لامرأته طلق نفسك ولاينة له ونوى
واحدة فقلت طلق نفسي فهي احدة رجعية وان طلقت نفسها بالثبوت وقلا واد الزوج
ذلك وقعن عليها وهذا لان قوله طلق معناه افعلى فعل الطلاق وهو اسم جنس فيقع
على الاذن مع احتمال الكل كسائر اسماء الاجناس فلها ان تعمل فيه نية التثنية وينصرف
الى احدها عند عدمها وتكون الواحدة رجعية لان المفوض اليها صريح الطلاق وهو جنس
ولو نوى التثنية لا يصح لانه نية العدة اذا كانت المنكوحة امته لا يباح جنس في حقها
وان قال لها طلق نفسك فقلت ابنت نفسي طلقت لو قالت قد خسر نفسي لم تطلق

قوله مكنت يوم ليس للتقديرية قوله فإلم تأخذ في عمل الخويار به عمل يعرف انه قطع لما
كانت فيه مطلق العمل لو كانت قائمة فجلست فهي على خيارها لانه ليل لا قبل ان يقع
اجمع للرأي كذا اذا كانت قاعدة فان كانت وممكنة فقط لان هذا انتقال من جلست
الى جلست فلا يكون اعراضا اذا كانت محتملة فتربعت قال عنه هذا رواية الجامع الصغير
وذكر في غيره انها اذا كانت قاعدة فان كانت لا خيار لها لان الاتكاه اظهر اتهاون بالامر
فكان اعراضا واول هو الاصح ولو كانت قاعدة فاضطجعت ففدية وايان عن ابي يوسف
ولو قال دعوى استتير او شهودا شهدتم فهي على خيارها لان الاستتير لا يتقوى لصواب
والاشهاد لا يتقوى عن انكار فلا يكون ليل الاعراض ان كانت تسير على اية او في عمل
فوقفت فهي على خيارها وان سارت بطل خيارها لان سير الدابة ووقوفها مضافا اليها
والسهيبة بمنزلة البيت لان سيرها غير مضاف الى اكلها الا ترى انه لا يقد على يقافها
ورأى اكب الدابة بقدر فصل في المشية ومن قال لامرأته طلق نفسك ولاينة له ونوى
واحدة فقلت طلق نفسي فهي احدة رجعية وان طلقت نفسها بالثبوت وقلا واد الزوج
ذلك وقعن عليها وهذا لان قوله طلق معناه افعلى فعل الطلاق وهو اسم جنس فيقع
على الاذن مع احتمال الكل كسائر اسماء الاجناس فلها ان تعمل فيه نية التثنية وينصرف
الى احدها عند عدمها وتكون الواحدة رجعية لان المفوض اليها صريح الطلاق وهو جنس
ولو نوى التثنية لا يصح لانه نية العدة اذا كانت المنكوحة امته لا يباح جنس في حقها
وان قال لها طلق نفسك فقلت ابنت نفسي طلقت لو قالت قد خسر نفسي لم تطلق

[illegible]

ان الخضر مشفق من اهل الدنيا
وكانوا في النار الى ان ياتيهم
الفرح والسرور واما الذين
كانوا في النار الى ان ياتيهم
الفرح والسرور واما الذين

مشتق من العلامة وهذا اللفظ ما يليها افعال فتكون علامان على الحذف ثم كلمة ان مشترط
له منقول من الشرح الذي في العلامة ١٣

لأنه لا بد من أن يكون ما وراءها ملحق بها وكل ما ليس بشرط حقيقة لأن ما

يدينوا باسم الشرط، ما يتعلق به الجراء والجزية تتعلق بالأفعال إلا أنه الحقيق بالشرط

الفعل بالاسم الذي يليه كما مثل قوله: كل عبد اشتاق قلبه فوجد في آل ربه من لا يشاقه

الشرط المأخوذ انتهى أي ليس لأنها غير مقتضية للعموم والتكرار لغة فبوجوب انفعال وقتية الشرط

ولابد ان يكون بدنه الا في حكمة كلها فانها تقتضي تعميم الافعال قال الله تعالى انضبط جوارهم

لا يتو من ضرورة التعميم التكرار قال فان تنوعها بعد ذلك اي بعد ذلك ورجا آخر وتكرار الشرط
في القدوس ١٢

لم يقع شيء من ذلك باستيلاء الطلقاء الثالث الموكاني في هذا الحكم لم يقع الجزاء وبقاء الدين

بِالشَّرْطِ وَفِيهِ خِلَافٌ فِي فُرْقَةٍ وَسَنَقَرُهُ مِنْ بَعْدِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَدْخُلَ عَلَى نَفْسٍ

التزوج بأن قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق بحيث بكل مرة وإن كان بعد زوج أخوان

فعلها باعتبار ملكها من الطلاق بالتزوج لغيره صواب قال رسول الله

بعد الامين لا يسطر الا انه اوجد الشرط في الجزء باقي لبقاء محله في الامين ثم ان

وحد الشرف في ملكه فخلعت اليمين وقم الطلاق لانه وجد الشرط والحل قابل الجراء فينزل
 كما ذكره في كتابها كذا في الشرط ١٢٥

البراء ولا يتقرب اليه من اقلنا وان جئت غير مالك اخذت ايمان ووجود الشرط وان يقع شيء فعدا
من ان القدر لا يلزم في اكله راكنا الى بعد الشرط قبل التسليم واما

الحلية وان اختلف في السوط فالقول قول الزوج الا ان قيم المرأة البينة لانه متمسك
عليه في وجود الشرط ١٢٧

بلاصل هو عدم الشرط ولا أنه منكر وقوع الطلاق وزوال الملك والمرأة تدعى

فإن كان الشرط لا يعلم إلا من جهة القول قولها في حق نفسها مثلاً أن يقول

[illegible]

۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳

ان حاضت فانت طالق فلا تطلق فلا تطلق فلا تطلق فلا تطلق
استحقاق القياس لا يقع لا بشرط فلا تصدق في الدخول لجهة الاستحسان فما ائتمت في
حق نفسها اذ لا يعلم ذلك الا من جهة ما يقبل قولها لما قيل في حق العدة والغشيان ولكنها
شاهدة في حق ضررها بل هي متهمه فلا يقبل قولها في حقها وكذا لو قال ان كنت تحبين ان
يعذبك الله في نار جهنم فانت طالق وعبدك حرفا لك حله وقال ان كنت تحبين فانت طالق
هذا معك فقال حله طقت ولم يفتق العبد لا تطبق صاحبه لما بينا ولا يفتق بكذبها
لانها الشدة بنفسها اياها قد حجب التخليص منه بالعذاب في حقها ان تعلق الحكم باخبارها و
ان كانت كاذبة ففي حق غيرها بقى الحكم على الاصل وهي الحية واذا قال لها اذا حاضت فانت
طالق فوات الدم لم يقع الطلاق حتى يستمر ثلثة ايام لان ما ينقطع دونه لا يكون حيضا
فاذا تمت ثلثة ايام حكمنا بالطلاق من حين حاضت لانه بلا امتداد وعرف انه من الرحم
فكان حيضا من الامتداد ولو قال لها اذا حاضت حاضت فانت طالق لم تطلق حتى تظهر حيضا
لان الحيضة بالهاء هي الكاملة منها ولو اهل حمل عليه في شك الاستبراء وكما لها بانتهائها
وذلك بالظهر اذا قال انت طالق اذا صممت يوما طلقت حين تغيب الشمس اليوم الذي
تصوم لان اليوم اذا قرن بفعل ممتد ياد به بياض النهار بخلاف ما اذا قال لها اذا صممت
لم يقدح بمعياري وقد جلا الصوم بركته شرطه ومن قال لامرأته اذا ولدت غلاما فانت
طالق واحدا واذا ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدت غلاما وجارية قولها
يذهب اليهما اول لزمه في القضاء تطليقة وفي التنزه تطليقتان

ان حاضت فانت طالق فلا تطلق فلا تطلق فلا تطلق فلا تطلق
استحقاق القياس لا يقع لا بشرط فلا تصدق في الدخول لجهة الاستحسان فما ائتمت في
حق نفسها اذ لا يعلم ذلك الا من جهة ما يقبل قولها لما قيل في حق العدة والغشيان ولكنها
شاهدة في حق ضررها بل هي متهمه فلا يقبل قولها في حقها وكذا لو قال ان كنت تحبين ان
يعذبك الله في نار جهنم فانت طالق وعبدك حرفا لك حله وقال ان كنت تحبين فانت طالق
هذا معك فقال حله طقت ولم يفتق العبد لا تطبق صاحبه لما بينا ولا يفتق بكذبها
لانها الشدة بنفسها اياها قد حجب التخليص منه بالعذاب في حقها ان تعلق الحكم باخبارها و
ان كانت كاذبة ففي حق غيرها بقى الحكم على الاصل وهي الحية واذا قال لها اذا حاضت فانت
طالق فوات الدم لم يقع الطلاق حتى يستمر ثلثة ايام لان ما ينقطع دونه لا يكون حيضا
فاذا تمت ثلثة ايام حكمنا بالطلاق من حين حاضت لانه بلا امتداد وعرف انه من الرحم
فكان حيضا من الامتداد ولو قال لها اذا حاضت حاضت فانت طالق لم تطلق حتى تظهر حيضا
لان الحيضة بالهاء هي الكاملة منها ولو اهل حمل عليه في شك الاستبراء وكما لها بانتهائها
وذلك بالظهر اذا قال انت طالق اذا صممت يوما طلقت حين تغيب الشمس اليوم الذي
تصوم لان اليوم اذا قرن بفعل ممتد ياد به بياض النهار بخلاف ما اذا قال لها اذا صممت
لم يقدح بمعياري وقد جلا الصوم بركته شرطه ومن قال لامرأته اذا ولدت غلاما فانت
طالق واحدا واذا ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدت غلاما وجارية قولها
يذهب اليهما اول لزمه في القضاء تطليقة وفي التنزه تطليقتان

ان حاضت فانت طالق فلا تطلق فلا تطلق فلا تطلق فلا تطلق
استحقاق القياس لا يقع لا بشرط فلا تصدق في الدخول لجهة الاستحسان فما ائتمت في
حق نفسها اذ لا يعلم ذلك الا من جهة ما يقبل قولها لما قيل في حق العدة والغشيان ولكنها
شاهدة في حق ضررها بل هي متهمه فلا يقبل قولها في حقها وكذا لو قال ان كنت تحبين ان
يعذبك الله في نار جهنم فانت طالق وعبدك حرفا لك حله وقال ان كنت تحبين فانت طالق
هذا معك فقال حله طقت ولم يفتق العبد لا تطبق صاحبه لما بينا ولا يفتق بكذبها
لانها الشدة بنفسها اياها قد حجب التخليص منه بالعذاب في حقها ان تعلق الحكم باخبارها و
ان كانت كاذبة ففي حق غيرها بقى الحكم على الاصل وهي الحية واذا قال لها اذا حاضت فانت
طالق فوات الدم لم يقع الطلاق حتى يستمر ثلثة ايام لان ما ينقطع دونه لا يكون حيضا
فاذا تمت ثلثة ايام حكمنا بالطلاق من حين حاضت لانه بلا امتداد وعرف انه من الرحم
فكان حيضا من الامتداد ولو قال لها اذا حاضت حاضت فانت طالق لم تطلق حتى تظهر حيضا
لان الحيضة بالهاء هي الكاملة منها ولو اهل حمل عليه في شك الاستبراء وكما لها بانتهائها
وذلك بالظهر اذا قال انت طالق اذا صممت يوما طلقت حين تغيب الشمس اليوم الذي
تصوم لان اليوم اذا قرن بفعل ممتد ياد به بياض النهار بخلاف ما اذا قال لها اذا صممت
لم يقدح بمعياري وقد جلا الصوم بركته شرطه ومن قال لامرأته اذا ولدت غلاما فانت
طالق واحدا واذا ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدت غلاما وجارية قولها
يذهب اليهما اول لزمه في القضاء تطليقة وفي التنزه تطليقتان

[illegible]

قبل الشرط والشرط لا يعلم ههنا فيكون اعلا ما من الاصل في هذا الشرط ان يكون متصلا به
بمنزلة ما في الشرط ولو سكت ثبت حكم الكلام الاول فيكون استثناء او ذكر الشرط بعد رجوع
عن الاول قال كذا اذ ماتت قبل قولها ان شاء الله تعالى لان الاستثناء خرج الكلام من
ان يكون ايجابا بالوعد ينافي لوجوبه والمبطل بخلاف ما اذا مات الزوج كان لم يتصل به
الاستثناء وان قال انت طالق ثلثا الا طلاق طلقت ثنتين ان قال انت طالق ثلثا الا ثنتين
واحدة والاصل ان الاستثناء تكلم بالحاصل بعد التثنية هو الصحيح معناه انه تكلم بالتثنية منه
اذ لا فرق بين قول القائل لفلان على رءوسهم بين قوله عشرة الاستثناء فيصير استثناء البعض
بالجملة لا يبقى التكلم بالبعض بعده ولا يصير استثناء الكل من الكل لانه لا يبق بعد شيء يصير
متكلما بصرا وقال اللفظ اليه انما يصير الاستثناء اذا كان صوابا كما ذكرنا صرح قبل اذا ثبت
هذه فعلى الفصل الاول المستثنى منه ثمان فيقعك في الثاني واحدة فيقع واحدة ولو
قال الا ثلثا يقع الثلث لانه استثناء الكل من الكل فلم يصير الاستثناء والله اعلم

باب طلاق المريض

اذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقا بائنا فماتت وهي في العدة ورثته وان مات
بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها وقال الشافعي لا ترون في لوجنتين لان الزوجية قد بطلت
ههنا العارض في السبب كذا لا يرثها اذا ماتت لكان الزوجية سببا رتفا في مرض
موت الزوج قصدا بطاله فيرد عليه قصدا بتأخير عمله الى ما انقضاء العدة دفعا
لضرر عنها وقال مالك ان النكاح في العدة يبقى في حق بعض الاثار فلو ماتت في حق رتفاعة

في قوله يكون اعلا ما من الاصل في هذا الشرط ان يكون متصلا به
بمنزلة ما في الشرط ولو سكت ثبت حكم الكلام الاول فيكون استثناء او ذكر الشرط بعد رجوع
عن الاول قال كذا اذ ماتت قبل قولها ان شاء الله تعالى لان الاستثناء خرج الكلام من
ان يكون ايجابا بالوعد ينافي لوجوبه والمبطل بخلاف ما اذا مات الزوج كان لم يتصل به
الاستثناء وان قال انت طالق ثلثا الا طلاق طلقت ثنتين ان قال انت طالق ثلثا الا ثنتين
واحدة والاصل ان الاستثناء تكلم بالحاصل بعد التثنية هو الصحيح معناه انه تكلم بالتثنية منه
اذ لا فرق بين قول القائل لفلان على رءوسهم بين قوله عشرة الاستثناء فيصير استثناء البعض
بالجملة لا يبقى التكلم بالبعض بعده ولا يصير استثناء الكل من الكل لانه لا يبق بعد شيء يصير
متكلما بصرا وقال اللفظ اليه انما يصير الاستثناء اذا كان صوابا كما ذكرنا صرح قبل اذا ثبت
هذه فعلى الفصل الاول المستثنى منه ثمان فيقعك في الثاني واحدة فيقع واحدة ولو
قال الا ثلثا يقع الثلث لانه استثناء الكل من الكل فلم يصير الاستثناء والله اعلم

كتاب الطلاق

والتزوير والشهادة فلا تهم في حق هذا الاحكام قال من كان محصوا او في صف القتال
 لى محمد بن الحسن بن عيسى لى في الحسن ١٢

اے محمدؐ کی التجارح ۱۱ معنی ۱۱ اے فی المحسن ۱۲

فطلق امرأته ثلثة الم تره وان كان قد بارز رجلا او قتل لم يبق في قصاص ودم وورث

فانها ليست بزمومة الفاعل

لأن ما في ذلك الوجه قتل أصله ما يبين أن امرأة الفاترث استعسانا وانما يشبث حكم

في اول الباب ١٣

في اول الباب ١٢
الذات شعبة حقا لله وانما شعبة يرضى يخاف منه الهلاك او غلبا اذا كان صاحب القرش

عن الزوجين بالنيابة ١٢

من الزوجين ١٢

11/22/68

وَعَوَانِ يُونُ بَحَابِ لَا هُوَ جَوَابُ مَا يُعَادُ ۱۸۸ شَعْرًا وَفِي بَيْتِ الْمَقَرَّةِ هُوَ

الشيخ محمد بن عبد الله

المريض في توجها هلاكه الغالب ما يكون الغالب منه السلامة لا يثبت به علم الفوائد

فدراً من لعا

فالمحصون الذي في صت القتال الغالب منه السلامة لان الحصن لا يقر بأمن لعدو
اي ضرر ١٢

Abstract

وكون المنفعة فلا يثبت به حكم الفرد والذي يارضه وقدم ليقتل لغالب منه الهلاك فتحقق به

في سنة ١٢٨٨

الفاروقية اخوان تنجز على هذا الحق قوله اذ امان في ذلك الوجها قتل دليل

الاولا قوله وانما انما هو من الله تعالى والى الله المرجع

100

عَلَى اللَّهِ حَرْبٌ يَوْمَ الْقِيَامِ لِلْمُكَافِرِينَ لَمْ يُبَاهِيَا سَيِّدَهُمَا

وَقَالَ إِذَا جَاءَ

ذا قتل اذا قال لرجل امراته وهو حليم اذا جاء راس لشهر واداه حلت اللار واداه

ارغانت طال

فلان الظهور واذا دخل فلان الدار فانت طالق فكانت هذه الاشياء والزواج مريضاً

11/11

وان كان القول في موضع ثبت الا في قوله اذا دخلت النار والى جوه امان يعطى الطلاب

154

يجمع الوقت او يفعل الاجنبى او يفعل نفسه او يفعل المرأة وكل فاعل على وجهين ما ان كان

الصلوة والسلام على من لا نبي بعده

44003

المعنى في هذا الموضع من القرآن الكريم

جاءوا من كل

لتعليق على الموت بان قال اذا جاء راس الشتر فانت لي اولى فعل الجلبى بان قال واذا

وكانت

فلان الداء وصل فلان الظهر وكان التعليق والشرط في المرض فلها الميراث

لأن عا... فوك... الله... كود... انه لا... الجبر... شوق... ان... والنا... لاني... جلد... الارض... ما... كما

1990

[illegible]

10/10/1944

مساجد
ای اندک ان
از حایه شکر
و کمالش
و طهارت آن
و قول علی
به مناسبت
در مجالس
مجلسی و مطهر

لأن القصد في الفراق قد تحقق منه مباشرة التعليق في حال تعلق حراً بالمال ^{نوع ١١} كان التعليق
 في الصحة والشرط في المرض لم توث وقال في ثبوت لا يعلق بالشرط ينزل عند وجود الشرط
 كالمعجز فكان ايقاعاً في المرض كذا ان التعليق السابق يصير تطبيقاً عند الشرط حكم لا قصد
 ولا ظلم الا عن قصد فلا يرد تصرفه فاما الوجه الثالث وهو ما اذا علقه بفعل نفسه فسواء
 كان التعليق في الصحة والشرط في المرض وكان في الفعل ماله من قبل او لا ذلك
 منه فيصير فاق الوجود قصداً لا بطلان اما بالتعليق او بمباشرة الشرط في المرض
 ان لم يكن له من فعل الشرط بله من التعليق الف بده فيرد تصرفه وفقاً للضرر عنها
 واما الوجه الرابع وهو ما اذا علقه بفعلها فان كان التعليق والشرط في المرض الفعل ماله
 منه بده كذا لم يرد نحوه لم توث كذا راضية بده ^{نوع ١٢} وان كان الفعل لا يبد لها منه كما كل
 الطعام وصلوة الظهر وكلام الا بدين توث لانها مضطرة في المباشرة لما لها في الا متعلم
 من خوف الهلاك في الدنيا وفي التقبيح لارضاء مع الاضطراب واما اذا كان التعليق
 في الصحة والشرط في المرض كان الفعل ماله من قبل فلا اشكال انه لا مبررات لها
 وان كان ماله لا يبد لها منه فكذا ذلك الجواب عند محمد وهو قول زفران لم يوجد من الزجر
 صنع بعد ما تعلق حراً بالمال وعندنا في حيفته واني يوسف توث لان الزوج الجاهل
 الى المباشرة فينتقل الفعل اليه كانه الاله له كما في الاكراه ^{نوع ١٣} قال واذا اطلقها ثلثاً
 وهو مريض ثم صرح ثم مات لم توث وقال في ثبوت لا نه قصداً لغوا رحين او قم في
 المرض قديماً في في العدة ولكن نقول المرض اذا تعقبه بده فهو بمنزلة الصحة ^{نوع ١٤}

في حال تعلق حراً بالمال
 في الصحة والشرط في المرض
 كالمعجز فكان ايقاعاً في المرض
 ولا ظلم الا عن قصد
 كان التعليق في الصحة والشرط في المرض
 منه فيصير فاق الوجود
 ان لم يكن له من فعل الشرط
 واما الوجه الرابع
 منه بده كذا لم يرد نحوه
 الطعام وصلوة الظهر
 من خوف الهلاك في الدنيا
 في الصحة والشرط في المرض
 وان كان ماله لا يبد لها منه
 صنع بعد ما تعلق حراً بالمال
 الى المباشرة فينتقل الفعل اليه
 وهو مريض ثم صرح ثم مات
 المرض قديماً في في العدة

في حال تعلق حراً بالمال
 في الصحة والشرط في المرض
 كالمعجز فكان ايقاعاً في المرض
 ولا ظلم الا عن قصد
 كان التعليق في الصحة والشرط في المرض
 منه فيصير فاق الوجود
 ان لم يكن له من فعل الشرط
 واما الوجه الرابع
 منه بده كذا لم يرد نحوه
 الطعام وصلوة الظهر
 من خوف الهلاك في الدنيا
 في الصحة والشرط في المرض
 وان كان ماله لا يبد لها منه
 صنع بعد ما تعلق حراً بالمال
 الى المباشرة فينتقل الفعل اليه
 وهو مريض ثم صرح ثم مات
 المرض قديماً في في العدة

لانه ينعدم به مرض الموت فتبين ان الحق لا يتعلق به فله فلا يصير الزوج قاترا ولو طلقها

فارتد في العباد بأمر الله ثم أسلمت ثم مات من عوض موته في العبد لم ترث وإن لم ترث بل

طائفة من بني قيس بن عيلان وبنو شجاع الفرق انما بالردة ابطلت عليه الارث اذا الموت كما يرون

احتفاء بقاؤه بين الاهلية وبالمطوعة ما بطلت الاهلية لان المحرمية لا يثبت في الادب

وهذا بيان مجزئ فان اذ اطلق في حال قيام النكاح لا يثبت الفرق فتكون اصبية وبنية

السبب في ذلك ان الشئ لا تثبت لحرمة بالمطوعة لقوله لا يحلها فافترقا ومن قد

هو الله وهو صمد لا يشاء المرض في رقة قال محمد لا توث وان كان القذف في المرض رقة في

قوله ربي اوهل الحق بالتعليق بدعل لاند اوجامند اذهى ملجأه ان الغمض ولد فمعا لوزاء عن

فمنها؟ وبقية النور في انوارها ودهجتها ثم بان بالابلاء يدريضون واكلوا ايلاد

أحمد بن محمد بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) في معنى تعليق الطلاق بمضي أربعة أشهر من إيقاعه

فَكَوْنُ الْمَعْنَى أَلْتَعْلَمُ بِمَحْذُورِ الْوَقْتِ فَذَكَرْنَا دُخْلَهُ قَالُوا وَاللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ وَالطَّلَاقُ الَّذِي يَمْلِكُ

فإنما حجة توفيق الله في جميع المجددات لما بيننا من كذا، النكاح حجة على الوطء فكانت السبب

قَالَ وَتَكُنْ لَكَ نِصْفَةٌ مِنْ خَيْرَاتِهِ إِذَا صَامَ وَهُوَ فِي الْعِدَّةِ وَوَسْطَى مِنْهَا

بَابُ الرَّجْعَةِ

وإذا طلق الرجل أمه تطليقة رجعية أو تطليقتين أو لم ير أمه بائناً أو شئت بذلك

اولم ترض اقله تدالي فامسكوهم بمغروب من غير فصل ولا بد من قيام العتلا لان الرجعة

استلمة الملك الاني انه سحر مسا كوهو الانقاء وانما يفتقر الاستانة فالعدة لان

لا ماله بعد قضاءها والرجعة ان يقول اجعت او لم اجعت انما في رجعة صريح على الرجعة
ولا خلاف بين الامم قال ويطأها او يقبلها او يمسها بشهوة او ينظر اليها فرجها شهوة وهذا
مما لا خلاف فيه لا تقسم الرجعة الا بالقول مع التقيد بما عليه من الرجعة بخلاف حاله في
حتى يجرم عليها وعندنا هو استلزامه النكاح على ما بيناه وسنقره ان شاء الله تعالى
والفعل قد يقع دلالة على الاستلزام كما في اسقاط الخيار والدلالة فعل يخص بالنكاح وهذا
الا فاعيل يخص خصوصاً في حق المخرج لا الممس النظر بغير شهوة لانه قد يحمل بدن النكاح
كما في القابل على الطيب غيرها والنظر الى غير الفرج قد يقع بين المسألتين الزوجية ساكنة
في العدة فكان جمة كما في الجمل العدة عليها قال فيجب ان يشهد على الرجعة شاهدان
فان لم يشهد صحت الرجعة وقال الشافعي احد قولي لا يصح وهو قول مالك لقوله تعالى
كاشهد او دوى عدل منكم الامر للايجاب لنا اطلاق المصوح من قيد الا شاهد ولا
استلزام للنكاح الشهادة ليست شرطاً في حالة البقاء كما في الفرج في لا يلاذ الا انها تستحب
لزيادة الاحتياط لا يحرم النكاح فيها ولا يلاذ به على ما لا يرى انه قرن بها بالمفارقة وهو فيها
وتستحب ان يعلمها كذا لا تقع في المعصية واذا انقضت العدة فقال كنت اجعت في العدة فصدقت
فهي جمة وان كنت بقول قولها لانا خبر عما لا يملك استثناء في الحال فكانت كلها الا ان
بالنقد لا تقسم العدة الا بين عليها ما لا يملك حيفة وهي مسألة الاستحالة في الاشياء العدة قد
من كتاب النكاح اذا قال الزوج قد اجعت فقالت بحجة قد انقضت عدتي لم يصح
عدتي حيفة نه وقال لا تقسم لانها صادفت العدة اذ هي باقية ظاهرة الى ان تخبر

[illegible]

وقد سبقت الزوجية ولهذا قال لها طلقنا فقلت عجيبه له قد انقضت عندك يقع الطلاق
في الخبر ٣٢ اي طلاق سبقة الانبار

وله في حقيقته انها صادقة في حالة الانقضاء لانها امانة في الاخبار عن الانقضاء فلو الخيبة

دلالت علی سبق الانقضاء واقرب حال حال قول النورج ومسالمة الطلاء علی الخلاء لولیک
الأخبار ۱۳

على الاتفاق فالطلاق يقع بأثره بعد الانقضاء والمراجعة لا يثبت بهذا القول في الأمة بعد

انقضاء عند ما قد كنت اجعلها صدقة المولى كذبة لامة فالقول قولها عند اى حقيفة قلا

القول قول المولى كان بضم الميم اوله فقد لا قبح له هو خالص حقه للزوج فتشابه الاقوال عليه

بِالنَّكَاحِ هُوَ يَقُولُ حَكَمَ الرَّجْعَةُ يَتَنَبَّيْ عَلَى الْعِدَّةِ وَالْقَوْلُ فِي الْعِدَّةِ قَوْلُهَا أَفَلَا فِيهَا يَتَنَبَّيْ عَلَيْهِمْ أُولَئِكَ

على القلب فندم القول قول الوشي وكذا عندنا في الصغير لانها منقضية العدة في الحال

وقد ظهر ميثاق الثقة للمؤيد لا يقبل قولها في إبطاله بخلاف الوجه الأول لأن المؤيد التصديق

في الرجعة متبرئاً من العدة ^{التي فيها} ولما ظهر ملكهم مع العدة وان قالت قد افقت عديني وقال

الزوجه والمولى لا يتقض عدتاها فالقول قولها لانها اصبحت في ذمتها فلهذا جعلت له العالمية به واذا

القطع الرابع من الحيضة الثالثة لعشر أيام القطوع لرجعة وان لم تغسل وان نطقوا لقتل

منه عشر أيام لم تنقطع الرجعة حتى تغسل الوضوء في علمه وقت صلاة كامل لأن الحيض لا يرد

علم المشقة في هذا القطع اخذت من الحظ فأنقضت العدة وانقطعت الرجعة وفما دون

لعمدة العشرة ١٧

المسألة الأولى في بيان كيفية ذلك في كل واحد من هذه النسخة
الطاهرة من غير قول أصالة في ذكرها لأن كانت كتابية لا لائقة قول فحقها البررة والبدقة والتف

نظرات بطنی و آهسته و جان و او را که کتابیه و نه یونانی است و او را که کتابیه است
 المرأة

[illegible][illegible]

فلان ثبت به الرجعة أو لم يتأول مسائل في ولادة من قبل الطلاق لاها لو ولد بعد
تنقضي العدة بالولادة فلا تنقضي الرجعة فان خلاهما واغلاق بابا أو فستر أو قال لم اجامها
ثم طلقها لم يملك الرجعة لان تأكدا الملك الوطى قد اقرب من ميفيد صدق في حق نفسه الرجعة حقه
ولم يصير كذا بشرعا بخلاف المهر لان المهر لم يمتنع على تسليم المهر على القبض بخلاف الفصل
فلان جها معناه بعد ما خلاهما وقال ارجاعهما ثم جاء بولد لاق من سنتين بيوم صحت تلك
الرجعة كثبت النسب اذ هي تقر بانقضاء العدة والولد يبقى في البطن هذا المثل في قول الطحاوي
قبول الطلاق من ما بعد لان على اعتبار الثاني يزول المهر بنفس الطلاق لعدم وطى قبل فحرم
والمسألة لا يفعل الحرام فان قال لها اذ اولد فانت طالق فولدت ثم اتت بولد اخر في رجعة معناه
ان يكون اخر وهو ان يكون بعد ستة اشهر وان كان اكثر من سنتين اذ المقر بانقضاء العدة لانه
وقع الطلاق عليها بالولد الاول وجبت العدة فيكون الولد الثاني من علوق واحدة من العدة
لانها لم تقر بانقضاء العدة فيصير مرجعا وان قال كما اولدت لدا فانت طالق فولدت ثلثة
اولاد في بطون مختلفة فالولد الاول طلاق والولد الثاني رجعة وكذلك الثالث لانها اذا باحت
بالولد الاول وقع الطلاق وصارت معتدة وبالتالي صادر ما جاعلا بينا انه يجعل العلوق بوطى
حادث في العدة فيقع الطلاق الثاني بولادة الولد الثاني لان اليمين معقودة بكلمة كلها
ووجبت العدة وبالولد الثالث صادر ما جاعلا اذ كان وقع الطلاق الثالث بولادة الثالث
ووجبت العدة بالاقراء لانها حاملة من فوات الحيض حين وقع الطلاق والطلاق الثاني
تنتهون وتزني لانها حلال للزوج اذ الكاح قال المهر بها ثم الرجعة مستحقة والتزني

المسألة الأولى في الرجعة ان طلقها بعد ما خلاها واغلاق بابا أو فستر أو قال لم اجامها
ثم طلقها لم يملك الرجعة لان تأكدا الملك الوطى قد اقرب من ميفيد صدق في حق نفسه الرجعة حقه
ولم يصير كذا بشرعا بخلاف المهر لان المهر لم يمتنع على تسليم المهر على القبض بخلاف الفصل
فلان جها معناه بعد ما خلاهما وقال ارجاعهما ثم جاء بولد لاق من سنتين بيوم صحت تلك
الرجعة كثبت النسب اذ هي تقر بانقضاء العدة والولد يبقى في البطن هذا المثل في قول الطحاوي
قبول الطلاق من ما بعد لان على اعتبار الثاني يزول المهر بنفس الطلاق لعدم وطى قبل فحرم
والمسألة لا يفعل الحرام فان قال لها اذ اولد فانت طالق فولدت ثم اتت بولد اخر في رجعة معناه
ان يكون اخر وهو ان يكون بعد ستة اشهر وان كان اكثر من سنتين اذ المقر بانقضاء العدة لانه
وقع الطلاق عليها بالولد الاول وجبت العدة فيكون الولد الثاني من علوق واحدة من العدة
لانها لم تقر بانقضاء العدة فيصير مرجعا وان قال كما اولدت لدا فانت طالق فولدت ثلثة
اولاد في بطون مختلفة فالولد الاول طلاق والولد الثاني رجعة وكذلك الثالث لانها اذا باحت
بالولد الاول وقع الطلاق وصارت معتدة وبالتالي صادر ما جاعلا بينا انه يجعل العلوق بوطى
حادث في العدة فيقع الطلاق الثاني بولادة الولد الثاني لان اليمين معقودة بكلمة كلها
ووجبت العدة وبالولد الثالث صادر ما جاعلا اذ كان وقع الطلاق الثالث بولادة الثالث
ووجبت العدة بالاقراء لانها حاملة من فوات الحيض حين وقع الطلاق والطلاق الثاني
تنتهون وتزني لانها حلال للزوج اذ الكاح قال المهر بها ثم الرجعة مستحقة والتزني

المسألة الأولى في الرجعة ان طلقها بعد ما خلاها واغلاق بابا أو فستر أو قال لم اجامها
ثم طلقها لم يملك الرجعة لان تأكدا الملك الوطى قد اقرب من ميفيد صدق في حق نفسه الرجعة حقه
ولم يصير كذا بشرعا بخلاف المهر لان المهر لم يمتنع على تسليم المهر على القبض بخلاف الفصل
فلان جها معناه بعد ما خلاهما وقال ارجاعهما ثم جاء بولد لاق من سنتين بيوم صحت تلك
الرجعة كثبت النسب اذ هي تقر بانقضاء العدة والولد يبقى في البطن هذا المثل في قول الطحاوي
قبول الطلاق من ما بعد لان على اعتبار الثاني يزول المهر بنفس الطلاق لعدم وطى قبل فحرم
والمسألة لا يفعل الحرام فان قال لها اذ اولد فانت طالق فولدت ثم اتت بولد اخر في رجعة معناه
ان يكون اخر وهو ان يكون بعد ستة اشهر وان كان اكثر من سنتين اذ المقر بانقضاء العدة لانه
وقع الطلاق عليها بالولد الاول وجبت العدة فيكون الولد الثاني من علوق واحدة من العدة
لانها لم تقر بانقضاء العدة فيصير مرجعا وان قال كما اولدت لدا فانت طالق فولدت ثلثة
اولاد في بطون مختلفة فالولد الاول طلاق والولد الثاني رجعة وكذلك الثالث لانها اذا باحت
بالولد الاول وقع الطلاق وصارت معتدة وبالتالي صادر ما جاعلا بينا انه يجعل العلوق بوطى
حادث في العدة فيقع الطلاق الثاني بولادة الولد الثاني لان اليمين معقودة بكلمة كلها
ووجبت العدة وبالولد الثالث صادر ما جاعلا اذ كان وقع الطلاق الثالث بولادة الثالث
ووجبت العدة بالاقراء لانها حاملة من فوات الحيض حين وقع الطلاق والطلاق الثاني
تنتهون وتزني لانها حلال للزوج اذ الكاح قال المهر بها ثم الرجعة مستحقة والتزني

[illegible]

حامل عليها فيكون مشروعا وليست بزوجها ان لا يدل على ذلك ولو كان الزوج
معتادا اذ لم تكن من قصد الرجعة لا تهاجرا بما تكون مجردة فيقع بصره على موضع يصير به
مراجعا ثم يطلقها فتطول عليها العدة وليس ان يسافر فيها حتى يشهد على رجعتها وقال في قوله
انما الحليام الشكاح هذا لانني اعاذنا وانا قوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن الا بغير
تواخي عمل البطل الحاجة الى الرجعة فاذا لم يرجعها حتى انقضت المدة لم يجره لان الحاجة فتبين
ان البطل عمل عمله في وقت جوده وهذا المختص به لا قراء من العدل فلم يملك الزوج الاخراج
اذا لم يشهد على رجعتها فبطل العدة فيقربها الى الزوج وقوله حتى يشهد على رجعتها معناه انما
على اقدمناه الطلاق ايجي لا يجرم الوطى قال الشافعي به يحرمه لان الزوجية تليق بالزوج
القانع وهو الطلاق لنا انها قائمة حتى يملك مراجعتها من غير رضاها لان حق الرجعة
ثبت في الزوج فليكن التمسك عندا عتراض الندم وهذا المعنى في وجوب استبداد به ثم ذلك
يؤذن بكونه مستدركا لاننا في الدليل انما في القاطع اخر عمله الى مدة اجماعا او نظرا له
على ما تقدم في فصل فيما تحل به المطلقة وهذا كان الطلاق بانئذ دون الثلث
فلما يتزوجها في عدة وبعد انقضائها لان حل المحلية باق لان زواله يعلق بالطلقة
الثالثة فينبغي عدم قبلي منع الغير في العدة لا يشبه بالنسب استبانه في طلاقه فان كان
الطلاق ثلثا في الحرة او ثنتين في الامه لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا
فدخل بها لم يطلقها او يموت عنها ولا يصل في قول تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد
حتى تنكح زوجا غيره والمراد بالطلقة الثالثة طلاق ثلثان في حق الامه كالثلث في حق الحرة

2

[illegible][illegible][illegible]

عند في حيفة والي يوسف وقال لا يحد ما دون الثلث نه غاية للمهر بالنص
 فيكون منهي ولا تحرم قبل الشوط لقوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل له سماه
 محله وهو المثلث المحل اذا اطلقها لثلاثا قالت قد انقضت عدتي وتزوجت ودخل بي الزوج
 وطلقت وانقضت عدتي والمدة تقتل للمحلل وللزوج ان يصدقا اذا كان في غلبتها انها
 صاغة لانها معاملة او امر ديني لتعلق المحل به وقول الواحد فيهما مقبول وهو غير
 مستنكر اذا كانت المدة تحتمل واختلفوا في ادنى هذه المدة وسنبيها في باب العدة

باب الايلاء

واذا قال الرجل لامرأته والله لا اقربك او قال الله لا اقربك ابعة اشهر فهو مول لقوله تعالى
 للذين يولون من نسائهم تبص ابعة اشهر لا تبذل طهرها في ابعة اشهر حتى يمضي حرمته
 الكفالة لان الكفالة موجب الحنف وسقط الايلاء لان اليمين ترتفع بالحنف ان لم يقربها حتى مضت
 ابعة اشهر باتت منبذة طبقه وقال الشافعي تبين بفرق القاضى لانه مانع حقها في الجماع
 فينهب القاضى منها في التبرع كما في الحب العتق لانه ظلمها بمنع حقها فجاءه الشرع
 بزوال نعمة النكاح عند مفى هذه المدة وهو لما اورد عن عثمان عن العبادلة الثلاثة وزيد
 بن ثابت رضوان الله عليهم اجمعين وكفى بهم قدوة لانه كان طلاقا في الجاهلية فحكم
 الشرع بتاجيل الملى انقضت المدة فان كان حلف على ابعة اشهر فقد سقطت اليمين
 لانها كانت مؤقتة وان كان حلف على الابد فاليمين باقية لانها مطلقة لم يوجد الحديث
 لترفع به الا انه لا يكرى الطلاق قبل التزوج لانه لم يوجد منع الحق بعد البيونة

الطلاق في حق الزوج والى يوسف وقال لا يحد ما دون الثلث نه غاية للمهر بالنص
 فيكون منهي ولا تحرم قبل الشوط لقوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل له سماه
 محله وهو المثلث المحل اذا اطلقها لثلاثا قالت قد انقضت عدتي وتزوجت ودخل بي الزوج
 وطلقت وانقضت عدتي والمدة تقتل للمحلل وللزوج ان يصدقا اذا كان في غلبتها انها
 صاغة لانها معاملة او امر ديني لتعلق المحل به وقول الواحد فيهما مقبول وهو غير
 مستنكر اذا كانت المدة تحتمل واختلفوا في ادنى هذه المدة وسنبيها في باب العدة

الطلاق في حق الزوج والى يوسف وقال لا يحد ما دون الثلث نه غاية للمهر بالنص
 فيكون منهي ولا تحرم قبل الشوط لقوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل له سماه
 محله وهو المثلث المحل اذا اطلقها لثلاثا قالت قد انقضت عدتي وتزوجت ودخل بي الزوج
 وطلقت وانقضت عدتي والمدة تقتل للمحلل وللزوج ان يصدقا اذا كان في غلبتها انها
 صاغة لانها معاملة او امر ديني لتعلق المحل به وقول الواحد فيهما مقبول وهو غير
 مستنكر اذا كانت المدة تحتمل واختلفوا في ادنى هذه المدة وسنبيها في باب العدة

الطلاق في حق الزوج والى يوسف وقال لا يحد ما دون الثلث نه غاية للمهر بالنص
 فيكون منهي ولا تحرم قبل الشوط لقوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل له سماه
 محله وهو المثلث المحل اذا اطلقها لثلاثا قالت قد انقضت عدتي وتزوجت ودخل بي الزوج
 وطلقت وانقضت عدتي والمدة تقتل للمحلل وللزوج ان يصدقا اذا كان في غلبتها انها
 صاغة لانها معاملة او امر ديني لتعلق المحل به وقول الواحد فيهما مقبول وهو غير
 مستنكر اذا كانت المدة تحتمل واختلفوا في ادنى هذه المدة وسنبيها في باب العدة

للمنفق اولاً ان يصلح غيره المنفوق فان قالت له خالعتني على اي يد فخالفها واولين وثبت
 شيء فلا شيء عليها لانها لم تغر بقتيتها لما لان قالت خالعتني على اي يد من مال
 فخالفها فلم يكن في يدها شيء ردت عليه مهرها لانها لما سمت مالا لم يكن الزوج راضيا
 بالزوال الا بعوض ولا وجه الى ايجاب المهر بقيمة الجمالة ولا الى قيمة البضع اعني مهر المثل
 لان غير منقوم حالة الخروج فتعين ايجاب ما قام به على الزوج دفعا للضرر عنه ولو قالت
 خالعتني على اي يد من دراهم او من الدراهم ففعل فلم يكن في يدها شيء فعليه ثلثة دراهم
 لانها سمت الجمع اقل ثلثة وكلا من ههنا للصلة دون التبعض لان الكلام
 يتحمل بدنه وان اختلعت على عبد لها ابق على انها بريئة من ضمانه لم تبرا وعليها
 تسليم عينه ان قلنا وتسليم قيمته ان عجزت لانه عقد المعاوضة فيقتضي سلامة
 العوض واشترط البراءة عنه شرط فاسد فيطل الا ان الجمع لا يطل بالشروط الفا
 وعلى هذا النكاح واذا قالت طلق ثلثا بالالف فطلقها واحدة فعليه ثلث الالف لانها
 لما طلبت ثلث بالالف فقد طلبت كل واحدة بثلث الالف وهذا ان حوالتا لا يصح
 الا وهو اصل العوض فيقسم على العوض الطالق بان لو جوب المالح ان قالت طلق ثلثا
 على انك فطلقها واحدة فلا شيء عليها عندنا في حنفية تدعيك لوجه وقالوا في واحدة
 بانك بثلث الالف لان كلمة على بمنزلة الباء في المعاوضات حقان قولهما اصل هذا
 الطعام بداهم او على درهم سواء وله ان كلمة على للشرط قال الله تعالى يا ايها الذين
 آمنوا ان لا يشركن بالله شيئا ومن قال لامرأته انت طالق على ان تدخل الدار كان شرطا

كتاب الطلاق

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

لا يلزم اجزاء اطلاقاً وانما كان اطلاقاً احياناً لانه لا يجب المال لان المشروط لا يتنوع على اجزاء الشرط تصادف الزوج مبتدأ في

[illegible][illegible]

کتاب الطلاق

[illegible]

من ذلك فتكاح الرض من الثامن جميع المال اذا لم يصر لا يسطر المحرم لا يستحق مالها ثم يقع
الطلاق في رواية وفي رواية لا يقع ولا اول اصح لانه تعليق بشرط قوله فيجب ان لا يعلق بها كذا
وان خالها على الفعلي انضمام من فالحلح واقع ولا يقع على الابن انما شرط بدل الحلح على الاجنبي
صحيح فعلى الابن ولو لا يسطر هو لان لم يدخل تحت ولاية الابن ان شرط الالف عليها توقفت
على قبولها ان كانت من اهل القبول فان قبلت وقع الطلاق او جوا الشرط ولا يجزى الالف اليست
من اهل العزمت فان قبلها لا يقع فافقوا ايتان وكذا ان خالها على مهرها ولم يضمن الاب
الموقوف على قبولها فان قبلت طلقت لا يسطر المهر وان قبل الابن فاعلى الروايتين ان ضمن
الاب المهر وهو الف درهم طلقت لا يسطر وهو الشرط ويلزم من انما استحسننا في الروايات
فلهذا اختلفت في كذا اذا اختلفت قبل الدخول على الف فمهرها الف في القياس عليها
خمس مائة نكاحا في الاستحسان لا شيء عليها لانه يواد به عادة لا حاصل ما يلزم بها

باب الظهار

واذا قال الرجل لامرأته انت علي ظهري فقد حرمت علي الجمل وطهرها ولا مسها ولا تقبيلها
حتى يفر من ظهارة لقوله تعالى والذين يظاهرون من نساءهم الا ان قالوا فربق من قبل
ان يماسوا والظهار كان طلاقا في الجاهلية فقوله الشرع اصله نقل حكم المحرم بموت بالكفا
غير منيل للثكاح وهذا لا يجرية لكونه منكرا من القول وذو افعال سبب الجازاة عليها
بالموت مع التقاضي بالكفاة ثم الوحي اذا حرّم بدعي كذا لا يقع في كذا في الاحرام بخلاف
والصيام لان يكثر وجوهها فلو حرّم الداعي فيضو الى المحرم وكذا ان الظهار ولا حرام

كتاب الطلاق

من ذلك فتكاح الرض من الثامن جميع المال اذا لم يصر لا يسطر المحرم لا يستحق مالها ثم يقع
الطلاق في رواية وفي رواية لا يقع ولا اول اصح لانه تعليق بشرط قوله فيجب ان لا يعلق بها كذا
وان خالها على الفعلي انضمام من فالحلح واقع ولا يقع على الابن انما شرط بدل الحلح على الاجنبي
صحيح فعلى الابن ولو لا يسطر هو لان لم يدخل تحت ولاية الابن ان شرط الالف عليها توقفت
على قبولها ان كانت من اهل القبول فان قبلت وقع الطلاق او جوا الشرط ولا يجزى الالف اليست
من اهل العزمت فان قبلها لا يقع فافقوا ايتان وكذا ان خالها على مهرها ولم يضمن الاب
الموقوف على قبولها فان قبلت طلقت لا يسطر المهر وان قبل الابن فاعلى الروايتين ان ضمن
الاب المهر وهو الف درهم طلقت لا يسطر وهو الشرط ويلزم من انما استحسننا في الروايات
فلهذا اختلفت في كذا اذا اختلفت قبل الدخول على الف فمهرها الف في القياس عليها
خمس مائة نكاحا في الاستحسان لا شيء عليها لانه يواد به عادة لا حاصل ما يلزم بها

فان ما قبل ان يكفر يستغفر الله تعالى ولا تنى عليه غير الكفارة الاولى لا يعادى بكفر
بقوله عليه السلام الذي واق في طهارة قبل الكفارة استغفر الله ولا تغدق كفرة لو كان شي اخر
واجبا لنبي عليه السلام قال هذا اللفظ لا يكون الا ظهرا لان صريحه في حق من نوى به الطلاق
لا يصح لانه منسوخ فلا يمكن من الاتيان بما اذا قال انت على كبري امي وكفر بها او كفر بها
فهو ظاهر لان الظاهر ليس لا تشبها كالتبعية وهذا المعنى يتحقق في عضو كغير النظر
اليك انك لا يجوز ان يجعل النظر اليها على التماس من في امره مثل اختا وعمتها وامه من
الرضا ع لانهن في التزويج المؤبد كالام وكذا اذا قال اسك على كبري امي وكفر بها او وجهك
او رقبته او نصفك او ثلثك لانه يبرهنها من جميع البدن وينت الحكم في المشاع ثم
يتعدى كما بيناه في اطلاق ولو قال انت على مثل امي لو كان في نية ليكشف حكمه
فان قال اعدت الكرامة فهو كما قال لان التكريم بالتشبيه فليس في الكلام وان قال اعدت
الظهور فهو ظن لا تشبيه بجميعها وفيه تشبيه بالعضو لكنه ليس بصريح حقيقة قرأ في النسبة
وان قال اعدت الطلاق فهو طلاق بان لا تشبيه بالام في الحرمة كما قال انت على حرام
وهو اطلاق وان لم يكن لنية فليس بشي عند ابن حنيفة والي يوسف لاحتمال الحل
على الكرامة فقال ان يكون ظهرا لان التشبيه بعضومها لما كان ظهرا افاق التشبيه بجميعها
ام ان عنى التزويج لا يعرف عند ابن يوسف وهو لا يكون الثابت به ادنى الحرمتين وعند
ابن حنيفة فان في التزويج انما هو في حق المصير في اصل التزويج لا في الاصل الا ان قال بالاحتمال
من ظهرا لان كفا التشبيه يحظر ولو قال انت على حرام كامي ونوى ظهرا اطلاقا فهو على ما
نوى لان يمتثل الوجهين الظاهر لكان التشبيه والطلاق لكان التحريم

فان ما قبل ان يكفر يستغفر الله تعالى ولا تنى عليه غير الكفارة الاولى لا يعادى بكفر بقوله عليه السلام الذي واق في طهارة قبل الكفارة استغفر الله ولا تغدق كفرة لو كان شي اخر واجبا لنبي عليه السلام قال هذا اللفظ لا يكون الا ظهرا لان صريحه في حق من نوى به الطلاق لا يصح لانه منسوخ فلا يمكن من الاتيان بما اذا قال انت على كبري امي وكفر بها او كفر بها فهو ظاهر لان الظاهر ليس لا تشبها كالتبعية وهذا المعنى يتحقق في عضو كغير النظر اليك انك لا يجوز ان يجعل النظر اليها على التماس من في امره مثل اختا وعمتها وامه من الرضا ع لانهن في التزويج المؤبد كالام وكذا اذا قال اسك على كبري امي وكفر بها او وجهك او رقبته او نصفك او ثلثك لانه يبرهنها من جميع البدن وينت الحكم في المشاع ثم يتعدى كما بيناه في اطلاق ولو قال انت على مثل امي لو كان في نية ليكشف حكمه فان قال اعدت الكرامة فهو كما قال لان التكريم بالتشبيه فليس في الكلام وان قال اعدت الظهور فهو ظن لا تشبيه بجميعها وفيه تشبيه بالعضو لكنه ليس بصريح حقيقة قرأ في النسبة وان قال اعدت الطلاق فهو طلاق بان لا تشبيه بالام في الحرمة كما قال انت على حرام وهو اطلاق وان لم يكن لنية فليس بشي عند ابن حنيفة والي يوسف لاحتمال الحل على الكرامة فقال ان يكون ظهرا لان التشبيه بعضومها لما كان ظهرا افاق التشبيه بجميعها ام ان عنى التزويج لا يعرف عند ابن يوسف وهو لا يكون الثابت به ادنى الحرمتين وعند ابن حنيفة فان في التزويج انما هو في حق المصير في اصل التزويج لا في الاصل الا ان قال بالاحتمال من ظهرا لان كفا التشبيه يحظر ولو قال انت على حرام كامي ونوى ظهرا اطلاقا فهو على ما نوى لان يمتثل الوجهين الظاهر لكان التشبيه والطلاق لكان التحريم

كتاب الطلاق

الحسن بن

الحسن بن

قوله لا يملكه الا الله تعالى... قوله لا يملكه الا الله تعالى... قوله لا يملكه الا الله تعالى...

فان شئنا ان نرى ان الله تعالى... ما بقي على وجه الكفاية... قيل من جاد بملوك ما نعايضه بمقتضى الكفاية... ولا اولاد لان العتق في المحل...

وان اشترى ابدا او ابنة... الخلف الكفاية... مثله وهو موسر وضمن قيمة... صاحب الغنم... من كفايته ثم اعتق باقية عنها...

وما عندها الا عتاق لا يجرى... نصف عبدة عن كفايته... يجرى عند شرط العتاق ان يكون قبل السنين بالنصر... وعنهما عتاق النصف عتاق الكل...

قوله لا يملكه الا الله تعالى... قوله لا يملكه الا الله تعالى... قوله لا يملكه الا الله تعالى... قوله لا يملكه الا الله تعالى...

قوله لا يملكه الا الله تعالى... قوله لا يملكه الا الله تعالى... قوله لا يملكه الا الله تعالى...

قوله لا يملكه الا الله تعالى...

وفي الجنتين معتبرة واذا لغت النية والموتى يصلح كفارة لوطاة لان تصلاصاع لا يهت
 المقادير فيمنع نقصان دون الزيادة فيقع عنها كما اذا نوى اصل الكفارة بخلافه اذا فرق في الدفع
 لا يفي في دفعه الثانية في حكم مسكين اخر ومن وجبت عليه كفارة لوطاة فاعتق رقبتين
 لا يفي عن احدهما بعد ما جازعها وكذا اذا اصام اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين
 مسكينا جاز لان الجنتين معتبرة والنية معينة وان اعتق عنها رقبة واحدة
 اصام شهرين كان له ان يجعل ذلك عن ايها شاء وان اعتق عن ظهار وقتل لم يجز
 عن واحد منهما وقال في فريه لا يجز عن احدهما في الفصلين وقال الشافعي ان يجعل
 ذلك عن احدهما في الفصلين لان الكفارات كلها باعتبار اتحاد المقصود وحسب واحد
 وجب قول في فريه انما اعتق عن كل ظهار نصف العبد وليس ان يجعل احدهما بعد ما اعتق
 عنها خروج الاخرين من يده ولنا ان نية التبعين في الجنتين المتحد غير مفيد فتكفون في الجنتين
 المختلف مفيد اختلاف الجنتين في الحكم وهو الكفارة فهنا باختلاف السبب نظير الاول
 اذا اصام يوما في قضاء رمضان عن يومين يجز عن قضاء يوم واحد ونظير الثاني
 اذا كان عليه صوم القضاء والنذر فانه لا بد فيه من التمييز والله اعلم

باب اللعان

قال اذا قذف الرجل امرأته بالزنا وهو من اهل الشهادة والمرأة من يحرقها او تقي نسب
 ولدها وطالبتة بموجب القذف فعليه اللعان والاصل ان اللعان عندا شهادات
 مؤكدة بالايان مفرونة باللعن قائمة مقام حلال القذف في حقه ومقام حد الزنا

في قوله تعالى وانما اللعان للذين اتوا بالزنا وهم من اهل الشهادة والمرأة من يحرقها او تقي نسب
 ولدها وطالبتة بموجب القذف فعليه اللعان والاصل ان اللعان عندا شهادات
 مؤكدة بالايان مفرونة باللعن قائمة مقام حلال القذف في حقه ومقام حد الزنا

من اللعان ان كان من اهل الشهادة والمرأة من يحرقها او تقي نسب ولدها وطالبتة بموجب القذف فعليه اللعان والاصل ان اللعان عندا شهادات مؤكدة بالايان مفرونة باللعن قائمة مقام حلال القذف في حقه ومقام حد الزنا

١٢٢

لا حكم لها ولا يجتمعان مادامتا لم ينفى التلاعن ولا حكم بعد الاكذاب يجتمعان
 ولو كان القذف في الولد نفى القاضى ونسبه الحق بامه صورة اللعان ان يامر الحاكم الرجل
 فيقول اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويتك به من نفى الولد وكذا في جارية ولو قذفها
 بالزنى ونفى الولد ذكر في اللعان الامين ثم ينفي القاضى ونسبه له الحق بامه لاروي ان النبي
 عليه السلام نفى ولدا امرأته هلال بن امية عن هلال الحق بها وكان المقصود من هذا اللعان
 نفى الولد في مفسدة فيضمية للقضاء بالتفريق وعن ابى يوسف ان القاضى يفرق
 ويقول قد اخرجت من نسب ابى كنه ينفك عنه فلا بد من ذكره فان عادا الزوج
 واكثر نفسه حدة القاضى كقول ابو جوب الحارث عليه حل ان يتزوجها وهذا عند مالك لانه
 لما لم يبق اهل اللعان فارتفع حكمه بالمنوط به وهو التحريم وكذلك ان قذف غيبها فحده
 لما بينا وكذا اذا نكحت فحدث لانقاء اهلية اللعان من جانبها فاذا اقدمت امرأته وهي
 صغيرة او مجنونة فلا لعان بليها لانه لا يجد قاذفها لو كان اجنبيا فكذلك لا يلعن الزوج لانه
 مقامه كذا اذا كان الزوج صغيرا او مجنونا لعدم اهلية الشهادة وقذفه لاخرس لا يتعلق به
 اللعان لانه يتعلق بالصريح كحد القذف فيه خلاف الشافعي وهذا لانه لا يبرى عن الشهيرة
 والحكم بدني كما اذا اقال الزوج ليس حاكمه في قذفه لانه ان هذا قول الحق وزفره
 لان لا يتيقن بقيام الحمل فلم يصق اذا وقال ابو يوسف في اللعان يجب في الحمل اذا جاء
 به لا قبل من نسبه الشبهة وهو معنى ما ذكر في الاصل لا ياتقن بقيام الحمل عنه فيتحقق القذف
 قلنا اذا لم يكن قذف في الحمل يصير كالمعلق بالشروط فيصير كانه قال ان كان بك حمل

انما هو في الولد نفى القاضى ونسبه الحق بامه صورة اللعان ان يامر الحاكم الرجل
 فيقول اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويتك به من نفى الولد وكذا في جارية ولو قذفها
 بالزنى ونفى الولد ذكر في اللعان الامين ثم ينفي القاضى ونسبه له الحق بامه لاروي ان النبي
 عليه السلام نفى ولدا امرأته هلال بن امية عن هلال الحق بها وكان المقصود من هذا اللعان
 نفى الولد في مفسدة فيضمية للقضاء بالتفريق وعن ابى يوسف ان القاضى يفرق
 ويقول قد اخرجت من نسب ابى كنه ينفك عنه فلا بد من ذكره فان عادا الزوج
 واكثر نفسه حدة القاضى كقول ابو جوب الحارث عليه حل ان يتزوجها وهذا عند مالك لانه
 لما لم يبق اهل اللعان فارتفع حكمه بالمنوط به وهو التحريم وكذلك ان قذف غيبها فحده
 لما بينا وكذا اذا نكحت فحدث لانقاء اهلية اللعان من جانبها فاذا اقدمت امرأته وهي
 صغيرة او مجنونة فلا لعان بليها لانه لا يجد قاذفها لو كان اجنبيا فكذلك لا يلعن الزوج لانه
 مقامه كذا اذا كان الزوج صغيرا او مجنونا لعدم اهلية الشهادة وقذفه لاخرس لا يتعلق به
 اللعان لانه يتعلق بالصريح كحد القذف فيه خلاف الشافعي وهذا لانه لا يبرى عن الشهيرة
 والحكم بدني كما اذا اقال الزوج ليس حاكمه في قذفه لانه ان هذا قول الحق وزفره
 لان لا يتيقن بقيام الحمل فلم يصق اذا وقال ابو يوسف في اللعان يجب في الحمل اذا جاء
 به لا قبل من نسبه الشبهة وهو معنى ما ذكر في الاصل لا ياتقن بقيام الحمل عنه فيتحقق القذف
 قلنا اذا لم يكن قذف في الحمل يصير كالمعلق بالشروط فيصير كانه قال ان كان بك حمل

انما هو في الولد نفى القاضى ونسبه الحق بامه صورة اللعان ان يامر الحاكم الرجل
 فيقول اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويتك به من نفى الولد وكذا في جارية ولو قذفها
 بالزنى ونفى الولد ذكر في اللعان الامين ثم ينفي القاضى ونسبه له الحق بامه لاروي ان النبي
 عليه السلام نفى ولدا امرأته هلال بن امية عن هلال الحق بها وكان المقصود من هذا اللعان
 نفى الولد في مفسدة فيضمية للقضاء بالتفريق وعن ابى يوسف ان القاضى يفرق
 ويقول قد اخرجت من نسب ابى كنه ينفك عنه فلا بد من ذكره فان عادا الزوج
 واكثر نفسه حدة القاضى كقول ابو جوب الحارث عليه حل ان يتزوجها وهذا عند مالك لانه
 لما لم يبق اهل اللعان فارتفع حكمه بالمنوط به وهو التحريم وكذلك ان قذف غيبها فحده
 لما بينا وكذا اذا نكحت فحدث لانقاء اهلية اللعان من جانبها فاذا اقدمت امرأته وهي
 صغيرة او مجنونة فلا لعان بليها لانه لا يجد قاذفها لو كان اجنبيا فكذلك لا يلعن الزوج لانه
 مقامه كذا اذا كان الزوج صغيرا او مجنونا لعدم اهلية الشهادة وقذفه لاخرس لا يتعلق به
 اللعان لانه يتعلق بالصريح كحد القذف فيه خلاف الشافعي وهذا لانه لا يبرى عن الشهيرة
 والحكم بدني كما اذا اقال الزوج ليس حاكمه في قذفه لانه ان هذا قول الحق وزفره
 لان لا يتيقن بقيام الحمل فلم يصق اذا وقال ابو يوسف في اللعان يجب في الحمل اذا جاء
 به لا قبل من نسبه الشبهة وهو معنى ما ذكر في الاصل لا ياتقن بقيام الحمل عنه فيتحقق القذف
 قلنا اذا لم يكن قذف في الحمل يصير كالمعلق بالشروط فيصير كانه قال ان كان بك حمل

سبعة

انما هو في الولد نفى القاضى ونسبه الحق بامه صورة اللعان ان يامر الحاكم الرجل
 فيقول اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويتك به من نفى الولد وكذا في جارية ولو قذفها
 بالزنى ونفى الولد ذكر في اللعان الامين ثم ينفي القاضى ونسبه له الحق بامه لاروي ان النبي
 عليه السلام نفى ولدا امرأته هلال بن امية عن هلال الحق بها وكان المقصود من هذا اللعان
 نفى الولد في مفسدة فيضمية للقضاء بالتفريق وعن ابى يوسف ان القاضى يفرق
 ويقول قد اخرجت من نسب ابى كنه ينفك عنه فلا بد من ذكره فان عادا الزوج
 واكثر نفسه حدة القاضى كقول ابو جوب الحارث عليه حل ان يتزوجها وهذا عند مالك لانه
 لما لم يبق اهل اللعان فارتفع حكمه بالمنوط به وهو التحريم وكذلك ان قذف غيبها فحده
 لما بينا وكذا اذا نكحت فحدث لانقاء اهلية اللعان من جانبها فاذا اقدمت امرأته وهي
 صغيرة او مجنونة فلا لعان بليها لانه لا يجد قاذفها لو كان اجنبيا فكذلك لا يلعن الزوج لانه
 مقامه كذا اذا كان الزوج صغيرا او مجنونا لعدم اهلية الشهادة وقذفه لاخرس لا يتعلق به
 اللعان لانه يتعلق بالصريح كحد القذف فيه خلاف الشافعي وهذا لانه لا يبرى عن الشهيرة
 والحكم بدني كما اذا اقال الزوج ليس حاكمه في قذفه لانه ان هذا قول الحق وزفره
 لان لا يتيقن بقيام الحمل فلم يصق اذا وقال ابو يوسف في اللعان يجب في الحمل اذا جاء
 به لا قبل من نسبه الشبهة وهو معنى ما ذكر في الاصل لا ياتقن بقيام الحمل عنه فيتحقق القذف
 قلنا اذا لم يكن قذف في الحمل يصير كالمعلق بالشروط فيصير كانه قال ان كان بك حمل

قال ما خلا من واحد من هؤلاء الزوجات لأنه إذا بقى بعد عوى الثاني وإن اعترف بالاول
ففي الثاني يثبت نسبه لما ذكره الاول لأنقاذ بني الثاني وإخراج عنه ولا خلاف بالاعتق السابق
على القذف فصار كما إذا قال إنها عفيفة ثم قال هي زانية وفي ذلك التلاعن كذا هذا

واذا كان الزوج عتينا اجله الحاكم سنة فان وصل اليها فيها ولا فرق بينهما اذا اطلعت
 المرأة ذلك هكذا روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان الحق ثابت لها في الوطى ويحتمل

[illegible]

المحكمة

ولشهر رمضان اوجوه ذلك في الستة ولا يحسب بموضع من موضعها ان الستة قد تخلو منها اذا

كان بالزوجة عيب لا خيار للزوج وقال الشافعي رحمه الله العيوب الخمسة وهي الجذام والبرص

والمجنون والرق والقرن لأنها تمنع الاستيقاظ وطبعاً والطبع مريد الشر قال عليه السلام

فمن الخوف فرار من الأسد لئلا يان قوت الاستيفاء اصلا الموت لا يوجب القسم فاختلف

يَحْتَلِّهُ الْعَرَبِيَّةُ فِي هَذَا لِأَنَّ الْأَسْتِقْبَالَ مِنَ الثَّمَرَاتِ وَالْمُسْتَقْبَقِ هُوَ الْتَمَكُّنُ وَهُوَ حَاصِلُ إِذَا

كان الزوج حينئذ يوصله جزام فلا خيال لها عند أبي حنيفة وأبي يوسف أنه قال لم يكن

هذا الخبر دفعنا للضرورة عنها كما في الجبال عند البحار وجانبه لا يمكن من دفع الضرر بالطلا

فلم ينزل أصل عدم الخيار لما فيه من إبطال حق الزوج وإنما شئت في الجامعة لأنها يجلان

بالمشقة المشقة له النكاح وهذه العيوب غير محل تبه فافترقا والله اعلم بالصواب

باب العدة

وإذا طلق الرجل امرأته مطلقاً بابتداء أو رجعيّاً أو وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وهي حرة ممن

تحييهم بها لئلا تقرأ لقول تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء والمطلقات

بغير طلاق في معنى الطلاق لأن العدة وجبت للتعريف عن براءة الرحم في الفرقة الطارئة

عَلَيْكَ يَا كَرِيمُ وَهَذَا الْكَلِمَةُ زِيَادَةٌ لِقَاءِ الْحَمْدِ عِنْدَ نَارِ الشَّافِعِ الْأَخْيَارِ وَالْفَتْحَةِ

في الزمان الذي كان فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مكة

[illegible]

اما اگر اینها را جمع دهیم و بر علی و حکماء و اهل علم و ادب و غیره بمقتضای این حدیث و روایت

کتاب الطلاق

[illegible]

وان كانت من الحيض من صغرها وكبر فعلها ثلثة اشهر لقوله تعالى واللاتي يئسن من
الحيض من نساكنكم لا تذكروا التي بلغت بالسن ولم تحض باخر الاية وان كانت حاملا
فعلتها ان تضع حملها لقوله تعالى واولات الاحمال اجلن ان يضع حملهن وان كانت امة
فدفعها حيضتان لقوله على السلام طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان وكان الرق
منصف والحيضة لا تجري فحلت فصالت حيضتين اليها شاذ غير بقوله لو استطعت
لجعلتها حيضة ونصف وان كانت لا تحيض فعدها شهر ونصف لانه متى قام كمن تنصيفه
علم بالرق وعدة الحرة في الوفاة اشهر وعشر لقوله تعالى ويذعن ان حليتها يرضى بان
اربعة اشهر وعشر وعدة الامة اشهران خمسة ايام لان الرق منصف وان كانت حاملا فعدها
ان تضع حملها لطلاق قوله تعالى واولات الاحمال اجلن ان يضع حملهن وقال عبد الله
ابن مسعود من شاعرا اهلته ان سورة النساء القصوى تملت بعد الاية التي في سورة البقرة
عمر لولو وضعت زوجها على امره لا تقضت عدتها وحلها ان تزوج واذا ورثت المطلقة
في المهر فعدتها بعد الجلبين وهذا عندنا في حيفته ومجده وقال ابو يوسف ثلث حيض
ومعناه اذا كان الطلاق باثنا او ثلثا اما اذا كان رجيا فعليه اعادة الوفاة بالاجماع
لان يوسف ان الكاح قد قطع قبل الموت بالطلاق ولو تمها ثلث حيض انما تجب
عددة الوفاة اذا زال النكاح في الوفاة الا انه بقي في حق الارث لا في حق تغير العدة بخلاف الرجعي
لان الكاح باق من كل وجه لهما انما بقي في حق الارث لا في حق العدة احتياطا
فيجمع بينهما ولو قتل على دته حتى دثته امرأته فعدها على هذا الاختلاف وقيل عدتها

كتاب الطلاق

وان كانت من الحيض من صغرها وكبر فعلها ثلثة اشهر لقوله تعالى واللاتي يئسن من
الحيض من نساكنكم لا تذكروا التي بلغت بالسن ولم تحض باخر الاية وان كانت حاملا
فعلتها ان تضع حملها لقوله تعالى واولات الاحمال اجلن ان يضع حملهن وان كانت امة
فدفعها حيضتان لقوله على السلام طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان وكان الرق
منصف والحيضة لا تجري فحلت فصالت حيضتين اليها شاذ غير بقوله لو استطعت
لجعلتها حيضة ونصف وان كانت لا تحيض فعدها شهر ونصف لانه متى قام كمن تنصيفه
علم بالرق وعدة الحرة في الوفاة اشهر وعشر لقوله تعالى ويذعن ان حليتها يرضى بان
اربعة اشهر وعشر وعدة الامة اشهران خمسة ايام لان الرق منصف وان كانت حاملا فعدها
ان تضع حملها لطلاق قوله تعالى واولات الاحمال اجلن ان يضع حملهن وقال عبد الله
ابن مسعود من شاعرا اهلته ان سورة النساء القصوى تملت بعد الاية التي في سورة البقرة
عمر لولو وضعت زوجها على امره لا تقضت عدتها وحلها ان تزوج واذا ورثت المطلقة
في المهر فعدتها بعد الجلبين وهذا عندنا في حيفته ومجده وقال ابو يوسف ثلث حيض
ومعناه اذا كان الطلاق باثنا او ثلثا اما اذا كان رجيا فعليه اعادة الوفاة بالاجماع
لان يوسف ان الكاح قد قطع قبل الموت بالطلاق ولو تمها ثلث حيض انما تجب
عددة الوفاة اذا زال النكاح في الوفاة الا انه بقي في حق الارث لا في حق تغير العدة بخلاف الرجعي
لان الكاح باق من كل وجه لهما انما بقي في حق الارث لا في حق العدة احتياطا
فيجمع بينهما ولو قتل على دته حتى دثته امرأته فعدها على هذا الاختلاف وقيل عدتها

بالحيض بالإجماع لأن النكاح حينئذ ما اعتبر باقيا إلى وقت الموت في حق الأثر لأن المسئلة
لا توث من الكافران اعتقت الأمة في عدتها من طلاق رجعي انتقلت عدتها إلى عدة الحرائر
لقيام النكاح من كل وجهان اعتقت هي مبنية أو متوفى عنها زوجها لم ينتقل عدتها
إلى عدة الحرائر لأن النكاح بالبينونة والموت إن كانت السنة فاعتدت بالشهور ثم
رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها وعلم أن تستأنف العدة بالحيض معناه إذا رأت
الدم على العادة لأن عودها يبطل الإياس هو الصحيح فظهر أنه لم يكن خلفا وهذا لأن شرط
الحقيقة تحقق اليأس ذلك باستلامته البكر إلى المات كالفدية في حق الشيخ الفاني فلو حاصرت
حيضتين لم يثبت، لتعدلا أشهودا عن الجمع بين البيتين لا المذلل المنكحة كحافا
وأوطوة بشبهة عدتها بالحيض الفرق الموت لأنها للتعاون عن براءة الرحم لا القضاء حق
النكاح والحيض هو المعروف إذا مات مولود أم الولد عني أو عتقها فعدتها ثلث حيض قال
الشافعي حيض واحدة لأنها تحب بزوال ملك اليمين نشأحت الاستبراء ولذا أنها
وجبت بزوال الفرج فاشبه عدة النكاح ثم أمانا في عمره فإنه قال عدة أم الولد ثلث
حيض لو كانت ممن لا حيض فعدتها ثلث أشهر ثم في النكاح وإذا مات الصغير عن امرأة وبها
جل في أمهاتان تضع حملها وهذا عند الحقيقة ومحمد بن حنبل قال أبو يوسف عدتها أربعة أشهر
وعشر بقول الشافعي لأن الحمل لا يثبت إلا بثبات الأنثى بخلاف ما كاد حدث بعد الموت لها
الطلاق قوله تعالى أو لآلات الجبر من أن يضع حملهن ولا نها مقدرة بمدة
وضع الحمل في آلات قصرت المدة أو طالت لا للتعرف عن نزاع الرحم لشرعها

قوله في عدة الحرائر ما مضى من عدتها وعلم أن تستأنف العدة بالحيض معناه إذا رأت الدم على العادة لأن عودها يبطل الإياس هو الصحيح فظهر أنه لم يكن خلفا وهذا لأن شرط الحقيقة تحقق اليأس ذلك باستلامته البكر إلى المات كالفدية في حق الشيخ الفاني فلو حاصرت حيضتين لم يثبت، لتعدلا أشهودا عن الجمع بين البيتين لا المذلل المنكحة كحافا وأوطوة بشبهة عدتها بالحيض الفرق الموت لأنها للتعاون عن براءة الرحم لا القضاء حق النكاح والحيض هو المعروف إذا مات مولود أم الولد عني أو عتقها فعدتها ثلث حيض قال الشافعي حيض واحدة لأنها تحب بزوال ملك اليمين نشأحت الاستبراء ولذا أنها وجبت بزوال الفرج فاشبه عدة النكاح ثم أمانا في عمره فإنه قال عدة أم الولد ثلث حيض لو كانت ممن لا حيض فعدتها ثلث أشهر ثم في النكاح وإذا مات الصغير عن امرأة وبها جل في أمهاتان تضع حملها وهذا عند الحقيقة ومحمد بن حنبل قال أبو يوسف عدتها أربعة أشهر وعشر بقول الشافعي لأن الحمل لا يثبت إلا بثبات الأنثى بخلاف ما كاد حدث بعد الموت لها الطلاق قوله تعالى أو لآلات الجبر من أن يضع حملهن ولا نها مقدرة بمدة وضع الحمل في آلات قصرت المدة أو طالت لا للتعرف عن نزاع الرحم لشرعها

144

[illegible]

ولنا ان كل وطن وجد في العقد الفاسد يجري مجرى اوطية الواحد لاستناد الكل الى
حكم عقد واحد ولهذا يكفي في الكل وجود واحد فيقبل المتاركة او العزم لاستيثبات العقد مع
جواز وجود غيره وان التمكن على وجه الشبهة اقيم مقام حقيقة الوطى الخفاء ومسايل الحقا
الوطى ١٢

المعقولة الحكم في حق غيره وإذا قال المعتدلة انقضت عدتي وكذبها الزوج كان القول
قولها مع اليمين لأنها امينة في ذلك وقد اتهمت بالكذب فتكاف كاللودع وإذا اطلق الرجل امرأته

فلما اتموا تزوجها في عداها واطلقها قبل الدخول بها فاعطى مهرها كامل وعليها عدة مستقلة
وهذا عند ابن حنيفة والى يوسف وقال محمد عليه نصف المهر وعليها اتمام العدة

الاولى لان هذا الطلاق قبل التيسير فلا يوجب كمال اللهو والاستتيا والعدا واما العدة
الاولى فاما يحى بالطلاق الاول لا نه لم يظم حال المتزوج الثاني فاذا الارتفاع بالطلاق الثاني ظم

حكمه كالأشترى ولم يعتقها ولما انما مقبوضة في يد حقيقته بالوطية الأولى بقي
 أثره وهو العدة فاذا جدد النكاح وهو مقبوضة تار في ذلك القبض عن القبض المستحق في

هذا النكاح كالغاصب يشترى المنصوب الذي في يده يصير قابضاً به حال العقل فوضي بهذا
انطلاق تعدل الخواص قال الزفيري لا عدة عليها اصلاً لان الاول قد سقطت بالتزوج

فلا تفرقوا بينهما ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^٤

وقال عليهم وعلى الذمية العدة اما الذمية فلا اختلاف فيها نظير الاختلاف في نكاحهم

[illegible]

كتاب الطلاق

[illegible][illegible]

۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹

--

1

[illegible]

ولو اعتادت الذهن فحاشا فان كان ذلك امر ظاهر او باح لها لان الغالب وقوعه
ليس بالحاجة الحاجة اليه بعد لا بأس ولا تحضيض لجماع ولا دعوى ولا نكاح موصوفا
بعضه ولا يرفع عن كونه يرفع منه المصلحة الطيب قال لا حلال على غيره مخاطبة
بجوارحهم ولا على صغيرة لان الخطاب وضع عنها وعلى الامتلا حلالا كما في مخاطبة
الله تعالى في اليمين بطلان قوله بغيره من الخرج لان في بطلان حقه في المقدم
لحاجة قال وليس عدة ام الولد لا في عدة النكاح الفاسد حلالا كما في ما قلناه في النكاح
لنظم التماسه الكا حاصلا ولا ينبغي ان يخطب لمعتدة ولا بأس بالتعرض في الخطبة
لقوله تعالى لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء لان قال ولكن لقواعد من
الان نقولوا قولا معروفا قال عليه السلام السر النكاح وقال ابن عباس التعريض يقول
اني اريد ان تزوج وعن سعيد بن جابر في القول المعروف ان فيك لم ارجع اني اريد ان يتجمع
ولا يجوز للمطلة الرجعية والميتة الخرج من بينه البلاء كما في المتوفى عنها زوجها
فانها لا وبعض اليل ولا تبين في غير نزلها الماطلة فاقول تعالى لا يخرجون من بيوتهم
ولا يخرجون الا ان يأتين بفاحشة مبينة قيل الفاحشة نفس الخرج وقيل انما يخرجون
لإقامة الحدود كما للمتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها فيحتاج الى الخرج بها اذا طلب
المعاش وقد عتد ان في اليل لا كذلك المطلقة لان النفقة حادثة عليها من مال زوجها
حتى لو اخلعت على نفقة غيرها قيل انما يخرج منها او قيل لا يخرج لانها اسقطت حقها
فلا يطل بسحق عليها وعلى المعتدة ان تعتد في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال

كتاب الطلاق
في قوله لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء لان قال ولكن لقواعد من
الان نقولوا قولا معروفا قال عليه السلام السر النكاح وقال ابن عباس التعريض يقول
اني اريد ان تزوج وعن سعيد بن جابر في القول المعروف ان فيك لم ارجع اني اريد ان يتجمع
ولا يجوز للمطلة الرجعية والميتة الخرج من بينه البلاء كما في المتوفى عنها زوجها
فانها لا وبعض اليل ولا تبين في غير نزلها الماطلة فاقول تعالى لا يخرجون من بيوتهم
ولا يخرجون الا ان يأتين بفاحشة مبينة قيل الفاحشة نفس الخرج وقيل انما يخرجون
لإقامة الحدود كما للمتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها فيحتاج الى الخرج بها اذا طلب
المعاش وقد عتد ان في اليل لا كذلك المطلقة لان النفقة حادثة عليها من مال زوجها
حتى لو اخلعت على نفقة غيرها قيل انما يخرج منها او قيل لا يخرج لانها اسقطت حقها
فلا يطل بسحق عليها وعلى المعتدة ان تعتد في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال

كتاب الطلاق
في قوله لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء لان قال ولكن لقواعد من
الان نقولوا قولا معروفا قال عليه السلام السر النكاح وقال ابن عباس التعريض يقول
اني اريد ان تزوج وعن سعيد بن جابر في القول المعروف ان فيك لم ارجع اني اريد ان يتجمع
ولا يجوز للمطلة الرجعية والميتة الخرج من بينه البلاء كما في المتوفى عنها زوجها
فانها لا وبعض اليل ولا تبين في غير نزلها الماطلة فاقول تعالى لا يخرجون من بيوتهم
ولا يخرجون الا ان يأتين بفاحشة مبينة قيل الفاحشة نفس الخرج وقيل انما يخرجون
لإقامة الحدود كما للمتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها فيحتاج الى الخرج بها اذا طلب
المعاش وقد عتد ان في اليل لا كذلك المطلقة لان النفقة حادثة عليها من مال زوجها
حتى لو اخلعت على نفقة غيرها قيل انما يخرج منها او قيل لا يخرج لانها اسقطت حقها
فلا يطل بسحق عليها وعلى المعتدة ان تعتد في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال

۱۶۱

کتابخانه ملی

مؤلفه واصل من ستة اقرا تريت السب والافلا في الضافه ۱۲

بشهادة رجل واحد لا يثبت الطلاق...
بشهادة رجلين يثبت الطلاق...
بشهادة امرأة واحدة لا يثبت الطلاق...
بشهادة امرأتين يثبت الطلاق...

يثبت في جميع بشهادة امرأة واحدة كان الفراش قائم بقيام العدة وهو لازم للنسب والحق جالي

تعيين الولادة منها فتعين بشهادة رجلين حال قيام النكاح في حنفية أن العدة تنقضي

بأقوالها بوضع الحمل والمنقضي ليس بحجة فثبت الحاجة إلى ثبوت النسب في حنفية شرط كمال الحجة

بجملتها إذا كان ظاهرا لم يصد الاعتراض من الزوج لان النسب ثابت قبل ولادة والتعيين

بشهادتها فإن كانت معتدعة فاة فصدتها الورثة في ولادة ولم يشهد على ولادة أحد

فهو ابنه في قولهم جميعا وهذا في حق الولد ظاهر لانه خالص حريم فيقبل فيه تصديقه ما

في حق النسب يثبت في حق غيره ما إذا كان من أهل الشهادة يثبت لقيام الحجة عليه فيقبل

تشرط لفظ الشهادة وقيل لا فتعطل لان الثبوت في حق غيره يتم للثبوت في حقهم

بأقوالهم مما ثبت تبعا لإدعى في الشرائط إذا تزوج الرجل امرأة فجاءت بولد لأقل من

سنة أشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسب العلق سابق على النكاح فلا يكون منه

وان جاءت به لسته أشهر فصاعدا يثبت نسب منه اعترف به الزوج أو سككت في الفل

قائم والمدة تامة فالولد ولد لولادة يثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة حتى

لوفاء الزوج بلا عن لان النسب يثبت بالفراش لقائم واللعان إنما يجلب لقتل وليس

من ضرورة وجود الولد فإنه يصح بدنه فان لدت ثم اختلفا فقال الزوج تزوجتني

منذ لا يعرف قال منذ ستة أشهر قال قولها وهو ابنه لان الظاهر شاهد لها فانها

تلد ظاهرا من نكاح لا من سفاح لم يذكر الاستقلال وهو لا اختلاف ان قال لامرأة

ولدت لدا فانت طالق فثبتت امرأة على ولادة لم تطلق عند في حنفية رة وقال

بشهادة رجل واحد لا يثبت الطلاق...
بشهادة رجلين يثبت الطلاق...
بشهادة امرأة واحدة لا يثبت الطلاق...
بشهادة امرأتين يثبت الطلاق...

بشهادة رجل واحد لا يثبت الطلاق...
بشهادة رجلين يثبت الطلاق...
بشهادة امرأة واحدة لا يثبت الطلاق...
بشهادة امرأتين يثبت الطلاق...

بشهادة رجل واحد لا يثبت الطلاق...
بشهادة رجلين يثبت الطلاق...
بشهادة امرأة واحدة لا يثبت الطلاق...
بشهادة امرأتين يثبت الطلاق...

ابو يوسف رحمه الله تعالى ان شهادتها حجة في ذلك قال عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما
لا يستطيع الرجال انظروا اليه لانها لما قبلت في ولادة تقبل فيما يتن على اوهو الطلاق
ولا في حيفه انها ادعت الحديث فلا يثبت الا حجة تامة وهذه لان شهادتها ضرورية
في حق الولادة فلا يظهر حق الطلاق لان ينفك عنها وان كان لزوجه قريبا لم يجل طلق
عن غير شهادة عند أبي حنيفة عند ما تشرط شهادة القابلة لا شهادتها في حوائجها
الحديث وشهادتها حجة في علي ما يدل لان الاقربان الجبل اقربا في فضلي ليه هو الولادة وكان
اقربها موثمة فيقبل قولها في الامانة قال الكوفي الجمل سنتان لقول عابشة
الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين لو بطل مغزل واقبله ستة اشهر لقوله تعالى حملاه
وفصاله ثلثون شهرا ثم قال فصالة في عامين فبقى للحمل ستة اشهر والشافعي يقول لا اكثر
باربع سنين الحجة عليه ما روينا في الظاهر انها قالت سمعنا اذا العقل لا يهتدي اليه من
تزوج امه فطهرها ثم اشترها فان جاءت بولد لاقبل من ستة اشهر منذ يوم اشترها
لزمه الام لا يلزمه لانه في الوجه الاول ولد المعتد فان العلق سابق على الشراء وفي الوجه
الثاني ولد للموكة لانه يضاف الحادث الى قريب قته فلا بد من عوة وهذا اذا كان
الطلاق واحدا بائنا وخلعا او رجعا اما اذا كان اثنتين يثبت النسب سنتين من
وقت الطلاق لانها حجت عليه حجة غليظة فلا يضمن العلق الا في قبله لانها لا تحمل بالشرع
ومن قال امثلت كان بطلانك لدفعه مني فشهد على ولادة امرأة فمى م ولما لان الحاجة
تعين الولد ينبغي في ذلك بشهادة القابلة بالاجماع ومن قال لغلام طوي ثم مات لمجاور امه فلما

في حق الولادة فلا يظهر حق الطلاق لان ينفك عنها وان كان لزوجه قريبا لم يجل طلق
عن غير شهادة عند أبي حنيفة عند ما تشرط شهادة القابلة لا شهادتها في حوائجها
الحديث وشهادتها حجة في علي ما يدل لان الاقربان الجبل اقربا في فضلي ليه هو الولادة وكان
اقربها موثمة فيقبل قولها في الامانة قال الكوفي الجمل سنتان لقول عابشة
الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين لو بطل مغزل واقبله ستة اشهر لقوله تعالى حملاه
وفصاله ثلثون شهرا ثم قال فصالة في عامين فبقى للحمل ستة اشهر والشافعي يقول لا اكثر
باربع سنين الحجة عليه ما روينا في الظاهر انها قالت سمعنا اذا العقل لا يهتدي اليه من
تزوج امه فطهرها ثم اشترها فان جاءت بولد لاقبل من ستة اشهر منذ يوم اشترها
لزمه الام لا يلزمه لانه في الوجه الاول ولد المعتد فان العلق سابق على الشراء وفي الوجه
الثاني ولد للموكة لانه يضاف الحادث الى قريب قته فلا بد من عوة وهذا اذا كان
الطلاق واحدا بائنا وخلعا او رجعا اما اذا كان اثنتين يثبت النسب سنتين من
وقت الطلاق لانها حجت عليه حجة غليظة فلا يضمن العلق الا في قبله لانها لا تحمل بالشرع
ومن قال امثلت كان بطلانك لدفعه مني فشهد على ولادة امرأة فمى م ولما لان الحاجة
تعين الولد ينبغي في ذلك بشهادة القابلة بالاجماع ومن قال لغلام طوي ثم مات لمجاور امه فلما

الهلاله
في حق الولادة فلا يظهر حق الطلاق لان ينفك عنها وان كان لزوجه قريبا لم يجل طلق
عن غير شهادة عند أبي حنيفة عند ما تشرط شهادة القابلة لا شهادتها في حوائجها
الحديث وشهادتها حجة في علي ما يدل لان الاقربان الجبل اقربا في فضلي ليه هو الولادة وكان
اقربها موثمة فيقبل قولها في الامانة قال الكوفي الجمل سنتان لقول عابشة
الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين لو بطل مغزل واقبله ستة اشهر لقوله تعالى حملاه
وفصاله ثلثون شهرا ثم قال فصالة في عامين فبقى للحمل ستة اشهر والشافعي يقول لا اكثر
باربع سنين الحجة عليه ما روينا في الظاهر انها قالت سمعنا اذا العقل لا يهتدي اليه من
تزوج امه فطهرها ثم اشترها فان جاءت بولد لاقبل من ستة اشهر منذ يوم اشترها
لزمه الام لا يلزمه لانه في الوجه الاول ولد المعتد فان العلق سابق على الشراء وفي الوجه
الثاني ولد للموكة لانه يضاف الحادث الى قريب قته فلا بد من عوة وهذا اذا كان
الطلاق واحدا بائنا وخلعا او رجعا اما اذا كان اثنتين يثبت النسب سنتين من
وقت الطلاق لانها حجت عليه حجة غليظة فلا يضمن العلق الا في قبله لانها لا تحمل بالشرع
ومن قال امثلت كان بطلانك لدفعه مني فشهد على ولادة امرأة فمى م ولما لان الحاجة
تعين الولد ينبغي في ذلك بشهادة القابلة بالاجماع ومن قال لغلام طوي ثم مات لمجاور امه فلما

الهلاله
في حق الولادة فلا يظهر حق الطلاق لان ينفك عنها وان كان لزوجه قريبا لم يجل طلق
عن غير شهادة عند أبي حنيفة عند ما تشرط شهادة القابلة لا شهادتها في حوائجها
الحديث وشهادتها حجة في علي ما يدل لان الاقربان الجبل اقربا في فضلي ليه هو الولادة وكان
اقربها موثمة فيقبل قولها في الامانة قال الكوفي الجمل سنتان لقول عابشة
الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين لو بطل مغزل واقبله ستة اشهر لقوله تعالى حملاه
وفصاله ثلثون شهرا ثم قال فصالة في عامين فبقى للحمل ستة اشهر والشافعي يقول لا اكثر
باربع سنين الحجة عليه ما روينا في الظاهر انها قالت سمعنا اذا العقل لا يهتدي اليه من
تزوج امه فطهرها ثم اشترها فان جاءت بولد لاقبل من ستة اشهر منذ يوم اشترها
لزمه الام لا يلزمه لانه في الوجه الاول ولد المعتد فان العلق سابق على الشراء وفي الوجه
الثاني ولد للموكة لانه يضاف الحادث الى قريب قته فلا بد من عوة وهذا اذا كان
الطلاق واحدا بائنا وخلعا او رجعا اما اذا كان اثنتين يثبت النسب سنتين من
وقت الطلاق لانها حجت عليه حجة غليظة فلا يضمن العلق الا في قبله لانها لا تحمل بالشرع
ومن قال امثلت كان بطلانك لدفعه مني فشهد على ولادة امرأة فمى م ولما لان الحاجة
تعين الولد ينبغي في ذلك بشهادة القابلة بالاجماع ومن قال لغلام طوي ثم مات لمجاور امه فلما

[illegible][illegible]

(Faint handwritten Persian script)

۱۹۱۱
 ۱۹۱۲
 ۱۹۱۳
 ۱۹۱۴
 ۱۹۱۵
 ۱۹۱۶
 ۱۹۱۷
 ۱۹۱۸
 ۱۹۱۹
 ۱۹۲۰
 ۱۹۲۱
 ۱۹۲۲
 ۱۹۲۳
 ۱۹۲۴
 ۱۹۲۵
 ۱۹۲۶
 ۱۹۲۷
 ۱۹۲۸
 ۱۹۲۹
 ۱۹۳۰
 ۱۹۳۱
 ۱۹۳۲
 ۱۹۳۳
 ۱۹۳۴
 ۱۹۳۵
 ۱۹۳۶
 ۱۹۳۷
 ۱۹۳۸
 ۱۹۳۹
 ۱۹۴۰
 ۱۹۴۱
 ۱۹۴۲
 ۱۹۴۳
 ۱۹۴۴
 ۱۹۴۵
 ۱۹۴۶
 ۱۹۴۷
 ۱۹۴۸
 ۱۹۴۹
 ۱۹۵۰
 ۱۹۵۱
 ۱۹۵۲
 ۱۹۵۳
 ۱۹۵۴
 ۱۹۵۵
 ۱۹۵۶
 ۱۹۵۷
 ۱۹۵۸
 ۱۹۵۹
 ۱۹۶۰
 ۱۹۶۱
 ۱۹۶۲
 ۱۹۶۳
 ۱۹۶۴
 ۱۹۶۵
 ۱۹۶۶
 ۱۹۶۷
 ۱۹۶۸
 ۱۹۶۹
 ۱۹۷۰
 ۱۹۷۱
 ۱۹۷۲
 ۱۹۷۳
 ۱۹۷۴
 ۱۹۷۵
 ۱۹۷۶
 ۱۹۷۷
 ۱۹۷۸
 ۱۹۷۹
 ۱۹۸۰
 ۱۹۸۱
 ۱۹۸۲
 ۱۹۸۳
 ۱۹۸۴
 ۱۹۸۵
 ۱۹۸۶
 ۱۹۸۷
 ۱۹۸۸
 ۱۹۸۹
 ۱۹۹۰
 ۱۹۹۱
 ۱۹۹۲
 ۱۹۹۳
 ۱۹۹۴
 ۱۹۹۵
 ۱۹۹۶
 ۱۹۹۷
 ۱۹۹۸
 ۱۹۹۹
 ۲۰۰۰
 ۲۰۰۱
 ۲۰۰۲
 ۲۰۰۳
 ۲۰۰۴
 ۲۰۰۵
 ۲۰۰۶
 ۲۰۰۷
 ۲۰۰۸
 ۲۰۰۹
 ۲۰۱۰
 ۲۰۱۱
 ۲۰۱۲
 ۲۰۱۳
 ۲۰۱۴
 ۲۰۱۵
 ۲۰۱۶
 ۲۰۱۷
 ۲۰۱۸
 ۲۰۱۹
 ۲۰۲۰
 ۲۰۲۱
 ۲۰۲۲
 ۲۰۲۳
 ۲۰۲۴
 ۲۰۲۵
 ۲۰۲۶
 ۲۰۲۷
 ۲۰۲۸
 ۲۰۲۹
 ۲۰۳۰
 ۲۰۳۱
 ۲۰۳۲
 ۲۰۳۳
 ۲۰۳۴
 ۲۰۳۵
 ۲۰۳۶
 ۲۰۳۷
 ۲۰۳۸
 ۲۰۳۹
 ۲۰۴۰
 ۲۰۴۱
 ۲۰۴۲
 ۲۰۴۳
 ۲۰۴۴
 ۲۰۴۵
 ۲۰۴۶
 ۲۰۴۷
 ۲۰۴۸
 ۲۰۴۹
 ۲۰۵۰
 ۲۰۵۱
 ۲۰۵۲
 ۲۰۵۳
 ۲۰۵۴
 ۲۰۵۵
 ۲۰۵۶
 ۲۰۵۷
 ۲۰۵۸
 ۲۰۵۹
 ۲۰۶۰
 ۲۰۶۱
 ۲۰۶۲
 ۲۰۶۳
 ۲۰۶۴
 ۲۰۶۵
 ۲۰۶۶
 ۲۰۶۷
 ۲۰۶۸
 ۲۰۶۹
 ۲۰۷۰
 ۲۰۷۱
 ۲۰۷۲
 ۲۰۷۳
 ۲۰۷۴
 ۲۰۷۵
 ۲۰۷۶
 ۲۰۷۷
 ۲۰۷۸
 ۲۰۷۹
 ۲۰۸۰
 ۲۰۸۱
 ۲۰۸۲
 ۲۰۸۳
 ۲۰۸۴
 ۲۰۸۵
 ۲۰۸۶
 ۲۰۸۷
 ۲۰۸۸
 ۲۰۸۹
 ۲۰۹۰
 ۲۰۹۱
 ۲۰۹۲
 ۲۰۹۳
 ۲۰۹۴
 ۲۰۹۵
 ۲۰۹۶
 ۲۰۹۷
 ۲۰۹۸
 ۲۰۹۹
 ۲۱۰۰
 ۲۱۰۱
 ۲۱۰۲
 ۲۱۰۳
 ۲۱۰۴
 ۲۱۰۵
 ۲۱۰۶
 ۲۱۰۷
 ۲۱۰۸
 ۲۱۰۹
 ۲۱۱۰
 ۲۱۱۱
 ۲۱۱۲
 ۲۱۱۳
 ۲۱۱۴
 ۲۱۱۵
 ۲۱۱۶
 ۲۱۱۷
 ۲۱۱۸
 ۲۱۱۹
 ۲۱۲۰
 ۲۱۲۱
 ۲۱۲۲
 ۲۱۲۳
 ۲۱۲۴
 ۲۱۲۵
 ۲۱۲۶
 ۲۱۲۷
 ۲۱۲۸
 ۲۱۲۹
 ۲۱۳۰
 ۲۱۳۱
 ۲۱۳۲
 ۲۱۳۳
 ۲۱۳۴
 ۲۱۳۵
 ۲۱۳۶
 ۲۱۳۷
 ۲۱۳۸
 ۲۱۳۹
 ۲۱۴۰
 ۲۱۴۱
 ۲۱۴۲
 ۲۱۴۳
 ۲۱۴۴
 ۲۱۴۵
 ۲۱۴۶
 ۲۱۴۷
 ۲۱۴۸
 ۲۱۴۹
 ۲۱۵۰
 ۲۱۵۱
 ۲۱۵۲
 ۲۱۵۳
 ۲۱۵۴
 ۲۱۵۵
 ۲۱۵۶
 ۲۱۵۷
 ۲۱۵۸
 ۲۱۵۹
 ۲۱۶۰
 ۲۱۶۱
 ۲۱۶۲
 ۲۱۶۳
 ۲۱۶۴
 ۲۱۶۵
 ۲۱۶۶
 ۲۱۶۷
 ۲۱۶۸
 ۲۱۶۹
 ۲۱۷۰
 ۲۱۷۱
 ۲۱۷۲
 ۲۱۷۳
 ۲۱۷۴
 ۲۱۷۵
 ۲۱۷۶
 ۲۱۷۷
 ۲۱۷۸
 ۲۱۷۹
 ۲۱۸۰
 ۲۱۸۱
 ۲۱۸۲
 ۲۱۸۳
 ۲۱۸۴
 ۲۱۸۵
 ۲۱۸۶
 ۲۱۸۷
 ۲۱۸۸
 ۲۱۸۹
 ۲۱۹۰
 ۲۱۹۱
 ۲۱۹۲
 ۲۱۹۳
 ۲۱۹۴
 ۲۱۹۵
 ۲۱۹۶
 ۲۱۹۷
 ۲۱۹۸
 ۲۱۹۹
 ۲۲۰۰
 ۲۲۰۱
 ۲۲۰۲
 ۲۲۰۳
 ۲۲۰۴
 ۲۲۰۵
 ۲۲۰۶
 ۲۲۰۷
 ۲۲۰۸
 ۲۲۰۹
 ۲۲۱۰
 ۲۲۱۱
 ۲۲۱۲
 ۲۲۱۳
 ۲۲۱۴
 ۲۲۱۵
 ۲۲۱۶
 ۲۲۱۷
 ۲۲۱۸
 ۲۲۱۹
 ۲۲۲۰
 ۲۲۲۱
 ۲۲۲۲
 ۲۲۲۳
 ۲۲۲۴
 ۲۲۲۵

قال واذا اعتقها مولاها فام الولد اذا اعتقت كالحرة في حق الولد لانها حرة وان
ثبوت الحق وليس لها قبل الحق حق في الولد لعجزها عن الحضانة بالاستغفال بخلاف الحق
والذمية احق بولدها المسلم والم يعقل كاديان او عتاق ان يالهت كلف للتزويج لانها احق
النظر بعد ولا خيار في الغلام الجارية وقال الشافعي لها الخيار لان النبي عليه السلام خير وكذا
انه يصور عقله بخيار من عتق اليه عتاقه بخياره بينه وبين اللعب فلا يحقق النظر وقد علم
ان الصحابة لم يخبروا ما الحديث فقلنا انما قال عليه السلام اللهم هذا فوقي لاختياره
الا نظروا عليه عليه السلام او تحمل على ما اذا كان بالغ الفصل اذا ارادت الماطقة ان تنكح
بولدها من المصير فليس له ان يزوجها من الاخر او ياكل ان يخرج به الى غيره وقد كان اذ
تزوجها فانه لا يلزم المقام فيه فادش عا قال عليه السلام من رآه اهل بيته فهو منهم ولو لم
يصير الحرة به ذميا وان ارادت الخروج الى مصر غير وطنه او قد كان التزوج فيه شارا
في الكتاب انه ليس له اذ له رواية كتاب الطلاق وذكر في ايام مع الصغرى ان لها ذلك
لان العقد متى وجد مكانه وجب حكمه فيه كما وجب لبيع التمسك في مكانه من جملة ذلك وجب
امساك الاولاد وجب الاول ان التزوج في دار الغربة ليس التزاما للملك فيه عرفا وهن الاصغر
والحاصل انه لا بد من الامر من جميعا الوطن وجود النكاح هناك كله اذا كان بين مصرين تفاوت
اما اذا اختلفا بحيث يمكن للولد ان يطالع له ويبني في بيته فلا بأس به كلا الجواب في القريتين
ولو انتقلت من قرية مصر الى مصر لا بأس لان في نظر الصغرى حيث يتخلق باخلاق اهل مصر
وليس في نظر الباطن في ملكه ضرر بالصغرى يتخلق باخلاق اهل السودان فلا بأس بذلك

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

۱۰۰

۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲

[illegible][illegible]

وان فشرت فلا نفقة لها حتى تعود الى ما قبل ان فوت الاحتباس فيها واذا عاود رجلا الاحتباس
فقبل نفقة بجملة ما اذا امتنعت من التمسك في بيت الزوجية لان الاحتباس قائم والزواج يرد على
الوطى كرها وان كانت صغيرة لا يستمتع بها فلا نفقة لها لان امتناع الاستمتاع يلحق فيها
الاحتباس لو وحدها يكون وسيلة الى مقصود مستحق بالنكاح لم يوجد بخلاف المريضة على
ما بين قال الشافعي لها النفقة لانها عرض عن الملك عند كفاي الملوكة بملك اليدين لئلا
المهر عرض عن الملك ولا يجتمع العوضان عن معوض احد فالملهون النفقة وان كان
الزوج صغيرا لا يقدر على وطى هي كبيرة فلها النفقة من ماله لان التسليم تحقق منها وانما
المعز من قبل فصار كالجوب العتيق اذا حبست المرأة في دين فلا نفقة لها لان فوت الاحتباس
منها بالاطالة وان لم يكن منها بان كانت عاخرة فليس منه ذلك اذا عصبها رجل كرها اذا
بها وعن بي يوسف ان لها النفقة والفتوى على الاول لان فوت الاحتباس ليس منه يجعل
بأقربا ولا كذا اذا جتمع مع محرم لان فوت الاحتباس منها وعن بي يوسف ان لها النفقة
لان اقامة الفرض عند ولكن تجب عليه نفقة المحضون السفر لانها هي المستحقة عليه ولو
سافر مع الزوج تجب له نفقة بالاتفاق لان الاحتباس قائم بقيامه عليها وتجب نفقة
المحضون لسفر ولا تجب الكراء لما قلنا وان موضت في منزل الزوج فلها النفقة والفتوى
ان لا نفقة لها اذا كان موضا يمنع من الجماع لفوات الاحتباس الاستمتاع بالاستحسان ان
الاحتباس قائم فانه يستأنس بها ويمسها وتحفظ البيت المانع بعادوا في المشي من المستحق
انها اذا سلمت نفسها ثم موضت تجب له نفقة لتحقيق التسليم ولو موضت ثم سلمت لا تجب له التسليم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

ولا عسار وما قضى به تقديري نفقة لم يجب فاذا تبدل حالها لم يطالب بها ما مضى من حقها واذا
مات لم يثنى الزوج عليها وطالب بتبديل ذلك فلا شيء لها الا ان يكون انقاض لها النفقة

او صالحا لزوج على مقلد نفقتها فيقضى لها بنفقة ما مضى لان النفقة صلة ليست

بعض عندنا على ما هو من قبل ولا يستحكم الوجب فيها الا بالقضاء بالهيئة لا بوجوب الملك

بمؤكد هو القبض والقبض من المهر من نفقة لان لا يثبت على نفسه قرض من ولاية القابل

المهر لانه عوض عن ان ملك الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضى شهر من سقوط النفقة

وكذا اذا ماتت الزوجة لان النفقة صلة الصلابة تسقط بالموت كالمهر قبل الموت قبل

القبض قال لا تصير يثا قبل القضاء ولا تسقط بالموت لانه عوض عن ما مضى من نفقة

وجوابه قد بينا وان اسلفها نفقة السنة او حجبها ثم مات لم يسترجع منها شيء وهذا

ابي حنيفة وابي يوسف قال محمد يحتسب لها نفقة ما مضى وما بقى للزوج وهو قول ابي

وعلى هذا الحلال الكسول انها استجملت عوضا عما تستحقه عليها لا احتباس من قبل الاستحقاق

بالموت فيبطل عوض بقدر كثر في القاء وعطاء المقاتلة وكما ان صلة وقد انفصل به لقبض لا رجوع

الصلابة بعد الموت كانه حكمها كافي الهيئة ولهذا لو هلك من غير استقلال لا يسترد شيئا

بالاجماع وعن محمد انها اذا قبضت نفقة الشهر او ما دونه لا يسترجع منها بشئ لانه يسير فضا

في حكم الحال اذا تزوج العبد حر نفقة يدين عليه مباح فيها ومعناه اذا تزوج باذن مولاه

دين وجب في ذمته لوجوب سببه من ظاهر جوبه حتى المولى فيتعاقب برقبته كذا في التجارة في

العبد كذا جركا ان يفتدى لان حقها في النفقة لان ما بين الرقة وكمات العبد

من النفقة لان النفقة صلة الصلابة تسقط بالموت كالمهر قبل الموت قبل
القبض قال لا تصير يثا قبل القضاء ولا تسقط بالموت لانه عوض عن ما مضى من نفقة
وجوابه قد بينا وان اسلفها نفقة السنة او حجبها ثم مات لم يسترجع منها شيء وهذا
ابي حنيفة وابي يوسف قال محمد يحتسب لها نفقة ما مضى وما بقى للزوج وهو قول ابي
وعلى هذا الحلال الكسول انها استجملت عوضا عما تستحقه عليها لا احتباس من قبل الاستحقاق
بالموت فيبطل عوض بقدر كثر في القاء وعطاء المقاتلة وكما ان صلة وقد انفصل به لقبض لا رجوع
الصلابة بعد الموت كانه حكمها كافي الهيئة ولهذا لو هلك من غير استقلال لا يسترد شيئا
بالاجماع وعن محمد انها اذا قبضت نفقة الشهر او ما دونه لا يسترجع منها بشئ لانه يسير فضا
في حكم الحال اذا تزوج العبد حر نفقة يدين عليه مباح فيها ومعناه اذا تزوج باذن مولاه
دين وجب في ذمته لوجوب سببه من ظاهر جوبه حتى المولى فيتعاقب برقبته كذا في التجارة في
العبد كذا جركا ان يفتدى لان حقها في النفقة لان ما بين الرقة وكمات العبد

كتاب الطلاق
ولا ينفك الزوجان الا بالطلاق او بالامتناع او بالفسخ او بالرجوع او بالعتق او بالبيع او بالهبة او بالوصية او بالشرط او بالعتق او بالبيع او بالهبة او بالوصية او بالشرط او بالعتق او بالبيع او بالهبة او بالوصية او بالشرط

ولا ينفك الزوجان الا بالطلاق او بالامتناع او بالفسخ او بالرجوع او بالعتق او بالبيع او بالهبة او بالوصية او بالشرط او بالعتق او بالبيع او بالهبة او بالوصية او بالشرط

ولا ينفك الزوجان الا بالطلاق او بالامتناع او بالفسخ او بالرجوع او بالعتق او بالبيع او بالهبة او بالوصية او بالشرط او بالعتق او بالبيع او بالهبة او بالوصية او بالشرط

۱۲۸

[illegible][illegible]

لان فيه نظرا لها ولا ضرر فيه على الغائب فانه لو حضر وصداقها فقلنا خذت حبرا وان محمد
 يجلف فان نكل فقد صدق وان اقامت بينة فقد ثبت حبرا وان عجزت يمين الكفيل او المرأة
 وعمل لقضاء اليوم على هذا انه يقضي بالنفقة على الغائب لحاجة الناس وهو محيد فيه في هذا
 المسألة اقاويل ورجوع عنها فلم نذكرها فصل فاذا طلق الرجل امرأته فلوها النفقة
 في عدتها ارجعيا كان بانه او قال الشافعي بالنفقة للمبتوتة الا اذا كانت حاملا او ارجعي
 فلان النكاح بعد طلاقه لا سيما عندنا فانه يعمل الوطء اما البائن فوجه قوله قابض على
 فاطمة بنت قيس قالت طلقني ردي ثلثا فلم يرض لي رسول الله عليه اسلام سكتي لا
 نفقة وانه لا ملل له في مرتبة على ملك له لا تجب المتوفى عنها زوجها النفقة ولا نفقة
 ما اذا كانت حاملا لانها عرفتاه بالنص هو قوله تعالى وان كن اولات حمل فانهقوا
 عليهن الاية وكنان النفقة جزاء احتباس على ما ذكرنا والاحتباس قائم في حق حكم مقصور
 والنكاح هو الولد العدة واجبة لصيانة الولد فوجب النفقة ولو لم يكن لها السكنى
 بالاجماع وصار كما اذا كانت حاملا وحديث بنت قيس ده عرفت انه قال لا بدع كتاب
 ربنا وستة نبينا يقول امرأة لا بدعي صدقت ام كذبت حفظت ام نسيت سمعت
 رسول الله عليه اسلام يقول المطلقة الثلث النفقة والسكنى ما دامت العدة وردة
 ايضا زيد بن ثابت واسامة بن زيد جابرو عايشة ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها لان
 احتباسها ليس بحق الزوج بل بحق الشرع فان التريض عبادة منها الا ترى ان معنى التعوف
 عن براءة الرحم ليس بمراعى فيه حتى لا يشترط فيه الحيض فلا تجب نفقةا عليه

الکیمیة علی کثیرہ نفع علیہا من صیغہا فان کان قیہر اشیائی علیہا من جمیع الملکی ادوی و جرب استخرا از قیادان احد ایام الحجب اکثر ما مضاه المملکی طایفه حجب و در ذیل مالک کتاب کلانی را لیس

في كل وقت لا بد من العلم بانطلاق الزوج من قبله لا بد من العلم بانطلاق الزوج من قبله

لان العتق يجب شيئا فشيئا ولا يملك له بعد الموت فلا يكون ايجابا في ملك الودعة وكل فقرة
 جاءت من قبل المرواة بمصية مثل الودعة وتقبيل ابن الزوج فلا نفقة لها لانها صارت
 نفسها بغير حق فصارت كما اذا كانت دائنة فخللا المهر بعد الدخول لانه جازم في حق المهر
 بالوطى فخللا اذا جاء في لفرقة من قبلها بغير مصية كخيار العتق خيار الباطل والتفريق
 لعدم الكفاءة لانها حبست نفسها بحق وفاء لا بسقط النفقة كما اذا حبست نفسها لاستيفاء
 المهر وان طلقها لثباته ان ذلك والى اذ بالله سقطت نفقتها وان كانت بن وجها من نفسها
 فله النفقة معناه مكنت بعد الطلاق لان الفرقة تثبت بالطلاق الثالث ولا عمل فيها للرد
 والتكبير لان المرتد تحبس حتى تنوب لانه نفقة للمكة لا تحبس فلها نفقة الفرق فصل
 ونفقة الاولاد الصغار على الاب يتشاركه فيها احدهما لا يشتركه في نفقة الزوجة لقوله
 تعالى وعلى المولود من ربه فمن والوالد له هو الاب وان كان الصغير رضيعا فليس على
 ابيه ان يرضعه لما بيننا من الكفاية على الاب اخوة الرضاع كالنفقة ولانها عساه لا
 تقدر عليه بعد ربه فلا معنى للرجوع عليه قبل في تاويل قوله تعالى لا تضاروا الامة بولدها
 بالزام الرضا مع كراهتها وهذا الذي ذكرنا بيان الحكم وهذا اذا كان يوجد من
 ترضعه ما اذا كان يوجد من ترضعه تجبره على الرضا صيانة للصبي عن الضياع
 قال ويستاجر الاب من ترضعه عندها اما الاستجار لاب فلان الاجرة عليه قوله عندها
 معناه اذا ارادت فلا تجبرها ان تستاجرها وهي زوجته او معتدة لترضع
 ولدها لم تجبر لان الرضا مستحق عليها ديانة قال الله تعالى والوالدان

في كل وقت لا بد من العلم بانطلاق الزوج من قبله لا بد من العلم بانطلاق الزوج من قبله

في كل وقت لا بد من العلم بانطلاق الزوج من قبله لا بد من العلم بانطلاق الزوج من قبله

في كل وقت لا بد من العلم بانطلاق الزوج من قبله لا بد من العلم بانطلاق الزوج من قبله

في كل وقت لا بد من العلم بانطلاق الزوج من قبله لا بد من العلم بانطلاق الزوج من قبله

يرى من كادهن الا انها عند صلاح حال عجزها فاذا اشد مت عليه لا جرحه قد تها فكان
الفعل واجبا عليها فلا يجوز اخذ الجرحية هذا في المعتد عن طلاق رجعي واية واحدة
لان النكاح قائم وكذا في المبتوتة في رواية وفي رواية اخرى جاز استيفاء ما لان النكاح
قد اال وجه لاولي ان يبق في حق بعض الاحكام ولو استاجروها وهي منكوبة او معتلة
لا يصح ابن له من غيرها جاز لان غير مستحق عليها وان نقصت عدتها فاستاجر بعين
لا يصح ولدها لان النكاح قد ايل بالكلية وصارت كالاجنبية فان قال لا يستاجر
وجاء بغيرها فوضيت اثم بمثل جرح الاجنبية او رضيت بغيرها جركت هي احق لانها اشفق
فكان نظرا للصبي في الدافع اليها وان انقسمت ليداء لم يجز الزوج عليها دفعا للضرر
عند كيلة لشارة بقوله تعالى لا تضاروا ولدكم ولا مولود له بولده اي بالزوجه لها
اكثر من اجرة الاجنبية ونفقة الصغير واجبة على ابية ان خالف في دينه كما يجب الزوجة
على الزوج وان خالف في دينه اما الولد فلا طلاق ما تلوا وعلى المولود له زفوس كاية
ولانه جزوة فيكون في معنى نفسه اما الزوجة فلان السبب هو العقد الصحيح فان بازله
الاحتباس لتأبى به قد صح العقد بين المسلم والكافرة وترب عليه كاحتباس فوجبت
النفقة وفي جميع ما ذكرنا انما تجب نفقة على الاب اظام يكن للصغير مال اما اذا كان
فلا اصل ان نفقة الانسان في مال نفسه صغيرا كان او كبيرا فاصل وعلى الرجل ان ينفق على
اوبه اجلده وجلته اذا كانا واقرا وان خالفوه في دينه اما الاولان فلقوله تعالى
صاحبها في الدنيا معروفة فانزلت الآية في الابوين الكافرين ليس من المعروف

النفقة على الزوج وان خالف في دينه اما الولد فلا طلاق ما تلوا وعلى المولود له زفوس كاية
ولانه جزوة فيكون في معنى نفسه اما الزوجة فلان السبب هو العقد الصحيح فان بازله
الاحتباس لتأبى به قد صح العقد بين المسلم والكافرة وترب عليه كاحتباس فوجبت
النفقة وفي جميع ما ذكرنا انما تجب نفقة على الاب اظام يكن للصغير مال اما اذا كان
فلا اصل ان نفقة الانسان في مال نفسه صغيرا كان او كبيرا فاصل وعلى الرجل ان ينفق على
اوبه اجلده وجلته اذا كانا واقرا وان خالفوه في دينه اما الاولان فلقوله تعالى
صاحبها في الدنيا معروفة فانزلت الآية في الابوين الكافرين ليس من المعروف

النفقة على الزوج وان خالف في دينه اما الولد فلا طلاق ما تلوا وعلى المولود له زفوس كاية
ولانه جزوة فيكون في معنى نفسه اما الزوجة فلان السبب هو العقد الصحيح فان بازله
الاحتباس لتأبى به قد صح العقد بين المسلم والكافرة وترب عليه كاحتباس فوجبت
النفقة وفي جميع ما ذكرنا انما تجب نفقة على الاب اظام يكن للصغير مال اما اذا كان
فلا اصل ان نفقة الانسان في مال نفسه صغيرا كان او كبيرا فاصل وعلى الرجل ان ينفق على
اوبه اجلده وجلته اذا كانا واقرا وان خالفوه في دينه اما الاولان فلقوله تعالى
صاحبها في الدنيا معروفة فانزلت الآية في الابوين الكافرين ليس من المعروف

[illegible][illegible][illegible]

١٥٢
 في عيش في نعم الله تعالى وبقية إيمونان جوعاً واما الاجلاد والجلالت فلا تهم من كفاة
 ولا مهابت لهما فيقوم الجسد مقام الاب عند عدولهم يستبوا الاحياء فاستوجبوا عليه
 الاحياء بمنزلة الابوين شرط الفقر كماله وان كان ذاملي فاجب نفقة في ماله لو كان عيباً
 في مال غيره لا يمنع ذلك باختلاف الدين لما تولى ولا يجلب نفقة مع اختلاف الدين
 الا للزوجة والا بوين الاجلاد والجلالت الاول ولد الاول ما للزوجة فلما ذكرنا انها واجبة
 لها بالعدل احتباس الحق لم يقصود وهذا لا يتعلق باغناء الملة واما غيرها فلان
 الجزئية ثابتة وجزء الرء في معنى نفسها لا يمتنع نفقة بنفسها كغيرها لا يمتنع نفقة جزئها
 الا انما اذا كانا حريتين لا تجب نفقة على المسلم ان كان مستامتين لان نصيبا عن الآخر
 حتى من يملك في الدين لا تجب النصرة نفقة اخيه المسلم وكذا لا تجب على المسلم نفقة اخيه
 النصراني لان النفقة متعلقة بالارت بالنص عجماء لا بالارت بالدين متعلقة بالقرابة
 والحرمية بالحد يثبت وكان القرابة موجبة للعلة ومع الاتفاق في الدين كالدور والملاك
 اليه اعل في القلبية من حرمان النفقة فاعتبر في الاصل لعلة وفي الاصل في العلة
 المؤكدة فلهذا افتراق ولا يشترك الولد في نفقة ابويه احدهما لان اولاد في مال الولد بالنص
 ولا تاويل لها في مال غيره وكذا في اولاد النسل اليه ان كان اولى باستحقاق نفقة ما عليه هي على
 المذكور والاثبات بالسوية في ظاهرها والرواية وهو الصحيح لان المعنى يشاهد في النفقة لكل ذي حق
 هو م اذا كان صغيراً فقيراً او كانت امرأة بالغة فقيرة او كان ذكراً بالغاً فقيراً او مراً
 واعلم ان الصلة في القرابة القريبة واجبة دون البعيدة والفاصل

واما في هذا الموضع فانه من غير شك ان
 المصنف قد مر على ما مر عليه من الامور
 التي هي من قبيل الامور التي لا بد من
 العلم بها في كل عصر من العصور
 واما في هذا الموضع فانه من غير شك ان
 المصنف قد مر على ما مر عليه من الامور
 التي هي من قبيل الامور التي لا بد من
 العلم بها في كل عصر من العصور

توکل علی اللہ السیدین، رد الوطایک عن قرب الان مرصع فی غیر ما یسبغ اللہ لولایة الامام المکرمین

三

[illegible][illegible]

ان يكون ارحم محرم وقد قال الله تعالى وعلى الارث مثل ذلك وفي قراءه عبد الله بن مسعود
وعلى الارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك ثم لا بد من الحاجة الصغرى ولا توثق والرواية العريضة
الحاجة لمحقق العجوان القادر على الكسب بغيره بخلاف الاولين لانه يلحقهم بالعميل بكسب والده
ما هو بدفع الضرر عنها فوجب نفقة ما مع قدرته على الكسب قبل ويحب العمل بمقدار
الميراث ويجوز عليه ان التخصيص على الارث تنبيه على اعتبار المقدار وان الغرض بالنفقة
والاجرة ايضا حق مستحق قال جيب نفقة الابنة البالغة لابن الرمن على يديه اثلاثا
على الابل ثلثان على الام الثلث لان الميراث لها على هذا المقدار قال بعد الضعيف
هذا الذي ذكره رواية الخصائص الحسن وفي ظاهر الرواية كل نفقة على الابل لقوله تعالى
وعلى الولود ما رزقوهن كسوتهن صارا كالولد الصغير ووجه الفرق على الرواية الاولى انه اجتمع
الاب في الصغير ولاية ومؤلة حتى جبت عليه صدقة فطرة فاخص بنفسه ولا كذلك
الكبيرة لانعدام الولاية فيه فتشاركه الام وفي غير الولد يعتبر قدر الميراث حتى تكون
نفقة الصغير على ام والجد ثلاثا ونفقة الاخ المعسر على الاخوات المتفرقات والموسرات
اخماسا على قدر الميراث غير ان المعتبرا اهلية كما ثبت في الجملة لا احراز فان المعسر
اذا كان له خال ابن عم تكون نفقه على خاله وما لا يجره ابن عمه ولا تجب نفقة هم مع
اختلاف الدين لبطلان اهلية الارث فلا بد من اعتبار ولا تجب النفقة لانها تجب صلة
وهو يستحقها على غيره فكيف تستحق عليه بخلاف نفقة الزوجية وذلك الصغير لا يرزق
بالاقلام على العقد اذا المصالح لا تنتظم دونها ولا يعمل في مثلها الا عسار ثم اليسار

[illegible]

مقتضى النصاب في ما روي عن أبي يوسف عن عثمان بن عفان أنه قال لا ينفصل عن نفقة نفسه عياله
شبهه النصاب فيفضل من غيره في كل يوم لان المعبر في حقوق العباد انما هو المقدار
النصاب في التيسير والقوى على الاول لكن النصاب حرمان الصدقة واذا كان للابن

الغائب طال نفي فينفقة ابيه قد يبيت الوجه فيه اذا باع اياه مائة في نفقة جازعند
ابي حنيفة وهذا استحسن ان باع العقار يجوز في توليه لا يجوز في ذلك كله وهو
القياس في ولاية النكاح بالبيع ولو لم يكن له حال حضرة ولا يملك البيع
في دين يسمى النفقة وكان الامم في النفقة ولا ينفقة ان لا يكون له الحفظ في مال

الغائب لا تولى ان الوصي في ذلك فالا بد ولي لو فور شفقة بيع المنقول من باب الحفظ ولا كان
العقار لانها ليست بنفسه او بخلاف غير الاب من الاقارب لانه ولاية له اطلاق النص
حالة الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر واذا جاز بيع الاب الشئ من جنس حق هو النفقة فلا

لاستيفاء منه كما لو باع العقار والمنقول على الصغير جاز لك مال الولاية ثم لم ياخذ منه
بنفقة لانه من جنس حق ان كان للابن الغائب مال في يده بويه وانفق منه لم يضمن
لانما استوفيا حق لان نفقة واجبة قبل القضاء على ما روي اخذ اجنس الحق ان كان

مال في يد اجنبي وافق عليه ما يغير اذن القاضي ضمن في تصرف في مال الغير بغير ولاية
لانما ثبت في الحفظ لا غير خلاف ما اذا امر القاضي لان امره ملزم لعموم ولاية واذا
ضمنه يوجب على القابض لانه ملكه بالتمام فظهور انه كان متبرعا به واذا اقر

القاضي للولد والوالدين ودوى الارحام بالنفقة فثبت مداه سقطت لان
النفقة واجبة على من له مال في يده او له مال في يده او له مال في يده او له مال في يده

النفقة واجبة على من له مال في يده او له مال في يده او له مال في يده او له مال في يده

النفقة واجبة على من له مال في يده او له مال في يده او له مال في يده او له مال في يده

النفقة واجبة على من له مال في يده او له مال في يده او له مال في يده او له مال في يده

النفقة واجبة على من له مال في يده او له مال في يده او له مال في يده او له مال في يده

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

فتعين المولى كاسفل فاما
 المولى في الدين او الك
 الظاهر اما الثاني فلا
 اي ظاهر للاعلام ١٢
 بان قال يا حوريا عتيتو
 الاكرام بمنزلة قوله يا
 ليس فيه ما يخص بال
 المنادى الا انه اذا كان
 له بالوصف المخصوص
 جهته كان للاعلام
 من جهة لانه لا يختلق
 اي حليف شاك ان يفت
 ابن ابي كذا اذا قال يا
 طان قال لعلام لا يوا
 الشافعي لاهرامه كذا
 ان تختلق وكذا في حنية
 ملكة هذا كذا النبوة
 وادادة المسبب مستي

الحق بالصريح وكذا اذا قلنا
 ان ب يصدق فيما بينه و
 ما بينه لما تعين الاسفل ورا
 من فكلما التداء بهتة الانف
 سيك يا مالكي قلنا الكلام
 تنق فكان اكراما محضاً
 بوضوح عن شأته من
 كافي قوله يا حو علي ما يبي
 المجردون تحقيق الوص
 من ماء غير ذلك لا يكون اب
 تنق فيه والاعتماد على الظا
 بنى اويابنية لانه تصغي
 من مثله مثله هذا ابني
 ثم محال بحقيقته فيرة
 ثبانه كلام محال بحقيقته
 في الملو سبب الحيرة
 حاز في اللغة نحوذا ولا

قال لا متحدة مولاي في
 بين الله تعالى ولا يصح
 والالتحاق بالصريح وبالذات
 طوقا قال فوره لا يعتق
 ثم لحقيقة وقال يمكن العمل
 ولو قال يا ابن ابي انا
 فمتى كان لتحقيق ذلك الو
 ناه واذا كان التمسك بوجه
 ففيه لتعدي والنبوة
 بالله بهذا التمسك فكان
 هو لو قال يا ابن لا يعتق
 ولا ابرج البنت من غير
 فمتى عندني حيفه ووقا
 ويلغو كقوله اعتقه
 فمتى كلفه صريح بمجازة لانه
 اما اجماعا او صلة للف
 الحرية لازمة للنبوة

أبينا ولو قال عيت به
تدق في القضاء خالفت
باللفظ الصحيح يعنى
الثاني كذا يقصد به
به مجازا ذكره لأنه
يعنى كان التاء لعل
صغ في المتداستحضا
سك لا يمكن إثباته من
لا يمكن إثبات حالته
جوابا لعلامه وروى عن
لأن الأمر كما أخبرنا
إضافة الأمر كما أخبر
لا يعنى وهو قول
قبل أن أخلق أو قبل
أخبار عن جريمة من جن
ثوابة وإطلاق السبب
وقفي الملاح والمشابهة

CHAND

في وصف كذا من طريق المجاز على ما عرفت فيجعل عليه خبرا عن الانباء بخلاف ما استشهد به لأنه
لا وجه له في المجاز معين الانباء وهذا بخلاف ما اذا قال لغيره قطعت يديك فاخرجهما
صحيحين حيث لم يجعل مجازا عن الاقرار بالمال والتزامه ان كان القطع سببا لوجوب
المال لان القطع خطا سبب لوجوب مال مخصوص هو الارش وانما يخالف مطوع المال
في وصف حتى وجب العاقلة في سنتين ولا يمكن اثباته بدون القطع وما امكن اثباته
فالقطع ليس بسبب له اما المحوية لا تختلف ذاتا وحكما فامكن جعله مجازا عنه
وتو قال هذا اي اوامري ومثله لا يولد مثله فهو على هذا المختار لا يبين وتو قال لصبي صغير
هذا جدي قيل هو على خلافه وقيل لا يفتى بالاجماع لان هذا الكلام لا موجب له في الملك
الا بواسطة وهو الاب وهي غير ثابتة في كلامه فتعذر ان يجعل مجازا عن الموجب
الاوبة والنبوة لان لهما موجبا في الملك من غير واسطة وتو قال هذا اخي لا يفتى في
ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يفتى ووجه الروايتين ما بيناه وتو قال لعبد هذا
ابنتي فقد قيل على خلافه قيل هو بالاجماع لان المشا لا ليس من جنس المسمى
فتعلق المحكم بالمسمى وهو معدوم فلا يعتبر وقد حققناه في النكاح وان قال لا ملته
طالق او بائن او تحريم ونوى به العتيق لم يفتى وقال المشافعي يفتى اذا نوى كذا على هذا
المختار سواء لفظ الصريح والكناية على ما قال مشايخهم به انه نوى ما يفتى لفظه كان
بين المالكين موافقة اذ كل واحد منهما ملك العين اما ملك اليدين فظاهر كذا املك
النكاح في حكم ملك العين حتى كان التاميد من شرط التاميد مبطلة وعمل للفظين

الهداية
في وصف كذا من طريق المجاز على ما عرفت فيجعل عليه خبرا عن الانباء بخلاف ما استشهد به لأنه لا وجه له في المجاز معين الانباء وهذا بخلاف ما اذا قال لغيره قطعت يديك فاخرجهما صحيحين حيث لم يجعل مجازا عن الاقرار بالمال والتزامه ان كان القطع سببا لوجوب المال لان القطع خطا سبب لوجوب مال مخصوص هو الارش وانما يخالف مطوع المال في وصف حتى وجب العاقلة في سنتين ولا يمكن اثباته بدون القطع وما امكن اثباته فالقطع ليس بسبب له اما المحوية لا تختلف ذاتا وحكما فامكن جعله مجازا عنه وتو قال هذا اي اوامري ومثله لا يولد مثله فهو على هذا المختار لا يبين وتو قال لصبي صغير هذا جدي قيل هو على خلافه وقيل لا يفتى بالاجماع لان هذا الكلام لا موجب له في الملك الا بواسطة وهو الاب وهي غير ثابتة في كلامه فتعذر ان يجعل مجازا عن الموجب الاوبة والنبوة لان لهما موجبا في الملك من غير واسطة وتو قال هذا اخي لا يفتى في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يفتى ووجه الروايتين ما بيناه وتو قال لعبد هذا ابنتي فقد قيل على خلافه قيل هو بالاجماع لان المشا لا ليس من جنس المسمى فتعلق المحكم بالمسمى وهو معدوم فلا يعتبر وقد حققناه في النكاح وان قال لا ملته طالق او بائن او تحريم ونوى به العتيق لم يفتى وقال المشافعي يفتى اذا نوى كذا على هذا المختار سواء لفظ الصريح والكناية على ما قال مشايخهم به انه نوى ما يفتى لفظه كان بين المالكين موافقة اذ كل واحد منهما ملك العين اما ملك اليدين فظاهر كذا املك النكاح في حكم ملك العين حتى كان التاميد من شرط التاميد مبطلة وعمل للفظين

في وصف كذا من طريق المجاز على ما عرفت فيجعل عليه خبرا عن الانباء بخلاف ما استشهد به لأنه لا وجه له في المجاز معين الانباء وهذا بخلاف ما اذا قال لغيره قطعت يديك فاخرجهما صحيحين حيث لم يجعل مجازا عن الاقرار بالمال والتزامه ان كان القطع سببا لوجوب المال لان القطع خطا سبب لوجوب مال مخصوص هو الارش وانما يخالف مطوع المال في وصف حتى وجب العاقلة في سنتين ولا يمكن اثباته بدون القطع وما امكن اثباته فالقطع ليس بسبب له اما المحوية لا تختلف ذاتا وحكما فامكن جعله مجازا عنه وتو قال هذا اي اوامري ومثله لا يولد مثله فهو على هذا المختار لا يبين وتو قال لصبي صغير هذا جدي قيل هو على خلافه وقيل لا يفتى بالاجماع لان هذا الكلام لا موجب له في الملك الا بواسطة وهو الاب وهي غير ثابتة في كلامه فتعذر ان يجعل مجازا عن الموجب الاوبة والنبوة لان لهما موجبا في الملك من غير واسطة وتو قال هذا اخي لا يفتى في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يفتى ووجه الروايتين ما بيناه وتو قال لعبد هذا ابنتي فقد قيل على خلافه قيل هو بالاجماع لان المشا لا ليس من جنس المسمى فتعلق المحكم بالمسمى وهو معدوم فلا يعتبر وقد حققناه في النكاح وان قال لا ملته طالق او بائن او تحريم ونوى به العتيق لم يفتى وقال المشافعي يفتى اذا نوى كذا على هذا المختار سواء لفظ الصريح والكناية على ما قال مشايخهم به انه نوى ما يفتى لفظه كان بين المالكين موافقة اذ كل واحد منهما ملك العين اما ملك اليدين فظاهر كذا املك النكاح في حكم ملك العين حتى كان التاميد من شرط التاميد مبطلة وعمل للفظين

في استقلالها بوجهة هو المالك والاعمال المتعلقة فيه بالشرط اما الاحكام تنبث بسبب
سابق هو كونه مكافأ ولا يصح لفظ العتق التحريم كناية عن الطلاق فكذلك عكسه انه نوى
ولا يصح لفظه لان الاعناق لغة اشد القوة والطلاق دفع القيد هذه لان العبد الحق
بالجمادات بالاعتاق يحوي فيقيد ولا كذلك المنكحة فانها قادرة الا ان قيد النكاح مانع
بالطلاق يرتفع المانع فيظهر القوة ولا خفاء ان الاول قوي لان ما لم يبق في ملكه الا ان
فكان استقلاله قوي اللفظ يصح بما لا عا هو وورثه حقيقة لا عا هو فوقه فلهذا امتنع في مستلزمه
وانما غرق عكسه اذا قال لعبد انت مثل الحر لم يعتق لان المثل يستعمل المشاركة في راعية
عرفا فوق الشك في الحرية ولو قال ما انت الا هو اعتق لان كاستثناء من القيد اشد اشد
كما في كل الشهادة ولو قال اسك رأس حر لا يعتق لانه تشبيه مجرد خوفا ولو قال اسك رأس حر
عتق كاستثناء من الحرية فيلزم الرأس يعتق عن جميع البدن فصل من ملك ذراع حر محرم منه
عليه هذه اللفظ روى عن النبي عليه السلام وقال عليه السلام من ملك ذراع حر محرم منه
فوق حر واللفظ يعرفه كل قرابة مؤيد بالحمية وكذا او غيره والشافعي في العتق في
غيره لان ثبوت العتق من غير مرضاة المالك ينفيه القياس ولا يقتضيه والآخرة
وما يصحها نازلة عن قرابة الولاد فامتنع الحاق والاستدلال ولهذا امتنع التكا
على المكاتب في ذل الولاد ولم يمتنع فيه كإماما وينا ولا ملك قريبه قرابة مؤثرة في
الحمية فعتق عليه هذا هو المؤثر في الاصل الولاد ملغى لانها هي التي يفتخر عن صلها
ويحرم قطعها حتى وجبت النفقة وحرم النكاح ولا فرق بينهما اذا كان المالك

العتق هو المالك والاعمال المتعلقة فيه بالشرط اما الاحكام تنبث بسبب سابق هو كونه مكافأ ولا يصح لفظ العتق التحريم كناية عن الطلاق فكذلك عكسه انه نوى ولا يصح لفظه لان الاعناق لغة اشد القوة والطلاق دفع القيد هذه لان العبد الحق بالجمادات بالاعتاق يحوي فيقيد ولا كذلك المنكحة فانها قادرة الا ان قيد النكاح مانع بالطلاق يرتفع المانع فيظهر القوة ولا خفاء ان الاول قوي لان ما لم يبق في ملكه الا ان فكان استقلاله قوي اللفظ يصح بما لا عا هو وورثه حقيقة لا عا هو فوقه فلهذا امتنع في مستلزمه وانما غرق عكسه اذا قال لعبد انت مثل الحر لم يعتق لان المثل يستعمل المشاركة في راعية عرفا فوق الشك في الحرية ولو قال ما انت الا هو اعتق لان كاستثناء من القيد اشد اشد كما في كل الشهادة ولو قال اسك رأس حر لا يعتق لانه تشبيه مجرد خوفا ولو قال اسك رأس حر عتق كاستثناء من الحرية فيلزم الرأس يعتق عن جميع البدن فصل من ملك ذراع حر محرم منه عليه هذه اللفظ روى عن النبي عليه السلام وقال عليه السلام من ملك ذراع حر محرم منه فوق حر واللفظ يعرفه كل قرابة مؤيد بالحمية وكذا او غيره والشافعي في العتق في غيره لان ثبوت العتق من غير مرضاة المالك ينفيه القياس ولا يقتضيه والآخرة وما يصحها نازلة عن قرابة الولاد فامتنع الحاق والاستدلال ولهذا امتنع التكا على المكاتب في ذل الولاد ولم يمتنع فيه كإماما وينا ولا ملك قريبه قرابة مؤثرة في الحمية فعتق عليه هذا هو المؤثر في الاصل الولاد ملغى لانها هي التي يفتخر عن صلها ويحرم قطعها حتى وجبت النفقة وحرم النكاح ولا فرق بينهما اذا كان المالك

العتق هو المالك والاعمال المتعلقة فيه بالشرط اما الاحكام تنبث بسبب سابق هو كونه مكافأ ولا يصح لفظ العتق التحريم كناية عن الطلاق فكذلك عكسه انه نوى ولا يصح لفظه لان الاعناق لغة اشد القوة والطلاق دفع القيد هذه لان العبد الحق بالجمادات بالاعتاق يحوي فيقيد ولا كذلك المنكحة فانها قادرة الا ان قيد النكاح مانع بالطلاق يرتفع المانع فيظهر القوة ولا خفاء ان الاول قوي لان ما لم يبق في ملكه الا ان فكان استقلاله قوي اللفظ يصح بما لا عا هو وورثه حقيقة لا عا هو فوقه فلهذا امتنع في مستلزمه وانما غرق عكسه اذا قال لعبد انت مثل الحر لم يعتق لان المثل يستعمل المشاركة في راعية عرفا فوق الشك في الحرية ولو قال ما انت الا هو اعتق لان كاستثناء من القيد اشد اشد كما في كل الشهادة ولو قال اسك رأس حر لا يعتق لانه تشبيه مجرد خوفا ولو قال اسك رأس حر عتق كاستثناء من الحرية فيلزم الرأس يعتق عن جميع البدن فصل من ملك ذراع حر محرم منه عليه هذه اللفظ روى عن النبي عليه السلام وقال عليه السلام من ملك ذراع حر محرم منه فوق حر واللفظ يعرفه كل قرابة مؤيد بالحمية وكذا او غيره والشافعي في العتق في غيره لان ثبوت العتق من غير مرضاة المالك ينفيه القياس ولا يقتضيه والآخرة وما يصحها نازلة عن قرابة الولاد فامتنع الحاق والاستدلال ولهذا امتنع التكا على المكاتب في ذل الولاد ولم يمتنع فيه كإماما وينا ولا ملك قريبه قرابة مؤثرة في الحمية فعتق عليه هذا هو المؤثر في الاصل الولاد ملغى لانها هي التي يفتخر عن صلها ويحرم قطعها حتى وجبت النفقة وحرم النكاح ولا فرق بينهما اذا كان المالك

[illegible]

[illegible][illegible]

١٢٢
 في اليد واليه تنقضي على الأصل في تحصيل السعاية لا احتباس لية البعض عند العبد المستعنى
 بمنزلة المكاتب عند لان لا منافاة الى البعض في جنس المالكية في كل مقام المالك في بعضه
 يمنع فعلنا بالدينيين بانزاله مكانها اذ هو مالك يملك لا رقبة ولا سعاية كبدل الكتابة فله ان
 يستعينة له خيار ان يقبل ان المكاتب قابل للاتفاق غير ان اذا عجز لا يرد الى الرق
 لانه اسقاطا الى حد فلا يقبل الفسخ بخلاف الكتابة المقصورة لانه عقد يقال ويفسخ
 وليس في الطلاق والعفو عن قصاص له متوسط فاشتهاه في الكل ترجيح المحرم و
 الاستيلاء مقترن عند حتى لو استولد نصيبه من مدبرة يقتصر عليه في القصة لما ضمن
 نصيبا جسيما لفساد ملكه بالضممان فكماله لا يستلاد واذا كان العبد بين شريكين في حق
 احدهما نصيبه عتيق فان كان موبى واغنيى ربه باختيار ان شاء اعتق وان شاء ضمن شريكه
 قيمة نصيبه ان شاء استسعى العبد وان ضمن جمع المعتق على العبد الولاء للمعتق ان اعتق
 او استسعى فالولاء بينهما وان كان لمعتق معسر او لشريك باختيار ان شاء اعتق او شاء استسعى
 العبد الولاء بينهما في الوجهين هذا عندنا في حنيفة وقال ليس له الا الضمان مع العسار و
 السعاية مع العسار ولا يرجع المعتق على العبد الولاء للمعتق وهذه المسألة تبتني على
 حرفين احدهما تجزى الاتفاق وعدمه على ما بيناه والثاني ان يسار المعتق لا يمنع
 سعاية العبد عنده وعندهما يمنع لهما في الثاني قوله عليه السلام في الرجل يعتق نصيبه
 ان كان غنيا ضمن ان كان فقيرا سعى في حصته الاخرى ثم القسمة تنافي الشركة وله انه
 احتسب ماله نصيبه عند العبد فله ان يضمه كما اذا عبت الوعي بئوب انسان

[illegible]

المادة

[illegible]

والقصة في صيغة خيرة حتى نصيغ به على صاحب الثوب قيمة صبره الاخر موسرا كان او معسرا
لما قلنا فلما ههنا الا ان العبد فقير فيستعصم ثم المعتبر ليسا والتيسير هو ان يملك من المال
قد قيمة نصيبه الاخر لا يسار الفداء لان به يعتدل النظر من الجانبين لتحقيق ما قصد المعتقد
من القرية وايصاله بدل حق الساكن اليه ثم الترخيم على قولهما ظاهر فعدم رجوع المعتقد بضم
على العبد لعدم السعاية في حالة اليسار والولاء للمعتق لان المعتقد كله من جهة لعدم التجزى واما
التفويض على قوله فخير لا اعتاق اعتمام ملكه في الباقي اذا اعتاق يتجوز عنه والتعظيم لان
المعتق جان عليه بافساد نصيبه حيث تمتنع عليه لبيع والهبة وتحوذ ذلك مما سوى
الاعتاق وقاؤه الاستسعاء لما يبيننا ويرجع المعتقد بما ضمن العبد لانه تامة مقام الساكن
باداء الضمان قد كان ذلك لا استسعاء فكل ذلك للمعتق لانه لا يملك باداء الضمان ضمه
بنيصير كان الكل لموقدا اعتق به منه فلم يرد يعتق الباقي ويستسعى في شأه والولاء للمعتق في
هذا الوجه لان المعتقد كله من جهة حيث ملكه باداء الضمان في حال عساره والمعتق ان شاء اعتق
لبقاء ملكه ان شاء استسعى لما يبيننا والولاء له في الوهمين لان المعتقد من جهة لا يرجع
المستسعى على المعتقد اذ في جماعه يفتا لانه يسفي لفاك لا رقبته ولا يقضي بها على المعتقد اذ لا
عليه لصيرته بخلاف الموهون اذا اعتقه الراهن المعسر لانه يسفي في رقبته قد فكت او يقضه
دينا على الراهن فلهذا يرجع عليه قوله لشافعي في الموهون كقولهما وقال في المعسر يبقى
نصيب الساكن على ملكه يباع ويوهب كانه لا وجه الى تضمين لشريكه لا عساره ولا الى
السعاية لان العبد ليس بجاني لا راض به لا الى عتاق الكل للاضرار بالساكن فتعين

[illegible][illegible][illegible]

وكل اعتقاد ان العبد كرم الله وجهه
بالانكار فله طعن كما و
في ما كان لا يترق لان كلا
ذو حجة فيما لا يترق لان كلا
وخصما استفادوا من الاستدلال
انما دللوا على ما استفادوا من الاستدلال
كان من ليس كما في الاستدلال
اعتقد في حجة كمال الاستدلال
بالاعتقاد في حجة كمال الاستدلال
ادعاء الاستدلال في حجة كمال الاستدلال
بما لا يتم الاستدلال في حجة كمال الاستدلال
بما لا يتم الاستدلال في حجة كمال الاستدلال

[illegible]

هذا كتاب في بيان ما يتعلق بالصلوات من شرائعها وأحكامها وما يتعلق بها من مسائل الفقه والشرع

هذا كتاب في بيان ما يتعلق بالصلوات من شرائعها وأحكامها وما يتعلق بها من مسائل الفقه والشرع

هذا كتاب في بيان ما يتعلق بالصلوات من شرائعها وأحكامها وما يتعلق بها من مسائل الفقه والشرع

هذا كتاب في بيان ما يتعلق بالصلوات من شرائعها وأحكامها وما يتعلق بها من مسائل الفقه والشرع

هذا كتاب في بيان ما يتعلق بالصلوات من شرائعها وأحكامها وما يتعلق بها من مسائل الفقه والشرع

هذا كتاب في بيان ما يتعلق بالصلوات من شرائعها وأحكامها وما يتعلق بها من مسائل الفقه والشرع

هذا كتاب في بيان ما يتعلق بالصلوات من شرائعها وأحكامها وما يتعلق بها من مسائل الفقه والشرع

هذا كتاب في بيان ما يتعلق بالصلوات من شرائعها وأحكامها وما يتعلق بها من مسائل الفقه والشرع

كان نصيب الخدمة في بيت ما هو المتيقن به هو النصف ولا خدعة لشريك الشاهد ولا
استسعاء ولا يتبرأ عن جميع ذلك بدعي الاستيلاء والتمسك لا قوا بامومية الولد يتحقق
لا قوا بالنسب هنا امر لا يملك ولا يملك بالبر ولا يملك بحمل المقر والمستولن ان كانت ام ولد
بينها واقعة احدها هو موثوق بالانصاف عليه عند ابي حنيفة وقال ايضا خضعت قيمتها
لان ماله ام الولد غير متقومة عند ومتقومة عند ما وعلى هذا الاصل يتبنى عدة من
المساكين وردها في كفاية المتبني ج فلو انما منتهى بها وطيقا واجارة واستغنى ما وهب
هؤلاء التقوم بامتناع بيعهم لا يسقط تقوى المحاكم في المديونية انما هي انما هي انما هي اذا
اسلمت عليها السعاية وهذه اية التقوم غير ان قيمتها اثلث قيمتها على ما قاله الفراء فيمنعه
البيع السعاية بعد الموت بخلاف المديون فانها منتهى البيع ما السعاية والاستغنى
فباقيان ولا ياتي حنيفة ان التقوم بالاحراز وهي حوزة للنسب لا للتقوم والاحراز لا تقوم
تابع وتلك لا تسعى لغريم ولا وارث بخلاف المديون وهذا لان السبب فيها متحقق
في الحال وهو الجوزية الثابتة بواسطة الولد على ما عرفت في حوزة المصاهرة الا انه
لم يظهر علمه في حق المالك ضرورة الانتفاع فعل السبب اسقاط التقوم في المديون
السبب بعد الموت امتنع البيع فيه لتحقيق مقصود ما فترقوا في ام ولد النصارى قضيت
بما يتبناها عليه فعلا لضرر من الجانبين وبطل الكتابة لا يفتقر وجوبه الى التقوم

باب عتق احل لعبدان

ومن كان له ثلثة اعبد دخل عليه اثنان فقال احدهما حرتم خراج واحد دخل اخر فقال

في المصاهرة لا يملك بالبر ولا يملك بحمل المقر والمستولن ان كانت ام ولد بينها واقعة احدها هو موثوق بالانصاف عليه عند ابي حنيفة وقال ايضا خضعت قيمتها لان ماله ام الولد غير متقومة عند ومتقومة عند ما وعلى هذا الاصل يتبنى عدة من المساكين وردها في كفاية المتبني ج فلو انما منتهى بها وطيقا واجارة واستغنى ما وهب هؤلاء التقوم بامتناع بيعهم لا يسقط تقوى المحاكم في المديونية انما هي انما هي انما هي اذا اسلمت عليها السعاية وهذه اية التقوم غير ان قيمتها اثلث قيمتها على ما قاله الفراء فيمنعه البيع السعاية بعد الموت بخلاف المديون فانها منتهى البيع ما السعاية والاستغنى فباقيان ولا ياتي حنيفة ان التقوم بالاحراز وهي حوزة للنسب لا للتقوم والاحراز لا تقوم تابع وتلك لا تسعى لغريم ولا وارث بخلاف المديون وهذا لان السبب فيها متحقق في الحال وهو الجوزية الثابتة بواسطة الولد على ما عرفت في حوزة المصاهرة الا انه لم يظهر علمه في حق المالك ضرورة الانتفاع فعل السبب اسقاط التقوم في المديون السبب بعد الموت امتنع البيع فيه لتحقيق مقصود ما فترقوا في ام ولد النصارى قضيت بما يتبناها عليه فعلا لضرر من الجانبين وبطل الكتابة لا يفتقر وجوبه الى التقوم

في المصاهرة لا يملك بالبر ولا يملك بحمل المقر والمستولن ان كانت ام ولد بينها واقعة احدها هو موثوق بالانصاف عليه عند ابي حنيفة وقال ايضا خضعت قيمتها لان ماله ام الولد غير متقومة عند ومتقومة عند ما وعلى هذا الاصل يتبنى عدة من المساكين وردها في كفاية المتبني ج فلو انما منتهى بها وطيقا واجارة واستغنى ما وهب هؤلاء التقوم بامتناع بيعهم لا يسقط تقوى المحاكم في المديونية انما هي انما هي انما هي اذا اسلمت عليها السعاية وهذه اية التقوم غير ان قيمتها اثلث قيمتها على ما قاله الفراء فيمنعه البيع السعاية بعد الموت بخلاف المديون فانها منتهى البيع ما السعاية والاستغنى فباقيان ولا ياتي حنيفة ان التقوم بالاحراز وهي حوزة للنسب لا للتقوم والاحراز لا تقوم تابع وتلك لا تسعى لغريم ولا وارث بخلاف المديون وهذا لان السبب فيها متحقق في الحال وهو الجوزية الثابتة بواسطة الولد على ما عرفت في حوزة المصاهرة الا انه لم يظهر علمه في حق المالك ضرورة الانتفاع فعل السبب اسقاط التقوم في المديون السبب بعد الموت امتنع البيع فيه لتحقيق مقصود ما فترقوا في ام ولد النصارى قضيت بما يتبناها عليه فعلا لضرر من الجانبين وبطل الكتابة لا يفتقر وجوبه الى التقوم

[illegible][illegible]

انما هو اصل المقدم منها
التي هي اصل المقدم منها
والتي هي اصل المقدم منها
والتي هي اصل المقدم منها

١٤١
في قوله ولو كان

وكيف في خمسة فاذ لا املت جمعت استقام الثلث الثلثان عند من يجعل كل رقة على ستة
لانه يعتق من لداخل عندهم فقصصت سهام العتق بسهم صار جميع المال ثمانية عشر
وباقى التخرج مائة ولو كان هنالك الطلاق ومن غير مدخلات مات الزوج قبل البيان
سقط من مهر الخاتمة ربعه ومن مهر الثابتة ثلثه اثمانه ومن مهر اللاحقة ثلثه قبل
هذا قول من خاصة وعندهما سقط ربعه قبل هو قولهما ايضا وقد ذكرنا الفرق وتام
تفريعاتها في الزيادة من قال لعبدية لجد كما خرفا عا احدهما او ما قال له انت حر
بعد موتك لا خرقه لم يبق محلا للعتق اصلا بالموت للعتق من جهة بالبيع والعتق من كل
وجه بالتدبير تعيين لا خرقه بالبيع تصدق لوصول الى العتق بالتدبير بقاء الانقضاء
الى موته المقصود بانمايان العتق الملتزم فعيين لا خرقه لانه وكذا اذا استولى احدكما
المعتدين لا فرق بين البيع الصحيح الفاسد مع القبض بدنه والمطلق وبشرط الخلق لا حد
المعتادين لا طلاق جوله للكتاب المعنى ما قلنا والموضع على بيعه لم يبق في الحفظ عن
ابي يوسف والتهبة والتسليم الصلابة والتسليم بنزلة البيع لانه تملكه ولكن لا لو قال
لا امرت احدكما طلاق ثم ماتت احداهما فادنا وكان الوطى احدتهما المتيقن لو قل لا متبه
احدا كما حرة ثم جامع احدهما لم يعتق الاخرى عندنا في حنفية فالا يعتق لان الوطى لا يعمل
الا في الملاك واحد كالحرة فكان بالوطى مستبقيا للملك في الموطوعة فتعينت الاخرى
بالعتق كما في الطلاق وله ان الملك قائم في الموطوعة لان الانقضاء في المنكرة وهي معينة
فكان وطىها حلالا فلا يعمل بها زاولا حلالا وطىها على هذا لانه لا يعتق ب

استقام الثلث الثلثان عند من يجعل كل رقة على ستة
لانه يعتق من لداخل عندهم فقصصت سهام العتق بسهم صار جميع المال ثمانية عشر
وباقى التخرج مائة ولو كان هنالك الطلاق ومن غير مدخلات مات الزوج قبل البيان
سقط من مهر الخاتمة ربعه ومن مهر الثابتة ثلثه اثمانه ومن مهر اللاحقة ثلثه قبل
هذا قول من خاصة وعندهما سقط ربعه قبل هو قولهما ايضا وقد ذكرنا الفرق وتام
تفريعاتها في الزيادة من قال لعبدية لجد كما خرفا عا احدهما او ما قال له انت حر
بعد موتك لا خرقه لم يبق محلا للعتق اصلا بالموت للعتق من جهة بالبيع والعتق من كل
وجه بالتدبير تعيين لا خرقه بالبيع تصدق لوصول الى العتق بالتدبير بقاء الانقضاء
الى موته المقصود بانمايان العتق الملتزم فعيين لا خرقه لانه وكذا اذا استولى احدكما
المعتدين لا فرق بين البيع الصحيح الفاسد مع القبض بدنه والمطلق وبشرط الخلق لا حد
المعتادين لا طلاق جوله للكتاب المعنى ما قلنا والموضع على بيعه لم يبق في الحفظ عن
ابي يوسف والتهبة والتسليم الصلابة والتسليم بنزلة البيع لانه تملكه ولكن لا لو قال
لا امرت احدكما طلاق ثم ماتت احداهما فادنا وكان الوطى احدتهما المتيقن لو قل لا متبه
احدا كما حرة ثم جامع احدهما لم يعتق الاخرى عندنا في حنفية فالا يعتق لان الوطى لا يعمل
الا في الملاك واحد كالحرة فكان بالوطى مستبقيا للملك في الموطوعة فتعينت الاخرى
بالعتق كما في الطلاق وله ان الملك قائم في الموطوعة لان الانقضاء في المنكرة وهي معينة
فكان وطىها حلالا فلا يعمل بها زاولا حلالا وطىها على هذا لانه لا يعتق ب

استقام الثلث الثلثان عند من يجعل كل رقة على ستة
لانه يعتق من لداخل عندهم فقصصت سهام العتق بسهم صار جميع المال ثمانية عشر
وباقى التخرج مائة ولو كان هنالك الطلاق ومن غير مدخلات مات الزوج قبل البيان
سقط من مهر الخاتمة ربعه ومن مهر الثابتة ثلثه اثمانه ومن مهر اللاحقة ثلثه قبل
هذا قول من خاصة وعندهما سقط ربعه قبل هو قولهما ايضا وقد ذكرنا الفرق وتام
تفريعاتها في الزيادة من قال لعبدية لجد كما خرفا عا احدهما او ما قال له انت حر
بعد موتك لا خرقه لم يبق محلا للعتق اصلا بالموت للعتق من جهة بالبيع والعتق من كل
وجه بالتدبير تعيين لا خرقه بالبيع تصدق لوصول الى العتق بالتدبير بقاء الانقضاء
الى موته المقصود بانمايان العتق الملتزم فعيين لا خرقه لانه وكذا اذا استولى احدكما
المعتدين لا فرق بين البيع الصحيح الفاسد مع القبض بدنه والمطلق وبشرط الخلق لا حد
المعتادين لا طلاق جوله للكتاب المعنى ما قلنا والموضع على بيعه لم يبق في الحفظ عن
ابي يوسف والتهبة والتسليم الصلابة والتسليم بنزلة البيع لانه تملكه ولكن لا لو قال
لا امرت احدكما طلاق ثم ماتت احداهما فادنا وكان الوطى احدتهما المتيقن لو قل لا متبه
احدا كما حرة ثم جامع احدهما لم يعتق الاخرى عندنا في حنفية فالا يعتق لان الوطى لا يعمل
الا في الملاك واحد كالحرة فكان بالوطى مستبقيا للملك في الموطوعة فتعينت الاخرى
بالعتق كما في الطلاق وله ان الملك قائم في الموطوعة لان الانقضاء في المنكرة وهي معينة
فكان وطىها حلالا فلا يعمل بها زاولا حلالا وطىها على هذا لانه لا يعتق ب

من جملة ما ذكره في الموطوعة في حنفية فالا يعتق لان الوطى لا يعمل
الا في الملاك واحد كالحرة فكان بالوطى مستبقيا للملك في الموطوعة فتعينت الاخرى
بالعتق كما في الطلاق وله ان الملك قائم في الموطوعة لان الانقضاء في المنكرة وهي معينة
فكان وطىها حلالا فلا يعمل بها زاولا حلالا وطىها على هذا لانه لا يعتق ب

رجلنا عتيق احمد عبدي فالتشهادة باطالة عند ابي حنيفة رة الا ان يكون

[illegible]

ولله اول فاجاب
 ان الامم تفتي لوجه
 شمسها ارضها وانك
 اجمعها مع بيتها الامم والافلام
 جدد لان الفلام قد
 انفصل عن الامم في كل
 دار في كلون ولا بد
 حقا والاشعار بسبب
 المشرقة فلا يمكن جعل
 معها لبارية بل جعل
 لغيره كالحق في كل
 سبيل في حقيقته بان
 جعل في ارضه من واحد
 جدي في حقيقته في كل
 دار في كلون

[illegible]

في وصية استخسانا ذكره في العتق وان شهدا انه طلق احدا كسائه جازت الشهادة ويجب
الزوج على ان يطلق احدهن هذا بالاجماع وقال ابو يوسف ومحمد الشهادة في العتق مثل
ذلك واصل هذه الشهادة على عتق العبد لا تقبل من غيره عوى العبد عند ابي حنيفة و
عند ما تقبل الشهادة على عتق الامة وطلاق المنكحة مقبولة من غيره عوى بالانفاق و
المسألة معروفة واذا كان عوى العبد شرطا عند لا يفتق في مسألة الكتمان الذي لا يفتق من
الجهل ان لا يفتق فلا تقبل الشهادة وعند ماليس بشرط تقبل الشهادة وان انعدم الدعوى
اما في الطلاق فعدم الدعوى لا يوجب خلافا في الشهادة لانها ليست بشرط فيها ولو شهدا انه عتق
احدى اعترى لا تقبل عند ابي حنيفة وان لم يكن الدعوى شرطا فيه لانه لا يشترط الدعوى
لما انه يتضمن تحريم الفرج فتا بالطلاق والعتق المبرم لا يوجب تحريم الفرج عند ابي حنيفة
فصا وكالشهادة على عتق احدهما العبدان هذا كما اذا شهدا في صحة عتق احد عبده
اما اذا شهدا انه عتق احدهما في مرض موته او شهدا على تدبيره في مرضه او في مرضه
واداء الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة تقبل استخسانا لان التدبير صحة وقم وصية
وكن العتق في مرض الموت وصية والمخضيم الوصية اما هو الوصية هو مملوك ثم عنه خلفه هو الوصية
او الوارث لان العتق في مرض الموت يشيع بالموت فيها فكل واحد منهما مخصصا متعينا ولو
شهدا بعد موته قال في صحة احدكما حرقا قيل لا تقبل لانه ليس بوصية وقيل تقبل للشيوع

باب الحلف بالعتق

ومن قال اذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر واليمين مملوكا ثم دخل

في وصية استخسانا ذكره في العتق وان شهدا انه طلق احدا كسائه جازت الشهادة ويجب
الزوج على ان يطلق احدهن هذا بالاجماع وقال ابو يوسف ومحمد الشهادة في العتق مثل
ذلك واصل هذه الشهادة على عتق العبد لا تقبل من غيره عوى العبد عند ابي حنيفة و
عند ما تقبل الشهادة على عتق الامة وطلاق المنكحة مقبولة من غيره عوى بالانفاق و
المسألة معروفة واذا كان عوى العبد شرطا عند لا يفتق في مسألة الكتمان الذي لا يفتق من
الجهل ان لا يفتق فلا تقبل الشهادة وعند ماليس بشرط تقبل الشهادة وان انعدم الدعوى
اما في الطلاق فعدم الدعوى لا يوجب خلافا في الشهادة لانها ليست بشرط فيها ولو شهدا انه عتق
احدى اعترى لا تقبل عند ابي حنيفة وان لم يكن الدعوى شرطا فيه لانه لا يشترط الدعوى
لما انه يتضمن تحريم الفرج فتا بالطلاق والعتق المبرم لا يوجب تحريم الفرج عند ابي حنيفة
فصا وكالشهادة على عتق احدهما العبدان هذا كما اذا شهدا في صحة عتق احد عبده
اما اذا شهدا انه عتق احدهما في مرض موته او شهدا على تدبيره في مرضه او في مرضه
واداء الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة تقبل استخسانا لان التدبير صحة وقم وصية
وكن العتق في مرض الموت وصية والمخضيم الوصية اما هو الوصية هو مملوك ثم عنه خلفه هو الوصية
او الوارث لان العتق في مرض الموت يشيع بالموت فيها فكل واحد منهما مخصصا متعينا ولو
شهدا بعد موته قال في صحة احدكما حرقا قيل لا تقبل لانه ليس بوصية وقيل تقبل للشيوع

[illegible]

مَاتَ امْرَأَتَكَ عَلَى الْفِ دَرَهْمٍ عَلَى فَعْلٍ حَيْثُ يَجِبُ الْفِ عَلَى الْأَمْرِ لَكَ اشْتَرَاكَ الْبَدَلُ

[illegible]

[illegible]

على الأجنبي في الطلاق جائز وفي العتاق لا يجوز وقد مر أنه من قبل ولو قال عتق أمك فله

على ألف درهم المسألة بجمالها قسمت الألف على قيمته أو من مثله فما حصله بقية إذا كان

وما أصابكم من ضرر من شيء فاعلموا أن الله قد غفر لكم ذنوبكم ولعلكم ترحمون

فَالْأَمَلُ الْوَقْتُ بِشَرَاؤِهِ أَلْبَضْعُ نَكَاحُهَا فَانْقَسَمَ طَيِّبًا وَوَحْدَتُ حَصَّةٌ بِاسْمِهِ وَهُوَ الرُّقْبَةُ

عندما لم يسأل هو البضع فلماذا وجت نفسها لمن لم يدركه وجوابه ان ما اصاب قيمته اسقط

في الوجه الاول وهي للبول في الوجه الثاني وما اصاب به مرضاها كان كحلها في الوجهين
أي للماء ١٢

بیت التدبیر

اذا قال لولي المملوك اذا جاءك فانت حر وان كنت خرج بر مني وانت مدبر او قد جرتك فقد صدق

مدبر الان هذا الفاظ صريح في التدبير فانه اثبات ليقع عن برقم لا يجوز سببه ولا هيبه

ولا اخراج عن ملكه الا الى الحيوة كما في الكتابه وقال لنشأ في لا يجوز لانه تعليق العلق بالنشر

فلا يمتنع به البيع والهبة لما في سائر التعليقات كما في المدبر المقيد لأن التدبير وصية و
أي بالتسليم لا الرجم أو غيره من العقوبات

فلان ذلك حاله ليس بالملكات وإنما

ولا ينبغي أن يكون الحجة مثبتة على كل ما لا ينبغي أن يكون حجة ثم جعلوا سببا في الحال الأولى

لو جود في الحال علم به بعد الموت كان ما بعد الموت حال بطلان اهلية التصرف فلا يمكن

تاخير السبي. في اني فاعل الان لا اله الا الله تعالى

فصل في المصالح والمفاسد في النكاح والطلاق والعتاق

وامن تأخير السببية الى زمان الشرط لقيام الاهلية عندهم فافتراقا ولا نه وصية

[illegible][illegible]

والتسعينين
والفنيين
مديان من
شمالان من
ونين من
وونون من
وقا وونون
والا فراغ
موسم
الكويل
والشعبي
احمد وونون
اسحق وونون
عابد وونون
فرد وونون
نصر الدين

عبد الموت بالقناتيل
 عليه من عاتق ولادته واخيه
 قوله كما في سائر النسخات من
 وفعلها ليرد بها راس الشجر
 افناء **هـ** قوله وفيه
 ليعبر من ثلث الليل والنهار
 موسى عن تصرفه بالبيع وغيره
 قوله السلام
 قوله في حديث ابن
 قوله في حديث غيره
 قال في حديث غيره
 بن حسان في حديث غيره

كتاب العتبات
عليه السلام في سنة
عن ابن عمر في سنة
وفي سنة
عن حسان البغلي
السجاري قال
ابو حاتم في سنة
وقال ابن عباس
بروي

[illegible]

۵۹
فصل اول در بیان
دین و اخلاق
و اصول دین
و اصول اخلاق

منہ
جوئی ازو
وہی از فضل
عظیم
ان کی بلندی
نورانی
وہی از فضل
وہی از فضل

[illegible][illegible]

[illegible]

قوله تعالى ثم جعلنا من نوره رجالا

[illegible]

١٧٦

وقال الشافعي لا تصير ام ولد لى استولدها بملك يمين ثم استحققت ثم ملكها تصير ام ولد
 عندنا وله فيه قولان وهو قولنا لغرو له انها علقته بريقي فلا تكون ام ولدا كما اذا علقته
 من الزنا ثم ملكها الزاني وهذا لان اموميها الولد باعتبار علق الولد حر لا نه جزء الام
 تلك الحالة الجزء لا يخالفت الكل فكذلك السبب الجزئية على ما ذكرنا من قبل والجزئية انما
 تثبت بينه وبين ام ولد الواحد على كل واحد منها محالة قد ثبت بالنسب فيثبت الجزئية بهذا
 الوساطة بخلاف الزنا لانه لا يثبت الولد الى الزان وانما يعتق على الزاني اذا ملكه لانه جزء
 حقيقة بغير واسطة نظيرة من اشترى اخاه من الزنا لا يعتق عليه لانه يثبت بواسطة
 نسبة الى الولد هي غير ثابتة واذا وطى بجارية ابنه فجاءت بولد فادعاء ثبت نسبة
 وصارت ام ولد له وعليه قيمته وليس عليه عقرها ولا قيمة ولدها وقد ذكرنا المسألة بدلائلها
 في كتابنا لنكاح من هذه الكتاب انما لا يضمن قبة الولد لانه انما هو الاصل لاستناد الملك
 الى ما قبل الاستيلاء وان طوى ابلا مع بقاء الاب يثبت لنفسه لولا لية للجد حال بقاء الاب
 ولو كان الاب ميتا يثبت من الجد كما يثبت نسب من الاب لغيره ولا يثبت عند قتل الاب وكذا الاب
 ورثة بمنزلة موته لانه قاطع للولاية وذا كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاء
 احدهما ثبت نسبة منه لانه لما ثبت النسب في نفسه لمصادقة ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه
 لا يتجزى لما ان سببه لا يتجزى هو العلق اذا الولد الواحد لا ينعلق من ما ياتي صارت ام ولد
 لان الاستيلاء لا يتجزى عندهما وعلا في حنفية يصار نصيبا ام ولده ثم يملك
 نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك ويضمن نصف عقرها لانه وطى جارية

وقال الشافعي لا تصير ام ولد لى استولدها بملك يمين ثم استحققت ثم ملكها تصير ام ولد
 عندنا وله فيه قولان وهو قولنا لغرو له انها علقته بريقي فلا تكون ام ولدا كما اذا علقته
 من الزنا ثم ملكها الزاني وهذا لان اموميها الولد باعتبار علق الولد حر لا نه جزء الام
 تلك الحالة الجزء لا يخالفت الكل فكذلك السبب الجزئية على ما ذكرنا من قبل والجزئية انما
 تثبت بينه وبين ام ولد الواحد على كل واحد منها محالة قد ثبت بالنسب فيثبت الجزئية بهذا
 الوساطة بخلاف الزنا لانه لا يثبت الولد الى الزان وانما يعتق على الزاني اذا ملكه لانه جزء
 حقيقة بغير واسطة نظيرة من اشترى اخاه من الزنا لا يعتق عليه لانه يثبت بواسطة
 نسبة الى الولد هي غير ثابتة واذا وطى بجارية ابنه فجاءت بولد فادعاء ثبت نسبة
 وصارت ام ولد له وعليه قيمته وليس عليه عقرها ولا قيمة ولدها وقد ذكرنا المسألة بدلائلها
 في كتابنا لنكاح من هذه الكتاب انما لا يضمن قبة الولد لانه انما هو الاصل لاستناد الملك
 الى ما قبل الاستيلاء وان طوى ابلا مع بقاء الاب يثبت لنفسه لولا لية للجد حال بقاء الاب
 ولو كان الاب ميتا يثبت من الجد كما يثبت نسب من الاب لغيره ولا يثبت عند قتل الاب وكذا الاب
 ورثة بمنزلة موته لانه قاطع للولاية وذا كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاء
 احدهما ثبت نسبة منه لانه لما ثبت النسب في نفسه لمصادقة ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه
 لا يتجزى لما ان سببه لا يتجزى هو العلق اذا الولد الواحد لا ينعلق من ما ياتي صارت ام ولد
 لان الاستيلاء لا يتجزى عندهما وعلا في حنفية يصار نصيبا ام ولده ثم يملك
 نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك ويضمن نصف عقرها لانه وطى جارية

كتاب النكاح

وقال الشافعي لا تصير ام ولد لى استولدها بملك يمين ثم استحققت ثم ملكها تصير ام ولد
 عندنا وله فيه قولان وهو قولنا لغرو له انها علقته بريقي فلا تكون ام ولدا كما اذا علقته
 من الزنا ثم ملكها الزاني وهذا لان اموميها الولد باعتبار علق الولد حر لا نه جزء الام
 تلك الحالة الجزء لا يخالفت الكل فكذلك السبب الجزئية على ما ذكرنا من قبل والجزئية انما
 تثبت بينه وبين ام ولد الواحد على كل واحد منها محالة قد ثبت بالنسب فيثبت الجزئية بهذا
 الوساطة بخلاف الزنا لانه لا يثبت الولد الى الزان وانما يعتق على الزاني اذا ملكه لانه جزء
 حقيقة بغير واسطة نظيرة من اشترى اخاه من الزنا لا يعتق عليه لانه يثبت بواسطة
 نسبة الى الولد هي غير ثابتة واذا وطى بجارية ابنه فجاءت بولد فادعاء ثبت نسبة
 وصارت ام ولد له وعليه قيمته وليس عليه عقرها ولا قيمة ولدها وقد ذكرنا المسألة بدلائلها
 في كتابنا لنكاح من هذه الكتاب انما لا يضمن قبة الولد لانه انما هو الاصل لاستناد الملك
 الى ما قبل الاستيلاء وان طوى ابلا مع بقاء الاب يثبت لنفسه لولا لية للجد حال بقاء الاب
 ولو كان الاب ميتا يثبت من الجد كما يثبت نسب من الاب لغيره ولا يثبت عند قتل الاب وكذا الاب
 ورثة بمنزلة موته لانه قاطع للولاية وذا كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاء
 احدهما ثبت نسبة منه لانه لما ثبت النسب في نفسه لمصادقة ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه
 لا يتجزى لما ان سببه لا يتجزى هو العلق اذا الولد الواحد لا ينعلق من ما ياتي صارت ام ولد
 لان الاستيلاء لا يتجزى عندهما وعلا في حنفية يصار نصيبا ام ولده ثم يملك
 نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك ويضمن نصف عقرها لانه وطى جارية

وقال الشافعي لا تصير ام ولد لى استولدها بملك يمين ثم استحققت ثم ملكها تصير ام ولد
 عندنا وله فيه قولان وهو قولنا لغرو له انها علقته بريقي فلا تكون ام ولدا كما اذا علقته
 من الزنا ثم ملكها الزاني وهذا لان اموميها الولد باعتبار علق الولد حر لا نه جزء الام
 تلك الحالة الجزء لا يخالفت الكل فكذلك السبب الجزئية على ما ذكرنا من قبل والجزئية انما
 تثبت بينه وبين ام ولد الواحد على كل واحد منها محالة قد ثبت بالنسب فيثبت الجزئية بهذا
 الوساطة بخلاف الزنا لانه لا يثبت الولد الى الزان وانما يعتق على الزاني اذا ملكه لانه جزء
 حقيقة بغير واسطة نظيرة من اشترى اخاه من الزنا لا يعتق عليه لانه يثبت بواسطة
 نسبة الى الولد هي غير ثابتة واذا وطى بجارية ابنه فجاءت بولد فادعاء ثبت نسبة
 وصارت ام ولد له وعليه قيمته وليس عليه عقرها ولا قيمة ولدها وقد ذكرنا المسألة بدلائلها
 في كتابنا لنكاح من هذه الكتاب انما لا يضمن قبة الولد لانه انما هو الاصل لاستناد الملك
 الى ما قبل الاستيلاء وان طوى ابلا مع بقاء الاب يثبت لنفسه لولا لية للجد حال بقاء الاب
 ولو كان الاب ميتا يثبت من الجد كما يثبت نسب من الاب لغيره ولا يثبت عند قتل الاب وكذا الاب
 ورثة بمنزلة موته لانه قاطع للولاية وذا كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاء
 احدهما ثبت نسبة منه لانه لما ثبت النسب في نفسه لمصادقة ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه
 لا يتجزى لما ان سببه لا يتجزى هو العلق اذا الولد الواحد لا ينعلق من ما ياتي صارت ام ولد
 لان الاستيلاء لا يتجزى عندهما وعلا في حنفية يصار نصيبا ام ولده ثم يملك
 نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك ويضمن نصف عقرها لانه وطى جارية

صفت آية الاملاك يثبت حكم الاستيلاء فيتعقبه المالك في نصيب صاحبه بخلاف الاب اذا
استولنا جارية فثبت له المالك هناك يثبت شرط الاستيلاء فيتعقبه منه نصيب واطع
طالك نفسه ولا يفرغ قيمة ولد هناك النسب يثبت مستند الى وقت العلوق فلم يتعلق شيء
على هذا الشريك وان ادعى ما يثبت نسبه منها معناه اذا حملت ملكها وقال الشافعي
يرجع الى قول لقافة لان اثبات النسب بين شخصين مع علم ان اولادهم خلق من ما بينهما متعده
فحملنا بالانبيه قد شرع رسول الله عليه السلام يقول لقافة في اسامته ولما كان كتاب عمر بن
شريح في هذه الحادثة لكشاف ليس عليه ما يوجب اليقين لها وهو ابنها وريثه وهو
الباقي منها وكان الذي يفرغ من نصيبه ومن على مثل ذلك ولا يفرغ استويان سبب
الاستحقاق فيستويان في النسب ان كان لا يفرغ لكن يتعلق به احكام مجزية فيها
يقتل المجزية يثبت في حقها على المجزية وما لا يقتلها يثبت في حق كل واحد منها لملا كان ليس
معه غيره الا اذا كان احدا لشريكين ابنا اخر او كان احدهما مسلما والاخر ذميا لوجود المخرج
في حق المسلم وهو الاسلام وفي حق الاب هو ماله من الحق في نصيبه لابن المهرود النبي
عليه السلام في اروي لان الكفار كانوا يطعنون في نسب اسامة وكان قول القائل
مقطعا لظنهم فسر به وكانت الامه ام ولد لها الصفة دعوة كل واحد منهما في نصيبه في الولد
فيصير نصيبه منها ام ولد تتبع اولادها وعلى كل واحد منهما نصف بقدر ما صاها له على الا
ويرثه الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل لانه اقرب به يرثه كله وهو حجة في
حقه وبيان منه ميراث اب واحد لا استواء لهما في السبب كما اذا قاما البيت

في نسبه اسامة فثبت له المالك هناك يثبت شرط الاستيلاء فيتعقبه منه نصيب واطع طالك نفسه ولا يفرغ قيمة ولد هناك النسب يثبت مستند الى وقت العلوق فلم يتعلق شيء على هذا الشريك وان ادعى ما يثبت نسبه منها معناه اذا حملت ملكها وقال الشافعي يرجع الى قول لقافة لان اثبات النسب بين شخصين مع علم ان اولادهم خلق من ما بينهما متعده فحملنا بالانبيه قد شرع رسول الله عليه السلام يقول لقافة في اسامته ولما كان كتاب عمر بن شريح في هذه الحادثة لكشاف ليس عليه ما يوجب اليقين لها وهو ابنها وريثه وهو الباقي منها وكان الذي يفرغ من نصيبه ومن على مثل ذلك ولا يفرغ استويان سبب الاستحقاق فيستويان في النسب ان كان لا يفرغ لكن يتعلق به احكام مجزية فيها يقتل المجزية يثبت في حقها على المجزية وما لا يقتلها يثبت في حق كل واحد منها لملا كان ليس معه غيره الا اذا كان احدا لشريكين ابنا اخر او كان احدهما مسلما والاخر ذميا لوجود المخرج في حق المسلم وهو الاسلام وفي حق الاب هو ماله من الحق في نصيبه لابن المهرود النبي عليه السلام في اروي لان الكفار كانوا يطعنون في نسب اسامة وكان قول القائل مقطعا لظنهم فسر به وكانت الامه ام ولد لها الصفة دعوة كل واحد منهما في نصيبه في الولد فيصير نصيبه منها ام ولد تتبع اولادها وعلى كل واحد منهما نصف بقدر ما صاها له على الا ويرثه الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل لانه اقرب به يرثه كله وهو حجة في حقه وبيان منه ميراث اب واحد لا استواء لهما في السبب كما اذا قاما البيت

في نسبه اسامة فثبت له المالك هناك يثبت شرط الاستيلاء فيتعقبه منه نصيب واطع طالك نفسه ولا يفرغ قيمة ولد هناك النسب يثبت مستند الى وقت العلوق فلم يتعلق شيء على هذا الشريك وان ادعى ما يثبت نسبه منها معناه اذا حملت ملكها وقال الشافعي يرجع الى قول لقافة لان اثبات النسب بين شخصين مع علم ان اولادهم خلق من ما بينهما متعده فحملنا بالانبيه قد شرع رسول الله عليه السلام يقول لقافة في اسامته ولما كان كتاب عمر بن شريح في هذه الحادثة لكشاف ليس عليه ما يوجب اليقين لها وهو ابنها وريثه وهو الباقي منها وكان الذي يفرغ من نصيبه ومن على مثل ذلك ولا يفرغ استويان سبب الاستحقاق فيستويان في النسب ان كان لا يفرغ لكن يتعلق به احكام مجزية فيها يقتل المجزية يثبت في حقها على المجزية وما لا يقتلها يثبت في حق كل واحد منها لملا كان ليس معه غيره الا اذا كان احدا لشريكين ابنا اخر او كان احدهما مسلما والاخر ذميا لوجود المخرج في حق المسلم وهو الاسلام وفي حق الاب هو ماله من الحق في نصيبه لابن المهرود النبي عليه السلام في اروي لان الكفار كانوا يطعنون في نسب اسامة وكان قول القائل مقطعا لظنهم فسر به وكانت الامه ام ولد لها الصفة دعوة كل واحد منهما في نصيبه في الولد فيصير نصيبه منها ام ولد تتبع اولادها وعلى كل واحد منهما نصف بقدر ما صاها له على الا ويرثه الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل لانه اقرب به يرثه كله وهو حجة في حقه وبيان منه ميراث اب واحد لا استواء لهما في السبب كما اذا قاما البيت

کتاب الایمان

قال لايمان على ثلاثة اشياء ايمن النعمان بيمين منعقدتين لغو في الغموس الحلف على ما مضى
اسم النعمان في سورة
يعمل لذلك في غير هذا البين يانم فيها عما حبها لقوله عليه السلام من حلف كاذبا ادخله الله النار
في غير هذه الغموس
وكا كاذبة فيها ان التوبة لا تستغفروا قال لشافعي فيها الكفارة لانها شرعت لرفع ذنب هتك
لا معنى لكون
حرمه اسم الله تعالى وقد حقق بالاستشهاد بالله كاذبا فاشبه المعقودة ولنا ايضا في محضه
فانما يرمى بغيره ذلك بالكفارة
والكفارة عبادة تآدى بالصورة ويشترط فيها النية فلا تباطى بها بخلاف المعقودة لانها مباحة
سواء الكفارة بالصورة
ولو كان فيها ذنب فهو متأخر متعلق باختيار مبتدئ ومما في الغموس ملازم فيمنع الملازم
على ما عرفت
والمنعقد ما يحلف امر في المستقبل ان يفعل او لا يفعل اذا حدث ذلك له منه الكفارة لقوله تعالى
الا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان هو ما ذكرنا وبينه اللغو انما

[illegible][illegible]

الهداية

الهداية هي التي توضح لنا طريق الحق وتبين لنا ما هو الخير وما هو الشر وتبين لنا ما هو الحق وما هو الباطل وتبين لنا ما هو الحق وما هو الباطل وتبين لنا ما هو الحق وما هو الباطل

والهداية هي التي توضح لنا طريق الحق وتبين لنا ما هو الخير وما هو الشر وتبين لنا ما هو الحق وما هو الباطل وتبين لنا ما هو الحق وما هو الباطل وتبين لنا ما هو الحق وما هو الباطل

وأيضا

والهداية هي التي توضح لنا طريق الحق وتبين لنا ما هو الخير وما هو الشر وتبين لنا ما هو الحق وما هو الباطل وتبين لنا ما هو الحق وما هو الباطل

الواو لقوله الله البلاء لقوله بالله الساء لقوله تالله لان كل ذلك معروف في الايمان ومذكور في القرآن

وقد ضم الحرف فيكون عا لفا لقوله الله لا تفعل كذا لان حذف الحرف من مادة العرب عا لفا ثم قيل

يتصلب انزع خروا نص فيل يخفص فتكون الكسرة والة على الحذوة وكذا اذا قال به في الخصار
لكن يكون هذا في كون الامة العباد

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ لَهُ تَعَالَى الْمَلَأْتُ لَكَ الْقُلُوبَ بِإِسْمِي فَقَالَ بُو حَنِيفَةَ أَوْ قَالَ حَقٌّ لِلَّهِ فَلَيْسَ

لأن الحق صفة لله تعالى وهو حقيقة نفا كانه قال الله الحق والحلف متعارف ولهما

اندر مذهب طائفة اهل توحيد اذ اهل اعراس حقيقة فكون حلقائنه اياه قالوا قال الحق يكون

نہے باقی ناسینے۔ ان کی منہجیت الہیہ تعلیم پر انعامات رک

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

وَأَعْلَمُ بِالْمِثْلِ الْوَخْفَ وَالْجَسَدَ الْمَيِّتَ وَالْمَيِّتَ الْمَيِّتَ وَالْمَيِّتَ الْمَيِّتَ

١١٨ : ٩ : ١١٧ : ١١٦ : ١١٥ : ١١٤ : ١١٣ : ١١٢ : ١١١ : ١١٠ : ١٠٩ : ١٠٨ : ١٠٧ : ١٠٦ : ١٠٥ : ١٠٤ : ١٠٣ : ١٠٢ : ١٠١ : ١٠٠ : ٩٩ : ٩٨ : ٩٧ : ٩٦ : ٩٥ : ٩٤ : ٩٣ : ٩٢ : ٩١ : ٩٠ : ٨٩ : ٨٨ : ٨٧ : ٨٦ : ٨٥ : ٨٤ : ٨٣ : ٨٢ : ٨١ : ٨٠ : ٧٩ : ٧٨ : ٧٧ : ٧٦ : ٧٥ : ٧٤ : ٧٣ : ٧٢ : ٧١ : ٧٠ : ٦٩ : ٦٨ : ٦٧ : ٦٦ : ٦٥ : ٦٤ : ٦٣ : ٦٢ : ٦١ : ٦٠ : ٥٩ : ٥٨ : ٥٧ : ٥٦ : ٥٥ : ٥٤ : ٥٣ : ٥٢ : ٥١ : ٥٠ : ٤٩ : ٤٨ : ٤٧ : ٤٦ : ٤٥ : ٤٤ : ٤٣ : ٤٢ : ٤١ : ٤٠ : ٣٩ : ٣٨ : ٣٧ : ٣٦ : ٣٥ : ٣٤ : ٣٣ : ٣٢ : ٣١ : ٣٠ : ٢٩ : ٢٨ : ٢٧ : ٢٦ : ٢٥ : ٢٤ : ٢٣ : ٢٢ : ٢١ : ٢٠ : ١٩ : ١٨ : ١٧ : ١٦ : ١٥ : ١٤ : ١٣ : ١٢ : ١١ : ١٠ : ٩ : ٨ : ٧ : ٦ : ٥ : ٤ : ٣ : ٢ : ١

والمخالف لهذا الصنيع كان حليفاً واستغنى الاستغناء لغيره وجعل مخالفاً في الحال استغناء

يُحْيِيهِمْ وَلَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْوَسْطَىٰ لِلَّهِ الرَّسُولِ ۚ وَاللَّهُ وَالْإِيمَانُ جُنَّةٌ وَالْحَلْفُ بِاللهِ

هو المعروف بالشرع وبغيره المحفوظ في الية له ما قيل لا يحتاج الى الية وقيل لا بد منها
 في قولنا طعن ان عمداً انتم ۱۱ وقد افاضنا ۱۱

لا احتمال لهذا واليمين بغير الله ولو قال بالفارسية سواندا ميخورم بخداي يكون يمينا لانه
سنة الزندباد

الحال ولو قال سوكته خردم قيل لا يكون عينا ولو قال بالفارسية سوكته خردم بطلاق
عليه ان خردم لا يقتضيه

لَوْ كُنَّا كَمَا يَكُونُ يَمِينًا لَعَدِمَ التَّعَارُفُ قَالَ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ لَقَدْ كَرَّمْنَا دَاوُدَ بْنَ مَرْيَمَ إِذِ انبَايَاهُنَّ بِأَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ لَكَ اللَّهُ بِمَا يَفْعَلُونَ عِلْمٌ وَإِنَّ إِلَهُكُمْ لَعَلِيمٌ ذُو الْعَرْشِ الْمُبَارَكُ الَّذِي يَرْفَعُ الْكَلِمَةَ مَتَى يَشَاءُ يَنْزِلُ فِي سَمَاءٍ مَعْلُومَةٍ ثُمَّ يَنْزِلُ عَلَيْهَا حِجَابٌ مَدِينٌ ثُمَّ يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ فِيهَا بِمِائَةِ ثَلَاثِينَ أَلْفًا ثُمَّ يُنْزِلُ إِلَيْكَ الْأَنبَاءَ فِي ثَلَاثِينَ نَجْمٍ وَالْكَوْنُ كُلُّهُ فِي سِتْرٍ مَدِينٍ ثُمَّ يَنْزِلُ إِلَيْكَ الْأَنبَاءَ فِي ثَلَاثِينَ نَجْمٍ وَالْكَوْنُ كُلُّهُ فِي سِتْرٍ مَدِينٍ ثُمَّ يَنْزِلُ إِلَيْكَ الْأَنبَاءَ فِي ثَلَاثِينَ نَجْمٍ وَالْكَوْنُ كُلُّهُ فِي سِتْرٍ مَدِينٍ

معناه ائمن بالله هو جمع من قيل معناه واسمه وايم صلاة كالواو والحاء بالالفظين

متعارف و کلام عبد الله و میثاق کان الهدی بین قال الله تعالی و اوفوا بعهده الله

[illegible]

وہم اعلیٰ علم و دین جو یہ عرصہ نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم کی ولادت سے پہلے ہی میں پیدا ہوئے تھے۔ ان کے علم و دین کی وجہ سے ان کو اعلیٰ علم و دین کا خطاب ملا۔ ان کو اعلیٰ علم و دین کا خطاب ملا۔ ان کو اعلیٰ علم و دین کا خطاب ملا۔

[illegible][illegible][illegible]

قوله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

وقال الشافعي رحمه الله تعالى كانه اذا لم يجد السبب هو اليقين فانه عليه التكفير بعد الجرح وكذا ان
 الجرح لا يوجب التكفير الا اذا كان اليقين في الجرح

الكفارة لسر الجناية ولا جناية فهذا اليقين ليس بسبب كانه ما نفعه من فض الجرح
 الكفارة لسر الجناية ولا جناية فهذا اليقين ليس بسبب كانه ما نفعه من فض الجرح

لا مفضل ثم لا يسترد من المسكين لوقوع صدقة قال من حلف على معصية مثلالان لا
 لا مفضل ثم لا يسترد من المسكين لوقوع صدقة قال من حلف على معصية مثلالان لا

يصل ولا يكلم باء او يقتل فلا ينفق ان يحث نفسه يكفر من يمينه لقوله عليه السلام من
 يصل ولا يكلم باء او يقتل فلا ينفق ان يحث نفسه يكفر من يمينه لقوله عليه السلام من

حلف على يمين رأى غيرها خيرا منها فليأتها بالذي هو خير ثم يكفر من يمينه لان فيما قلناه
 حلف على يمين رأى غيرها خيرا منها فليأتها بالذي هو خير ثم يكفر من يمينه لان فيما قلناه

تقويت البر الى جابر وهو الكفارة ولا جابر للعصية في ضلها اذا حلفت الكافر حنت حال الكفر
 تقويت البر الى جابر وهو الكفارة ولا جابر للعصية في ضلها اذا حلفت الكافر حنت حال الكفر

وبعد اسلامه فلا حنت عليه نه ليس باهل اليقين لها فقد اتعظيم الله تعالى ومعر الكفر
 وبعد اسلامه فلا حنت عليه نه ليس باهل اليقين لها فقد اتعظيم الله تعالى ومعر الكفر

لا يكون معظما ولا هو اهل للكفارة لانها عبادة ومن حرم على نفسه شيئا مما ملكه لم يصير حراما
 لا يكون معظما ولا هو اهل للكفارة لانها عبادة ومن حرم على نفسه شيئا مما ملكه لم يصير حراما

وعليه استباحة كفارة يمين قال الشافعي كانه كفارة عليه ان يحرم الحلال قبله لم شروع
 وعليه استباحة كفارة يمين قال الشافعي كانه كفارة عليه ان يحرم الحلال قبله لم شروع

فلا ينفق ان يحث نفسه يكفر من يمينه لقوله عليه السلام من
 فلا ينفق ان يحث نفسه يكفر من يمينه لقوله عليه السلام من

يثبت الحرة لغيره بالثبات موجب اليقين فيصار اليه ثم اذا فعل ما حرمه قليلا او كثيرا حنت
 يثبت الحرة لغيره بالثبات موجب اليقين فيصار اليه ثم اذا فعل ما حرمه قليلا او كثيرا حنت

وجبت الكفارة وهو المفقون من استباحة المذكورة لان التورم اذا ثبت تناول كل حرام منه
 وجبت الكفارة وهو المفقون من استباحة المذكورة لان التورم اذا ثبت تناول كل حرام منه

ولو قال كل حل حرام فهو على الطعام الشراب لان ينوي غير ذلك والقياس ان يحث
 ولو قال كل حل حرام فهو على الطعام الشراب لان ينوي غير ذلك والقياس ان يحث

كما نزع كانه باشر فعلا مباحا وهو التمسح في غوة وهما قول زفره وجب الاستسقاء المقصود
 كما نزع كانه باشر فعلا مباحا وهو التمسح في غوة وهما قول زفره وجب الاستسقاء المقصود

وهو الذي لا يتحصل مع اعتبال العموم اذا سقط اعتباره ينصرف الى الطعام والشراب
 وهو الذي لا يتحصل مع اعتبال العموم اذا سقط اعتباره ينصرف الى الطعام والشراب

للعرف فانه يستعمل فيما يتناول عادة ولا يتناول المرأة الا بالنية لا سقط اعتبار العموم
 للعرف فانه يستعمل فيما يتناول عادة ولا يتناول المرأة الا بالنية لا سقط اعتبار العموم

وانا اذا كان ابداء ولا تصرف اليه من المأول والشرع في هذا كله جواب ظاهر الرواية
 وانا اذا كان ابداء ولا تصرف اليه من المأول والشرع في هذا كله جواب ظاهر الرواية

قوله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

قوله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

قوله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

قوله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

[illegible]

۱۹۶
 ۱- من استقامت علی طاعتی و صیامی و زکاتی و صدقاتی و حج و عمره و غیره و در این راه
 ۲- من استقامت علی طاعتی و صیامی و زکاتی و صدقاتی و حج و عمره و غیره و در این راه
 ۳- من استقامت علی طاعتی و صیامی و زکاتی و صدقاتی و حج و عمره و غیره و در این راه
 ۴- من استقامت علی طاعتی و صیامی و زکاتی و صدقاتی و حج و عمره و غیره و در این راه
 ۵- من استقامت علی طاعتی و صیامی و زکاتی و صدقاتی و حج و عمره و غیره و در این راه
 ۶- من استقامت علی طاعتی و صیامی و زکاتی و صدقاتی و حج و عمره و غیره و در این راه
 ۷- من استقامت علی طاعتی و صیامی و زکاتی و صدقاتی و حج و عمره و غیره و در این راه
 ۸- من استقامت علی طاعتی و صیامی و زکاتی و صدقاتی و حج و عمره و غیره و در این راه
 ۹- من استقامت علی طاعتی و صیامی و زکاتی و صدقاتی و حج و عمره و غیره و در این راه
 ۱۰- من استقامت علی طاعتی و صیامی و زکاتی و صدقاتی و حج و عمره و غیره و در این راه

وهكذا كانت صفاتهم وقيل الجواب مجرى على إطلاقه ^{في} رغبوا في التحريم من خلف كيد خذل أرواحهم خذلوا

خوبه لم یحنت لو حلف لا یدخل هذا الدار فدخلها بعد ما انهدم من صارت محمراء حنظلان

الذي اسلمه لمرصعة عند العرب العجمي قال ارفامرة ودارفامرة وقد شهد اشعيا العربي بذلك

والباء وصف يمينه غير ان الودع في عاصره وولغا له بامعبر وحاب يباس هذا

او حمانه اوستان اوید تا اوس تیره امیر داشت که نامش بود دارا کاخ و از اسم اش معلوم شد که از اهل خاندان

بعد ان نزل الام الحجاج واذن بها لا يهود اسم الدارية وان حلفت لا يدخل هذه البيت ^{في} خله بعد

ما انهدم و ما صهر و لم يذنب لوزن و اسم لم يدب في انكيا ب و في حق و بوقيتا لم يحيط و لم يسقط

السقف يحدث لانه يبات فيه السقف عصف فيه كذا اذا بنى بيده اخو فله حله لم يحدث لان

الاسم لم يبق بعد الانه لم يبق من حلقه يدخل هذا الدار فوقه سطر احسن لان اسطر
 بيت

من الدار الأولى المعتق يسهل عتقه بالخروج الى سحر السجدة قبل وانما لا يجت

عندئذ إذا غلب الباطن كان خارجا لم يحدث لأن المال كان حرا والدار مافيه فلم يكن الخارجه من الدار

قال من حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يجز ان يلقوه حتى يخرج ثم يدخل الاستحسان والقياس

بن یحییٰ بن ابی امیہ حکم القیصر و جہ الاستیعان ان الذی خول لادوام لہ لانه انفصال من الشیخ

إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ لَوْحَنفَ لَا يَلْبِسُ هَذَا الثَّوْبَ هُوَ لَا يَبْسُهُ فَنَزَعَهُ فِي الْحَالِ لَمْ يَحْدِثْ لَلَّهِ إِذَا حَفَ لَا يَنْزِعُ

عند الدابة وهو راكبها فنزل عن ساعته أم يحدث أو حلف لا يسكن الدار وهو ساكنها فافقه

۱۲۰۰
 ۱۲۰۱
 ۱۲۰۲
 ۱۲۰۳
 ۱۲۰۴
 ۱۲۰۵
 ۱۲۰۶
 ۱۲۰۷
 ۱۲۰۸
 ۱۲۰۹
 ۱۲۱۰
 ۱۲۱۱
 ۱۲۱۲
 ۱۲۱۳
 ۱۲۱۴
 ۱۲۱۵
 ۱۲۱۶
 ۱۲۱۷
 ۱۲۱۸
 ۱۲۱۹
 ۱۲۲۰
 ۱۲۲۱
 ۱۲۲۲
 ۱۲۲۳
 ۱۲۲۴
 ۱۲۲۵
 ۱۲۲۶
 ۱۲۲۷
 ۱۲۲۸
 ۱۲۲۹
 ۱۲۳۰
 ۱۲۳۱
 ۱۲۳۲
 ۱۲۳۳
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴

[illegible]

جہول المانعہ الاولیٰ کہ جو کہ آئینہ عینی غفلت و اضمحلال

الجمهورية
البحرينية

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم على ما هم عليه

عند الله ما كنت تعلمه الله
على عبد الفاسد لا أقدر

استطاعت القضاء على الفساد
الذي ظفر به في القضاة
وبجاءها

عقدت فداوى

المؤمنين الذين آمنوا بالله ورسوله
ولم يفتنوا في دينهم ولا في أموالهم
ولا في أولادهم ولا في أنفسهم ولا في
أولادهم ولا في أنفسهم ولا في أولادهم

انقلابی بنیادوں کے خلاف
پہا لگاتار دہائیوں سے

از کسی صفت دیگر این
از کسی صفت دیگر این

كلية غلات النظام

١٠٠

۱۳۲۲

52

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible][illegible]

١٢٠
 و قد علمت من هذا اني ما لي به من
 و يا ربك فكل ما في هذا من
 فوجب على العبد ان يات بغير
 بصوت اسير الى ذات جلاله
 مما كان في الدنيا و قد علمت من
 ان العبد من اجب من ان لا يات
 فكل ما في هذا من
 فوجب على العبد ان يات بغير
 بصوت اسير الى ذات جلاله
 مما كان في الدنيا و قد علمت من
 ان العبد من اجب من ان لا يات

[illegible][illegible]

ما كان في
 الفوس من يوم اوجلي
 طوف اليه فغيره من ان تلاقى الحركه
 كسب شمس الزمان من ان اليه
 قوس كمال السبيل والركب
 سئل في الصدور من ان كان
 فمشت في الصدور من ان كان
 عاليا والاشرك والاشرك
 حش بالافان فكلوا كل من
 شمسك بازاء طعنا شمسك
 فمشت في الصدور من ان كان
 وان شمسك في الصدور من ان كان
 في الصدور من ان كان

[illegible]

فان نسب الجاهل من طيوسه وادبها
والنسب الجاهل من طيوسه وادبها

فان نزلت بالحكمة طبعه فطوره واشتد
الى النجوى بعبقريته وادركه
فان نزلت بالحكمة طبعه فطوره واشتد
الى النجوى بعبقريته وادركه

قال لو حلف لا يأكل ولا يشترى شيئا لم يحنث الا في عظم البطن عندنا في حيفته ^{استعمل في الجوارح الصغيرة} وقال لا يحنث في عظم الظهر ايضا وهو اللحم السمين لوجود خاصية التثقيب فيه هو الدوب بالنار وله ان لحم حقيقة لا ترى انه ينشأ من الدم ويستعمل استعمالا يحصل به قوة وله ان يحنث باكله في اليدين على كل اللحم لا يحنث ببيع في اليدين على بيع الشحم قيل هذا بالعربية فاما اسم يتيه بالفارسية كما يقع على شحم الظهر يقال لو حلف لا يشترى او لا يأكل لحما او شحما فاشترى اليه لو اكلها لم يحنث لانه نوع ثالث حتى يستعمل استعمال اللحم والفقوم ومن حلف لا يأكل من هذه الحنطة لم يحنث حتى يقضمها ولو اكل من خبزها لم يحنث عندنا في حيفته ^{الضم المائل الى طرف الاسنان} وقال ان اكل من خبزها حنث ايضا لانه مفروم منه عرفا ولا في حيفته لانه حقيقة مستعملة فانها تغلي وتغلي لكل قضمها وهي قاضية على الجوارح المتعارف على ما هو الاصل عندنا ولو قضمها حنث عندنا هو المصير لعموم المجاز كما اذا حلف لا يضع قدما في دار فلان واليه الاشارة بقوله في الخبز حنث ايضا **قال** لو حلف لا يأكل من هذه الدجاجة فاكل من خبزه حنث لان عينه فيه ما اكل فانصرف الى ما يقذف منه ولو استعمله كالحبوب لم يحنث هو الصغير ^{لما اقلد في ١٢} تعيين المجاز مراد او لو حلف لا يأكل خبزا فيمينه على ما يعتاد اكله كالحبوب والخبز والذرة خبز الحنطة الصغير لانه هو المعتاد في غالب البلدان ولو اكل من خبز القطن لم يحنث لانه لا يسمى خبزا مطلقا ^{لما اقلد في ١٢} الا اذا اذناه كان ^{لما اقلد في ١٢} لا يحنث لانه خبز لا ياكل بالعرف لم يحنث لانه خبز معتاد عندنا حتى لو كان طائفة من اولى بلدان طما فمهم ذلك يحنث ولو حلف لا يأكل اشوام فهو على العمودون البلوغان والمجنون لانه يراد به اللحم المشوي عند الاطلاق الا ان ينو

الحنث

الحنث في الجوارح الصغيرة
الحنث في عظم البطن عندنا في حيفته
الحنث في عظم الظهر ايضا وهو اللحم السمين
الحنث باكله في اليدين على كل اللحم
الحنث ببيع في اليدين على بيع الشحم
الحنث بالفارسية كما يقع على شحم الظهر
الحنث لو حلف لا يشترى او لا يأكل لحما او شحما
الحنث لو اكلها لم يحنث لانه نوع ثالث
الحنث حتى يستعمل استعمال اللحم والفقوم
الحنث لو حلف لا يأكل من هذه الحنطة
الحنث حتى يقضمها ولو اكل من خبزها
الحنث لانه مفروم منه عرفا ولا في حيفته
الحنث لانه حقيقة مستعملة فانها تغلي
الحنث لكل قضمها وهي قاضية على الجوارح
الحنث عندنا هو المصير لعموم المجاز
الحنث كما اذا حلف لا يضع قدما في دار
الحنث واليه الاشارة بقوله في الخبز
الحنث ايضا قال لو حلف لا يأكل من هذه
الحنث لان عينه فيه ما اكل فانصرف الى
الحنث ما يقذف منه ولو استعمله كالحبوب
الحنث هو الصغير لتعيين المجاز مراد
الحنث او لو حلف لا يأكل خبزا فيمينه على
الحنث ما يعتاد اكله كالحبوب والخبز
الحنث لانه هو المعتاد في غالب البلدان
الحنث ولو اكل من خبز القطن لم يحنث
الحنث لانه لا يسمى خبزا مطلقا
الحنث الا اذا اذناه كان لا يحنث
الحنث لانه خبز لا ياكل بالعرف
الحنث لم يحنث لانه خبز معتاد عندنا
الحنث حتى لو كان طائفة من اولى بلدان
الحنث طما فمهم ذلك يحنث
الحنث ولو حلف لا يأكل اشوام فهو
الحنث على العمودون البلوغان والمجنون
الحنث لانه يراد به اللحم المشوي عند
الحنث الاطلاق الا ان ينو

الحنث في الجوارح الصغيرة
الحنث في عظم البطن عندنا في حيفته
الحنث في عظم الظهر ايضا وهو اللحم السمين
الحنث باكله في اليدين على كل اللحم
الحنث ببيع في اليدين على بيع الشحم
الحنث بالفارسية كما يقع على شحم الظهر
الحنث لو حلف لا يشترى او لا يأكل لحما او شحما
الحنث لو اكلها لم يحنث لانه نوع ثالث
الحنث حتى يستعمل استعمال اللحم والفقوم
الحنث لو حلف لا يأكل من هذه الحنطة
الحنث حتى يقضمها ولو اكل من خبزها
الحنث لانه مفروم منه عرفا ولا في حيفته
الحنث لانه حقيقة مستعملة فانها تغلي
الحنث لكل قضمها وهي قاضية على الجوارح
الحنث عندنا هو المصير لعموم المجاز
الحنث كما اذا حلف لا يضع قدما في دار
الحنث واليه الاشارة بقوله في الخبز
الحنث ايضا قال لو حلف لا يأكل من هذه
الحنث لان عينه فيه ما اكل فانصرف الى
الحنث ما يقذف منه ولو استعمله كالحبوب
الحنث هو الصغير لتعيين المجاز مراد
الحنث او لو حلف لا يأكل خبزا فيمينه على
الحنث ما يعتاد اكله كالحبوب والخبز
الحنث لانه هو المعتاد في غالب البلدان
الحنث ولو اكل من خبز القطن لم يحنث
الحنث لانه لا يسمى خبزا مطلقا
الحنث الا اذا اذناه كان لا يحنث
الحنث لانه خبز لا ياكل بالعرف
الحنث لم يحنث لانه خبز معتاد عندنا
الحنث حتى لو كان طائفة من اولى بلدان
الحنث طما فمهم ذلك يحنث
الحنث ولو حلف لا يأكل اشوام فهو
الحنث على العمودون البلوغان والمجنون
الحنث لانه يراد به اللحم المشوي عند
الحنث الاطلاق الا ان ينو

ادام والشواء ليس بادام والمطبوخ ادم وهذا عندنا في حنفية وابي يوسف وقال محمد بن كل
 ما ياكل مع الخبز قال با هو ادم وهو رواية عن ابي يوسف لان ادم من المواد من المواتعة
 وكل ما ياكل مع الخبز موافق له كاللحم البيض وغيره ولما ان ادم ما ياكل تبعا والتبعية في
 الاحتياط حقيقة ليكون قائما به متى ان لا ياكل ولا يذوق حكمه تمام الموافقة في الامتزاج
 ايضا والمخل وغيره من المائعات ياكل وحدها بل يشرب والمطبوخ ياكل بانفراد عادته ولا يذوق
 فيكون تبعا بخلاف اللحم وما يضافه لانه ياكل وحدها كما ان ينويه لما فيه من التشديد و
 العنب البهيم ليس بادم هو الصحيح اذا حلفت لا يتعدى فالغذاء اكل من طلوع الفجر الى الظهر
 والعشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل لان ما بعد ذلك يسمى عشاء ولهذا يسمى الظهر احد
 صلوات العشاء في الحديث والشكور من نصف الليل الى طلوع الفجر لانه مأخوذ من الضيق يطلى
 ما يقرب منه ثم الغذاء والعشاء ما يقصد به لا يغني عن مادة ويصير مادة اكل كل بلد في حكمه
 ويشترط ان يكون اكثر من نصف الشبه من قال ان ليست اواكلت وشربت فمكروه
 وقال غنيب شيئا دون شئ لم يدين في القضاء وغيره لان النية انما تصير في المأخوذ والثوب
 ولو لم يصب فيه من كون نصيبا او مقتضى عموم له فلعنة نية التخصيص فيه وان قال لم يصب
 ثوبا او اكلت طعاما او شربت شرابا لم يدين في القضاء خاصة لانه نكرة في محل الشرط
 فتم فعلت نية التخصيص فيه الا انه خلاف الظاهر فلا يدين في القضاء قال من حلف
 لا يشرب من دجلة فشرب منها باء لم يحنث حتى يكره منها لولا عندنا في حنفية وقال
 اذا شرب منها باء لم يحنث لانه المتعارف المعروف وله ان كل من التبعيض حقيقة

الهداية

قوله والشواء ليس بادم والمطبوخ ادم وهذا عندنا في حنفية وابي يوسف وقال محمد بن كل ما ياكل مع الخبز قال با هو ادم وهو رواية عن ابي يوسف لان ادم من المواد من المواتعة وكل ما ياكل مع الخبز موافق له كاللحم البيض وغيره ولما ان ادم ما ياكل تبعا والتبعية في الاحتياط حقيقة ليكون قائما به متى ان لا ياكل ولا يذوق حكمه تمام الموافقة في الامتزاج ايضا والمخل وغيره من المائعات ياكل وحدها بل يشرب والمطبوخ ياكل بانفراد عادته ولا يذوق فيكون تبعا بخلاف اللحم وما يضافه لانه ياكل وحدها كما ان ينويه لما فيه من التشديد وفي العنب البهيم ليس بادم هو الصحيح اذا حلفت لا يتعدى فالغذاء اكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل لان ما بعد ذلك يسمى عشاء ولهذا يسمى الظهر احد صلوات العشاء في الحديث والشكور من نصف الليل الى طلوع الفجر لانه مأخوذ من الضيق يطلى ما يقرب منه ثم الغذاء والعشاء ما يقصد به لا يغني عن مادة ويصير مادة اكل كل بلد في حكمه ويشترط ان يكون اكثر من نصف الشبه من قال ان ليست اواكلت وشربت فمكروه وقال غنيب شيئا دون شئ لم يدين في القضاء وغيره لان النية انما تصير في المأخوذ والثوب ولو لم يصب فيه من كون نصيبا او مقتضى عموم له فلعنة نية التخصيص فيه وان قال لم يصب ثوبا او اكلت طعاما او شربت شرابا لم يدين في القضاء خاصة لانه نكرة في محل الشرط فتم فعلت نية التخصيص فيه الا انه خلاف الظاهر فلا يدين في القضاء قال من حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها باء لم يحنث حتى يكره منها لولا عندنا في حنفية وقال اذا شرب منها باء لم يحنث لانه المتعارف المعروف وله ان كل من التبعيض حقيقة

قوله والشواء ليس بادم والمطبوخ ادم وهذا عندنا في حنفية وابي يوسف وقال محمد بن كل ما ياكل مع الخبز قال با هو ادم وهو رواية عن ابي يوسف لان ادم من المواد من المواتعة وكل ما ياكل مع الخبز موافق له كاللحم البيض وغيره ولما ان ادم ما ياكل تبعا والتبعية في الاحتياط حقيقة ليكون قائما به متى ان لا ياكل ولا يذوق حكمه تمام الموافقة في الامتزاج ايضا والمخل وغيره من المائعات ياكل وحدها بل يشرب والمطبوخ ياكل بانفراد عادته ولا يذوق فيكون تبعا بخلاف اللحم وما يضافه لانه ياكل وحدها كما ان ينويه لما فيه من التشديد وفي العنب البهيم ليس بادم هو الصحيح اذا حلفت لا يتعدى فالغذاء اكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل لان ما بعد ذلك يسمى عشاء ولهذا يسمى الظهر احد صلوات العشاء في الحديث والشكور من نصف الليل الى طلوع الفجر لانه مأخوذ من الضيق يطلى ما يقرب منه ثم الغذاء والعشاء ما يقصد به لا يغني عن مادة ويصير مادة اكل كل بلد في حكمه ويشترط ان يكون اكثر من نصف الشبه من قال ان ليست اواكلت وشربت فمكروه وقال غنيب شيئا دون شئ لم يدين في القضاء وغيره لان النية انما تصير في المأخوذ والثوب ولو لم يصب فيه من كون نصيبا او مقتضى عموم له فلعنة نية التخصيص فيه وان قال لم يصب ثوبا او اكلت طعاما او شربت شرابا لم يدين في القضاء خاصة لانه نكرة في محل الشرط فتم فعلت نية التخصيص فيه الا انه خلاف الظاهر فلا يدين في القضاء قال من حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها باء لم يحنث حتى يكره منها لولا عندنا في حنفية وقال اذا شرب منها باء لم يحنث لانه المتعارف المعروف وله ان كل من التبعيض حقيقة

في الكرم وهي مستعملة ولهذه حيث بالكرم اجام ما ذهبت المصداق الجار وان كان متغدا
 وان حلت يشرب من ماء وجلة فشراب من ماء باناء حيث كانه بعد الاغراق في منسوب الماء
 وهو الشوط فصار كما اذا شرب من ماء نهر ياخذ من جلة ومن قال ان لم اشرب الماء الا ان
 في هذه الاكول اليوم فامرته طالق وليس في الكرم ماء لم يثبت فان كان في طريق قبل الميل
 لم يثبت وهذه عندنا حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يثبت في ذلك كله يعني اذا وقع
 اليوم وعلى هذه المصلحة اذا كانت اليدين بالله تعالى واصله ان من شرط انعقاد اليمين بقاء
 التصور عند المخلا فالا في يوسف لان اليدين انما انعقد للبر فلا بد من تصور البر ليكن
 ايجابه واكرانه امكن القول بانقضاء مرجبا للبر على وجه يظهر في حق الخلف وهو الكلدان
 قلنا لا بد من تصور الاصل ليعتقد في حق الخلف لانه لا يعتد بالفرق موجب الكفارة طوكا
 اليدين مطلقة ففي الوجه الاول لا يثبت عندنا في يوسف يثبت في الحال في الوجه
 الثاني يثبت في قوله جميعا فابو يوسف يفرق بين المطلق والموقت وجه الفرق
 ان العاقبة للتوسعة فلا يجب الفعل الا في آخر الوقت فلا يثبت قبله وفي
 المطلق يجب البر كما في غيره فلو اذات البر فبوات ما عقد عليه اليدين يثبت في
 جميعه كما اذا كانت الحائض والماء باقي اصاب الوقت يجب البر في الجزء الاخير من
 الوقت وعند ذلك يبقى عملية البر اعدم التصور فلا يجب البر فيه وتبطل اليدين
 كما اذا عقد ابتداء في هذا الحالة قال من حلت ليصعدن السماء

في الكرم وهي مستعملة ولهذه حيث بالكرم اجام ما ذهبت المصداق الجار وان كان متغدا
 وان حلت يشرب من ماء وجلة فشراب من ماء باناء حيث كانه بعد الاغراق في منسوب الماء
 وهو الشوط فصار كما اذا شرب من ماء نهر ياخذ من جلة ومن قال ان لم اشرب الماء الا ان
 في هذه الاكول اليوم فامرته طالق وليس في الكرم ماء لم يثبت فان كان في طريق قبل الميل
 لم يثبت وهذه عندنا حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يثبت في ذلك كله يعني اذا وقع
 اليوم وعلى هذه المصلحة اذا كانت اليدين بالله تعالى واصله ان من شرط انعقاد اليمين بقاء
 التصور عند المخلا فالا في يوسف لان اليدين انما انعقد للبر فلا بد من تصور البر ليكن
 ايجابه واكرانه امكن القول بانقضاء مرجبا للبر على وجه يظهر في حق الخلف وهو الكلدان
 قلنا لا بد من تصور الاصل ليعتقد في حق الخلف لانه لا يعتد بالفرق موجب الكفارة طوكا
 اليدين مطلقة ففي الوجه الاول لا يثبت عندنا في يوسف يثبت في الحال في الوجه
 الثاني يثبت في قوله جميعا فابو يوسف يفرق بين المطلق والموقت وجه الفرق
 ان العاقبة للتوسعة فلا يجب الفعل الا في آخر الوقت فلا يثبت قبله وفي
 المطلق يجب البر كما في غيره فلو اذات البر فبوات ما عقد عليه اليدين يثبت في
 جميعه كما اذا كانت الحائض والماء باقي اصاب الوقت يجب البر في الجزء الاخير من
 الوقت وعند ذلك يبقى عملية البر اعدم التصور فلا يجب البر فيه وتبطل اليدين
 كما اذا عقد ابتداء في هذا الحالة قال من حلت ليصعدن السماء

في الكرم وهي مستعملة ولهذه حيث بالكرم اجام ما ذهبت المصداق الجار وان كان متغدا
 وان حلت يشرب من ماء وجلة فشراب من ماء باناء حيث كانه بعد الاغراق في منسوب الماء
 وهو الشوط فصار كما اذا شرب من ماء نهر ياخذ من جلة ومن قال ان لم اشرب الماء الا ان
 في هذه الاكول اليوم فامرته طالق وليس في الكرم ماء لم يثبت فان كان في طريق قبل الميل
 لم يثبت وهذه عندنا حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يثبت في ذلك كله يعني اذا وقع
 اليوم وعلى هذه المصلحة اذا كانت اليدين بالله تعالى واصله ان من شرط انعقاد اليمين بقاء
 التصور عند المخلا فالا في يوسف لان اليدين انما انعقد للبر فلا بد من تصور البر ليكن
 ايجابه واكرانه امكن القول بانقضاء مرجبا للبر على وجه يظهر في حق الخلف وهو الكلدان
 قلنا لا بد من تصور الاصل ليعتقد في حق الخلف لانه لا يعتد بالفرق موجب الكفارة طوكا
 اليدين مطلقة ففي الوجه الاول لا يثبت عندنا في يوسف يثبت في الحال في الوجه
 الثاني يثبت في قوله جميعا فابو يوسف يفرق بين المطلق والموقت وجه الفرق
 ان العاقبة للتوسعة فلا يجب الفعل الا في آخر الوقت فلا يثبت قبله وفي
 المطلق يجب البر كما في غيره فلو اذات البر فبوات ما عقد عليه اليدين يثبت في
 جميعه كما اذا كانت الحائض والماء باقي اصاب الوقت يجب البر في الجزء الاخير من
 الوقت وعند ذلك يبقى عملية البر اعدم التصور فلا يجب البر فيه وتبطل اليدين
 كما اذا عقد ابتداء في هذا الحالة قال من حلت ليصعدن السماء

او ايقلان واره المجزها انعقدت يمينه حنث عقبا وقال خوره لا تعتقد لانه مستحيل
 عادة فاشبهه المستحيل حقيقة فلا يعتد لئان اليمين تصد حقيقة لان الضمور الى
 السام حنث حقيقة لا ترى ان الملائكة يصعدون السماء وكذا اعتول المجزها
 بتحويل الله تعالى واذا كان متصورا يعتدل يمين موجب الخلفه ثم حنث بمجرى الثابت
 عادة كما اذا سأت الحلف فانه يحنث مع احتمال اعادة الحيوة بخلاف مسألة الكوز
 لان شرب الماء الذي في الكوز وقت الحلف ولا ماء فيه لا يتصور فلم يعتد

باب اليمين في الكلام

قال من حلف يكلم فلا يكلمه وهو يحنث لسمع الا انه نائم حنثانه قد كلفه وصل الى
 الكليم لم يحنث من حلفه ان اذناه وهو يحنث لسمع لكنه لم يفهم لتغافله وفي بعض
 روايات المبسوط شرط ان يوقظه وعليه مشايخنا لانه اذا لم يمتنه كان كما اذا ناداه
 من بعيد وهو يحنث لسمع صوته ولو حلف لا يكلمه الا باذنه فاذن لم يعلم بالاذن حنث
 كلفه حنث لان الاذن مشتق من الاذان الذي هو اعلام او من الوقوع في الاذن وكل ذلك
 لا يتحقق الا بالسمع وقال ابو يوسف لا يحنث لان الاذن هو الاطلاق وان يمين با كذا
 كالمضاعف لولا ان من احوال فذلك لا كذا الاذن على ما قال ان حلف يكلمه شرا هو
 من حين حلفه لولم يذكر الشبهة تابا ليهين ذكر الشبهة لا يخرج ما وراءه فبقى الذي يلي
 يمينه اخلافا لبدالة حاله بخلاف ما اذا قال والله لا صون شرا لانه لو لم يذكر الشبهة
 لا يتأبى ليهين فكان كونه لتقدير الصوم به وان منكره التعمين ليه وان حلف لا يكلم

اليمين في الكلام
 حنث لان الاذن مشتق من الاذان الذي هو اعلام او من الوقوع في الاذن وكل ذلك
 لا يتحقق الا بالسمع وقال ابو يوسف لا يحنث لان الاذن هو الاطلاق وان يمين با كذا
 كالمضاعف لولا ان من احوال فذلك لا كذا الاذن على ما قال ان حلف يكلمه شرا هو
 من حين حلفه لولم يذكر الشبهة تابا ليهين ذكر الشبهة لا يخرج ما وراءه فبقى الذي يلي
 يمينه اخلافا لبدالة حاله بخلاف ما اذا قال والله لا صون شرا لانه لو لم يذكر الشبهة
 لا يتأبى ليهين فكان كونه لتقدير الصوم به وان منكره التعمين ليه وان حلف لا يكلم

اليمين في الكلام
 حنث لان الاذن مشتق من الاذان الذي هو اعلام او من الوقوع في الاذن وكل ذلك
 لا يتحقق الا بالسمع وقال ابو يوسف لا يحنث لان الاذن هو الاطلاق وان يمين با كذا
 كالمضاعف لولا ان من احوال فذلك لا كذا الاذن على ما قال ان حلف يكلمه شرا هو
 من حين حلفه لولم يذكر الشبهة تابا ليهين ذكر الشبهة لا يخرج ما وراءه فبقى الذي يلي
 يمينه اخلافا لبدالة حاله بخلاف ما اذا قال والله لا صون شرا لانه لو لم يذكر الشبهة
 لا يتأبى ليهين فكان كونه لتقدير الصوم به وان منكره التعمين ليه وان حلف لا يكلم

4-4 150

[illegible][illegible][illegible]

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible][illegible]

هذه في اضافة الملك بالاشفاق وفي ضائقة النسبة عند شيخنا في المراءاة والصديق قال في
 له صمحت ١١ سنة ابن العنزة ١٣ سنة وبلغ من عمره تسعون عاماً

الزيادات لأن هذا الأضفة للتعري لان المرأة والصديق مقعدون بالهجران فلا يشترط
 على الضافة النسبة ١٢
 لولا انما لا يخرج من البيت

دواها في فتاوى الحكم بعينه كافي الاشارة وتوجه ما ذكره هذا وهو رواية الجامع الصغير ان
 اكل الاضائة ١٢
 لم يدر كل واحد منهما ما هو ١٣
 في عدم الكف ١٤

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ غَرَضُهُ هَجْرَهُ كَلَامَهُ لَا جُلَّ لِمُضَاتِ الْيَهُودِ وَلِهَذَا لَمْ يَبَيِّنْهُ فَلَا يَحْدُثُ بَعْدَ ذَوَالِ
 بِحَسَابِ الْيَهُودِ كَمَا يَكُونُ فِي حَقِّهِ

الاضافة بالسنة وان كانت بين علي بن عبد الله وبينه بان قال عبد فلا بن هذا وامراة فلا بن
لاستقامان يكونان معا ولا فلا بن فلا بن

يعينها أو صديق فلان بعينه لم يحدث في العبد وحديث في المرأة والصديق هذا قول وحقة
له عدم كونه في الحديث

وَابِي يُوسُفُ وَقَالَ كَلِّمْ يَحْيَىٰ فِي الْعَبْدِ اَيْضًا وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ وَانْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ

فلان هذا فيما علمتم وخلصنا فهو على هذا الاختلاف وجه قول محمد زفره ان الاضافة للتعريف

ولا إشارة أبعد منها لكونها قاطعة للشركة بخلاف الإضافة فاعتبرت الإشارة ونقلت الإضا

وَضَارَ كَالصَدِيقِ وَالْمَرْأَةِ وَتَحَا انْ الدَّاعِيَ اِلَى الْيَمِينِ مَعْنَى فِي لُحْظِ الْيَسَارِ هَذِهِ الْاَعْيَانُ لَا تَحْجِرُ

ولا تغادي لذواتها وكن العبد المستقر منزلة بل المعنى في ملاكها فبقيد المهرين حال قيام الملك

بجاء ما لا كانت الاضافة اضافة نسبة للاصديق والمراد ان كان يصادف لانه فكانت الاضافة

التعريف الداعي لعق في المصطفى غير الله تعالى التعيين بملا ما تقدم قال ابن حنبل في كتابه صاحب

طیلسان فباعہ مکملہ حدیث لان وزاد الاضافۃ لا یقتضی التعریف لان الانسان لا یعدی لمعنی فی

الطيلسان فصار كما اذا اشار اليه من خوفكم هذا الشارب فكم قد صار شفا حذرا من الحكم

تعلق بالمشار إليه فالصفة في الحاضر فهو ^{هذه} الصفة ليست بداعية إلى اليقين ^{على} ما مر من قبل

فصل قال ومن خلفنا انكم حينئذ اوزمانا او الحيرا والزمان فهو على ستة اشهر

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

اداره ایلیس و تفریح
وزارت عدالت و امور
محکمات

مجلس شورای اسلامی

بروز و کلید
انقلابی و عادی
در روزهای...

فان طاعت الله عز وجل

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

کتابخانه ملی افغانستان

تقدیر الٰہی
وہ سب کو ہرگز ہی اجابہ نہ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

۱۲۷

مجلس الشورى

ان سید محمد علی صاحبزادہ

بسم الله الرحمن الرحيم

والله اعلم بالصواب

السلامة العامة

استاد المرحوم الحاج ميرزا محمد باقر

السلامة والرفاهية

فصلنامه علمی پژوهشی

فني وادع جلاله

مجلس شورای اسلامی

فان معكم كذا في هذا سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا خلاف في ذلك

[illegible]

PA

[illegible]

لأن الحين قدير ذو الزمان القليل وقد يدبره أربعون سنة قال الله تعالى قل اني على

الْأَنْبِيَاءُ حَتَّى مَرَّتِ الدَّهْرُ وَقَدْ يَلِدُ بِهِ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَفِي كُلِّ حَرْفٍ وَهُوَ

المؤيد لا يقصد به خالداً لأنه منزلة الأبد ولو سكت عنه بتأنيد فتشبه ما ذكرناه كمال الزمان

يسئل استمال الحين يقال ما رأيتك منذ حين منذ زمان بمعنى وهذا اذا لم تكن له نية اما

اذ انوى شيئا فهو على ما انوى به نوى حقيقة كلامه كذلك الدهر عند ما اوقال ابو حنيفة

الدهر لا أدري ما هو وهذا الاختلاف في المنكره الصحيح ما المعرب بالاث واللام يراد به

عنه عن أبي جحيفة ^{رضي الله عنه} توقف في تقديره لأن اللغات تختلف قياساً والعرف لم يعرف استمراره

الأخلاق في الاستعمال ولو حلف لا يكلم أياماً فهو على ثلاثة أيام لأنه اسم جمع فذكر متكرراً فينا

اقول الجمع وهو الثالث ولو حلت يكله الايام فهو على عشرة ايام عند بي حنيفة وقلا على

لَا تَسْبُحُوا وَلَهُ وَوَحْدًا يُكَلِّمُ الْوَهَّابِ عَشْرًا اسْمُهُ عِنْدَ اللَّهِ عَشْرٌ هُمْ

بلفظ الجحم وذلك عشرة وألف الجواب عندنا ^{عندنا} الجحم والسنين عندنا ينصرف إلى العريكة

لامع وودد وني ومن قال لعبدا ان خدامه متني ياما لكثرة فانت حرقا لا يام الكثرة عبد

ابن حليفة ده عشرة ايام لانه اكثر ما يتناوله اسم الايام وقال سبعة ايام لان ما زاد

مجلس شورای اسلامی - تهران - ۱۳۵۷

[illegible]

1

من جميع المال وقال يعقوب ما مات حتى يقترب من الثلث لان الاخيرة كانت شئت
 في شرح العبد المشرقي ١٢

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

(Faint handwritten notes at the bottom of the page, likely bleed-through from the reverse side.)

الأبدن شراؤه وذا الذي يحقق بالموت فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه
أي عدم شراؤه فيكون ١٣

ولا يَحِيْقُ رَأْيُ الْمَوْتِ مَعْرِفُ فَمَا التَّصَافُهِ بِالْأُخْرِيَةِ مِنْ قَتْلِ الشَّرَاءِ فَيُنَبِّتُ

وعلی هذا الخلاف تعلیق الطلقات الثلاث به وفاقاً لما تم تظهيره في جريان الارث وعدمه
ای بوضع الارث ۱۲

ومن قال كل عبد بشر في ولادة فلانة فهو حريف بشر ثلثة متفرقين علق الاول لان البشر

اسم الحبر يغني بَشْرَةَ الوجه يشترط كونه سائِلاً بالعرف وهذا انما يتحقق من الاول وار

بَشَرَهُمَا عَمَلُوا أَلَا نَتَحَقَّقُ مِنَ الْكُلِّ لَوْ قَالَ إِنْ اشْتَرَيْتَ فَلَا فَيْضَ وَحَرَفًا شَرَاهُ بَيْنَ

بِهِ كَفَارَةٌ يَمِينِهِ لِمَعْرِفَةِ أَنَّ الشَّرْطَ قِرَاءُ النِّيَّةِ بَعْدَ التَّحْقِيقِ وَهِيَ لِيَمِينٍ فَأَمَّا الشَّرَاءُ فَتَمَتُّهُ

وان شترى اباة ينوي عن كفارة يمينه اجزاه عندنا خلافا للزفرو الشافعي لهما ان
^{عالم ١٢} ^{غري الكفارة ١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} <

الشراء شرط العتق فاما العلة فهي القراية وهذا لان الشراء اشبات المداي والاعتناء

ان الله وبني اسرائيل لما نزلنا ان شئ القريب عتاق لقوله عليه السلام لن يجزي ولد
 امرئ من ان يات الملك الا انه مناناة فكيف يكون الشراء عليه لقن ١٧

والله الا ان يجدا مملوكه فيشتريه فيعتقه جعل نفس الشراء اعتاقا لانه لا يشترط

غيره فصار نظيره قوله مسقاها فارواه ولو اشترى أم ولد له لم يحز ومعنى هذه المسألة

ان يقول كرامة قد استولدها بالنكاح ان اشترى بها فانت تحررة عن كفارة يميني

ثم اشتراها فانها تفتق لوجود الشرط ولا يجزيه عن الكفارة لان حريتها مستحقا

بلاستيلا فلا تصافي الى اليمين من كل وجه بخلاف ما اذا قال لعنه ان شريكه

حرة عن كفارة بين حيث يجزى عنها إذا اشتراها لان حريته غير مستقيمة بجها
كفارة ١٢

اخرى فلم يخل الاضافة الى المين وقد قارنته النية ومن قال ان لسريت تجارية فهي حرة
اي اضافة المخرج ١٢ الشراء ١٣ اي نية الكفاية ١٤

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

ففسري جارية كانت في ملكه عتقت لان اليهن انعقدت في حقها اصدادها الملك وهذا
 لان الجارية منكورة في هذا الشرط فيتناول كل جارية على الافراد وان اشترى جارية ففسرها
 لم تعتق بهذه اليهن خلافا لوفرة فانه يقول للتسري لا يصح الا في الملك فكان ذكر الملك
 فصار كما اذا قال لاجنبية ان طلقك فعبدي حريصير التزوج مذكورا وتنان الملك
 يصير مذكورا ضرورة صحة التسري وهو شرط فيتقيد بقوله فلا يظهر في حق صحة الجوار
 وهو الحرية وفي مسألة الطلاق انما يظهر في حق الشرط دون الجزاء حتى لو قال
 لها ان طلقك فانت طالق ثلثا فزوجها وطلقها لا تطلق ثلثا فهذه وزان مسائلنا
 ومن قال كل مملوك في حريته امهات اولاده ومدبره وعبيده لوجود الاضافة
 المطلقة في هؤلاء اذ الملك ثابت فيهم رتبة ويلا ولا يعتق مكاتبوه الا ان ينويهم
 لان الملك غير ثابت يلا وله لا يملك اكسابه ولا يحل له وطئ المكاتبه بخلاف
 ام الولد والمدبرة فاختلت الاضافة فلا بد من النية ومن قال لنسوة له هذه
 طالق او هن او هن طالقت الاخيرة وله الخيار في الاوليين لان كلمة او اثبات احد
 المذكورين وقد دخلها بين الاوليين ثم عطف الثالثة على المطلقة لان العطف
 للمشاركة في الحكم فيخص بجملة فصار كما اذا قال احدكم طالق وهذه وكذا
 اذا قال لعبيدة هذه حرة او هن او هن طالقت الاخيرة وله الخيار في الاوليين لما بينا
باب اليهن في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

ومن خلف لا يبيع ولا يشتري او لا يواجر فكل من فعل ذلك لم يجز

الملك المملوك في ملكه عتقت لان اليهن انعقدت في حقها اصدادها الملك وهذا لان الجارية منكورة في هذا الشرط فيتناول كل جارية على الافراد وان اشترى جارية ففسرها لم تعتق بهذه اليهن خلافا لوفرة فانه يقول للتسري لا يصح الا في الملك فكان ذكر الملك فصار كما اذا قال لاجنبية ان طلقك فعبدي حريصير التزوج مذكورا وتنان الملك يصير مذكورا ضرورة صحة التسري وهو شرط فيتقيد بقوله فلا يظهر في حق صحة الجوار وهو الحرية وفي مسألة الطلاق انما يظهر في حق الشرط دون الجزاء حتى لو قال لها ان طلقك فانت طالق ثلثا فزوجها وطلقها لا تطلق ثلثا فهذه وزان مسائلنا ومن قال كل مملوك في حريته امهات اولاده ومدبره وعبيده لوجود الاضافة المطلقة في هؤلاء اذ الملك ثابت فيهم رتبة ويلا ولا يعتق مكاتبوه الا ان ينويهم لان الملك غير ثابت يلا وله لا يملك اكسابه ولا يحل له وطئ المكاتبه بخلاف ام الولد والمدبرة فاختلت الاضافة فلا بد من النية ومن قال لنسوة له هذه طالق او هن او هن طالقت الاخيرة وله الخيار في الاوليين لان كلمة او اثبات احد المذكورين وقد دخلها بين الاوليين ثم عطف الثالثة على المطلقة لان العطف للمشاركة في الحكم فيخص بجملة فصار كما اذا قال احدكم طالق وهذه وكذا اذا قال لعبيدة هذه حرة او هن او هن طالقت الاخيرة وله الخيار في الاوليين لما بينا

كتاب المملوك

المملوك المملوك في ملكه عتقت لان اليهن انعقدت في حقها اصدادها الملك وهذا لان الجارية منكورة في هذا الشرط فيتناول كل جارية على الافراد وان اشترى جارية ففسرها لم تعتق بهذه اليهن خلافا لوفرة فانه يقول للتسري لا يصح الا في الملك فكان ذكر الملك فصار كما اذا قال لاجنبية ان طلقك فعبدي حريصير التزوج مذكورا وتنان الملك يصير مذكورا ضرورة صحة التسري وهو شرط فيتقيد بقوله فلا يظهر في حق صحة الجوار وهو الحرية وفي مسألة الطلاق انما يظهر في حق الشرط دون الجزاء حتى لو قال لها ان طلقك فانت طالق ثلثا فزوجها وطلقها لا تطلق ثلثا فهذه وزان مسائلنا ومن قال كل مملوك في حريته امهات اولاده ومدبره وعبيده لوجود الاضافة المطلقة في هؤلاء اذ الملك ثابت فيهم رتبة ويلا ولا يعتق مكاتبوه الا ان ينويهم لان الملك غير ثابت يلا وله لا يملك اكسابه ولا يحل له وطئ المكاتبه بخلاف ام الولد والمدبرة فاختلت الاضافة فلا بد من النية ومن قال لنسوة له هذه طالق او هن او هن طالقت الاخيرة وله الخيار في الاوليين لان كلمة او اثبات احد المذكورين وقد دخلها بين الاوليين ثم عطف الثالثة على المطلقة لان العطف للمشاركة في الحكم فيخص بجملة فصار كما اذا قال احدكم طالق وهذه وكذا اذا قال لعبيدة هذه حرة او هن او هن طالقت الاخيرة وله الخيار في الاوليين لما بينا

الملك المملوك في ملكه عتقت لان اليهن انعقدت في حقها اصدادها الملك وهذا لان الجارية منكورة في هذا الشرط فيتناول كل جارية على الافراد وان اشترى جارية ففسرها لم تعتق بهذه اليهن خلافا لوفرة فانه يقول للتسري لا يصح الا في الملك فكان ذكر الملك فصار كما اذا قال لاجنبية ان طلقك فعبدي حريصير التزوج مذكورا وتنان الملك يصير مذكورا ضرورة صحة التسري وهو شرط فيتقيد بقوله فلا يظهر في حق صحة الجوار وهو الحرية وفي مسألة الطلاق انما يظهر في حق الشرط دون الجزاء حتى لو قال لها ان طلقك فانت طالق ثلثا فزوجها وطلقها لا تطلق ثلثا فهذه وزان مسائلنا ومن قال كل مملوك في حريته امهات اولاده ومدبره وعبيده لوجود الاضافة المطلقة في هؤلاء اذ الملك ثابت فيهم رتبة ويلا ولا يعتق مكاتبوه الا ان ينويهم لان الملك غير ثابت يلا وله لا يملك اكسابه ولا يحل له وطئ المكاتبه بخلاف ام الولد والمدبرة فاختلت الاضافة فلا بد من النية ومن قال لنسوة له هذه طالق او هن او هن طالقت الاخيرة وله الخيار في الاوليين لان كلمة او اثبات احد المذكورين وقد دخلها بين الاوليين ثم عطف الثالثة على المطلقة لان العطف للمشاركة في الحكم فيخص بجملة فصار كما اذا قال احدكم طالق وهذه وكذا اذا قال لعبيدة هذه حرة او هن او هن طالقت الاخيرة وله الخيار في الاوليين لما بينا

٢١٢
كان العقد من العاقد حتى كانت الحقوق عليه كماله لو كان العاقد هو الخالف بحيث
يمينه فلم يوجد ما هو الشرط وهو العقد من الأمر إنما الثابت له حكم العقد لأن يتوى ذلك
لأن فيه تشديد أو يكون الخالف أسطناً لا يتولى العقد بنفسه لأنه يمتنع نفسه عما
يعتاده ومن حلف لا يزوج ولا يطلق ولا يعتق فوكل بذلك حيث كان لوكل في هالة
ومعبر وله لا يضيغ إلى نفسه بل إلى الأمر حقوق العقد ترجع إلى الأمر إلى لو قال عنت
أن لا تكلم لم يدين في القضاء خاصة سفسير إلى المعنى الفرق انشاء الله تعالى ولو حلف
لا يضرب عبداً ولا يذبح مشاة فامر غيره ففعل بحيث في يمينه لأن المال له لا كناية ضرب
عبداً وذبح مشاة فيملك توليته غيره ثم منفعة لاجعة إلى الأمر فيجعل هو عبداً إذا حقوق له
ترجع إلى الأمر لو قال عنتك أن لا أولى ذلك بنفسه في القضاء بخلاف ما تقدم من
الطلاق وغيره ففعل الفرق أن الطلاق ليس كالكلام بلام ففعل في وقوع الطلاق على الأمرين ذلك
مثل الكلام لا يقطعت نظر إذا أولى التكلم به فقد نوى الخصم في العام فيدين بآنة لا قضاء أما أن
والضرب فعل حتى يعربا ثم والنسبة إلى الأمر بالتسبب مما إذا أولى لفعل بنفسه فقد نوى الحقيقة
فيصدق ديانة وقضاء ومن حلف لا يضرب عبداً فامر إنساناً ففعل بحيث في يمينه لأن منفعة
ضرب ولد ما دلالة هو التائب التتقف فلم ينسب إلى الأمر بخلاف الأمر بضرب العبد
لأن منفعة الأيتام يأمرون فضاف لفعل إليه من قال لغيره أن يعتك هذا الثوب
فامر أمطال فلبس المحلوف عليه ثوبه في ثياب الخالف فباعه ولم يعلم لم يحنث لأن
حرف اللام دخل على البيع فيقتضي خصامه به ذلك بأن يفعله بأمره إذا البيع يجري

وإن كان العاقد من العاقد حتى كانت الحقوق عليه كماله لو كان العاقد هو الخالف بحيث
يمينه فلم يوجد ما هو الشرط وهو العقد من الأمر إنما الثابت له حكم العقد لأن يتوى ذلك
لأن فيه تشديد أو يكون الخالف أسطناً لا يتولى العقد بنفسه لأنه يمتنع نفسه عما
يعتاده ومن حلف لا يزوج ولا يطلق ولا يعتق فوكل بذلك حيث كان لوكل في هالة
ومعبر وله لا يضيغ إلى نفسه بل إلى الأمر حقوق العقد ترجع إلى الأمر إلى لو قال عنت
أن لا تكلم لم يدين في القضاء خاصة سفسير إلى المعنى الفرق انشاء الله تعالى ولو حلف
لا يضرب عبداً ولا يذبح مشاة فامر غيره ففعل بحيث في يمينه لأن المال له لا كناية ضرب
عبداً وذبح مشاة فيملك توليته غيره ثم منفعة لاجعة إلى الأمر فيجعل هو عبداً إذا حقوق له
ترجع إلى الأمر لو قال عنتك أن لا أولى ذلك بنفسه في القضاء بخلاف ما تقدم من
الطلاق وغيره ففعل الفرق أن الطلاق ليس كالكلام بلام ففعل في وقوع الطلاق على الأمرين ذلك
مثل الكلام لا يقطعت نظر إذا أولى التكلم به فقد نوى الخصم في العام فيدين بآنة لا قضاء أما أن
والضرب فعل حتى يعربا ثم والنسبة إلى الأمر بالتسبب مما إذا أولى لفعل بنفسه فقد نوى الحقيقة
فيصدق ديانة وقضاء ومن حلف لا يضرب عبداً فامر إنساناً ففعل بحيث في يمينه لأن منفعة
ضرب ولد ما دلالة هو التائب التتقف فلم ينسب إلى الأمر بخلاف الأمر بضرب العبد
لأن منفعة الأيتام يأمرون فضاف لفعل إليه من قال لغيره أن يعتك هذا الثوب
فامر أمطال فلبس المحلوف عليه ثوبه في ثياب الخالف فباعه ولم يعلم لم يحنث لأن
حرف اللام دخل على البيع فيقتضي خصامه به ذلك بأن يفعله بأمره إذا البيع يجري

وإن كان العاقد من العاقد حتى كانت الحقوق عليه كماله لو كان العاقد هو الخالف بحيث
يمينه فلم يوجد ما هو الشرط وهو العقد من الأمر إنما الثابت له حكم العقد لأن يتوى ذلك
لأن فيه تشديد أو يكون الخالف أسطناً لا يتولى العقد بنفسه لأنه يمتنع نفسه عما
يعتاده ومن حلف لا يزوج ولا يطلق ولا يعتق فوكل بذلك حيث كان لوكل في هالة
ومعبر وله لا يضيغ إلى نفسه بل إلى الأمر حقوق العقد ترجع إلى الأمر إلى لو قال عنت
أن لا تكلم لم يدين في القضاء خاصة سفسير إلى المعنى الفرق انشاء الله تعالى ولو حلف
لا يضرب عبداً ولا يذبح مشاة فامر غيره ففعل بحيث في يمينه لأن المال له لا كناية ضرب
عبداً وذبح مشاة فيملك توليته غيره ثم منفعة لاجعة إلى الأمر فيجعل هو عبداً إذا حقوق له
ترجع إلى الأمر لو قال عنتك أن لا أولى ذلك بنفسه في القضاء بخلاف ما تقدم من
الطلاق وغيره ففعل الفرق أن الطلاق ليس كالكلام بلام ففعل في وقوع الطلاق على الأمرين ذلك
مثل الكلام لا يقطعت نظر إذا أولى التكلم به فقد نوى الخصم في العام فيدين بآنة لا قضاء أما أن
والضرب فعل حتى يعربا ثم والنسبة إلى الأمر بالتسبب مما إذا أولى لفعل بنفسه فقد نوى الحقيقة
فيصدق ديانة وقضاء ومن حلف لا يضرب عبداً فامر إنساناً ففعل بحيث في يمينه لأن منفعة
ضرب ولد ما دلالة هو التائب التتقف فلم ينسب إلى الأمر بخلاف الأمر بضرب العبد
لأن منفعة الأيتام يأمرون فضاف لفعل إليه من قال لغيره أن يعتك هذا الثوب
فامر أمطال فلبس المحلوف عليه ثوبه في ثياب الخالف فباعه ولم يعلم لم يحنث لأن
حرف اللام دخل على البيع فيقتضي خصامه به ذلك بأن يفعله بأمره إذا البيع يجري

قَالَ مَنْ قَالَ وَهُوَ فِي الْكُفَّةِ لَوْ فِي غَيْرِهَا عَلَى الشَّيْءِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوَّلَى الْكُفَّةِ
أَيُّ الْحَرَمَيْنِ الْبَازِ الْعَفِيفِ
فَعَلَيْهِ حُجَّةٌ وَغَيْرُهُ مَا شَاءَ وَأَنْ شَأْنُكُمْ فِيهِ أَهْلُ قَدْ دُمَا فِي الْقِيَاسِ لَا يَنْزِمُهُ شَيْءٌ

[illegible]

مکتبہ فضیلا الخیریت اشرفیہ لاہور

۱۹۳۰

[illegible]

عن الاول ولو جعلت لا يجلس على الارض لم يجز بساطا وحصيدا لم يحدث لانه لا يسمى جالسا على الارض
 بخلافه اذا حال بينه وبين الارض لباسا كانه شعله فلا يعتبر جالسا وان جعلت لا يجلس على سرير
 فجلس على سرير فوقه بساط او حصيد حدث لانه بعد جالسا عليه الجالس على سرير في الحقة
 كذلك بخلاف ما اذا جعل فوقه سرير اخر لانه مثل الاول فقطع النسبة حيث

باب اليمين في القتل والضرب غير

ومن قال ان ضربتك فعبدى حرفه على الحسوة لان الضرب اسم لفعل لم يتصل بالبدن ولا يلازم
 لا يتحقق في لسان يمينه في القبر ويضع فيه الحيوان قوله لعامة وكذلك الكسوة لانه يراد به
 التخليك عند الادلاء ومنها الكسوة في الكفارة وهو من الميت لا يتحقق الا ان يذبح به
 المستودق قبل بالاعلاء. ثم ينظر الى اللبس لانه الكلام والادوية لان المقصود ومن كلام الاربعة
 والمؤمنين في المراءى من الدخول عليه بما ربه ربه اوردت بزار وقبة لاهود ووقوا

ان غسلك فعبدي حرفه بعبه فامات يحدث لان الغسل هو الاسالة ومما ناه
 التطهير ويتحقق ذلك في الميت من حيث لا يضرب مرأته فمن شعرها او غيرها او غيرها
 حدث لانه اسم لفعل لم ولم وقد تحقق الا يلزم وقيل لا يحدث في حال الملاعبة لانه يسمى

مما رجة لا ضربا ومن قال ان لم اقتل فلانا فامراته طالق وفلان ميت وهو لم يحدث
 لانه عقد يمينه على حيوة يمينها الله تعالى فيه هيمنتت في عقد ثم يحدث كالحزن العاوي
 وان لم يعلم لا يحدث لانه عقد يمينه على حيوة كانت فيه لا يتصور فيصير قيا مسالة
 الكوز على الاختلاف وليس في تلك المسالة تفصيل العلم هو الصغير

من قال ان ضربتك فعبدى حرفه على الحسوة لان الضرب اسم لفعل لم يتصل بالبدن ولا يلازم
 لا يتحقق في لسان يمينه في القبر ويضع فيه الحيوان قوله لعامة وكذلك الكسوة لانه يراد به
 التخليك عند الادلاء ومنها الكسوة في الكفارة وهو من الميت لا يتحقق الا ان يذبح به
 المستودق قبل بالاعلاء. ثم ينظر الى اللبس لانه الكلام والادوية لان المقصود ومن كلام الاربعة
 والمؤمنين في المراءى من الدخول عليه بما ربه ربه اوردت بزار وقبة لاهود ووقوا
 ان غسلك فعبدي حرفه بعبه فامات يحدث لان الغسل هو الاسالة ومما ناه
 التطهير ويتحقق ذلك في الميت من حيث لا يضرب مرأته فمن شعرها او غيرها او غيرها
 حدث لانه اسم لفعل لم ولم وقد تحقق الا يلزم وقيل لا يحدث في حال الملاعبة لانه يسمى
 مما رجة لا ضربا ومن قال ان لم اقتل فلانا فامراته طالق وفلان ميت وهو لم يحدث
 لانه عقد يمينه على حيوة يمينها الله تعالى فيه هيمنتت في عقد ثم يحدث كالحزن العاوي
 وان لم يعلم لا يحدث لانه عقد يمينه على حيوة كانت فيه لا يتصور فيصير قيا مسالة
 الكوز على الاختلاف وليس في تلك المسالة تفصيل العلم هو الصغير

من قال ان ضربتك فعبدى حرفه على الحسوة لان الضرب اسم لفعل لم يتصل بالبدن ولا يلازم
 لا يتحقق في لسان يمينه في القبر ويضع فيه الحيوان قوله لعامة وكذلك الكسوة لانه يراد به
 التخليك عند الادلاء ومنها الكسوة في الكفارة وهو من الميت لا يتحقق الا ان يذبح به
 المستودق قبل بالاعلاء. ثم ينظر الى اللبس لانه الكلام والادوية لان المقصود ومن كلام الاربعة
 والمؤمنين في المراءى من الدخول عليه بما ربه ربه اوردت بزار وقبة لاهود ووقوا
 ان غسلك فعبدي حرفه بعبه فامات يحدث لان الغسل هو الاسالة ومما ناه
 التطهير ويتحقق ذلك في الميت من حيث لا يضرب مرأته فمن شعرها او غيرها او غيرها
 حدث لانه اسم لفعل لم ولم وقد تحقق الا يلزم وقيل لا يحدث في حال الملاعبة لانه يسمى
 مما رجة لا ضربا ومن قال ان لم اقتل فلانا فامراته طالق وفلان ميت وهو لم يحدث
 لانه عقد يمينه على حيوة يمينها الله تعالى فيه هيمنتت في عقد ثم يحدث كالحزن العاوي
 وان لم يعلم لا يحدث لانه عقد يمينه على حيوة كانت فيه لا يتصور فيصير قيا مسالة
 الكوز على الاختلاف وليس في تلك المسالة تفصيل العلم هو الصغير

کتاب کے الحبل وود

يتزود به العباد والطهارة ليست صليته فيه بابل شرعه في حق الكافر قال لوناو ثبت

هـ كسب الفسیر، بالذی كان جازیه ابن حنیبله علی النبی صلی الله علیه و آله و سلم و فی سنة ۱۲۱۲ هـ

[illegible][illegible][illegible][illegible]

والله اعلم
عن انفسنا واليه المرجع والمآب
والله اعلم
عن انفسنا واليه المرجع والمآب
والله اعلم
عن انفسنا واليه المرجع والمآب

[illegible]

بالبينة والافراق والمراد بثبوت محنده لا بما كان البينة دليل ظاهر كذا الافراق لان الصديق

مرجلا سيما فيما يتعلق بنبوته مضره ومقوره والوصول الى العلم القطعي متعذرا فيكفي بالظاهر

قال فالبنتان تسهلان ربعة من الشهود على رجل امرأة بالاناء لقوله تعالى فاستشهدوا عليهن
من الناس اثنا عشر

رَبْعُكُمْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ لَمْ يَأْتِ بِرَبْعِ شَيْءٍ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي قَدْ فُتِيَ امْرَأَتُهُ

آیت باربعه یشهدن علی صدق مقلنا وکان فی اشتراط الاربعه یحقق معنی السیر و هو

مندی بلیکاشاعه صندید و اذ استهد ایسا لهما الامام عن النناء و اهو کیف هو این فی وقت

وَمِنْ فِي لَانِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَفْسَرَ عَنْهُ عَنِ الْكَيْفِيَّةِ وَعَنِ الْمَرْيَةِ وَلَا نِ الْاِحْتِيَاظِ

في ذلك احكام عساكه غلب الفعل في الفرج عناه اوردني في ارا الحوراء في المقدم قرص الوصل اكانت
 انحلوان الشهور عليا لاله ١٣

شهادة لا يعرفها دون الشهود أو على جارية لا بين فيستغنى عن ذلك احتيالاً للديناء فإذا بينوا ذلك
في الـ ١٣

ووالد ارمينا ووليد في فوجها كليل في الحجة وسال القاضي عنهم فعدوا في السور والعلانية جليل
 بجان الملا بغيره والزمي بجان اخاه دعا الكل ما عني اسك عن اعمل الشهود

بشهادتهم ولم يلف بطاهر العدل في الحد واحتيا لا الله قال عليه السلام ادروا الحد
 وهو الاسلام ١٢ ركا

ما استطعتم بخلاف سابق الحق عندنا في حقيقه وصدق السوا لا يتبين من السوا
 بيت الحق فينا بالعدالة اعنا
 الحق بمسيرة الحق

ان شاء الله تعالى قال في الاصل يحبس حتى يسأل عن الشهود للايضاح بالبحانية

اور محمد حبیب و مولانا نعیم الاسلام رجداں سے بخلاف الدیوان حلیت بحسب
 آخری ہوا اور دیکھئے

وَيُحْيِي الصُّمَّ لَمَّا كَلَمَهُ وَسَيُبْرِئُ السُّعْيَةَ إِذَا نَادَتْ رَبِّي إِنَّ شَاءَ اللَّهُ لَعَلَى قَارِئِ الْقُرْآنِ يُفْرَجُ
عَنْهَا قُرْآنُهَا وَهِيَ تَكُونُ أَلَذَّ شَيْءٍ لَهَا
إِنَّهَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ بِأَقْوَمِ حَالٍ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم آية للذين آمنوا

تورده الهادی و سایر ارباب البوم و العقل هان اولو الصبی و اچون غیر معتبره اوهو

[illegible][illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

في قوله لا يزرع من ثيابها الا الفروع والحشوات في
تجريد ما كشف العورة والفروع والحشوات في
الهداية

لا قضاء الاول في الهلاك وخلو الثاني من المقصود وهو الاخراج يزرع من ثيابها معناه
دون الاكل لان عليا لم يكن يزرع من ثيابها التجويد ابلغ في اتصال كالماء في هذه
الحديث مبني على ان لا يكشف العورة في ثوبه ولا يزرع من ثيابها ويترك الضرب على اعضائه

لان الجرح في عضو واحد قد يفضي الى التلف الحد راجع كالمثل قال لا راسه ووجهه

وفوجه لقوله عليه السلام للذي مره بضربه لحدائق الوجه المذكور وكان ان يجره مقلد

الراس جمع الحواس وكذا الوجه هو مجموع الحواس ايضا فلا يوزن ثوابه من ثواب الضرب كذا

اهل الاذنه فلا يشترط حد وقال ابو يوسف يضرب لراسه يضرب لوجهه يضرب لرقبه يضرب ليديه

اضربوا الراس فان في شيطان قلنا ما يدله انه قال في ذلك فيمن يجر قتله ويقال له ورد في حرق

كان من عاة الكفر والاهل فيه مستحق ويضرب في الحد كاهنات ما غير من ذلك لعل على

يضرب لرجال في الحد وقيام والنساء قعود او كان مبنى اقامة الحد على التشهير

والقيام ابلغ فيه ثم قوله غير من ذلك فقد قيل المدان يكفى على الارض ويمد كما يفعل في

زماننا وقيل ان يمتد السوط في رقبته الضارب فوق راسه وقيل ان يمد يده بعد لضرب

رد ذلك كله لا يفعل لانه زيادة على مستحق وان كان عبد جلد خمسين جلدة لقوله تعالى

فعلين نصف ما على العصاة من اعداب ترك في الاماء وكان الرق منقص النعمة فيكون

منقضا للنعمة لان الجناية عند توافر النعم فحش فيكون لا تمليط والوجه في الرواة في

سواء كان النقص تشلها غير ان الرواة لا يزرع من ثيابها الا الفروع والحشوات في

تجريد ما كشف العورة والفروع والحشوات في وصول لالم الى المشرب والاسترا

في قوله لا يزرع من ثيابها الا الفروع والحشوات في
تجريد ما كشف العورة والفروع والحشوات في
الهداية

الهداية

الهداية

الهداية

الهداية

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible][illegible][illegible]

۱۲۰۰
 ۱۲۰۱
 ۱۲۰۲
 ۱۲۰۳
 ۱۲۰۴
 ۱۲۰۵
 ۱۲۰۶
 ۱۲۰۷
 ۱۲۰۸
 ۱۲۰۹
 ۱۲۱۰
 ۱۲۱۱
 ۱۲۱۲
 ۱۲۱۳
 ۱۲۱۴
 ۱۲۱۵
 ۱۲۱۶
 ۱۲۱۷
 ۱۲۱۸
 ۱۲۱۹
 ۱۲۲۰
 ۱۲۲۱
 ۱۲۲۲
 ۱۲۲۳
 ۱۲۲۴
 ۱۲۲۵
 ۱۲۲۶
 ۱۲۲۷
 ۱۲۲۸
 ۱۲۲۹
 ۱۲۳۰
 ۱۲۳۱
 ۱۲۳۲
 ۱۲۳۳
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible]

الملك في احواله يحصل حسب
كتاب الله وروايتنا
فصل في بيان ما هو الحق
على كل امرئ من الوجودات
الحقيقية والملك في حاله
يكون على ما هو عليه لا
يغيره احد ولا يبدله احد
ولا يتغير به احد ولا يبدل
به احد ولا يتغير به احد
ولا يبدل به احد ولا يتغير
به احد ولا يتغير به احد

الملك في احواله يحصل حسب
كتاب الله وروايتنا
فصل في بيان ما هو الحق
على كل امرئ من الوجودات
الحقيقية والملك في حاله
يكون على ما هو عليه لا
يغيره احد ولا يبدله احد
ولا يتغير به احد ولا يبدل
به احد ولا يتغير به احد
ولا يبدل به احد ولا يتغير
به احد ولا يتغير به احد

[illegible]

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
 من أنوار الهدى والنجاة من
 ظلمات الجهل والفساد
 والهدى إلى صراط مستقيم
 والحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
 من أنوار الهدى والنجاة من
 ظلمات الجهل والفساد
 والهدى إلى صراط مستقيم

<p>والله اعلم بالحق والهدى والنجاة من ظلمات الجهل والفساد والهدى إلى صراط مستقيم</p>	<p>والله اعلم بالحق والهدى والنجاة من ظلمات الجهل والفساد والهدى إلى صراط مستقيم</p>	<p>والله اعلم بالحق والهدى والنجاة من ظلمات الجهل والفساد والهدى إلى صراط مستقيم</p>	<p>والله اعلم بالحق والهدى والنجاة من ظلمات الجهل والفساد والهدى إلى صراط مستقيم</p>
---	---	---	---

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

والحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
 من أنوار الهدى والنجاة من
 ظلمات الجهل والفساد
 والهدى إلى صراط مستقيم
 والحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
 من أنوار الهدى والنجاة من
 ظلمات الجهل والفساد
 والهدى إلى صراط مستقيم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لأنه لا اشتباه بعد طول الصبر فلم يكن لظن مستند إلى ليل وهذا كونه قد ينتمى على فراشها
فغيرها من المحارم التي في بيته أو لئلا إذا كان اعلم لا يمكن التمييز بالسؤال وغيرها إذا كان
دعاهما فاجابته اجنبيه وقالت أنا ذواتك فواقعها لأن الأخبار دليل ومن تزوج امرأة
لا يجعل له نكاحا فوطئها لا يجب عليه الحد عند أبي حنيفة لكنه يوجب عقوبة إذا كان علم نكاح
وقال أبو يوسف وعنه الشافعي عليه الحد إذا كان عالما بذلك لأنه عقد لم يصادف محله
فيلغوا إذا اضعف إلى المذكور وهذا لأن محل التصرف ما يكون محل الحكم حكمه العمل
وهي من المحرمات لأن حيفته أن العقد صاير محله لأن محل التصرف ما يقبل مقصوده
والأنثى من بنات بني آدم قابلة للتوالدها وهو المقصود فكان يلغى أن ينقد في حق
جميع الأحكام إلا أنه تعاضد عن أفادة حقيقة الحل فيورث الشبهة لأن الشبهة ما
يشبهه الثابت لا تفصل له ثابت إلا أنه ارتكب جريمة وليس فيها حد مقدر فيغزر ومن وطئ
اجنبيه فيمادون الفرج يعزركانه منكر ليس فيه شيء مقدر ومن أتى امرأة في الموضع المذكور
أو عمل على قوم لو لم فلا حد عليه عند أبي حنيفة ويعزر وقال في الجاسم الصغير ويؤجر
في السجن قاله هو كان زنا فيجوز هو أحد قول الشافعي وقال في قول يقتل إن بكل حال
لقوله عليه السلام أفتوا الفاعل والمفعول ويرى فإن هو الأعلى والأسفل ولهما أنه في
معنى الزنا لأنه قضاء الشهوة في محل مشترك على سبيل الكمال على جهة تحض حراما المقصد
سفر الماء وله أنه ليس بزنا لا اختلاف لأصحابه في توجيه من الأحراق بالنار وهدم الجدار
وأنه أكيس من من ياتي عتفه باتباع الأهل وغير ذلك وكأه في معنى الزنا لأنه ليس فيه

[illegible][illegible][illegible]

لا اله الا انت محمد بن عبد الله
صلى الله عليه وسلم لا اله الا انت
محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم
لا اله الا انت محمد بن عبد الله
صلى الله عليه وسلم لا اله الا انت
محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم

[illegible]

۲۷۰

٢٧٠
 على قول الامام ان الزيادة عند ما
 عبد الله بن مسعود في قوله
 من زاد عليه من قوله
 هو مقتضى قوله ان الزيادة
 ولا يوجب معنى الزيادة فقال في
 الزيادة ان شاء الله تعالى
 الى الامام ان شاء الله تعالى
 احتجوا عليك وان شاء الله
 وعلموا ان قولهم قد روي
 فلا يصح ان قولهم قد روي
 الحسن من ابن عباس
 قلت فلو شاءوا ان يقولوا
 فلو شاءوا ان يقولوا
 انقل من قوله ان
 حسن في قوله ان
 فلو شاءوا ان يقولوا
 انقل من قوله ان

اضاعة الولد اشتباهه بالانسان كذا عوانه وقوعه لانعدام الداعي في احد الجانبين والداعي
 الى الزنا من الجانبين مما رواه عجول على السياسة او على المستقل الا انه يعز عنه لما بيناه من
 وعلى بهيمة فلا احد عليه لانها ليس للحيوان عقل لانه في كونه جنابة وفي وجود الداعي كان الطبع
 السليم ينفر عنه والجامل عليه نهاية السفة او فرط الشبق ولهذا لا يحب ستره الا انه يعز
 لما بيناه والذي يرمى انه تدبر البهيمة وتحرق فذلك لقطع التحدث به وليس بواجب ومن

زنى في دار الحرب او في دار البغى ثم خرج اليها لا يقيم عليه الحد عند الشافعي راجع
 لانه التزم باسلامه احكامه ايضا كان مقامه ولنا قوله عليه السلام لا يقيم الحد في
 دار الحرب ولا المقصود هو الا نزع ارباب دار الحرب من ولاية الامام منقطعة فيما فيعزى الوجوب عن
 الفائدة ولا يقيم بعد ما خرج لانها لم تنفقد موجبة فلا تنقلب موجبة ولو غزى من له
 ولاية الاقامة بنفسه كالخليفة و امير المؤمنين المجد على من زنى في مفسدة لانه تحت يد عجلة
 من المفسدة

الامير العسكر والسرية لانه لم يفوض اليها الاقامة واذا دخل حربي دارنا بامان فنزى
 في كسب ليس له اثم ^{الامير العسكر والسرية ١٢}
 بنمية او زنى ذي مجرمية ^{سنة} عند ابى حليفة به ولا يجد الحربي
 الحربية وهو قول محمد في ذي يعني اذا زنى مجرمية قائما اذا زنى الحربي بنمية ^{لان}
 عند محمد وهو قول ابي يوسف ^{اولا} وقال ابو يوسف يجدن كلهم هو قوله الآخر
 لا يي يوسف ان السامع التزم احكامنا مدة مقامه في دارنا في المعاملات كما ان

لأنه يعتقد أباحته وأنها ما دخل للقواريل الحاجة كالقارة وغيرها فامر بصر

[illegible][illegible]

الهداية

قوله في قوله لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل...
قوله في قوله لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل...
قوله في قوله لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل...	قوله في قوله لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل...	قوله في قوله لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل...	قوله في قوله لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل...
---	---	---	---

شاهي ص ٢٢٠

قوله في قوله لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل...
قوله في قوله لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل...
قوله في قوله لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل...

هذا هو الأصل في قوله لا يقتل المسلم الذي يدين بالزنا... من أجل أن الزنا من الكبائر... ولا يقتل المسلم الذي يدين بالزنا...

١٢١٢ من أهل بلدنا ولا يقتل المسلم الذي يدين بالزنا... من أجل أن الزنا من الكبائر... ولا يقتل المسلم الذي يدين بالزنا...

الحكم ما يرجع إلى تحصيل مقصوده وهو حقوق العباد لا يتم إلا بطمعه في الانصاف يلزم الانصاف... والقصاص من حد القذف من حقوقهم أما حد الزنا حتى الشرح وكحل وعواقر في أن الأصل في باب الزنا فعل الرجل المرأة تابعة له على ما ذكره أن شاء الله تعالى فامتناع الحد في حق الأصل يوجب امتناعه في حق التابع أما الامتناع في حق التابع لا يوجب الامتناع في حق الأصل نظيره إذا زنى الباطل بصبيته أو مجنونة وتلك الباطلة من الصبي المجنون كحقيقة فيكون فعل المحرم المستامن زنا لأنه مخاطب بحرمات ما هو الصبي وإن لم يكن مخاطبا بالشرع على أصلنا والتكليف من فعل هو زنا موجب الحد عليها فجاء الصبي المجنون لأنها لا مخاطبة في نظير هذا الاختلاف إذا زنى المكروه بالباطلة فلهما طاعة عندنا وعند غيره لا تخد قال وإذا زنى الصبي أو المجنون بأمرأة طاعة فلا حد عليه ولا عليها وقال زفر والشافعي يجب الحد عليها وهو رواية عن أبي يوسف وإن زنى صبي مجنونة أو صغيرة قياما مثلهما لا رجل خاصة وهذا بالاجماع لأن العدل من جانبها لا يوجب سقوط الحد من جانبها فكذلك العبد من جانبها لأن كلاهما مأخوذ بفعله وتبأن فعل الزنا يتحقق منهما وأنه من فعل الفعل وله أن يسمى هو وأطبا وزانيا والمرأة موطوءة وفزانيا بها إلا أنها سميت زانية فصار اسمية للمفعول باسم الفاعل كالراضية في معنى المراضية أو كونهما مسبية بالتكليف فيتعلق الحد في حقها بالتكليف من قبل الزنا وهو فعل من هو مخاطب بالكف عنه مؤتم على مباشرته وفعل الصبي ليس بهذه الصفة فلا ينطبق

هذا هو الأصل في قوله لا يقتل المسلم الذي يدين بالزنا... من أجل أن الزنا من الكبائر... ولا يقتل المسلم الذي يدين بالزنا...

كتاب الحدود

هذا هو الأصل في قوله لا يقتل المسلم الذي يدين بالزنا... من أجل أن الزنا من الكبائر... ولا يقتل المسلم الذي يدين بالزنا...

هذا هو الأصل في قوله لا يقتل المسلم الذي يدين بالزنا... من أجل أن الزنا من الكبائر... ولا يقتل المسلم الذي يدين بالزنا...

هذا هو الأصل في قوله لا يقتل المسلم الذي يدين بالزنا... من أجل أن الزنا من الكبائر... ولا يقتل المسلم الذي يدين بالزنا...

[illegible][illegible][illegible]

ما اذ ان بها فاذهب عنها ليجب عليه قيمتها ويستقطر الحد لان الملك ما لا يشترط في
 الجثة العمياء وهي عين فاورثت شبهة **قال** وكل شيء صنعه الامام الذي ليس بفرقة امام
 فلا حد عليه الا القصاص فانه يؤخذ به بالاموال لان الحد وحق الله تعالى واقامتها
 اليك الى غيره ولا يمكن ان يقوم على نفسه انه لا يفيد بخلاف حقوق العباد لانه يستوفيه في
 الحق اما يمكنه لو بالاستعانة بمنعة المسلمين والقصاص بالاموال منها واما حد
 القذف قالوا الغلب فيه حق الشرع فحكمه كحكم سائر الحدود التي هي حق الله تعالى

بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الزَّنا وَالرَّجُوعِ عَنْهَا

قال واذا شهد الشهود مجدا متقادماً لم ينعهم عن اقامته بعد ثم عن الامام لم تقبل شهادتهم
 استوفى ١٢ ابي
 الا في حلقها فان خاضت في الجامع الصغير واذا شهد عليه شهود بسرقة او بشرب الخمر او بزناء
 بعد حين لم يخذ به ضمن السرقة والاصل ان الحد والغلظة حقا لله تعالى تبطل
 بالتقادم خلافاً لما في وهو يعتبرها بحق العباد وبالاقرار الذي هو احدى المجتبهين
 استوفى ١٢
 وكان ان الشاهد مختار بين الحسين من اداء الشهادة والستر فالتاخير كان لا اختيار
 استوفى ١٢
 والستر فلا قلتم على الاداء هذا الذي اضعفته حقيقة واعد اوجه حركته فتم فيها وان كان التاخير
 لا للستر يصير فاسقاً ثانياً فيقتل بالمانع عجل الاقوال ان الانسان لا يعادى نفسه فخذ
 الزنا وشرب الخمر والسرقة خالص حق الله تعالى حتى يصح الرجوع عنها بعد الاقرار
 فيكون التقادم فيه مانعاً وحده القذف فيه حق العبد لما فيه من دفع العار عنه
 من غير الاستمارة
 ولهذا لا يصح رجوعه بعد الاقرار والتقادم غير ما ينع في حقوق العباد لان الدعوى فيه

[illegible]

[illegible][illegible]

منه وانشاء الله تعالى
على نبينا محمد وآله وصحبه
وآلهم الطيبين الطاهرين
الطاهرين من كل عيب
والسلام على من لا ينطق
بالغيب الا هو اعلم بالصواب

حجة في استقاط الحق وليس بحجة في حجية قلة السقط الحدة ولا يجب عليهم وان شهد
اربعة على رجل بالزنا وهم عتقان او عتقون في قذف واحد منهم عبدا ومحمد بن قنفذ فاقم
يحدون لا يحل للشهود عليه لانه لا يثبت بشهادتهم مال فكيف يثبت الحد بهم ليسوا من اهل
اداء الشهادة والعبد ليس باهل للتحمل والاداء فلم يثبت شبهة الزنا لان الزنا يثبت بالاداء
وان شهد ابناء له وهم فتيان او ظهر لهم فتيان لم يحدوا لان الفاسق من اهل الاداء والتحمل
وان كان في ادائه نوع قصور لثمة الفسق ولهذا لو قضى لقاضي بشهادة فاسق ينفذ عند
فيثبت بشهادتهم شبهة الزنا وباعتبار قصور في الاداء لثمة الفسق يثبت شبهة عدم الزنا
فالحد المتعمد المحلل ساق في خلاف الشافعي بناء على صله ان الفاسق ليس من
اهل الشهادة فهو كالعبد عندنا وان نقص عدد الشهود عن رتبة حد ولا يهزم قذفة
اذ لا حصة عند نقصان العدد وخروج الشهادة عن القذف باعتبارها وان شهد اربعة
على رجل بالزنا فضرب بشهادتهم ثم وجب له حد واحد في قذف فاقم يحدون
لا يهزم قذفة اذ الشهود ثلاثة وليس عليهم لانه على بيت المال والضرب وان دجم فديته
على بيت المال وهذا عندنا في حنيفة وقال ارسطو يضرب ايضا على بيت المال قال العبد
الضعيف عصاه الله معناه اذا كان حرجه على هذا الخلق اذا مات من الضرب على حدة
اذا حرج الشهود لا يضمنون عندنا وعندنا يضمنون لهما ان الواجب بشهادتهم مطلق الضرب
اذا احتراز عن المخرج خارج عن الوسم فينتظم المخرج وغيره فيضاف الى شهادتهم
فيضمنون بالرجوع وعند عدم الرجوع يجب على بيت المال لانه ينتقل فعل الجبلاد

انما هو في حجية قلة السقط الحدة ولا يجب عليهم وان شهد اربعة على رجل بالزنا وهم عتقان او عتقون في قذف واحد منهم عبدا ومحمد بن قنفذ فاقم يحدون لا يحل للشهود عليه لانه لا يثبت بشهادتهم مال فكيف يثبت الحد بهم ليسوا من اهل اداء الشهادة والعبد ليس باهل للتحمل والاداء فلم يثبت شبهة الزنا لان الزنا يثبت بالاداء وان شهد ابناء له وهم فتيان او ظهر لهم فتيان لم يحدوا لان الفاسق من اهل الاداء والتحمل وان كان في ادائه نوع قصور لثمة الفسق ولهذا لو قضى لقاضي بشهادة فاسق ينفذ عند فيثبت بشهادتهم شبهة الزنا وباعتبار قصور في الاداء لثمة الفسق يثبت شبهة عدم الزنا فالحد المتعمد المحلل ساق في خلاف الشافعي بناء على صله ان الفاسق ليس من اهل الشهادة فهو كالعبد عندنا وان نقص عدد الشهود عن رتبة حد ولا يهزم قذفة اذ لا حصة عند نقصان العدد وخروج الشهادة عن القذف باعتبارها وان شهد اربعة على رجل بالزنا فضرب بشهادتهم ثم وجب له حد واحد في قذف فاقم يحدون لا يهزم قذفة اذ الشهود ثلاثة وليس عليهم لانه على بيت المال والضرب وان دجم فديته على بيت المال وهذا عندنا في حنيفة وقال ارسطو يضرب ايضا على بيت المال قال العبد الضعيف عصاه الله معناه اذا كان حرجه على هذا الخلق اذا مات من الضرب على حدة اذا حرج الشهود لا يضمنون عندنا وعندنا يضمنون لهما ان الواجب بشهادتهم مطلق الضرب اذا احتراز عن المخرج خارج عن الوسم فينتظم المخرج وغيره فيضاف الى شهادتهم فيضمنون بالرجوع وعند عدم الرجوع يجب على بيت المال لانه ينتقل فعل الجبلاد

انما هو في حجية قلة السقط الحدة ولا يجب عليهم وان شهد اربعة على رجل بالزنا وهم عتقان او عتقون في قذف واحد منهم عبدا ومحمد بن قنفذ فاقم يحدون لا يحل للشهود عليه لانه لا يثبت بشهادتهم مال فكيف يثبت الحد بهم ليسوا من اهل اداء الشهادة والعبد ليس باهل للتحمل والاداء فلم يثبت شبهة الزنا لان الزنا يثبت بالاداء وان شهد ابناء له وهم فتيان او ظهر لهم فتيان لم يحدوا لان الفاسق من اهل الاداء والتحمل وان كان في ادائه نوع قصور لثمة الفسق ولهذا لو قضى لقاضي بشهادة فاسق ينفذ عند فيثبت بشهادتهم شبهة الزنا وباعتبار قصور في الاداء لثمة الفسق يثبت شبهة عدم الزنا فالحد المتعمد المحلل ساق في خلاف الشافعي بناء على صله ان الفاسق ليس من اهل الشهادة فهو كالعبد عندنا وان نقص عدد الشهود عن رتبة حد ولا يهزم قذفة اذ لا حصة عند نقصان العدد وخروج الشهادة عن القذف باعتبارها وان شهد اربعة على رجل بالزنا فضرب بشهادتهم ثم وجب له حد واحد في قذف فاقم يحدون لا يهزم قذفة اذ الشهود ثلاثة وليس عليهم لانه على بيت المال والضرب وان دجم فديته على بيت المال وهذا عندنا في حنيفة وقال ارسطو يضرب ايضا على بيت المال قال العبد الضعيف عصاه الله معناه اذا كان حرجه على هذا الخلق اذا مات من الضرب على حدة اذا حرج الشهود لا يضمنون عندنا وعندنا يضمنون لهما ان الواجب بشهادتهم مطلق الضرب اذا احتراز عن المخرج خارج عن الوسم فينتظم المخرج وغيره فيضاف الى شهادتهم فيضمنون بالرجوع وعند عدم الرجوع يجب على بيت المال لانه ينتقل فعل الجبلاد

الى القاضي هو عامل المسلمين فوجب الغرامة في ما لم يفسد كالحرم والقصاص كابي حنيفة رة
 ان الواجب على الخلد هو ضرب موم غير جرح ولا يقيم جرحا ظاهرا كالمعنى في
 الضارب وهو قلة هديته فاقصر عليه الا ان لا يجب عليه ضمان في التضييق لا يمنع النكاح
 عن اقامة حافة الغرامة وان شهد بعبه على شهادة اربعة على رجل بالزنا لم يجد لما فيها من زيادة
 الشبهة ولا ضرورة الى تمهيد فان جاء الاولون فشهدوا على المعينة في ذلك المكان لم يجد ايضا
 معناه شهدوا على ذلك الزنا بعينه لان شهادتهم قد وثقت من جهة بره شهادة الفرد في عين
 هذه العادة اذ هم قاطنون مقامهم في الامور التميل ولا يجد الشهود ولا من متهمين
 وامتناع المدعى عن الشهود عليه بنوع شبهة وهي كافية لادعاء المدعي لا يجازيه واد اشهد
 اربعة على رجل بالزنا فوجم فكلما رجع احد حدة الواجب حدة وغرم بعم الديناه الغرامة فلا
 يفي من يفي بشهادة ثلثة ارباع الحق فيكون الفأنت بشهادة الواجب بعم الحق وقال الشافعي
 بجعل لقتل من المال بناء على صلته في شهود القصاص مشينه في الديات ان شاء الله تعالى
 واما المدعي فذهب علماءنا الى التثنية وقال زفر لا يجد لانه ان كان الواجب قاذف حتى قضى
 بطل بالوت فان كان قاذف ميت فهو مرجوم بحكم القاضي فيورث ذلك شبهة
 وتلك الشهادة انما تنقلب قذفا بالرجوع لان بالقتل شهادة تجعل الحال قذفا
 للميت وقلا انقضت لجهة فينفسخ ما يبتنى عليه وهو القضاء في حقه فلا يورث
 شبهة بخلاف ما اذا قذفه غيره لانه غير محض في حق غيره لقيام القضاء
 في حقه فان لم يجد الشهود عليه حتى رجعوا احد منهم حدة واجمعا

فيما لا يفسد كالحرم والقصاص كابي حنيفة رة
 ان الواجب على الخلد هو ضرب موم غير جرح ولا يقيم جرحا ظاهرا كالمعنى في
 الضارب وهو قلة هديته فاقصر عليه الا ان لا يجب عليه ضمان في التضييق لا يمنع النكاح
 عن اقامة حافة الغرامة وان شهد بعبه على شهادة اربعة على رجل بالزنا لم يجد لما فيها من زيادة
 الشبهة ولا ضرورة الى تمهيد فان جاء الاولون فشهدوا على المعينة في ذلك المكان لم يجد ايضا
 معناه شهدوا على ذلك الزنا بعينه لان شهادتهم قد وثقت من جهة بره شهادة الفرد في عين
 هذه العادة اذ هم قاطنون مقامهم في الامور التميل ولا يجد الشهود ولا من متهمين
 وامتناع المدعى عن الشهود عليه بنوع شبهة وهي كافية لادعاء المدعي لا يجازيه واد اشهد
 اربعة على رجل بالزنا فوجم فكلما رجع احد حدة الواجب حدة وغرم بعم الديناه الغرامة فلا
 يفي من يفي بشهادة ثلثة ارباع الحق فيكون الفأنت بشهادة الواجب بعم الحق وقال الشافعي
 بجعل لقتل من المال بناء على صلته في شهود القصاص مشينه في الديات ان شاء الله تعالى
 واما المدعي فذهب علماءنا الى التثنية وقال زفر لا يجد لانه ان كان الواجب قاذف حتى قضى
 بطل بالوت فان كان قاذف ميت فهو مرجوم بحكم القاضي فيورث ذلك شبهة
 وتلك الشهادة انما تنقلب قذفا بالرجوع لان بالقتل شهادة تجعل الحال قذفا
 للميت وقلا انقضت لجهة فينفسخ ما يبتنى عليه وهو القضاء في حقه فلا يورث
 شبهة بخلاف ما اذا قذفه غيره لانه غير محض في حق غيره لقيام القضاء
 في حقه فان لم يجد الشهود عليه حتى رجعوا احد منهم حدة واجمعا

فيما لا يفسد كالحرم والقصاص كابي حنيفة رة
 ان الواجب على الخلد هو ضرب موم غير جرح ولا يقيم جرحا ظاهرا كالمعنى في
 الضارب وهو قلة هديته فاقصر عليه الا ان لا يجب عليه ضمان في التضييق لا يمنع النكاح
 عن اقامة حافة الغرامة وان شهد بعبه على شهادة اربعة على رجل بالزنا لم يجد لما فيها من زيادة
 الشبهة ولا ضرورة الى تمهيد فان جاء الاولون فشهدوا على المعينة في ذلك المكان لم يجد ايضا
 معناه شهدوا على ذلك الزنا بعينه لان شهادتهم قد وثقت من جهة بره شهادة الفرد في عين
 هذه العادة اذ هم قاطنون مقامهم في الامور التميل ولا يجد الشهود ولا من متهمين
 وامتناع المدعى عن الشهود عليه بنوع شبهة وهي كافية لادعاء المدعي لا يجازيه واد اشهد
 اربعة على رجل بالزنا فوجم فكلما رجع احد حدة الواجب حدة وغرم بعم الديناه الغرامة فلا
 يفي من يفي بشهادة ثلثة ارباع الحق فيكون الفأنت بشهادة الواجب بعم الحق وقال الشافعي
 بجعل لقتل من المال بناء على صلته في شهود القصاص مشينه في الديات ان شاء الله تعالى
 واما المدعي فذهب علماءنا الى التثنية وقال زفر لا يجد لانه ان كان الواجب قاذف حتى قضى
 بطل بالوت فان كان قاذف ميت فهو مرجوم بحكم القاضي فيورث ذلك شبهة
 وتلك الشهادة انما تنقلب قذفا بالرجوع لان بالقتل شهادة تجعل الحال قذفا
 للميت وقلا انقضت لجهة فينفسخ ما يبتنى عليه وهو القضاء في حقه فلا يورث
 شبهة بخلاف ما اذا قذفه غيره لانه غير محض في حق غيره لقيام القضاء
 في حقه فان لم يجد الشهود عليه حتى رجعوا احد منهم حدة واجمعا

فيما لا يفسد كالحرم والقصاص كابي حنيفة رة

فيما لا يفسد كالحرم والقصاص كابي حنيفة رة
 ان الواجب على الخلد هو ضرب موم غير جرح ولا يقيم جرحا ظاهرا كالمعنى في
 الضارب وهو قلة هديته فاقصر عليه الا ان لا يجب عليه ضمان في التضييق لا يمنع النكاح
 عن اقامة حافة الغرامة وان شهد بعبه على شهادة اربعة على رجل بالزنا لم يجد لما فيها من زيادة
 الشبهة ولا ضرورة الى تمهيد فان جاء الاولون فشهدوا على المعينة في ذلك المكان لم يجد ايضا
 معناه شهدوا على ذلك الزنا بعينه لان شهادتهم قد وثقت من جهة بره شهادة الفرد في عين
 هذه العادة اذ هم قاطنون مقامهم في الامور التميل ولا يجد الشهود ولا من متهمين
 وامتناع المدعى عن الشهود عليه بنوع شبهة وهي كافية لادعاء المدعي لا يجازيه واد اشهد
 اربعة على رجل بالزنا فوجم فكلما رجع احد حدة الواجب حدة وغرم بعم الديناه الغرامة فلا
 يفي من يفي بشهادة ثلثة ارباع الحق فيكون الفأنت بشهادة الواجب بعم الحق وقال الشافعي
 بجعل لقتل من المال بناء على صلته في شهود القصاص مشينه في الديات ان شاء الله تعالى
 واما المدعي فذهب علماءنا الى التثنية وقال زفر لا يجد لانه ان كان الواجب قاذف حتى قضى
 بطل بالوت فان كان قاذف ميت فهو مرجوم بحكم القاضي فيورث ذلك شبهة
 وتلك الشهادة انما تنقلب قذفا بالرجوع لان بالقتل شهادة تجعل الحال قذفا
 للميت وقلا انقضت لجهة فينفسخ ما يبتنى عليه وهو القضاء في حقه فلا يورث
 شبهة بخلاف ما اذا قذفه غيره لانه غير محض في حق غيره لقيام القضاء
 في حقه فان لم يجد الشهود عليه حتى رجعوا احد منهم حدة واجمعا

[illegible]

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

في القياس على ما قيل في نفسه صومته بغير حق وجدا لا استحسان ان القضاة
مخبر طهر وقت الفصل فاورضه في خلاف ما اذا قبل القضاء كان الشهادة ان تصح
بعد كانه صباخ الدم معتد على ليل صبح فصل اذا اظنه حرا وعلية علامه يجب
الدية في ماله كانه عذر احوال لا تقبل البتة يجب في ثلث سنون كانه وجبة فصل الفصل
ما لم يجره وجبة اعياله والدية على بيت المال كانه امتثال مرا لا ما يقبل فصله البتة لولا بشرة
بنفسه يجب لدية في بيت المال ما ذكره ان هذا بخلاف ما اذا ضرب عنه كانه لم يجره اذا
شهد اهل جيل بالزنا وقالوا انهم انظر في بيتهم كانه صباخ الدم معتد على ليل صبح فصل اذا اظنه حرا وعلية علامه يجب
فأشبهه لطبيب القابلة واذا شهد بغيره على جيل بالزنا فذكر الاحصان كانه امرأة قد لدت
منه فانه يحكم معناه ان ينكر الدخول بعد جوده سابقا لشرائط لان الحكم ببنيات النسب
منه حكم بالدخول عليه لهذا لو طلقها يعقبها لوجبة والا حصان بنيت بمثله فان لم تكن
ولدت منه وشهد عليه بالا حصان جيل وامر بان يتم خلافا لفرق الشافعي فاشافعي
من على صلاته شهد بغيره غيره في غير الاموال وزفره يقول انه شرط في معنى لدية لان
الحناية تغتبط عند افضاف الحكم اليه فاشبهه حقيقة العلة فلا تقبل شهادة النساء في
كما اذا شهد ميتان على في بني عبدة المسلمين اعتقه قبل الزنا فلا تقبل ما ذكرنا ولنا ان الاحصان
عبارة عن الحصان المحبذ والهاما لانه من الزنا على ما ذكرنا فان يكون في معنى العلة صار كما
شهدا به في غير هذه الحالة بخلاف ما ذكرنا ان العتيق بنيت بشهادة ميتان ولا يتبع يسبق التاريخ كما
ينكر المسلم ويتصور المسلم فان جمع شهود الاحصان لا يضمنون عندنا خلافا لفرق وهو في ما شهد

في القياس على ما قيل في نفسه صومته بغير حق وجدا لا استحسان ان القضاة
مخبر طهر وقت الفصل فاورضه في خلاف ما اذا قبل القضاء كان الشهادة ان تصح
بعد كانه صباخ الدم معتد على ليل صبح فصل اذا اظنه حرا وعلية علامه يجب
الدية في ماله كانه عذر احوال لا تقبل البتة يجب في ثلث سنون كانه وجبة فصل الفصل
ما لم يجره وجبة اعياله والدية على بيت المال كانه امتثال مرا لا ما يقبل فصله البتة لولا بشرة
بنفسه يجب لدية في بيت المال ما ذكره ان هذا بخلاف ما اذا ضرب عنه كانه لم يجره اذا
شهد اهل جيل بالزنا وقالوا انهم انظر في بيتهم كانه صباخ الدم معتد على ليل صبح فصل اذا اظنه حرا وعلية علامه يجب
فأشبهه لطبيب القابلة واذا شهد بغيره على جيل بالزنا فذكر الاحصان كانه امرأة قد لدت
منه فانه يحكم معناه ان ينكر الدخول بعد جوده سابقا لشرائط لان الحكم ببنيات النسب
منه حكم بالدخول عليه لهذا لو طلقها يعقبها لوجبة والا حصان بنيت بمثله فان لم تكن
ولدت منه وشهد عليه بالا حصان جيل وامر بان يتم خلافا لفرق الشافعي فاشافعي
من على صلاته شهد بغيره غيره في غير الاموال وزفره يقول انه شرط في معنى لدية لان
الحناية تغتبط عند افضاف الحكم اليه فاشبهه حقيقة العلة فلا تقبل شهادة النساء في
كما اذا شهد ميتان على في بني عبدة المسلمين اعتقه قبل الزنا فلا تقبل ما ذكرنا ولنا ان الاحصان
عبارة عن الحصان المحبذ والهاما لانه من الزنا على ما ذكرنا فان يكون في معنى العلة صار كما
شهدا به في غير هذه الحالة بخلاف ما ذكرنا ان العتيق بنيت بشهادة ميتان ولا يتبع يسبق التاريخ كما
ينكر المسلم ويتصور المسلم فان جمع شهود الاحصان لا يضمنون عندنا خلافا لفرق وهو في ما شهد

كتاب الحرة

في القياس على ما قيل في نفسه صومته بغير حق وجدا لا استحسان ان القضاة
مخبر طهر وقت الفصل فاورضه في خلاف ما اذا قبل القضاء كان الشهادة ان تصح
بعد كانه صباخ الدم معتد على ليل صبح فصل اذا اظنه حرا وعلية علامه يجب
الدية في ماله كانه عذر احوال لا تقبل البتة يجب في ثلث سنون كانه وجبة فصل الفصل
ما لم يجره وجبة اعياله والدية على بيت المال كانه امتثال مرا لا ما يقبل فصله البتة لولا بشرة
بنفسه يجب لدية في بيت المال ما ذكره ان هذا بخلاف ما اذا ضرب عنه كانه لم يجره اذا
شهد اهل جيل بالزنا وقالوا انهم انظر في بيتهم كانه صباخ الدم معتد على ليل صبح فصل اذا اظنه حرا وعلية علامه يجب
فأشبهه لطبيب القابلة واذا شهد بغيره على جيل بالزنا فذكر الاحصان كانه امرأة قد لدت
منه فانه يحكم معناه ان ينكر الدخول بعد جوده سابقا لشرائط لان الحكم ببنيات النسب
منه حكم بالدخول عليه لهذا لو طلقها يعقبها لوجبة والا حصان بنيت بمثله فان لم تكن
ولدت منه وشهد عليه بالا حصان جيل وامر بان يتم خلافا لفرق الشافعي فاشافعي
من على صلاته شهد بغيره غيره في غير الاموال وزفره يقول انه شرط في معنى لدية لان
الحناية تغتبط عند افضاف الحكم اليه فاشبهه حقيقة العلة فلا تقبل شهادة النساء في
كما اذا شهد ميتان على في بني عبدة المسلمين اعتقه قبل الزنا فلا تقبل ما ذكرنا ولنا ان الاحصان
عبارة عن الحصان المحبذ والهاما لانه من الزنا على ما ذكرنا فان يكون في معنى العلة صار كما
شهدا به في غير هذه الحالة بخلاف ما ذكرنا ان العتيق بنيت بشهادة ميتان ولا يتبع يسبق التاريخ كما
ينكر المسلم ويتصور المسلم فان جمع شهود الاحصان لا يضمنون عندنا خلافا لفرق وهو في ما شهد

باب أحد الشرب

ومن شرب الخمر فخذوا من جرة أو جارية سكران فشهدوا له عليه السلام فلهذا كان ذلك
إذا اقروا به أو جرة أو جارية سكران فشهدوا له عليه السلام فلهذا كان ذلك
ومن شرب الخمر فخذوا من جرة أو جارية سكران فشهدوا له عليه السلام فلهذا كان ذلك
ابن يوسف وقال محمد بن الحسن إذا شهد عليه بعد ذهب محمد بن عبد الله بن حنيفة و
وقال محمد بن الحسن فالتقدم بمنع قول الشهادة بالاتفاق غير أنه مقد بالزمان عند اعتبار
الزمان وهذا لأن التأخير يفتق في الزمان والراثة قد تكون من غيره كما قيل
شعبي يقولون لي أنك شربت فلانة فقلت لهم لا بل أكلت السفرجلاء وعند ما يقف
بنو وال الراثة تقول ابن مسعود في شأن حدثم راحة الخمر فاجده وكان قيام لا من أفعى كالة
على البغربة أما صار إلى التقدير بالزمان عند تعدد اعتباره والتميز بين الراثة وبين
المستدل وإنما يشبهه على لجهال أما الأقارب فالتقدم لا يطله عند محمد كما في حد الزمان على
ما أمر تقريده وعند ما لا يقام الحد إلا عند قيام الراثة كان حد الشرب ثبت باجماع
الصحابه ولا اجماع الأبرار ابن مسعود وقد شرط قيام الراثة على أروينا قال خذ الشهد
ويجها يوجد منه وهو سكران فذهبوا به من مصر إلى مصر في الامام فانقطع ذلك قبل
ان ينتهوا به حتى قولهم جميعا لأن هذا عند ثبوت المسافة في حد الزمان والشاهد
لا يتم به في مثله وممن سكر من النبيذ حدث ما روى ان عمرو اقام الحد على عرابي سكر
من النبيذ وبين الكلام في حد السكر ومقدار حد المستحق عليه ان شاء الله تعالى

[illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الملك الناصر محمد بن قلاوون
الملك الناصر محمد بن قلاوون
الملك الناصر محمد بن قلاوون

وَأَوَّلُ الْفَتْحِ فِي الْوَقْفِ وَالْإِقْبَالِ فِي الْوَقْفِ وَالْإِقْبَالِ فِي الْوَقْفِ وَالْإِقْبَالِ فِي الْوَقْفِ

این کتاب در کتابخانه
موزه و مرکز اسناد
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

[illegible][illegible][illegible]

في رواية يحنال له كان جالسا حتى أتته امرأة من أهل بيته فبكت عليه وقالت يا أبا عبد الله ما فعلت بك قال ما فعلت بك إلا ما فعلت بك قال ما فعلت بك إلا ما فعلت بك قال ما فعلت بك إلا ما فعلت بك

باب حد القذف

وإذا قذف الرجل رجلا محصنا أو امرأة محصنة بصريح الزنا وطالب المقتد فبأجل حد حده

المحكم ثمانين سوطا إن كان حرا لقوله تعالى الذين يؤمنون المحصنات إلى أن قال فأجلدهم ثمانين جلدة

الاية والمراد الرمي بالزنا بلا جاهر وفي المتن إشارة إلى أنه هو اشتراط أربعة من الشبهات الأربعة

بأن لا يثبت شرط مطالبة المقتدوف كان فيه حقه من حيث دفع العار واحصان المقتدوف لما

قلنا قال ويفرق على عضائه ما مرق حد الزنا ولا مجرد من شياؤه لأن سببه غير مقطوع

به فلا يقيم على الشدة بخلاف حد الزنا غير أنه ينزع عنه الفرو والحشوك ذلك يمنع أيضا

الأم به وإن كان القاذف عبدا أجلا أربعين سوطا المكان الرق والاحصان أن يكون

المقتدوف حرا عاقلا بالغ مسلما عفيفا من فعل الزنا لما الحرية فلا تطبق عليه

اسم لاحصان قاله الله تعالى فليس من نصيب ما على المحصنات من العذاب أي الحرائر والعقل

والبوغ لأن العاد لا يلحق بالصبي المجنون لعدم تحقق فعل الزنا منها ولا سلام لقوله

عليه السلام من شرب بالله فليس بمحصى العفة لأن غير العفيف لا يلحقه العاد وكذا القاذف

صادق فيه من كفى نسب غيره وقال لست لأبياؤه فانه يجد هذا إذا كانت أمه حرة

مسألة لأنه في الحقيقة قذف لا مه لأن النسب مما ينفي عن الزاني كاهن غيره ومن قال غير

ولد له السيد بسنده ولو كان لها ابن من غيره لم يكن يطالب بحق السيد الوفاة المرافعة

ومن قدن غير ذوات المقدون بطل الحجة قال الشافعي لا يبطل ولو مات بعدما اقيم

بعض الحد بطل اليها في عندنا خلافا له بناء على انه يورث عندنا وعندنا لا يورث ولا خلاف في

حق الشرع وحق العبد فإنه شرع له دفع العار عن المقدوس وهو الذي يتفهمه على الخصوص

في هذا اليوم من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٩٧٣ م

... فان الناس من الذين ...

[illegible]

ماں اے غیب حق العباد لہذا یا حق العباد با غلبان حاجتہ و غناء السور و حق العباد اسے

فغلب حق الله على باطله الحق يتولا مولاة نصير حق الله عز وجل لا اله الا الله
هو العبد المتواضع

عالمه كونه لا ولاية للعبد في استيفاء حقوق الشرع الا بولاية و هذا هو الاصل في الشرع والذ

يتخرج عليه لفرع المختلف فيها من الألبان يعرض في حقوق العباد في حقوق الشرع
بيننا وبين الشياطين ١١
في هذه الأجزاء ١٢

وَمِنْهَا الْعَفْوَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَفْوُ الْمُقَدَّوَاتِ عِنْدَنَا وَيُصَحُّ عِنْدَهُ وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ

الاعتراض عنه ونحوه في التداخل وعند لا يجري وعن أبي يوسف أنه في

العموم مثل قول الشافعي ومن اصحابنا من قال ان الغالب حق العبد يخرج الاحكام

والاولا ظهر من اقوال القديس ثم رجع لم يقبل الرجوع لان المقدوس فيه حقا يمكنه في

الروحوعنجلال ما هو خالص حتى الله لانه لا يمكن ان يكون من قال للعري يابني لم يجد

لا بد من التمسك في الاخلاق او عدم الفصاحة وكذا اذا قال استغفر لي لما

تاریخ ۱۳۰۲

في السبع رماية الحقن يكملون رماية
والله اعلم بان فيها رماية في الاقاصي
فانظر الى هذه الرماية التي هي في الاقاصي
والمنازل من الرماية التي هي في الاقاصي
وهذه الرماية التي هي في الاقاصي
والله اعلم بان فيها رماية في الاقاصي
والله اعلم بان فيها رماية في الاقاصي

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مجلس السبعين والاربعون في تاريخ
الشيخ الفاضل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من انہ زوارہم الشیعہ فی الاصل والفرع

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

FOIA

في مثل هذه الحالة وعلى هذا الاعتبار يجب للعان دون العن على المرأة زوجها القذف منه
وعنه منها فاجماعنا ومن قولهم نقاه فانه يلعن لان النسب لزوما بقراءة وانفى
من ان لا يدرك العان ولو في حق العان
بعد اصابه فاذ قيل لعن فان نقاه فانه يلعن لان النسب لزوما بقراءة وانفى
من ان لا يدرك العان ولو في حق العان
صير اليه ضرورة التكاد في الاصل فيه جلا القذف فاذا بطل التكاذب بعد اطلاق الاصل والولد
منه الزدقين في تمام الزدج
ولد في الوهمين لا فريضة سابقا لاحقا والعان يصح بدون قطع النسب كما يصح بدون
منه الزدقين في تمام الزدج
الولد وان قال ليس ابني لا بابني فلا حجة للعان لانه انكر الولاد لا يبيد ما ذفا
فانه لم ينفذ ما بالزوجة
لا يبيد ما ذفا

[illegible]

هذه الآية نقصت من قوله تعالى فقله ثم قل في الكتاب ثبت جلدات
لأن ما دونها لا يقع به الزوج وكما يشاهد أن أحدهما على ما يراه الإمام بقدر
ما يعلم أنه من جنس لا يختلف باختلاف الناس عن أبي يوسف أنه على قوله عظم الجسم
وصغر هو عتمة رقب كل نوع من بابه شقيقا للمثل القلة من حد الزنا والقذف بغير الزنا
من حد القذف قال إن رأى لاسم أن يضم إلى الضم في التقرير المحبس في الآية صلته
وقوله في الشرع به في الجملة حتى جاز أن يلتزم به في جاز أن يضم إليه الم يشع في التقرير بالحق
تم ثبوته كما شرح في المحل لأنه من التقرير قال أسد الضرر بالتقرير لأنه جرى التحقيق فيه من
حيث العمل فلا يفتن من حيث الوصف كيلا يؤدي إلى الفوارق المقصود ولهذا
لم يخفف من حيث التفرق على الأعضاء قال ثم حد الزنا لأنه ثابت بالكتاب حد الشرب
ثبت بقول الصحابة ولأنه أعظم جناية حتى شرع فيه الرجم ثم حد الشرب لأن سببه متيقن به
ثم حد القذف لأن سببه محتمل لا كونه مائة فأذا جرى فيها الغليظ من حيث
وإلا الشهادة فلا يغلظ من حيث الوصف ومن حد الإمام أو غيره فإت قدمه هذا
لأنه فعل ما فعل بامر الشرع وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة كالقصاص والزرع بجلا
الزوج إذا غر زوجته لأنه مطلق في الإطلاقات يتقيد بشرط السلامة كما لو طلق
وقال الشافعي تجلديني في بيت المال لأن الألف خطأ في التقرير المتأديب أي بانه
تجلد لدية في بيت المال أن تقع عليه ربح في عامة المسلمين فيكون الغرم ومانعه
قلنا لما استوفى حق الله تعالى بامر صاد كان الله أمانه من غيره أسطر فلا يجب أن

فقد عرفت أن قوله تعالى فقله ثم قل في الكتاب ثبت جلدات
لأن ما دونها لا يقع به الزوج وكما يشاهد أن أحدهما على ما يراه الإمام بقدر
ما يعلم أنه من جنس لا يختلف باختلاف الناس عن أبي يوسف أنه على قوله عظم الجسم
وصغر هو عتمة رقب كل نوع من بابه شقيقا للمثل القلة من حد الزنا والقذف بغير الزنا
من حد القذف قال إن رأى لاسم أن يضم إلى الضم في التقرير المحبس في الآية صلته
وقوله في الشرع به في الجملة حتى جاز أن يلتزم به في جاز أن يضم إليه الم يشع في التقرير بالحق
تم ثبوته كما شرح في المحل لأنه من التقرير قال أسد الضرر بالتقرير لأنه جرى التحقيق فيه من
حيث العمل فلا يفتن من حيث الوصف كيلا يؤدي إلى الفوارق المقصود ولهذا
لم يخفف من حيث التفرق على الأعضاء قال ثم حد الزنا لأنه ثابت بالكتاب حد الشرب
ثبت بقول الصحابة ولأنه أعظم جناية حتى شرع فيه الرجم ثم حد الشرب لأن سببه متيقن به
ثم حد القذف لأن سببه محتمل لا كونه مائة فأذا جرى فيها الغليظ من حيث
وإلا الشهادة فلا يغلظ من حيث الوصف ومن حد الإمام أو غيره فإت قدمه هذا
لأنه فعل ما فعل بامر الشرع وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة كالقصاص والزرع بجلا
الزوج إذا غر زوجته لأنه مطلق في الإطلاقات يتقيد بشرط السلامة كما لو طلق
وقال الشافعي تجلديني في بيت المال لأن الألف خطأ في التقرير المتأديب أي بانه
تجلد لدية في بيت المال أن تقع عليه ربح في عامة المسلمين فيكون الغرم ومانعه
قلنا لما استوفى حق الله تعالى بامر صاد كان الله أمانه من غيره أسطر فلا يجب أن

الشرع في قوله تعالى فقله ثم قل في الكتاب ثبت جلدات
لأن ما دونها لا يقع به الزوج وكما يشاهد أن أحدهما على ما يراه الإمام بقدر
ما يعلم أنه من جنس لا يختلف باختلاف الناس عن أبي يوسف أنه على قوله عظم الجسم
وصغر هو عتمة رقب كل نوع من بابه شقيقا للمثل القلة من حد الزنا والقذف بغير الزنا
من حد القذف قال إن رأى لاسم أن يضم إلى الضم في التقرير المحبس في الآية صلته
وقوله في الشرع به في الجملة حتى جاز أن يلتزم به في جاز أن يضم إليه الم يشع في التقرير بالحق
تم ثبوته كما شرح في المحل لأنه من التقرير قال أسد الضرر بالتقرير لأنه جرى التحقيق فيه من
حيث العمل فلا يفتن من حيث الوصف كيلا يؤدي إلى الفوارق المقصود ولهذا
لم يخفف من حيث التفرق على الأعضاء قال ثم حد الزنا لأنه ثابت بالكتاب حد الشرب
ثبت بقول الصحابة ولأنه أعظم جناية حتى شرع فيه الرجم ثم حد الشرب لأن سببه متيقن به
ثم حد القذف لأن سببه محتمل لا كونه مائة فأذا جرى فيها الغليظ من حيث
وإلا الشهادة فلا يغلظ من حيث الوصف ومن حد الإمام أو غيره فإت قدمه هذا
لأنه فعل ما فعل بامر الشرع وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة كالقصاص والزرع بجلا
الزوج إذا غر زوجته لأنه مطلق في الإطلاقات يتقيد بشرط السلامة كما لو طلق
وقال الشافعي تجلديني في بيت المال لأن الألف خطأ في التقرير المتأديب أي بانه
تجلد لدية في بيت المال أن تقع عليه ربح في عامة المسلمين فيكون الغرم ومانعه
قلنا لما استوفى حق الله تعالى بامر صاد كان الله أمانه من غيره أسطر فلا يجب أن

[illegible][illegible][illegible]

فمنه ثلثه فاما قوله اي قتلته اي قتلته بالاسلحه والاولا هو قتلهم بالاسلحه والثاني هو قتلهم بالاسلحه والثالث هو قتلهم بالاسلحه

يطلق على الضررية عرفاً فانه يثبت له اشتراط المضروب كما قال في الكتاب هو الرماية
وهو كالمضروب في كمال الجنائية حتى لو سرق عشرة تبرأ قيمته القص من عشرة مضروباً كما يجب
القطع المعتبر وذن سبعة مثاقيل لانه متعارف في عامة البلاد وقوله او ما يبلغ قيمته
عشرة دنانير اشارة الى ان غير الدنانير اهمر بعين قيمته بها وان كان هبوا كذا من جنه لا يقطع
فيكون البشعة مائة وسبعمائة من دنانير شاء الله تعالى قال ابن عبد الحنف في لقطع سواها
لان النص لم يفصل وان التصفيف متعدد فيتم كمال صيانة اموال الناس ويجب
القطع باقراره مرة واحدة وهذا عندنا في حنفية ومحمد وقال ابو يوسف لا يقطع الا بالاقوال
مؤيدين ويروى عنهما في مجلسين مختلفين لانه احدى المجتهدين فمعتبر بالآخر في هي ابي
كذلك اعتبرنا في الزنا وطهران السرقة قد ظهرت بالقرار مرة فيمكنه به كما في نقصان من حده
القتل ولا اعتبار بالشهادة لان الزيادة تفيد فيها تقليل تهمة الكذب ولا تفيد في
الافراسين لان كراهية وباب الرجوع في حق الحد لا يسند بالمتكرار والرجوع في حق المال
لا يصح اصله لان صاحب المال يكذب به واشتراط الزيادة في الزنا بخلاف انقياسه فيقتصر
على مورد الشرع قال ويجب بشهادة شاهدين لتحقيق الظهور كما في سائر الحقوق ينبغي
ان يثبت لها الا باليمين في بينة السرقة وقاهايتها بيمينها وصكان الزيادة الاحتياطية امر
في الحد ويحبسها الى ان يسأل من الشهود للتهمة قال واذا اشتهر جماعة في
سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم قطع وان اصابه اقل لا يقطع لان الموجب سرقة
النصاب ويجب على كل واحد منهم مجبايته فيعتبر كمال النصاب في حقه

هذا هو الأصل في الضررية عرفاً فانه يثبت له اشتراط المضروب كما قال في الكتاب هو الرماية وهو كالمضروب في كمال الجنائية حتى لو سرق عشرة تبرأ قيمته القص من عشرة مضروباً كما يجب القطع المعتبر وذن سبعة مثاقيل لانه متعارف في عامة البلاد وقوله او ما يبلغ قيمته عشرة دنانير اشارة الى ان غير الدنانير اهمر بعين قيمته بها وان كان هبوا كذا من جنه لا يقطع فيكون البشعة مائة وسبعمائة من دنانير شاء الله تعالى قال ابن عبد الحنف في لقطع سواها لان النص لم يفصل وان التصفيف متعدد فيتم كمال صيانة اموال الناس ويجب القطع باقراره مرة واحدة وهذا عندنا في حنفية ومحمد وقال ابو يوسف لا يقطع الا بالاقوال مؤيدين ويروى عنهما في مجلسين مختلفين لانه احدى المجتهدين فمعتبر بالآخر في هي ابي كذلك اعتبرنا في الزنا وطهران السرقة قد ظهرت بالقرار مرة فيمكنه به كما في نقصان من حده القتل ولا اعتبار بالشهادة لان الزيادة تفيد فيها تقليل تهمة الكذب ولا تفيد في الافراسين لان كراهية وباب الرجوع في حق الحد لا يسند بالمتكرار والرجوع في حق المال لا يصح اصله لان صاحب المال يكذب به واشتراط الزيادة في الزنا بخلاف انقياسه فيقتصر على مورد الشرع قال ويجب بشهادة شاهدين لتحقيق الظهور كما في سائر الحقوق ينبغي ان يثبت لها الا باليمين في بينة السرقة وقاهايتها بيمينها وصكان الزيادة الاحتياطية امر في الحد ويحبسها الى ان يسأل من الشهود للتهمة قال واذا اشتهر جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم قطع وان اصابه اقل لا يقطع لان الموجب سرقة النصاب ويجب على كل واحد منهم مجبايته فيعتبر كمال النصاب في حقه

باب ما يقطع فيه وما لا يقطع

ولا يقطع فيما يوجد تأفها مباحا في دار الاسلام كالحشيش والحبشيش والقصب والسمك والطير
 والصيد الزرنيخ والمغرة والنورة والاصل فيه حديث عائشة رقت قالت كانت تلبس لقطع
 حميد رسول الله عليه السلام في الشيء النافه اي الحقيق وما يوجد جنسه مباحا في الاصل
 بصوته غير غوب فيه حقيق تغل لرغبات فيه الطعام لا تضمن به فقلما يوجد خذ على
 كرم من المالك فلا حاجة الى شرع الزاجر ولا لم يحل لقطع في سرقة ما دون النصاب لان
 الحوز فيها ناقص لا يرى ان الحشيش تعلق على الابواب انما يدخل في الدار للمارة لا للاحراز
 والطير يطير والصيد يفر وكذا الشركة العامة التي كانت فيه هو على تلك الصفة نورث
 الشيعة والمحدثين في بها ويدخل في السمك المالح والطي في النهر واليد جاجر البط
 والحمام لما ذكرنا ولا طلاق قوله عليه السلام لا قطع في الطير وعن ابى يوسف انه يجب
 لقطع في كل شيء الا الطير والزب السرقين هو قول الشافعي والحجة عليه ما ذكرنا قال
 لا قطع فيما يتسارع اليه الفساد كاللبن الحمر الفواكه الرطبة لقوله عليه السلام لا قطع في
 ثمر ولا كثر ولا كثر الجوار وقيل لودى وقال عليه السلام لا قطع في الطعام والكراد والله اعلم
 ما يتسارع اليه لفساد كالمصاير والاكل منه وما في معناه كاللحم والتمر لا يقطع الحنطة والسكر
 اجماعا وقال الشافعي يقطع فيه لقوله عليه السلام لا قطع في ثمر ولا كثر فاذا اوكا الجرجير او الجرجان
 قطع قلنا اخرج على فاق العادة والذي يورثه الجرجير في عادتهم هو اليابس من الثمر في
 القطع قال لا قطع في الفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد لعدم الاحراز

والطير يطير والصيد يفر وكذا الشركة العامة التي كانت فيه هو على تلك الصفة نورث
 الشيعة والمحدثين في بها ويدخل في السمك المالح والطي في النهر واليد جاجر البط
 والحمام لما ذكرنا ولا طلاق قوله عليه السلام لا قطع في الطير وعن ابى يوسف انه يجب
 لقطع في كل شيء الا الطير والزب السرقين هو قول الشافعي والحجة عليه ما ذكرنا قال
 لا قطع فيما يتسارع اليه الفساد كاللبن الحمر الفواكه الرطبة لقوله عليه السلام لا قطع في
 ثمر ولا كثر ولا كثر الجوار وقيل لودى وقال عليه السلام لا قطع في الطعام والكراد والله اعلم
 ما يتسارع اليه لفساد كالمصاير والاكل منه وما في معناه كاللحم والتمر لا يقطع الحنطة والسكر
 اجماعا وقال الشافعي يقطع فيه لقوله عليه السلام لا قطع في ثمر ولا كثر فاذا اوكا الجرجير او الجرجان
 قطع قلنا اخرج على فاق العادة والذي يورثه الجرجير في عادتهم هو اليابس من الثمر في
 القطع قال لا قطع في الفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد لعدم الاحراز

والطير يطير والصيد يفر وكذا الشركة العامة التي كانت فيه هو على تلك الصفة نورث
 الشيعة والمحدثين في بها ويدخل في السمك المالح والطي في النهر واليد جاجر البط
 والحمام لما ذكرنا ولا طلاق قوله عليه السلام لا قطع في الطير وعن ابى يوسف انه يجب
 لقطع في كل شيء الا الطير والزب السرقين هو قول الشافعي والحجة عليه ما ذكرنا قال
 لا قطع فيما يتسارع اليه الفساد كاللبن الحمر الفواكه الرطبة لقوله عليه السلام لا قطع في
 ثمر ولا كثر ولا كثر الجوار وقيل لودى وقال عليه السلام لا قطع في الطعام والكراد والله اعلم
 ما يتسارع اليه لفساد كالمصاير والاكل منه وما في معناه كاللحم والتمر لا يقطع الحنطة والسكر
 اجماعا وقال الشافعي يقطع فيه لقوله عليه السلام لا قطع في ثمر ولا كثر فاذا اوكا الجرجير او الجرجان
 قطع قلنا اخرج على فاق العادة والذي يورثه الجرجير في عادتهم هو اليابس من الثمر في
 القطع قال لا قطع في الفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد لعدم الاحراز

والطير يطير والصيد يفر وكذا الشركة العامة التي كانت فيه هو على تلك الصفة نورث
 الشيعة والمحدثين في بها ويدخل في السمك المالح والطي في النهر واليد جاجر البط
 والحمام لما ذكرنا ولا طلاق قوله عليه السلام لا قطع في الطير وعن ابى يوسف انه يجب
 لقطع في كل شيء الا الطير والزب السرقين هو قول الشافعي والحجة عليه ما ذكرنا قال
 لا قطع فيما يتسارع اليه الفساد كاللبن الحمر الفواكه الرطبة لقوله عليه السلام لا قطع في
 ثمر ولا كثر ولا كثر الجوار وقيل لودى وقال عليه السلام لا قطع في الطعام والكراد والله اعلم
 ما يتسارع اليه لفساد كالمصاير والاكل منه وما في معناه كاللحم والتمر لا يقطع الحنطة والسكر
 اجماعا وقال الشافعي يقطع فيه لقوله عليه السلام لا قطع في ثمر ولا كثر فاذا اوكا الجرجير او الجرجان
 قطع قلنا اخرج على فاق العادة والذي يورثه الجرجير في عادتهم هو اليابس من الثمر في
 القطع قال لا قطع في الفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد لعدم الاحراز

ولا يقطع في الأثرية المطوية لأن السارق يتناول في تناول الأداة وكان بعضها ليس بمال
وفي عالية بعضها اختلافت تحقق شبهة عدم المالية قال ولا في الطنور لأنه من المأثور
ولا في سرقة المصحف وإن كان عليه حلية وقال لثاقي يقطع لأنه مال متقوم حتى يجوبه
وعن أبي يوسف مثله عن أبيه أنه يقطع إذا بلغت الحلية فصلا لأنها ليست من المصحف
فيعتبر بانفرادها وقبح الظاهر أن الأخذ يتناول في أخذ القراءة والنظر فيه لأنه لا يملكه
على اعتبار المكتوب في أحواله لاجل الحلية والأوراق والحلية وانما هي توابع ولا معتبر بالتبع
لكن سرقة آنية فيها خموقية الآنية تروى على النصارى ولا يقطع في أبواب المسجون المحرم لعدم
الأحوال فصلا ركبها بالدار بل أولى لأنه يجوز بباب الدار ما فيها ولا يجوز بباب المسجد فيه
حتى لا يقطع بسرقة متاعه قال ولا الصليب من الذهب ولا الشطر من حوله الزركاني يتألف
من أخذها الكسرى عن السكر بخلاف الذي هو الذي عليه لثاقي لأنه ما أعد للعبادة
فلا يثبت شبهة الإباحة الكسرى عن أبي يوسف أنه إن كان الصليب في الأصل لا يقطع
لعدم الحوز وإن كان في بيت أخري قطع كمال المالية والحوز ولا قطع على سارق
الصبي الحوز وإن كان عليه حلية لأن الحوز ليس بمال وما عليه من الحلية تبع له ولا يقطع
في أخذ الصبي لأنه في موضعته وقال أبو يوسف يقطع إذا كان عليه حلية حوز
انصاب لأنه يجب له قطع سرقة واحدة فكذا أمع غيره وعلى هذا إذا سرق ناء فضة
في سليمان أو نريد والخلاف في صبي لا يمتنع لا يملكه كذا يكون في يد نفسه لا قطع في
سرقة العبد الكبير لأنه غصب وخروج ويقطع في سرقة العبد الصغير لتحقيق العبد

ولا يقطع في السرقة المتعمدة لأن السارق يتناول في تناول الأداة وكان بعضها ليس بمال
وفي عالية بعضها اختلافت تحقق شبهة عدم المالية قال ولا في الطنور لأنه من المأثور
ولا في سرقة المصحف وإن كان عليه حلية وقال لثاقي يقطع لأنه مال متقوم حتى يجوبه
وعن أبي يوسف مثله عن أبيه أنه يقطع إذا بلغت الحلية فصلا لأنها ليست من المصحف
فيعتبر بانفرادها وقبح الظاهر أن الأخذ يتناول في أخذ القراءة والنظر فيه لأنه لا يملكه
على اعتبار المكتوب في أحواله لاجل الحلية والأوراق والحلية وانما هي توابع ولا معتبر بالتبع
لكن سرقة آنية فيها خموقية الآنية تروى على النصارى ولا يقطع في أبواب المسجون المحرم لعدم
الأحوال فصلا ركبها بالدار بل أولى لأنه يجوز بباب الدار ما فيها ولا يجوز بباب المسجد فيه
حتى لا يقطع بسرقة متاعه قال ولا الصليب من الذهب ولا الشطر من حوله الزركاني يتألف
من أخذها الكسرى عن السكر بخلاف الذي هو الذي عليه لثاقي لأنه ما أعد للعبادة
فلا يثبت شبهة الإباحة الكسرى عن أبي يوسف أنه إن كان الصليب في الأصل لا يقطع
لعدم الحوز وإن كان في بيت أخري قطع كمال المالية والحوز ولا قطع على سارق
الصبي الحوز وإن كان عليه حلية لأن الحوز ليس بمال وما عليه من الحلية تبع له ولا يقطع
في أخذ الصبي لأنه في موضعته وقال أبو يوسف يقطع إذا كان عليه حلية حوز
انصاب لأنه يجب له قطع سرقة واحدة فكذا أمع غيره وعلى هذا إذا سرق ناء فضة
في سليمان أو نريد والخلاف في صبي لا يمتنع لا يملكه كذا يكون في يد نفسه لا قطع في
سرقة العبد الكبير لأنه غصب وخروج ويقطع في سرقة العبد الصغير لتحقيق العبد

ولا يقطع في السرقة المتعمدة لأن السارق يتناول في تناول الأداة وكان بعضها ليس بمال
وفي عالية بعضها اختلافت تحقق شبهة عدم المالية قال ولا في الطنور لأنه من المأثور
ولا في سرقة المصحف وإن كان عليه حلية وقال لثاقي يقطع لأنه مال متقوم حتى يجوبه
وعن أبي يوسف مثله عن أبيه أنه يقطع إذا بلغت الحلية فصلا لأنها ليست من المصحف
فيعتبر بانفرادها وقبح الظاهر أن الأخذ يتناول في أخذ القراءة والنظر فيه لأنه لا يملكه
على اعتبار المكتوب في أحواله لاجل الحلية والأوراق والحلية وانما هي توابع ولا معتبر بالتبع
لكن سرقة آنية فيها خموقية الآنية تروى على النصارى ولا يقطع في أبواب المسجون المحرم لعدم
الأحوال فصلا ركبها بالدار بل أولى لأنه يجوز بباب الدار ما فيها ولا يجوز بباب المسجد فيه
حتى لا يقطع بسرقة متاعه قال ولا الصليب من الذهب ولا الشطر من حوله الزركاني يتألف
من أخذها الكسرى عن السكر بخلاف الذي هو الذي عليه لثاقي لأنه ما أعد للعبادة
فلا يثبت شبهة الإباحة الكسرى عن أبي يوسف أنه إن كان الصليب في الأصل لا يقطع
لعدم الحوز وإن كان في بيت أخري قطع كمال المالية والحوز ولا قطع على سارق
الصبي الحوز وإن كان عليه حلية لأن الحوز ليس بمال وما عليه من الحلية تبع له ولا يقطع
في أخذ الصبي لأنه في موضعته وقال أبو يوسف يقطع إذا كان عليه حلية حوز
انصاب لأنه يجب له قطع سرقة واحدة فكذا أمع غيره وعلى هذا إذا سرق ناء فضة
في سليمان أو نريد والخلاف في صبي لا يمتنع لا يملكه كذا يكون في يد نفسه لا قطع في
سرقة العبد الكبير لأنه غصب وخروج ويقطع في سرقة العبد الصغير لتحقيق العبد

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية في مسائل الفرائض والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية في مسائل الفرائض والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية في مسائل الفرائض والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية في مسائل الفرائض والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية في مسائل الفرائض والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية في مسائل الفرائض والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية في مسائل الفرائض والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة

وكذا لا يوجب سعة الشافعي عليه لقطع لقوله عليه لسلام من نبش قطعناه ولا نه مال متقوم
محرز مجزئ مثله فيقطع فيه لقوله عليه لسلام لا قطع على المحتفى وهو النباش بلغة اهل
المدينة وكان لشبهة تمكيت فلما كان لا ملك للبيت حقيقة ولا الوارث لتقدم
حاجة الميت قد تمكن الخلل في المقصود وهو لا تجزأ لان الجناية في نفسه نادرة الوجود
وما رواه غير مرفوع وهو محمول على لسياسة وان كان القبر في بيت مقفل فهو على خلاف
في الصحيح قلنا وكذا اذا سرق من تابوت فلان قافية وفيه لميت لما يقطع السارق
لمن بيت المال لانه مال العامة وهو من غير مال السارق فيه شركة قلنا ومن لم
على اخذوا هم من غير منته مثله لم يقطع لانه استيفاء لمحقه والحال والموجب فيه سواء
استحسننا لان التاجيل لتأخر المطالبة وكذا اذا سرق زيادة على حقه لانه بمقدار حقه
بغير سعة ان سرق منه غير وضاع قطع لانه ليس له ولاية الاستيفاء منه كما بيعا
بالتراضي وعن ابي يوسف انه لا يقطع لانه ان ياخذ عند بعض العلماء قضاء من
حقه وذهبا من حقه قلنا هذا قول لا يستند الى دليل ظاهر ولا يعتبر بدين اتصال لانه
به حتى لو ادعى ذلك حقه عن الجدة لانه في موضع الخلاف لو كان حقه وراهم من غير
دنانير قبل يقطع لانه ليس له حق الاخذ وقيل لا يقطع لان النقود حش من احد من سرق حيث
فقط من غير ما قد عارضه قواهم بحالها لم يقطع والقياس ان يقطع وهو رواية عن ابي يوسف
وهو قول الشافعي لقوله عليه لسلام فان عاذا فاطعة من غير فصل وكان الثاني
متكاملة ولا ولي بل اقبل لتقدم الزاجر وصار كما اذا باعه المالك من السارق

الهداية

هذا هو الحق لا يوجب سعة الشافعي عليه لقطع لقوله عليه لسلام من نبش قطعناه ولا نه مال متقوم
محرز مجزئ مثله فيقطع فيه لقوله عليه لسلام لا قطع على المحتفى وهو النباش بلغة اهل
المدينة وكان لشبهة تمكيت فلما كان لا ملك للبيت حقيقة ولا الوارث لتقدم
حاجة الميت قد تمكن الخلل في المقصود وهو لا تجزأ لان الجناية في نفسه نادرة الوجود
وما رواه غير مرفوع وهو محمول على لسياسة وان كان القبر في بيت مقفل فهو على خلاف
في الصحيح قلنا وكذا اذا سرق من تابوت فلان قافية وفيه لميت لما يقطع السارق
لمن بيت المال لانه مال العامة وهو من غير مال السارق فيه شركة قلنا ومن لم
على اخذوا هم من غير منته مثله لم يقطع لانه استيفاء لمحقه والحال والموجب فيه سواء
استحسننا لان التاجيل لتأخر المطالبة وكذا اذا سرق زيادة على حقه لانه بمقدار حقه
بغير سعة ان سرق منه غير وضاع قطع لانه ليس له ولاية الاستيفاء منه كما بيعا
بالتراضي وعن ابي يوسف انه لا يقطع لانه ان ياخذ عند بعض العلماء قضاء من
حقه وذهبا من حقه قلنا هذا قول لا يستند الى دليل ظاهر ولا يعتبر بدين اتصال لانه
به حتى لو ادعى ذلك حقه عن الجدة لانه في موضع الخلاف لو كان حقه وراهم من غير
دنانير قبل يقطع لانه ليس له حق الاخذ وقيل لا يقطع لان النقود حش من احد من سرق حيث
فقط من غير ما قد عارضه قواهم بحالها لم يقطع والقياس ان يقطع وهو رواية عن ابي يوسف
وهو قول الشافعي لقوله عليه لسلام فان عاذا فاطعة من غير فصل وكان الثاني
متكاملة ولا ولي بل اقبل لتقدم الزاجر وصار كما اذا باعه المالك من السارق

هذا هو الحق لا يوجب سعة الشافعي عليه لقطع لقوله عليه لسلام من نبش قطعناه ولا نه مال متقوم
محرز مجزئ مثله فيقطع فيه لقوله عليه لسلام لا قطع على المحتفى وهو النباش بلغة اهل
المدينة وكان لشبهة تمكيت فلما كان لا ملك للبيت حقيقة ولا الوارث لتقدم
حاجة الميت قد تمكن الخلل في المقصود وهو لا تجزأ لان الجناية في نفسه نادرة الوجود
وما رواه غير مرفوع وهو محمول على لسياسة وان كان القبر في بيت مقفل فهو على خلاف
في الصحيح قلنا وكذا اذا سرق من تابوت فلان قافية وفيه لميت لما يقطع السارق
لمن بيت المال لانه مال العامة وهو من غير مال السارق فيه شركة قلنا ومن لم
على اخذوا هم من غير منته مثله لم يقطع لانه استيفاء لمحقه والحال والموجب فيه سواء
استحسننا لان التاجيل لتأخر المطالبة وكذا اذا سرق زيادة على حقه لانه بمقدار حقه
بغير سعة ان سرق منه غير وضاع قطع لانه ليس له ولاية الاستيفاء منه كما بيعا
بالتراضي وعن ابي يوسف انه لا يقطع لانه ان ياخذ عند بعض العلماء قضاء من
حقه وذهبا من حقه قلنا هذا قول لا يستند الى دليل ظاهر ولا يعتبر بدين اتصال لانه
به حتى لو ادعى ذلك حقه عن الجدة لانه في موضع الخلاف لو كان حقه وراهم من غير
دنانير قبل يقطع لانه ليس له حق الاخذ وقيل لا يقطع لان النقود حش من احد من سرق حيث
فقط من غير ما قد عارضه قواهم بحالها لم يقطع والقياس ان يقطع وهو رواية عن ابي يوسف
وهو قول الشافعي لقوله عليه لسلام فان عاذا فاطعة من غير فصل وكان الثاني
متكاملة ولا ولي بل اقبل لتقدم الزاجر وصار كما اذا باعه المالك من السارق

الجمعة

[illegible][illegible][illegible][illegible]

الحمد لله

[illegible]

[illegible]

ان لا ادع لميليا ياكل بها ويستغنى بها ورجلا يمشى عليها ويهاجر بقية الصحابة فحرم

فانقلبا جميعا ولا ناهلا ^{اي من تحت المنزلة} ومن ثمة فقيت جنس المنفعة والحل ^{اي لا يتصل} اجروا ولا تزلوا الوجوه

والزجوفه القلب بخلاف القصاص لان حق العبد فيستوفى ما امكن جبر الحق الحديث

الطحاوي أو غيره على السياسة وإذا كان لسارق أشل اليد ليسرى واقطع أو مقطوع الرجل

اليمى لم يقطع ان في تقويت جنس البهائم طيشا او مشيا وكذا اذا كانت جله اليمى شلوا

قلنا وكن ان كان بها ما ليس في مقطوعه او شاة او اصبون فما سوى الايام كان قوام

البطش بالاهام وان كانت اصبع واحد سر والابو لم مقطوعة او שלא قطع لان نزل واحد

لا يوجب خلافاً في البطش بخلافات الأصبعين لأنه لا يتنزلان منزلة الأقدام في

نقصان البطش قال واذا قال الحاكم الجدل ما قطع بيني وبين هذا في سرقة سرقتها فمقطع يسارة

علا وخطأ فلا شيء عليه عند أبي حنيفة وقوله لا شيء عليه في الخطأ ويضمن في العمد وقال الزهري

بعضه في الخط أيضا وهو القياس المراد بالخط هو الخطأ في الاجتهاد أما الخطأ في معرفة

المرج السائر العمل عفا وقيل يجعل عدا ائضاله انه قطع ولا معصومة والخطأ في حق

العماد وغيره وضع فضله اقلداله اخطا في اعتقاده اذ ليس في النص تعين اليه في الخطأ

فإنما هو من جنس ما كان عليه في الدنيا من غير أن يتغير

وَأَمَّا فِي الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ ۖ فَمَتَىٰ يَأْتِي السَّاعَةُ لَا تَعْلَمُهَا السَّاعَاتُ ۚ

وَنُفِخَ لَهَا نِفْخَةً رَّابِعَةً فَتَنَزَّلَتْ فِيهَا ثَلَاثِينَ أَلْفًا مِّنَ الْمَلَائِكَةِ وَأُتِيَ الْكَافِرُ فِي الْمَقَابِرِ فَتَنَادَىٰ لَهُ أَخَاهُ وَخَلِيلُهُ وَمَن دُونَ ذَلِكَ مِمَّن لَّمْ يَلْمِزْهُ عَدُوٌّ يُشْرِكُهُ ۚ

[illegible]

کتاب السرقه

میں نے اپنے دل سے کہا کہ میں نے یہ سب کیا ہے۔

وان قطع سارق لبرقة سرقة منه فلم يكن له الا لبرقة لقطع السارق الثاني لان المال
 لا يملكه الا من له ملكه في نفسه ^{اي لا يملكه الا من له ملكه في نفسه}
 فيرثه يقوم في حق السارق حتى لا يجب عليه ان يملكه بالبرقة لقطع السارق في نفسه
 ولا ولا ولاية في الخصومة في الاستراد في رواية لاجل ذلك ولو واجبه عليه ولو سرق لثاني قبل ان
 لا ولا وبعد ما درى الحد يقطع بخصومة الاول لان مقتضى التقوم ضرورة القطع لم يجر
 فضلا عن ان السارق سرق سرقته فلهما ولا لغيره ^{فانه لا يقطع من سرقته} لان مقتضى التقوم ضرورة القطع لم يجر
 انه يقطع اعتبارا بما اذا ردة به لغيره لرافعة وجه الظاهر ان الخصومة شرط لظهور السرقة لان البينة
 انما تجلست ضرورة ضرورة المنازعة وقد انقطعت الخصومة بخلاف ما بعد لرافعة لانها
 الخصومة لا يحصل مقصودها فتبقى تقديرا ولا اقتضى حل رجل بالقطع في سرقة فذهب له
 لم يجره من المال لسلطانية كذا لانها اعمها المال كذا لانه قال دفروا الشا فني ردة يقطع وهو
 رواية عن ابى يوسف لان السرقة قد تمت ^{اي لا يقطع من سرقته} لان مقتضى التقوم ضرورة القطع لم يجر
 الملك وقت السرقة فلا شبهة ^{اي لا يقطع من سرقته} لان مقتضى التقوم ضرورة القطع لم يجر
 عنه بالاستية ناء اذا اقتضاء لظهوره لقطع حتى ان الله تعالى وهو ظاهر عندنا واذا كان
 كذلك يشترط قيام الخصومة عند الاستيفاء وصار كما اذا ملكها منه قبل اقتضاء
 وان كذلك اذا قصص قيمتها من النصاب يعني قبل الاستيفاء بعد الاقتضاء وعن
 انه يقطع وهو قول دفروا الشا فني اعتبارا بالنقصان في العين وكذا ان كمال النصاب
 لما كان شرطاً يشترط قيامه عند الامضاء لما ذكرنا بخلاف النقصان في العين
 لان مضمون عليه فكل النصاب عيناً وديناً لما اذا استهلك كل ما نقصان السرقة

كتاب النقصان

المعاصرة
 ان قطع من المال لا يملكه الا من له ملكه في نفسه
 فيرثه يقوم في حق السارق حتى لا يجب عليه ان يملكه بالبرقة لقطع السارق في نفسه
 ولا ولا ولاية في الخصومة في الاستراد في رواية لاجل ذلك ولو واجبه عليه ولو سرق لثاني قبل ان
 لا ولا وبعد ما درى الحد يقطع بخصومة الاول لان مقتضى التقوم ضرورة القطع لم يجر
 فضلا عن ان السارق سرق سرقته فلهما ولا لغيره لان مقتضى التقوم ضرورة القطع لم يجر
 انه يقطع اعتبارا بما اذا ردة به لغيره لرافعة وجه الظاهر ان الخصومة شرط لظهور السرقة لان البينة
 انما تجلست ضرورة ضرورة المنازعة وقد انقطعت الخصومة بخلاف ما بعد لرافعة لانها
 الخصومة لا يحصل مقصودها فتبقى تقديرا ولا اقتضى حل رجل بالقطع في سرقة فذهب له
 لم يجره من المال لسلطانية كذا لانها اعمها المال كذا لانه قال دفروا الشا فني ردة يقطع وهو
 رواية عن ابى يوسف لان السرقة قد تمت لان مقتضى التقوم ضرورة القطع لم يجر
 الملك وقت السرقة فلا شبهة لان مقتضى التقوم ضرورة القطع لم يجر
 عنه بالاستية ناء اذا اقتضاء لظهوره لقطع حتى ان الله تعالى وهو ظاهر عندنا واذا كان
 كذلك يشترط قيام الخصومة عند الاستيفاء وصار كما اذا ملكها منه قبل اقتضاء
 وان كذلك اذا قصص قيمتها من النصاب يعني قبل الاستيفاء بعد الاقتضاء وعن
 انه يقطع وهو قول دفروا الشا فني اعتبارا بالنقصان في العين وكذا ان كمال النصاب
 لما كان شرطاً يشترط قيامه عند الامضاء لما ذكرنا بخلاف النقصان في العين
 لان مضمون عليه فكل النصاب عيناً وديناً لما اذا استهلك كل ما نقصان السرقة

في مضمون ما ذكرنا من أن السرقة لا تكون ملكا سقط القطع منه وإن لم يقطع
بنيته معناه بعد ما شهد الشاهدان بالسرقة وقال الشافعي لا يسقط بمجرد الدعوى يجوز عنه
سارق فيؤدي إلى سد باب الحد لثان الشبهة وارتفع تحقيق مجرد الدعوى للاختلال ولا
معتبر ما قاله بأكيل حتى الرجوع بعد الإقرار وإذا قرر جلال السرقة ثم قال أحدهما هو ملك
لم يقطع لأن الرجوع عامل في حق الرجوع ومورد الشبهة في حق الاختلال السرقة تثبت
بإقرارهما على الشركة فإن سرقة أحدهما وشهد الشاهدان سرقة الآخر في قولنا جليل
الآخر وهو قولهم لو كان يقول ذلك لا يقطع لا يلو حذر مما يدعى الشبهة وجه قوله الآخر
أن الغيبة تمنع ثبوت السرقة على الغائب فيبقى معدوما والمعدوم لا يورث الشبهة ولا يقرب
توهم حد الشبهة على ما مر وإذا أقر العبد للمجوع عليه سرقة عشرة دراهم بعينها فأنقطع
وترد السرقة إلى المورق منه وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يقطع والعشرة للمورق
وقال محمد لا يقطع والعشرة للمورق وهو قول زفره ومعنى هذا إذا كذب المولى ولو أقر بسرقة
مال مستهلك قطع يدا ولو كان العبد مأذونا له يقطع في الوجهين قال زفره لا يقطع
في الوجهين كله لأن الأصل عندنا أن أقرا العبد على نفسه بالحدود والقصاص لا يصح كونه
يؤخذ على نفسه فلو كان مال المولى وأقر العبد على الغير غير مقبول لأن المأذون له
بما أخذ بالمال لئلا يفتقر إلى مال المولى من حيث أنه أدى ثم يفتقر إلى المال فيصير من حيث
ماله لأنه لا يفتقر في هذا الإقرار لما يشتمل عليه من الأضرار ومثله مقبول على الغير

في مضمون ما ذكرنا من أن السرقة لا تكون ملكا سقط القطع منه وإن لم يقطع
بنيته معناه بعد ما شهد الشاهدان بالسرقة وقال الشافعي لا يسقط بمجرد الدعوى يجوز عنه
سارق فيؤدي إلى سد باب الحد لثان الشبهة وارتفع تحقيق مجرد الدعوى للاختلال ولا
معتبر ما قاله بأكيل حتى الرجوع بعد الإقرار وإذا قرر جلال السرقة ثم قال أحدهما هو ملك
لم يقطع لأن الرجوع عامل في حق الرجوع ومورد الشبهة في حق الاختلال السرقة تثبت
بإقرارهما على الشركة فإن سرقة أحدهما وشهد الشاهدان سرقة الآخر في قولنا جليل
الآخر وهو قولهم لو كان يقول ذلك لا يقطع لا يلو حذر مما يدعى الشبهة وجه قوله الآخر
أن الغيبة تمنع ثبوت السرقة على الغائب فيبقى معدوما والمعدوم لا يورث الشبهة ولا يقرب
توهم حد الشبهة على ما مر وإذا أقر العبد للمجوع عليه سرقة عشرة دراهم بعينها فأنقطع
وترد السرقة إلى المورق منه وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يقطع والعشرة للمورق
وقال محمد لا يقطع والعشرة للمورق وهو قول زفره ومعنى هذا إذا كذب المولى ولو أقر بسرقة
مال مستهلك قطع يدا ولو كان العبد مأذونا له يقطع في الوجهين قال زفره لا يقطع
في الوجهين كله لأن الأصل عندنا أن أقرا العبد على نفسه بالحدود والقصاص لا يصح كونه
يؤخذ على نفسه فلو كان مال المولى وأقر العبد على الغير غير مقبول لأن المأذون له
بما أخذ بالمال لئلا يفتقر إلى مال المولى من حيث أنه أدى ثم يفتقر إلى المال فيصير من حيث
ماله لأنه لا يفتقر في هذا الإقرار لما يشتمل عليه من الأضرار ومثله مقبول على الغير

في مضمون ما ذكرنا من أن السرقة لا تكون ملكا سقط القطع منه وإن لم يقطع
بنيته معناه بعد ما شهد الشاهدان بالسرقة وقال الشافعي لا يسقط بمجرد الدعوى يجوز عنه
سارق فيؤدي إلى سد باب الحد لثان الشبهة وارتفع تحقيق مجرد الدعوى للاختلال ولا
معتبر ما قاله بأكيل حتى الرجوع بعد الإقرار وإذا قرر جلال السرقة ثم قال أحدهما هو ملك
لم يقطع لأن الرجوع عامل في حق الرجوع ومورد الشبهة في حق الاختلال السرقة تثبت
بإقرارهما على الشركة فإن سرقة أحدهما وشهد الشاهدان سرقة الآخر في قولنا جليل
الآخر وهو قولهم لو كان يقول ذلك لا يقطع لا يلو حذر مما يدعى الشبهة وجه قوله الآخر
أن الغيبة تمنع ثبوت السرقة على الغائب فيبقى معدوما والمعدوم لا يورث الشبهة ولا يقرب
توهم حد الشبهة على ما مر وإذا أقر العبد للمجوع عليه سرقة عشرة دراهم بعينها فأنقطع
وترد السرقة إلى المورق منه وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يقطع والعشرة للمورق
وقال محمد لا يقطع والعشرة للمورق وهو قول زفره ومعنى هذا إذا كذب المولى ولو أقر بسرقة
مال مستهلك قطع يدا ولو كان العبد مأذونا له يقطع في الوجهين قال زفره لا يقطع
في الوجهين كله لأن الأصل عندنا أن أقرا العبد على نفسه بالحدود والقصاص لا يصح كونه
يؤخذ على نفسه فلو كان مال المولى وأقر العبد على الغير غير مقبول لأن المأذون له
بما أخذ بالمال لئلا يفتقر إلى مال المولى من حيث أنه أدى ثم يفتقر إلى المال فيصير من حيث
ماله لأنه لا يفتقر في هذا الإقرار لما يشتمل عليه من الأضرار ومثله مقبول على الغير

بمجلس الرقعة لا يطلع الا ب

[illegible][illegible]

من خلاف قتله صلبه من شاء قتله من شاء صلبه قال فمهل يقتل ويصلب لا يقطع له
 جنازة واحدة فلا توجد بين لان ما دون النفس لا يخل في النفس بالحد كحد السر والرجم
 وطهر ان هذه عقوبة واحدة فغلطت لغلط سبب لو هو تفويت الامن على التام بالقتل واخذ لما
 وتلك كان قطع الميت الرجل صافي كدبري حد واحد وان كان في تصريح حدين المتلاخل في
 الحد ولا في حد واحد في الكتاب التعيين الصنب تركه هو ظاهر وان وعى ان يوسع
 الله اية تركه منصوص عليه المقصود التشهير ليخبر به غيره ومن يقول اصل التشهير بالقتل و
 المسابقة في الصليب فيخبر فيه ثم قال ويصلب حيا ويحرقه بجره الى ان يموت ومثله
 عن اكره في وقتين انما هو في انه يقتل ثم يوصل بترقياعن المثلة وجه الاول وهو الاصل
 الاول والصلب على هذا الوجه ابلغ في البرع وهو المقصود به قال ولا يصلب كثر من ثلثة
 انما كثر من ثلثة انما هو في ان يمس به وعن ابي يوسف تركه انه يترك على خشبة حتى
 يندطم فيه ثم يتركه رايه خيرة قتيلا حصل الاجتهاد بما ذكرناه والنهاية غير مطلوبة
 قال واذا اكل القاطع فلا دنيا عليه في مال اخذ قبله كالبقرة الصغيرة قد بيناه فان باشر
 اقل احد بمجرى انه لا يدين به من كان من اهل المعاديه وهي تحقق بان يكون البعض قد
 لا بد من انزلت اقلهم اخذوا اليهم انما الشرط القتل من احد منهم وقد تحقق
 قال واذا قتل وان كان بعضا او مجزوا بسيف فهو سواء لانه يقع قطعاً للطريق
 بقطع الماء ثم ان لم يقتل القاطع ولم يأخذ ما لا وقد جرح اقتص منه فيما
 فيه القصاص واخذ الارش منه مما فيه الارش وذلك في الاولياء

الهداية

من شاء قتله من شاء صلبه قال فمهل يقتل ويصلب لا يقطع له جنازة واحدة فلا توجد بين لان ما دون النفس لا يخل في النفس بالحد كحد السر والرجم وطهر ان هذه عقوبة واحدة فغلطت لغلط سبب لو هو تفويت الامن على التام بالقتل واخذ لما وتلك كان قطع الميت الرجل صافي كدبري حد واحد وان كان في تصريح حدين المتلاخل في الحد ولا في حد واحد في الكتاب التعيين الصنب تركه هو ظاهر وان وعى ان يوسع الله اية تركه منصوص عليه المقصود التشهير ليخبر به غيره ومن يقول اصل التشهير بالقتل والمسابقة في الصليب فيخبر فيه ثم قال ويصلب حيا ويحرقه بجره الى ان يموت ومثله عن اكره في وقتين انما هو في انه يقتل ثم يوصل بترقياعن المثلة وجه الاول وهو الاصل الاول والصلب على هذا الوجه ابلغ في البرع وهو المقصود به قال ولا يصلب كثر من ثلثة انما كثر من ثلثة انما هو في ان يمس به وعن ابي يوسف تركه انه يترك على خشبة حتى يندطم فيه ثم يتركه رايه خيرة قتيلا حصل الاجتهاد بما ذكرناه والنهاية غير مطلوبة قال واذا اكل القاطع فلا دنيا عليه في مال اخذ قبله كالبقرة الصغيرة قد بيناه فان باشر اقل احد بمجرى انه لا يدين به من كان من اهل المعاديه وهي تحقق بان يكون البعض قد لا بد من انزلت اقلهم اخذوا اليهم انما الشرط القتل من احد منهم وقد تحقق قال واذا قتل وان كان بعضا او مجزوا بسيف فهو سواء لانه يقع قطعاً للطريق بقطع الماء ثم ان لم يقتل القاطع ولم يأخذ ما لا وقد جرح اقتص منه فيما فيه القصاص واخذ الارش منه مما فيه الارش وذلك في الاولياء

من شاء قتله من شاء صلبه قال فمهل يقتل ويصلب لا يقطع له جنازة واحدة فلا توجد بين لان ما دون النفس لا يخل في النفس بالحد كحد السر والرجم وطهر ان هذه عقوبة واحدة فغلطت لغلط سبب لو هو تفويت الامن على التام بالقتل واخذ لما وتلك كان قطع الميت الرجل صافي كدبري حد واحد وان كان في تصريح حدين المتلاخل في الحد ولا في حد واحد في الكتاب التعيين الصنب تركه هو ظاهر وان وعى ان يوسع الله اية تركه منصوص عليه المقصود التشهير ليخبر به غيره ومن يقول اصل التشهير بالقتل والمسابقة في الصليب فيخبر فيه ثم قال ويصلب حيا ويحرقه بجره الى ان يموت ومثله عن اكره في وقتين انما هو في انه يقتل ثم يوصل بترقياعن المثلة وجه الاول وهو الاصل الاول والصلب على هذا الوجه ابلغ في البرع وهو المقصود به قال ولا يصلب كثر من ثلثة انما كثر من ثلثة انما هو في ان يمس به وعن ابي يوسف تركه انه يترك على خشبة حتى يندطم فيه ثم يتركه رايه خيرة قتيلا حصل الاجتهاد بما ذكرناه والنهاية غير مطلوبة قال واذا اكل القاطع فلا دنيا عليه في مال اخذ قبله كالبقرة الصغيرة قد بيناه فان باشر اقل احد بمجرى انه لا يدين به من كان من اهل المعاديه وهي تحقق بان يكون البعض قد لا بد من انزلت اقلهم اخذوا اليهم انما الشرط القتل من احد منهم وقد تحقق قال واذا قتل وان كان بعضا او مجزوا بسيف فهو سواء لانه يقع قطعاً للطريق بقطع الماء ثم ان لم يقتل القاطع ولم يأخذ ما لا وقد جرح اقتص منه فيما فيه القصاص واخذ الارش منه مما فيه الارش وذلك في الاولياء

على كل ولائ في قتال كل طمع مادة الجهاد من كراع والاسلام فيجب على الكفاية الا ان يكون النفي
عاما في صير من فرض لا يمان لقوله تعالى انهم اخفاها وثقلوا الآية وقال في الجاهل الصغير
الجهاد ووجهه لان المسلمين في سعة حتى يحتاج اليهم فاول هذه الكلام اشارة الى الوجوه
على الكفاية واخوة الى النفي العام وهذا لان المقصود عند ذلك لا يحصل الا باقامة
الكل فيفرض على كل وقتال الكفار واجب ان لم يبد النعمان لا يجلب الجهاد على
لكن الصبي مطنة المرحمة ولا عبدا ولا امرأة تقدم حق المولى الزوج ولا اعمى لا مقعد ولا
الجهاد فان جهادهم على بلد على جميع الناس لا دفع خروج المرأة بغير اذن وجهها وبعده
بغير اذن المولى كانه صار فرضي غير ملك اليه في رقي النكاح لا يظهر في حق فروض لا يمان كافي
الصلاة والصوم بخلافه لا يمان بغيره مما يقتضيه ضرورة الى ابطال حق المولى
والزوج وبكوة الجبل سادام للمسلمين في كانه يذبحه الا جرحه ولا ضرر ورة اليه لان بيت مال
مكة ليسوا اثب المسلمين واما الحربي فلا باس بان يتولى بعضهم بعضا لان فيه
دفع الضرر والاعمال الخواتم بونا اذ ان النبي عليه السلام اخذ درعاً من صفوان
وحمص كان يذري الا حمز من ادى الحيلة ويعطى الشاخص فرس القاعد

باب كيفية القتال

واذا دخل المسلمون الى الحرب فجاهدوا في مدينة او حصن او عودهم الى الاسلام ما اذن ابن عباس
ان النبي عليه السلام لما قاتل قوما حتى دعاهم الى الاسلام فان اجابوا القوا من قتالهم
لخصوا بالقسود وقد قال صلعم اقرت اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحمد لله

على كل ولائ في قتال كل طمع مادة الجهاد من كراع والاسلام فيجب على الكفاية الا ان يكون النفي
عاما في صير من فرض لا يمان لقوله تعالى انهم اخفاها وثقلوا الآية وقال في الجاهل الصغير
الجهاد ووجهه لان المسلمين في سعة حتى يحتاج اليهم فاول هذه الكلام اشارة الى الوجوه
على الكفاية واخوة الى النفي العام وهذا لان المقصود عند ذلك لا يحصل الا باقامة
الكل فيفرض على كل وقتال الكفار واجب ان لم يبد النعمان لا يجلب الجهاد على
لكن الصبي مطنة المرحمة ولا عبدا ولا امرأة تقدم حق المولى الزوج ولا اعمى لا مقعد ولا
الجهاد فان جهادهم على بلد على جميع الناس لا دفع خروج المرأة بغير اذن وجهها وبعده
بغير اذن المولى كانه صار فرضي غير ملك اليه في رقي النكاح لا يظهر في حق فروض لا يمان كافي
الصلاة والصوم بخلافه لا يمان بغيره مما يقتضيه ضرورة الى ابطال حق المولى
والزوج وبكوة الجبل سادام للمسلمين في كانه يذبحه الا جرحه ولا ضرر ورة اليه لان بيت مال
مكة ليسوا اثب المسلمين واما الحربي فلا باس بان يتولى بعضهم بعضا لان فيه
دفع الضرر والاعمال الخواتم بونا اذ ان النبي عليه السلام اخذ درعاً من صفوان
وحمص كان يذري الا حمز من ادى الحيلة ويعطى الشاخص فرس القاعد

على كل ولائ في قتال كل طمع مادة الجهاد من كراع والاسلام فيجب على الكفاية الا ان يكون النفي
عاما في صير من فرض لا يمان لقوله تعالى انهم اخفاها وثقلوا الآية وقال في الجاهل الصغير
الجهاد ووجهه لان المسلمين في سعة حتى يحتاج اليهم فاول هذه الكلام اشارة الى الوجوه
على الكفاية واخوة الى النفي العام وهذا لان المقصود عند ذلك لا يحصل الا باقامة
الكل فيفرض على كل وقتال الكفار واجب ان لم يبد النعمان لا يجلب الجهاد على
لكن الصبي مطنة المرحمة ولا عبدا ولا امرأة تقدم حق المولى الزوج ولا اعمى لا مقعد ولا
الجهاد فان جهادهم على بلد على جميع الناس لا دفع خروج المرأة بغير اذن وجهها وبعده
بغير اذن المولى كانه صار فرضي غير ملك اليه في رقي النكاح لا يظهر في حق فروض لا يمان كافي
الصلاة والصوم بخلافه لا يمان بغيره مما يقتضيه ضرورة الى ابطال حق المولى
والزوج وبكوة الجبل سادام للمسلمين في كانه يذبحه الا جرحه ولا ضرر ورة اليه لان بيت مال
مكة ليسوا اثب المسلمين واما الحربي فلا باس بان يتولى بعضهم بعضا لان فيه
دفع الضرر والاعمال الخواتم بونا اذ ان النبي عليه السلام اخذ درعاً من صفوان
وحمص كان يذري الا حمز من ادى الحيلة ويعطى الشاخص فرس القاعد

[illegible]

آنچه که در این کتاب مذکور است، به جهت آنکه در این کتاب

فيهم مسلم اسير او تاجر لان في الرمح فخر المصطفى بالذنب عن بيضة الاسلام وقتل الاسير والتاجر ضرر خاص لان قتل المظلوم من مسلمين فلو امتنع باعتباره كاشدا بانه من تروشا

بصبيان المسلمين او لا ساري لم يلتزموا عن صبيهم بل يبيعونه ويقتصدون بالمال كالكفار لان ان تعدد التمييز فعلا فقد امكن قصله والطاعة بحسب لطاقته قوما أصابوا منهم كادية عليهم ولا كفارة لان الجهاد فرض والفرمانات لا تفرق بالفرض في حاله المختصة لانه لا يمتنع حماية الضمان لما فيه من احياء نفسه ما الجهاد فبني على تلاف النفس فيمتنع حذر

الضمان قال لا بأس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين اذا كان عسكرا عظيما يوم من عليين ان الغالب هو السلامة والغالبا لا يتحقق ويكره اخرج ذلك في سرية لا يؤمن عليه لان فيه تعرضين على الضياع والضيعة وتعريض للمصاحف الاستغناء فانهم يستخفون بحماها

المسلمين هو الاول ان يصير لقوله عليه السلام لا تسافروا بالقرآن في ارض اعداء ولو دخل مسلما اليهم بامن لا بأس بان يحمل معه المصحف اذا قوما يؤمن بالهدى لان الظاهر عدم التعرض للخطر يخرج من العسكرا العظيم وقامت على يلق بهن كالحج والسقي والمداولة

فاما الشواث فقل من في البيوت ادفع الفتنه ولا يباشر القتال لانه يستدل بعرضه المسلمين الا عند الضرورة ولا يذهب خراجهم للمبايعة والخدمة فان كانوا لا يدعونهم فكل ماء دون الحوائر ولا تقابل المرأة الا بالان رجلا ولا العبد الا باذن سيده

لما سئل ان يجمع العدو على بلد ضرورة ويلبغ للمسلمين ان لا يقدروا

كتاب السيد جليل
وقوله واحد او في السيرة
فيهم مسلم اسير او تاجر لان في الرمح فخر المصطفى بالذنب عن بيضة الاسلام وقتل الاسير والتاجر ضرر خاص لان قتل المظلوم من مسلمين فلو امتنع باعتباره كاشدا بانه من تروشا
بصبيان المسلمين او لا ساري لم يلتزموا عن صبيهم بل يبيعونه ويقتصدون بالمال كالكفار لان ان تعدد التمييز فعلا فقد امكن قصله والطاعة بحسب لطاقته قوما أصابوا منهم كادية عليهم ولا كفارة لان الجهاد فرض والفرمانات لا تفرق بالفرض في حاله المختصة لانه لا يمتنع حماية الضمان لما فيه من احياء نفسه ما الجهاد فبني على تلاف النفس فيمتنع حذر
الضمان قال لا بأس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين اذا كان عسكرا عظيما يوم من عليين ان الغالب هو السلامة والغالبا لا يتحقق ويكره اخرج ذلك في سرية لا يؤمن عليه لان فيه تعرضين على الضياع والضيعة وتعريض للمصاحف الاستغناء فانهم يستخفون بحماها
المسلمين هو الاول ان يصير لقوله عليه السلام لا تسافروا بالقرآن في ارض اعداء ولو دخل مسلما اليهم بامن لا بأس بان يحمل معه المصحف اذا قوما يؤمن بالهدى لان الظاهر عدم التعرض للخطر يخرج من العسكرا العظيم وقامت على يلق بهن كالحج والسقي والمداولة
فاما الشواث فقل من في البيوت ادفع الفتنه ولا يباشر القتال لانه يستدل بعرضه المسلمين الا عند الضرورة ولا يذهب خراجهم للمبايعة والخدمة فان كانوا لا يدعونهم فكل ماء دون الحوائر ولا تقابل المرأة الا بالان رجلا ولا العبد الا باذن سيده
لما سئل ان يجمع العدو على بلد ضرورة ويلبغ للمسلمين ان لا يقدروا

فيهم مسلم اسير او تاجر لان في الرمح فخر المصطفى بالذنب عن بيضة الاسلام وقتل الاسير والتاجر ضرر خاص لان قتل المظلوم من مسلمين فلو امتنع باعتباره كاشدا بانه من تروشا

الجداية

واذا رأى كاهن ان يصالح اهل الحرب ويريحهم كان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به
 لقوله تعالى وان جنوا للسلام فاحرم لها وول كل على الله وواو عر رسول الله عليه السلام اهل
 مكة عام الحديبية على ان يصنع الحرب بينه وبينهم عشر سنين وكان الموادة جهاد معنى
 اذا كان خيرا للمسلمين لان المقصود وهو دفع الشر حاصل به ولا يقتصر الحكم على المدة المروية
 لتعدى معنى الى ما زاد عليها بخلاف ما اذا لم تكن خيرا لانه ترك الجهاد صورة ومعنى ارضا لهم
 مدة ثم رأى نقص الجهاد فنفذ اليهم كاهنهم وقتلهم ولا عليه لسلامه بهذا الموادة التي كانت
 بينه وبين اهل مكة وكان المصلحة لما قبلت كان النبد جهادا او ايفاء العهد ترك الجهاد صورة
 ومعنى فلا بأس من النبد تحريزا عن الغد وقد قال عليه السلام في اليهود وفاء لا غدر ولا
 من اعتبا ومدة يبلغ فيها خبر النبد الى جمعهم يكفى في ذلك بمعنى مدة يتمكن ملكهم بعد
 عليه بالنبد من انفاذا الى احوال اطراف مملكتهم لان ذلك يتنفي لغد قال ان بدوا
 بخيابة قاتلهم ولم يبد اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم لانهم صاروا فاقضين للعهد
 فلا حاجة الى نقضه بخلاف ما اذا دخل جماعة منهم فقطعوا الطريق ولا منعة لهم حيث
 لا يكون هذا انقضا للعهد لو كانت لهم منعة وقتلوا المسلمين علانية يكون نقضا للعهد
 في حقهم دون غيرهم لانه يغير اذن ملكهم ففعلهم لا يلزم غيرهم حتى وكان باذن
 ملكهم صاروا فاقضين للعهد لانه باتفاقهم معنى واذا رأى كاهن ما مام موادة اهل
 الحرب وان يأخذ على ذلك ما فلا بأس به لانه لما جازت الموادة بغير المال فلا
 بالمال لكن هذا اذا كان بالمسلمين حاجة اما اذا لم يكن لا يجوز لما بين من قبل

مكتبة

[illegible]

محمد بن قاسم
 الحسين بن علي
 رابطة
 نقابة
 السيف
 لا يحل
 فينا
 ولي
 ابو
 ابو
 من
 الامام

[illegible]

۱۹۹۶

[illegible]

[illegible][illegible]

عن الاسلام فهو بمنزلة الدعوة اليه ولاه مقابل الجزية ولاه مفروض عند مسلمهم ذلك
واسقط الفرض فحقا فترقا ولو لم يصح هو لا يعقل لا يصح كالمجنون وان كان يعقل وهو مجنون
عن القتال فقل الخلف وان كان ما ذناله في القتال فالا حرم ان يصح بالاتفاق

باب الغنائم وقسمتها

واذا افتقر الامام بلدا عتوة اي قهرا فهو بالخيار ان شاء قسمها بين المسلمين كما فعل رسول الله
عليه السلام بخيبر وان شاء اقرها له عليه ووضع عليهم الجزية وعلى راضيه بالخارج كذلك
فعل عمر بن الخطاب بالعراق بموافقة من الصحابة ولم يصح من خلفه في كل من ذلك فحقه وقيل
الاول هو الاول عند حاجة الغنائم الثاني عند عدم الحاجة ليكون على الزمان الثالث
وهذا في العقار اما في المنقول المجزأ لا يجوز المن بالرد عليهم لانه لم يرد به المتعرج فيه في
العقار خلاف الشافعي لان في لمن ابطال حق الثمانين او ملكهم فلا يجوز من غيرهم
باعداله والخارج غير عادل لقتله بخلاف الرقاب لان للامام ان يبطل حقهم راسا
بالقتل والتجعة عليه ما رويناه وكان فيه نظرا لانهم كالأكوة العاملة للمسلمين العاملة
بوجوه الزراعة والموتون مرفعة مع ما ان يعطى به الذين يأتون من بعدوا الخراج
وان قل حلالا فقد جمل ما كالدوامه وان من عليهم بالرقاب والاداضي بيد فم اليهم من
المنقولان بقدم ما يتصل العمل بالخروج عن حلال الكراهة قال وهو في الاسارى بالخيار
ان شاء قتلهم لان عليه السلام قد قتل وكان فيه حسم مادة الفساد وان شاء
استرقهم لان فيه دفع شرهم مع وفور المنفعة لاهل الاسلام وان شاء تركهم

عن الاسلام فهو بمنزلة الدعوة اليه ولاه مقابل الجزية ولاه مفروض عند مسلمهم ذلك
واسقط الفرض فحقا فترقا ولو لم يصح هو لا يعقل لا يصح كالمجنون وان كان يعقل وهو مجنون
عن القتال فقل الخلف وان كان ما ذناله في القتال فالا حرم ان يصح بالاتفاق
باب الغنائم وقسمتها
واذا افتقر الامام بلدا عتوة اي قهرا فهو بالخيار ان شاء قسمها بين المسلمين كما فعل رسول الله
عليه السلام بخيبر وان شاء اقرها له عليه ووضع عليهم الجزية وعلى راضيه بالخارج كذلك
فعل عمر بن الخطاب بالعراق بموافقة من الصحابة ولم يصح من خلفه في كل من ذلك فحقه وقيل
الاول هو الاول عند حاجة الغنائم الثاني عند عدم الحاجة ليكون على الزمان الثالث
وهذا في العقار اما في المنقول المجزأ لا يجوز المن بالرد عليهم لانه لم يرد به المتعرج فيه في
العقار خلاف الشافعي لان في لمن ابطال حق الثمانين او ملكهم فلا يجوز من غيرهم
باعداله والخارج غير عادل لقتله بخلاف الرقاب لان للامام ان يبطل حقهم راسا
بالقتل والتجعة عليه ما رويناه وكان فيه نظرا لانهم كالأكوة العاملة للمسلمين العاملة
بوجوه الزراعة والموتون مرفعة مع ما ان يعطى به الذين يأتون من بعدوا الخراج
وان قل حلالا فقد جمل ما كالدوامه وان من عليهم بالرقاب والاداضي بيد فم اليهم من
المنقولان بقدم ما يتصل العمل بالخروج عن حلال الكراهة قال وهو في الاسارى بالخيار
ان شاء قتلهم لان عليه السلام قد قتل وكان فيه حسم مادة الفساد وان شاء
استرقهم لان فيه دفع شرهم مع وفور المنفعة لاهل الاسلام وان شاء تركهم

عن الاسلام فهو بمنزلة الدعوة اليه ولاه مقابل الجزية ولاه مفروض عند مسلمهم ذلك
واسقط الفرض فحقا فترقا ولو لم يصح هو لا يعقل لا يصح كالمجنون وان كان يعقل وهو مجنون
عن القتال فقل الخلف وان كان ما ذناله في القتال فالا حرم ان يصح بالاتفاق

[illegible]

أحرار أمة المسلمين فكيف لا في مشرك العرب والموتدين على ما بين ان شاء الله تعالى لا يجوز
ان يردهم الى ارض الحرب لان فيه تفرقة على المسلمين فان سلوا لا يقتلهم ولا نداء الشريعة
ولان يستقر في غير النفقة بعد انعقاد سبيل الملك بخلاف سبيلهم قبل الاخذ لانه لم ينقض
السبب بعد لا ينفذ بالأسارى عند ابي حنيفة وقال ينفذ بهم اسارى المسلمين هو
قوله الشافعي لان فيه تخلص لمسلم وهو اول من قتل الكافر ولا تنفع به وله ان فيه
معوذ الكفرة لانه يعود حربا علينا ودفع شرهوا به خير من استنقاذ الاسير المسلم لانه اذا
بقي في ايديهم كان ابتلاء في حقهم غير مضايقة اليأس ولا علة بدفع اسيرهم اليهم مضايقة اليأس
اما المعاذلة بما لا يأخذ منهم يجوز في المشركين الذين ابدا في السير الكبار ان
لا بأس به اذا كان بالمسلمين حاجة استدل بالأسارى بدو وكان اسلم الأسارى في
ايديهم لا ينفذ بمسلم اسير في ايديهم لانه لا ينفذ الا اذا طابت نفسه به وهو ما مون
على سلامه قال ولا يجوز للمسلم عليه في على الأسارى خلاف الشافعي فانه يقول من
رسوله عليه سلام على بقض الأسارى يوم بدو وتناوله تعالى اقتلوا المشركين
حيث وجدتموهم لانه بالاسروا القسري ثبت حق الاسترقاق فيه فلا يجوز اسقاطه
بغير منفعة وعوض مما رواه منسوخ بما تلونا واذا اراد الامام العود ومعه مواشي
فلم يقد على نقلها الى ارض الاسلام ذبحها وحقها ولا يعقرها ولا يتركها وقال الشافعي
يتركها لانه عليه سلام نص في غير الشاة الا لما كثر وتلانا ذبح الحيوان يجوز لغرض صحيح
ولا غرض صحيح من كسر شوكة الاعداء ثم عرق بالذليل لانه قطع منفعة عن الكفار

حتى ستره المذلة كالقبح في كل شيء
وهو قال: يا أيها الناس، انظروا إلى ما كنتم تعملون

[illegible]

[illegible]

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِمْ لَمْ يَحْمِلْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْغَيْثُ لَمْ يَشْهَدْ لَوْ قَعَتْ وَلَا نَحْوَهَا لِحُجَّتِهَا

معنى بئكتك السوداء انك لم يوجد المجاورة على قصد القتل فالعدم السبب في الظاهر

السبيل الحقيقي هو القتال فيفيد الاستماتة على حباله فارسا اورا حلا عند القتال وما

رواه موقوف على خزانة ويلي ان يشهدا على قصده لقتال ان لم تكن الامام جملة موقوف

عليها الغنائم قسمها بين الغنائمين قصة ايداع ليعلموها الى ان الاسلام ثم رجعها منهم في قسمها

قال عبد العزيز هكذا ذكر في المختصر ولم يشترط رضاهم وهو رواية السراة الكبير والجملة

اسے فی المصنف اب اسے القدر سے اب

فی هذا ان الامام اذا وجد في المصنف جملة من النعم عليه لان الجملة والجزء مالهم او كل

اے الشیخ
نکاحیہ نام علیہ السلام

الذات فی ثلث المال فضا
لذات مال المسلمون تو کان للفقراء من اولیٰ

فرونية السيد الصوفي له ابتداء في قوصا كذا الفتح خالصة في قوصا قوصا قوصا

فمن اجل انهم قد اصابوا بالمرض في هذه الايام

[illegible]

بيع العمام بل السهمى دار الحرب ولا يملكها ويأخذها المسلمون ولا يبيعونها

الأصل ومن مات من الغائبين في دار الأعراب ولا حق له في القليعة ومن مات منكم بعد

أخرجها إلى الأسلام نصيبه لورثته فان الارث يخوي في الملك ولما كان قبل الاحوال
من الغيبة ١٢

وَأَمَّا الْمَالِكُ بْنُ كَعْبٍ وَقُلُوبُ الشَّافِعِيِّ فَمِنْ مَاتَ مِنْهُمْ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْهَزِيمَةِ يَوْمَ نَصِيبِ الْقَلْبِ

الملك فيه عتاد وقد بيناه وقال ولا بأس بان تغلق العسكر في دار الحرب ويا كلوا

ما وجدته من طعام قال العبد الضعيف أو سئل ولم يقيد بالحاجة وقد شرطها

في رواية ولم يشر لها في الاخرى وقبحه الاولى ان مشتركا بين الفانمين

[illegible]

الهداية

فلا يباح الانتفاع به الا الحاجة كما في الثياب الدواب جهة اخرى قوله عليه السلام في طعام
 خبيث كونهما واغفرها ولا تخمها وكان الحكم بغير دليل الحاجة وهو كونه في دار الحرب
 لان الغزى لا يستوجب قوت نفسه قلقت ظهوره مدة مقامه فيها والقيمة منقطعة فبقي
 على اصل الحاجة بخلاف السلاح لانه يستحبه فانعدم دليل الحاجة وقد تمس اليه
 الحاجة فيعتبر حقيقة ما يستعمله ثم يرد في النعم اذا استغنى عنه والكتابة مثل سلاح والطعام
 كالخبر والعوم ما يستعمل فيه كالسهم الزيت قال يستعملوا الحطب في بعض النسخ الطيب
 ولا يهتوا بالذهب يوحوا به اللابة لمساكن الحاجة الى جميع ذلك ويقالوا بالجهنم من
 السلاح كل ذلك بلا قسم وتاويله اذا احتاج اليه بان لم يكن له سلاح وقبيلته ولا يجوز
 ان يبيعوا من الاشياء لا يمتثلون له لان البيع يقترب على الملك ولا ملك على ما قد صاها انما
 هو بالحد وصار كالمباح له الطعام وقوله ولا يمتثلون له اشارة الى انه لا يبيعونه بالذهب
 الفضة والعرض لانه لا ضرورة الى ذلك فان باعه احدكم ثم رد الثمن الى الغنية لانه بدل
 عين كانت الجماعة واما الثياب المتاع فيكره الانتفاع بها قبل القسمة فمن غير حاجة للاشترا
 الا انه يقسم الامام بينهم في دار الحرب اذا احتجوا الى الثياب الدواب المتاع لان المحتوم
 يستباح للضرورة والمكره اولى وهذا لان حق المدح محتمل وحاجة هؤلاء متيقن بها
 فكان اولى بالوعاية ولم يذكر القسمة في السلاح ولا فرق في الحقيقة فانه اذا احتاج
 واحد يباح له الانتفاع في الفصلين وان احتاج ان كل يقسم في الفصلين بخلاف
 ما اذا احتجوا الى السبي حيث لا يقسم ولا الحاجة اليه في فصول الحوائج

في كتاب السير
 في كتاب السير
 في كتاب السير
 في كتاب السير

كتاب السير

الاصحاح
من نهج مختصر الكرسى
كتابى بستانى نهج مختصر الكرسى

لا بد من قول الاثرى
من التوفيق وهو ان

مولاى حافظ الدين بالراء
المنهاج وكن حقه

الطاسه قال شى صاحب
منه قال شى صاحب

منه قال شى صاحب
منه قال شى صاحب

منه قال شى صاحب
منه قال شى صاحب

من نهج مختصر الكرسى
كتابى بستانى نهج مختصر الكرسى

لا بد من قول الاثرى
من التوفيق وهو ان

مولاى حافظ الدين بالراء
المنهاج وكن حقه

الطاسه قال شى صاحب
منه قال شى صاحب

منه قال شى صاحب
منه قال شى صاحب

منه قال شى صاحب
منه قال شى صاحب

الاصحاح
من نهج مختصر الكرسى
كتابى بستانى نهج مختصر الكرسى

لا بد من قول الاثرى
من التوفيق وهو ان

مولاى حافظ الدين بالراء
المنهاج وكن حقه

الطاسه قال شى صاحب
منه قال شى صاحب

منه قال شى صاحب
منه قال شى صاحب

منه قال شى صاحب
منه قال شى صاحب

الاصحاح
من نهج مختصر الكرسى
كتابى بستانى نهج مختصر الكرسى

لا بد من قول الاثرى
من التوفيق وهو ان

مولاى حافظ الدين بالراء
المنهاج وكن حقه

الطاسه قال شى صاحب
منه قال شى صاحب

منه قال شى صاحب
منه قال شى صاحب

منه قال شى صاحب
منه قال شى صاحب

المهلبية

دعا و دعا خوانی
و دعا و دعا خوانی
و دعا و دعا خوانی

قال ومن اسلم منهم معناه في دار الحرب حين باسلامه نفسه لان الاسلام في ابتداء

الاسترقاق وايداعه قال لا نهم مسلمون باسلامه تبعوا كل مال هو في يديه لقول

عليه السلام من اسلم على مال فهو له ولانه سبقته يد الحقيقة اليه انما هو من

قلت رواد البرق المرسى ١٢
 غلبه اووديه في يد مسلم او دعي لان في يد صهيونية حرمه ويدا لكسده فان ظهر اعل

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على من لا نبي بعده
 بعد من بيننا من بيننا من بيننا

وہی تھا کہ ایک دن وہ اپنے دوستوں کے ساتھ ایک مقام پر پہنچے جہاں ایک عجیب و غریب منظر پیش آیا۔

وہیں تکالیاک والا ہوا با

جسٹ یکن لبر بلا فلان ۱۲

للعلم فی ذیل حق تعالیٰ

فأبدا أهل الدار وسماها لها أو لوسن ببلد دار الحرب دلمرين في أبناء حبيبة وويل

هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر في قول محمد وهو قول أبي يوسف الأول

هو كغيره من الأموال بناء على أن اليد حقيقة لا مثبت على إقرار عندهما وعند

فمن يثبت وزوجته في لانها كافر حربية لا تتبعه في الاسلام وكذا حملها في

خلافاً لما في قوله أنه مسامحة بها كما في المنفصل ولنا أن المعجز وما في ريق برقه والاسم

حل للملك تبعاً لغيره بخلاف المنفصل لأنه حر لا نعلم الجزئية عند ذلك أو لاده

الْكِبَارِ فِي الْأَنْهَامِ كَفَّارِ حَيَوْنَ وَلَا تَبْعِيهِ وَمَنْ قَاتَلَ مِنْ عِبِيدِ اللَّهِ لَا يَمُوتُ عَلَى

مولاہ خرج من ريدہ فصار تبعاً لاهل دارہم وما کان من مالہ فی يد حربی فهو

و بعض ساکنان اوودون که آن رده است میتر و تو ما کان غنی سانی رده مسلم او و می

فمنهم من قال لا يملك من خلقه شيئا قال العبد الضعيف رحمه الله انك

ای اکتفون: ادب

[illegible]

قول محمد بن همام المال بالبع للنفس ولا صارت معصية إلا إسلام يليقها فإليه هاتولة أن
سلوت رقاقة ١٣١٧

و ما تم و ما من العلم ان
اذا لم يكن احد من
العلماء قد وجدوا
الباب عن العلم
فلا بد ان يكون
العلماء قد وجدوا
الباب عن العلم
فلا بد ان يكون

الهداية

مقال مباح في ذلك بالاستيلاء والنفس لم تضر وعصومة بالاسلام الاتري انها ليست بمبتغاة
الا انه يحرم الغرض في الاصل الكوبه مكلفا واحة العرض بعرض شري وقد اندفع
بالاسلام في المال لانه خلق حصة للافتها فكان محلا للملك ليست يدا حكما فلم تنبئت
واذا اخرج المسلمون من دار الحرب لم يجز ان يعطوا من الغنيمة ولا ياكلوا منها لان الضرورة قد ادرت
ولا يباح باعتبارها وان الحق قد تال حتى يوزع نصيبه ولا كذلك قبل الاخراج الى دار
الاسلام ومن فضل معه علف او طعام رقة الى الغنيمة معناه اذا لم تقسم وتقسما شيئا ففى
مثل قولنا وعنه ان لا يرد اعتبارا بالمتلصص كنان الاختصاص ضرورة الحاجة وقد
ذالت بخلاف المتلصص لان كان احق به قبل الاخراج فكذا بعد وتبعيا القسمة تصدقوا
به ان كانوا انبيا وانفقوا ايمان كانوا اعمالا وغيره كما في حكم اللفظ كقولهم على الفاء
فان كانوا استغوا به ببدل الا حاز بترد قيمته الى البغيمان كان لهم يقسم وان قسمت الغنيمة
فالذي يتصدق بغيره والفقير لا شيء عليه لقيام القيمة مقام الاصل فاخذ حكمه
فصل في كيفية القسمة قال ويقسم الامام الغنيمة فيخرج خمسها لقوله تعالى
فان في خمسها وللرسول استثنى الخمس فيسمل ربيعة الاخماس بين الفاتمين لانه عليه
السلام في خمسها بين الفاتمين ثم للفارس سمان وللراجل سهم عندا في خليفة وقولا
للفارس ثلاثة اسهم وهو قول الشافعي لما روي ابن عمر ان النبي عليه السلام اسهم
للفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهمان وكان الاسقفان بالفداء وغداوة على ثلاثة
امثال الراجل لان للكر والفرو الثبات والراجل للثبات لا غير ولا في حيفه

كتاب السير

ما روينا من حديث عن النبي عليه السلام اعطى الفارس سهمين والراجل سهمًا فعارض فعلا

فبرجهم الى قوله وقد قال عليه السلام للفارس سهمان والراجل سهمين وقد روي عن ابن عمر

عن النبي عليه السلام سهم للفارس سهمين والراجل سهمًا واذا عارض سهمًا وايتاه ترجع رواية خفية

وكان الكثر والفارس جنس واحد فيكون فناءه مثل فناء الراجل ففضل عليه سهم ولانه تعدت

اعتبار قتله بالزيادة لتعد معرفته في المعركة على سائر الفارس سبيل ان النفس لفر

والراجل سبب واحد فكان استحقاقه على ضعفه ولا يسهم الفارس احد قال ابو يوسف ثم

الفارسين لما روي عن النبي عليه السلام اسهم الفارسين لان الواحد قد يعني فجهتا جري الى الكثرة

ان البراء بن اوس قد فرس في سهم رسول الله عليه السلام الفارسين احد لان القتال

لا يتحقق بفارسين دفعة واحدة فلا يكون السبب لظاهر مفضيا الى القتال عليه ما في سهم

لواحد ولانه لا يسهم لثلاثة افراس ما رواه حمول على التثنية كما اعطى سبعة من الكوع سهمين

وهو اجل والبراذين العناق سواء لان الارهاب مضاف الى جنس الخيل في الكتاب قال الله

تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم واسلم الخيل يطلق على البراذين

والعناق والجهين والمقوت اطلاقا واحدا لان العربي ان كان في الطلب والهرب اقوى

فالتفرون اصبروا الذين عطفوا في كل واحد منهما منفعة مقبرة فاستويا ومن دخل دار الحرب

فارسا قفق فرسه استحق سهم الفارس ومن دخل لاجلا فاشترى فوسا استحق سهم راجل

جوابه لشافعي على عكس الفصلين هكذا روي ابن المبارك عن ابي حنيفة في الفصل الثاني

يستحق سهم الفارس الحاصل ان المتبرع عندنا حالة الجائزة وعندنا حال اقتضاء الحرب

العدلية

اما لو روي عن النبي عليه السلام اعطى الفارس سهمين والراجل سهمًا فعارض فعلا

فبرجهم الى قوله وقد قال عليه السلام للفارس سهمان والراجل سهمين وقد روي عن ابن عمر

عن النبي عليه السلام سهم للفارس سهمين والراجل سهمًا وايتاه ترجع رواية خفية

كتاب السير

وغيره او ارجع الى كتاب الفارسين

فانظر الى كتاب الفارسين

فيمنعه المولى من الخروج الى القتال ثم العبد نأير غيره اذا قاتل لانه دخل بخدمة المولى فصار
 كالثاجر المبرأ من عبده اذا كانت تملأه الجحوش فيقوم على امره في نفاعا جزية عن حقيقة القتال
 فيقام هذا النوع من الامانة مقام القتال بخلاف العبد لانه قادر على حقيقة القتال والدمى
 انما يرضى له اذا قاتل ودل على الطريق ولم يقاتل لان فيه منفعة للمسلم لان الله يضاعف له الاجر
 في الدلالة اذا كانت فيه منفعة عظيمة وكما بلغ به السهم اذا قاتل لانه جاهد الاول ليس من عليه
 ولا يسوي بينه وبين المسلم في حكم الجهاد واما الخمس فيقسم على ثلثه سهم للبياع وسهم
 للمساكين وسهم لبيت الله في كل فداء ذى القربى منهم بقدر ما كان لا يدفع الى اغنيائهم
 وقال الشافعي لم خمس الخمس لبيت الله فيه غلبت فقيرهم وقسم بينهم للذكور مثل حظ الانثيين
 ويكون لبنى هاشم وبنو المطلب ومن غيرهم لقوله تعالى ولذو القربى من غيرهم فصل بين لغى التقدير
 ولما كان الخلاف الاربع الراشدون قسموه على ثلثه سهم على نحو ما قلناه وكفى بهم قدوة
 وقال عليه السلام يا معشر بنى هاشم ان الله تعالى كره لكم غسال الناس واولساخهم
 وعوضكم منها الخمس الخمس والعوض مما يثبت في حق من يثبت في حق المعوض وهم
 الفقراء والبنى عليه السلام اعطاهم للنصرة لا ترى انه عليه السلام قال فقال انهم
 لم يروا الواشى هكذا في الجاهلية والاسلام وشيئا عشرين اصابعه لعل من المراءى من النص
 فربا لنصرة لا قول لقربة قال فاما ذكر الله تعالى في الخمس فانه لاقتراح الكلام تبكيا باسمه
 وسهم لبيت الله عليه السلام سقط مجرته كما سقط الصفي لانه عليه السلام كان يستحق بربالته
 ولا رسول بعده والاسمى شىء كان عليه السلام يخطب فيه لنفسه من الغلبة

كتاب السير

فيمنعه المولى من الخروج الى القتال ثم العبد نأير غيره اذا قاتل لانه دخل بخدمة المولى فصار
 كالثاجر المبرأ من عبده اذا كانت تملأه الجحوش فيقوم على امره في نفاعا جزية عن حقيقة القتال
 فيقام هذا النوع من الامانة مقام القتال بخلاف العبد لانه قادر على حقيقة القتال والدمى
 انما يرضى له اذا قاتل ودل على الطريق ولم يقاتل لان فيه منفعة للمسلم لان الله يضاعف له الاجر
 في الدلالة اذا كانت فيه منفعة عظيمة وكما بلغ به السهم اذا قاتل لانه جاهد الاول ليس من عليه
 ولا يسوي بينه وبين المسلم في حكم الجهاد واما الخمس فيقسم على ثلثه سهم للبياع وسهم
 للمساكين وسهم لبيت الله في كل فداء ذى القربى منهم بقدر ما كان لا يدفع الى اغنيائهم
 وقال الشافعي لم خمس الخمس لبيت الله فيه غلبت فقيرهم وقسم بينهم للذكور مثل حظ الانثيين
 ويكون لبنى هاشم وبنو المطلب ومن غيرهم لقوله تعالى ولذو القربى من غيرهم فصل بين لغى التقدير
 ولما كان الخلاف الاربع الراشدون قسموه على ثلثه سهم على نحو ما قلناه وكفى بهم قدوة
 وقال عليه السلام يا معشر بنى هاشم ان الله تعالى كره لكم غسال الناس واولساخهم
 وعوضكم منها الخمس الخمس والعوض مما يثبت في حق من يثبت في حق المعوض وهم
 الفقراء والبنى عليه السلام اعطاهم للنصرة لا ترى انه عليه السلام قال فقال انهم
 لم يروا الواشى هكذا في الجاهلية والاسلام وشيئا عشرين اصابعه لعل من المراءى من النص
 فربا لنصرة لا قول لقربة قال فاما ذكر الله تعالى في الخمس فانه لاقتراح الكلام تبكيا باسمه
 وسهم لبيت الله عليه السلام سقط مجرته كما سقط الصفي لانه عليه السلام كان يستحق بربالته
 ولا رسول بعده والاسمى شىء كان عليه السلام يخطب فيه لنفسه من الغلبة

فيمنعه المولى من الخروج الى القتال ثم العبد نأير غيره اذا قاتل لانه دخل بخدمة المولى فصار
 كالثاجر المبرأ من عبده اذا كانت تملأه الجحوش فيقوم على امره في نفاعا جزية عن حقيقة القتال
 فيقام هذا النوع من الامانة مقام القتال بخلاف العبد لانه قادر على حقيقة القتال والدمى
 انما يرضى له اذا قاتل ودل على الطريق ولم يقاتل لان فيه منفعة للمسلم لان الله يضاعف له الاجر
 في الدلالة اذا كانت فيه منفعة عظيمة وكما بلغ به السهم اذا قاتل لانه جاهد الاول ليس من عليه
 ولا يسوي بينه وبين المسلم في حكم الجهاد واما الخمس فيقسم على ثلثه سهم للبياع وسهم
 للمساكين وسهم لبيت الله في كل فداء ذى القربى منهم بقدر ما كان لا يدفع الى اغنيائهم
 وقال الشافعي لم خمس الخمس لبيت الله فيه غلبت فقيرهم وقسم بينهم للذكور مثل حظ الانثيين
 ويكون لبنى هاشم وبنو المطلب ومن غيرهم لقوله تعالى ولذو القربى من غيرهم فصل بين لغى التقدير
 ولما كان الخلاف الاربع الراشدون قسموه على ثلثه سهم على نحو ما قلناه وكفى بهم قدوة
 وقال عليه السلام يا معشر بنى هاشم ان الله تعالى كره لكم غسال الناس واولساخهم
 وعوضكم منها الخمس الخمس والعوض مما يثبت في حق من يثبت في حق المعوض وهم
 الفقراء والبنى عليه السلام اعطاهم للنصرة لا ترى انه عليه السلام قال فقال انهم
 لم يروا الواشى هكذا في الجاهلية والاسلام وشيئا عشرين اصابعه لعل من المراءى من النص
 فربا لنصرة لا قول لقربة قال فاما ذكر الله تعالى في الخمس فانه لاقتراح الكلام تبكيا باسمه
 وسهم لبيت الله عليه السلام سقط مجرته كما سقط الصفي لانه عليه السلام كان يستحق بربالته
 ولا رسول بعده والاسمى شىء كان عليه السلام يخطب فيه لنفسه من الغلبة

[illegible]

١٠٠

[illegible]

السلامة

۱. قلمی و کتبی ۲. شفاهی ۳. مصاحبه ۴. پرسش و پاسخ ۵. نمایش ۶. بازی ۷. داستان ۸. شعر ۹. نمایش ۱۰. نمایش

وقد تكون المصلحة فيه لا ينفي بعد حرج الزانية بل لا بأس به لأن حق الغير قد تأخر فيه بل لا حرج
 في تأخره بما نقله المحقق في كتابه

قال الحسن بن علي بن فضال في الخصال في الحديث في السالكين في قوله من جملة الغيبة
في الخبر في باب

والقاتل وغيره فذلك سواء وقال شافعي السلب للقاتل إذا كان من أهل بيته لم

وقد قبله قبلا قوله عليه السلام من كل قتيلا فله بابا ثم انظر الى نصب شيخ كانه يفتي في
 ثلثة اشهر الحادى عشر سنة ١٢٨٤

القائل متسللاً كترعنا وفي مختص مسلم الطهار السقاوت بينه وبين ولنا انهم ما خوفوا الجيش
 له القائل ١٣ له القائل ١٤

فيكون غنية فيقسم قسمة الغنا ثم كل نطق بمتن قال عليه السلام لا يجزي عن ابي سلمة ليس

من سلب قتيلا لا اثم عليه ففسد اذ مات وما كان له ان يعزل نصيبه من الشئ ويحمل التثقيب ففعله

على الثاني لما رويناه من زيادة الغناء لا يعتبر في جنس احد كما ذكرناه والسبب على ما نقول

من ثيابه وسبلحه فركبه كذا ما كان على مركبه من السورج الآلة وكذا ما مضى على ابدانه

من ماله من حقيقته وروى على سطرهما هذا ذلك فليس يسلب ما كان مع غلامه على دابة

اخرى فليس بسببه ثم حكم التفتيل فطمح الباقيين فما الملك فاما اثبت بعد الاحزان

بدر الاسلام لما من قبل حتى لو قال الامام من اصاب جارية نفسي له فاصابها مسلم

وانتبرأها لم يعمل له وطيرها لو كان الا يسيرها وهذا عند أبي حنيفة وابي يوسف روى وقال غير

لأن يظاها وييسر لأن التفضل بغيره الملك عند كما ثبت بالنسبة في دأ الجروب

وبالشراء من المحربي وجوب الضمان بالانفاق قد قيل على هذا الاختلاف

باب استیلاء الکفار

وإذا غلبت الروم فسيبهم واخذوا أموالهم ملكا ولا الاستيلاء بعد تحقيقه في حال استيلاء

[illegible]

Journal of Management Inquiry 18(6)

جستار
کتابخانه ایلیا

ان سید نے یہاں سے اپنے گھر کو لوٹ کر آئے اور ان کے ساتھ ایک بڑی سی جھال بھی لے گئی تھی۔

۳۲۵۳۵۱۵

واما قولهم ان السلب لا يكون الا على وجهين
 احدهما ان يكون السلب على وجهه
 الثاني ان يكون السلب على وجهه
 الثالث ان يكون السلب على وجهه
 الرابع ان يكون السلب على وجهه
 الخامس ان يكون السلب على وجهه
 السادس ان يكون السلب على وجهه
 السابع ان يكون السلب على وجهه
 الثامن ان يكون السلب على وجهه
 التاسع ان يكون السلب على وجهه
 العاشر ان يكون السلب على وجهه
 الحادي عشر ان يكون السلب على وجهه
 الثاني عشر ان يكون السلب على وجهه
 الثالث عشر ان يكون السلب على وجهه
 الرابع عشر ان يكون السلب على وجهه
 الخامس عشر ان يكون السلب على وجهه
 السادس عشر ان يكون السلب على وجهه
 السابع عشر ان يكون السلب على وجهه
 الثامن عشر ان يكون السلب على وجهه
 التاسع عشر ان يكون السلب على وجهه
 العشرون ان يكون السلب على وجهه
 الحادي والعشرون ان يكون السلب على وجهه
 الثاني والعشرون ان يكون السلب على وجهه
 الثالث والعشرون ان يكون السلب على وجهه
 الرابع والعشرون ان يكون السلب على وجهه
 الخامس والعشرون ان يكون السلب على وجهه
 السادس والعشرون ان يكون السلب على وجهه
 السابع والعشرون ان يكون السلب على وجهه
 الثامن والعشرون ان يكون السلب على وجهه
 التاسع والعشرون ان يكون السلب على وجهه
 العشرون ان يكون السلب على وجهه

المهداية

وهو السبب ما بينه ان شاء الله تعالى فان غلبنا على التواضع لما جاء من ملك اجتنابا

بما تاملنا في احوالنا على احوالنا العباد بالله واحرهم ملكوها وقال الله تعالى في

لا يملكونها لان الاستيلاء محظوظ ابتداء وانها والمحظوظ لا يتوض سببا للملك على ما عرفت

من قاعدة الخصم وكنان الاستيلاء ورد على مالي مباح فيتعقد سببا للملك فعلاحة

الملك سببا على مواضعه لان العصة تثبت منافاة الدليل ضرورة تملك الملك

من الاستفاد اذا كانت الملكية مباحا كما كان غير ان الاستيلاء لا يتحقق الا بالاحراز بالاداء

لا بد عبارة عن الاقرار على الجبل حاله والاحظ لغاية اذا حصل سببا للروية تفوق الملك

وهو الثواب الاجل فما ظنك بالملك العاجل فان ظهر عليه المسلمون فوجدوا المالكون

قبل القصة فهي لهم بغير شيء وان جازها بعد القصة اخذوها بالقيمة ان احبوا اقولها

عليه السلام فيه من حديثه قبل القصة فهو ملك بغير شيء وان وجدت به بعد القصة فهو ملك

بالقيمة وكان المالك القديم زال ملكه بغير ضالة فكان له حق الاخذ بنظره الا ان في

الاخذ بعد القصة ضررا بالماخوذ من بقاء ملكه الخاص في اخذها بالقيمة ليكتد النظر

من الجانبين في الشك في قبل القصة عمامة فقل الضرر في اخذها بغير قيمة وان دخل

دار الحرب تاجر فاشترى ذلك واخرج الى دار الاسلام فملكه الاول بالخيار ان شاء

اخذها بالتمس الذي اشتراها وان شاء تركه لانه يتضرر بالاخذ بها الا ان في دفع

المعرض بمقابلته فكان اعتدال النظر في اقتناءه ولو اشتراه بعرض ياخذ بقيمة العرض

وكو هبة لمسلم ياخذ بقيمةه لانه ثبت له ملك خاص فلا يزال

والملك سبب ما بينه ان شاء الله تعالى فان غلبنا على التواضع لما جاء من ملك اجتنابا
بما تاملنا في احوالنا على احوالنا العباد بالله واحرهم ملكوها وقال الله تعالى في
لا يملكونها لان الاستيلاء محظوظ ابتداء وانها والمحظوظ لا يتوض سببا للملك على ما عرفت
من قاعدة الخصم وكنان الاستيلاء ورد على مالي مباح فيتعقد سببا للملك فعلاحة
الملك سببا على مواضعه لان العصة تثبت منافاة الدليل ضرورة تملك الملك
من الاستفاد اذا كانت الملكية مباحا كما كان غير ان الاستيلاء لا يتحقق الا بالاحراز بالاداء
لا بد عبارة عن الاقرار على الجبل حاله والاحظ لغاية اذا حصل سببا للروية تفوق الملك
وهو الثواب الاجل فما ظنك بالملك العاجل فان ظهر عليه المسلمون فوجدوا المالكون
قبل القصة فهي لهم بغير شيء وان جازها بعد القصة اخذوها بالقيمة ان احبوا اقولها
عليه السلام فيه من حديثه قبل القصة فهو ملك بغير شيء وان وجدت به بعد القصة فهو ملك
بالقيمة وكان المالك القديم زال ملكه بغير ضالة فكان له حق الاخذ بنظره الا ان في
الاخذ بعد القصة ضررا بالماخوذ من بقاء ملكه الخاص في اخذها بالقيمة ليكتد النظر
من الجانبين في الشك في قبل القصة عمامة فقل الضرر في اخذها بغير قيمة وان دخل
دار الحرب تاجر فاشترى ذلك واخرج الى دار الاسلام فملكه الاول بالخيار ان شاء
اخذها بالتمس الذي اشتراها وان شاء تركه لانه يتضرر بالاخذ بها الا ان في دفع
المعرض بمقابلته فكان اعتدال النظر في اقتناءه ولو اشتراه بعرض ياخذ بقيمة العرض
وكو هبة لمسلم ياخذ بقيمةه لانه ثبت له ملك خاص فلا يزال

كتاب السير

۳۲۹۹۵۱۵۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

٣٣٣
 لا يقيمون ولو كان مغنوما وهو مثل يأخذ قبل القسمة ولا يأخذ بعد كان الأخذ بالمثل فيه غيب
 وكان إذا كان موهوبا لا يأخذ لما ليسوا كأن إذا كان مشترى بمثله قد اوصفا قال
 فان اسره اعبدا فاشترى رجل واخرجه الى الاسلام ففقت عنه واخذته من اهلان المولى
 يأخذ بها مثل الذي اخذ به من اعداء اما الاخذ بالثمن فلما اقتدوا ولا يأخذ الا من كان المالك فيه
 صحيح فلاخذ اخذ بمثله هو لا يفيد كما يحيط شئ من الثمن لان الاوصاف لا يقابلها شئ من الثمن
 بخلاف الشفعة لان الشفعة لما احتوت على الشفعة صارت المشتري يملك المشتري بمنزلة المشتري
 شدة فاسد لا يورث ما تضمن فيه كان الفصيل له ملك صحيح فافترقا وان اسره اعبدا
 فاشترى من اعداء فاشترى من اعداء فاشترى من اعداء فاشترى من اعداء فاشترى من اعداء
 فليس للمولى الاول ان يأخذ من الثاني بالثمن ولا اسره وادع على ملكه والمشتري الاول
 ان يأخذ من الثاني بالثمن لان الاسره وادع على ملكه ثم يأخذ المالك القديم بالثمن ان شاء
 لا فداء ام عليه المدين فبأخذ لهما وكان اذا كان لما اسره منه الثاني غاما ليس للاول ان يأخذ
 اعتبارا بحال منتهى ولا يملك علينا اهل الحرب بالثمن ولا يملك علينا اهل الحرب ولا يملك علينا اهل الحرب
 واحرارنا وملكنا عليهم جميع ذلك لان السبب في ان يملك المالك في محله طحل المال المباح
 والحرمة معصوم بنفسه كذا من سواه لا تثبت الحرية فيه من حمله ولا يملك المالك في محله طحل المال المباح
 اسقط عصمتهم جزاء على جناتهم وجعلهم ارقاء ولا جناية من هؤلاء وان عبد مسلم
 فدخل اليهم فاخذوه لم يملكوه عند ابي حنيفة وقال لا يملكون لان العصمة تلحق المالك
 لقيامه بدينه وقد الت ولجنا لو اخذوه من دار الاسلام لم يملكوه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه

[illegible]

على نفسه بالخروج من داره لان سقوط اعتبارها التحق بداره المولى عليه كملكه من الاستقلال
 وقوله المولى يظهر بداره على نفسه صرامه بنفسه فليبق محلا للمالك فخلا المخرج
 ان يدل المولى برأيه لقيام بداره اهل الدار فتم ظهور بداره واذا لم يثبت ملكه لم يثبت بداره
 ياخذ المالك القديم بغير شيء موهوبا كان ومشترا ومنه ما قبل القسمة وبعد القسمة وقد
 عوذة بداره المالك لانه لا يمكن اعادة القسمة لتفرق الغائبين بعد اجتماعهم وليس له على
 المالك جعل الابن لانه عامل لنفسه في ربه انه ملكه وان تدعى بغيره فخذ المالك
 اتفق الاستيلاء اذ كابد للجحيم لتظهر عند الخروج من داره بخلاف العبد على ما ذكرنا
 وان استلزم العبد وادخله دار الاسلام فصاحبه ياخذ بالثمن ان شاء عدا بداره فان اتفق عبد
 له بغيره ذهب مد - بغيره من ستاع فاختار المشركون ذلك كله اشترى جلد ذلك كله و
 اخبره في دار الاسلام فان المولى ياخذ العبد بغير شيء من الثمن في المتاع بغيره فاختار بداره
 وكذا لا ياخذ العبد ما معه بالثمن ان شاء اعتبارا بحالة الاجتماع بحالة الانفراد وقد بينا
 احكم في كل فرد واذا دخل الحربي دارا بامان واشترى عبدا مسلما وادخله دار الحرب
 عدا بداره حنيفه ولا لا يعتب كان ازالة كانت مستحقة بطريق معين وهو البيع وقد
 انتهت كاية الجبر عليه فبقي في بداره عدا بداره حنيفه ان تخليص لمساخر عن خل
 الكافر واجب في مقام الشرط وهو بيان الدارين مقام العلة وهو الامتاق تخليصه كما
 يقام مضمون ثلث حيض مقام التفرق فيما اذا سلم الحلال زوجين في دار الحرب واذا سلم عبد
 لحربي ثم خرج اليه او ظهر على داره فخرج كذلك اذا خرج عبيد الى عسكر المسلمين

كتاب العبد

من المولى على نفسه بالخروج من داره لان سقوط اعتبارها التحق بداره المولى عليه كملكه من الاستقلال
 وقوله المولى يظهر بداره على نفسه صرامه بنفسه فليبق محلا للمالك فخلا المخرج
 ان يدل المولى برأيه لقيام بداره اهل الدار فتم ظهور بداره واذا لم يثبت ملكه لم يثبت بداره
 ياخذ المالك القديم بغير شيء موهوبا كان ومشترا ومنه ما قبل القسمة وبعد القسمة وقد
 عوذة بداره المالك لانه لا يمكن اعادة القسمة لتفرق الغائبين بعد اجتماعهم وليس له على
 المالك جعل الابن لانه عامل لنفسه في ربه انه ملكه وان تدعى بغيره فخذ المالك
 اتفق الاستيلاء اذ كابد للجحيم لتظهر عند الخروج من داره بخلاف العبد على ما ذكرنا
 وان استلزم العبد وادخله دار الاسلام فصاحبه ياخذ بالثمن ان شاء عدا بداره فان اتفق عبد
 له بغيره ذهب مد - بغيره من ستاع فاختار المشركون ذلك كله اشترى جلد ذلك كله و
 اخبره في دار الاسلام فان المولى ياخذ العبد بغير شيء من الثمن في المتاع بغيره فاختار بداره
 وكذا لا ياخذ العبد ما معه بالثمن ان شاء اعتبارا بحالة الاجتماع بحالة الانفراد وقد بينا
 احكم في كل فرد واذا دخل الحربي دارا بامان واشترى عبدا مسلما وادخله دار الحرب
 عدا بداره حنيفه ولا لا يعتب كان ازالة كانت مستحقة بطريق معين وهو البيع وقد
 انتهت كاية الجبر عليه فبقي في بداره عدا بداره حنيفه ان تخليص لمساخر عن خل
 الكافر واجب في مقام الشرط وهو بيان الدارين مقام العلة وهو الامتاق تخليصه كما
 يقام مضمون ثلث حيض مقام التفرق فيما اذا سلم الحلال زوجين في دار الحرب واذا سلم عبد
 لحربي ثم خرج اليه او ظهر على داره فخرج كذلك اذا خرج عبيد الى عسكر المسلمين

من المولى على نفسه بالخروج من داره لان سقوط اعتبارها التحق بداره المولى عليه كملكه من الاستقلال
 وقوله المولى يظهر بداره على نفسه صرامه بنفسه فليبق محلا للمالك فخلا المخرج
 ان يدل المولى برأيه لقيام بداره اهل الدار فتم ظهور بداره واذا لم يثبت ملكه لم يثبت بداره
 ياخذ المالك القديم بغير شيء موهوبا كان ومشترا ومنه ما قبل القسمة وبعد القسمة وقد
 عوذة بداره المالك لانه لا يمكن اعادة القسمة لتفرق الغائبين بعد اجتماعهم وليس له على
 المالك جعل الابن لانه عامل لنفسه في ربه انه ملكه وان تدعى بغيره فخذ المالك
 اتفق الاستيلاء اذ كابد للجحيم لتظهر عند الخروج من داره بخلاف العبد على ما ذكرنا
 وان استلزم العبد وادخله دار الاسلام فصاحبه ياخذ بالثمن ان شاء عدا بداره فان اتفق عبد
 له بغيره ذهب مد - بغيره من ستاع فاختار المشركون ذلك كله اشترى جلد ذلك كله و
 اخبره في دار الاسلام فان المولى ياخذ العبد بغير شيء من الثمن في المتاع بغيره فاختار بداره
 وكذا لا ياخذ العبد ما معه بالثمن ان شاء اعتبارا بحالة الاجتماع بحالة الانفراد وقد بينا
 احكم في كل فرد واذا دخل الحربي دارا بامان واشترى عبدا مسلما وادخله دار الحرب
 عدا بداره حنيفه ولا لا يعتب كان ازالة كانت مستحقة بطريق معين وهو البيع وقد
 انتهت كاية الجبر عليه فبقي في بداره عدا بداره حنيفه ان تخليص لمساخر عن خل
 الكافر واجب في مقام الشرط وهو بيان الدارين مقام العلة وهو الامتاق تخليصه كما
 يقام مضمون ثلث حيض مقام التفرق فيما اذا سلم الحلال زوجين في دار الحرب واذا سلم عبد
 لحربي ثم خرج اليه او ظهر على داره فخرج كذلك اذا خرج عبيد الى عسكر المسلمين

وہ ایک طاقتور عقیدہ ہے جس کی بنیاد پر مسلمانوں کا ایمان قائم ہے کہ اللہ تعالیٰ ہر شے پر قادر ہے اور وہ ہر شے پر قادر ہے۔

[illegible]

قال يا ايها الذين آمنوا انزلوا من كل جبل
 من عرشه وحملوه الى المسجد الذي
 بناه لربكم في مكة لعلكم تتقون
 قال يا ايها الذين آمنوا انزلوا من كل
 جبل من عرشه وحملوه الى المسجد الذي
 بناه لربكم في مكة لعلكم تتقون
 قال يا ايها الذين آمنوا انزلوا من كل
 جبل من عرشه وحملوه الى المسجد الذي
 بناه لربكم في مكة لعلكم تتقون

[A large handwritten note at the bottom of the page, written diagonally from right to left.]

هو حرارته وحرارة عبيد الايمان عبيدا لطاقت اسلاموا وخروج الى رسول الله عليه السلام فقط
بعتهم وقال هو عتقاء الله كانه اخرج نفسه بالخروج اليها ثم اخذ المولاة او بلا اتفاق بمنعة
المسلمين اذا ظهر على الدوام اعتباره اول من عتبار المسلمين لانها اسبق شيئا
على نفسه الحاجة في حقها الى زيادة توكيد في حقهم الى اثبات اليد بتداء فكان اولي

باب المستامن

واذا دخل المسلم الى الجوراء فلا يحل ان يتعرض بشئ مما هو له الا من ما فيه من
 خمن ان يتعرض له بلا سيما ان التعرض بعد ذلك يكون غدا او بعد حرام اذا غدا
 ملكه فلا حرجا من ان يحبسهم او فعل غير يعلم ملكا ولم يملكه لانهم هم الذين نقضوا
 بخلافه لا سيما لانه غير مستامن فيباح له التعرض ان اطاعوا طوعا فان غدا غدا
 من غير حرج

التاجر فاخذ شيئا وخرج به مكاكرا ملكا فاحضروا لورود الاسنيلا على مال عبا حلاله حصن
 بسبب لغد فاوحى اليه خبا فيه فيوم بالتصدق به هلكان المحظوظه لا يمنع انفقاد
 على ما بيناه فاذا دخل المسلم الى الحرب يا مان فاذا ان محروفي واذا ان هو حربي اذ
 السبب ما بيناه فاذا دخل المسلم الى الحرب يا مان فاذا ان محروفي واذا ان هو حربي اذ

فصل في ما إذا كان المسلمون يقاتلون في الجهاد
فإنهم يقاتلون في الجهاد إذا كانوا
يقاتلون في الجهاد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

كتاب الاستبصار
 في معرفة حقائق الدين والادب
 من تأليف السيد محمد باقر
 المجلسي
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
 في مدينة قم المقدسة

تمام السنة وضعت عليك الجزية والاصل ان المحرري لا يمكن من اقامة دائمة في ارضه الا لا يستمر
 او الجزية لا يصير ذميا لهما وهو ناعينا فيلتحق المضرة بالمسلمين فيكون من الاقامة المستمرة
 لان في منعها قطع الميرة والطلب سد باب التجارة ففصلنا بينهما بامانة كانت امة تجب فيها
 الجزية فيكون الاقامة لمصلحة الجزية ثم ان جمع بعد مقالة الامام قبل تمام السنة الى وطنه
 فلا سبيل عليه اذ امكث سنة فهو ذميا لهما اقام سنة بعد تقديم الامام اليه صار ما اتزما
 للجزية فيصير ذميا والامام ان يوقت في ذلك ما دون السنة كالشهر والشهرين وهذا اقام
 بعد مقال لامام يصير ذميا لما قلنا ثم لا يترك ان يرجع الى ارضه لان عقد الذمة
 لا ينقض كيف وان فيه قطع الجزية وجعل ولد حربا علينا وفيه مضرة بالمسلمين فان
 دخل المحرري دارنا بامان فاشترى ارض خارج فاذا وضع عليه الخراج فهو ذميا لان خارج
 الارض بمنزلة خارج الراس فاذا التزمه صار ملتزما المقام في دارنا اما تجبره الشراء لا يصير
 ذميا لانه قد يشترى التجارة واذا الزم خارج الارض فبعد ذلك تلزمه الجزية لسنة مستقبلة
 لانه يصير ذميا بلزوم الخراج فتعتبر المدة من وقت وجوبه وقوله في الكتاب فاذا وضع
 عليه الخراج فهو ذميا بشرط الوضع فيخرج عليه حكم حجة فلا يغفل عنه واذا
 دخلت حبيبة بامان فتزوجت ذميا صارت ذميا لانها التزمت المقام تبعا للزوج
 واذا دخل حربي بامان فتزوج ذميا لم يصير ذميا لانه يمكن ان يطلقها فيرجع الى بلده
 فلم يكن ملتزما المقام ولان حربي اذ دخل ارضا بامان ثم عاد الى ارضه وطلب ديمته
 عند مسلم او ذميا او دينيا في ذمتهم فقد صار ذميا حابيا لعودته ابطال اما اذا

الجزية لا يصير ذميا لهما وهو ناعينا فيلتحق المضرة بالمسلمين فيكون من الاقامة المستمرة
 لان في منعها قطع الميرة والطلب سد باب التجارة ففصلنا بينهما بامانة كانت امة تجب فيها
 الجزية فيكون الاقامة لمصلحة الجزية ثم ان جمع بعد مقالة الامام قبل تمام السنة الى وطنه
 فلا سبيل عليه اذ امكث سنة فهو ذميا لهما اقام سنة بعد تقديم الامام اليه صار ما اتزما
 للجزية فيصير ذميا والامام ان يوقت في ذلك ما دون السنة كالشهر والشهرين وهذا اقام
 بعد مقال لامام يصير ذميا لما قلنا ثم لا يترك ان يرجع الى ارضه لان عقد الذمة
 لا ينقض كيف وان فيه قطع الجزية وجعل ولد حربا علينا وفيه مضرة بالمسلمين فان
 دخل المحرري دارنا بامان فاشترى ارض خارج فاذا وضع عليه الخراج فهو ذميا لان خارج
 الارض بمنزلة خارج الراس فاذا التزمه صار ملتزما المقام في دارنا اما تجبره الشراء لا يصير
 ذميا لانه قد يشترى التجارة واذا الزم خارج الارض فبعد ذلك تلزمه الجزية لسنة مستقبلة
 لانه يصير ذميا بلزوم الخراج فتعتبر المدة من وقت وجوبه وقوله في الكتاب فاذا وضع
 عليه الخراج فهو ذميا بشرط الوضع فيخرج عليه حكم حجة فلا يغفل عنه واذا
 دخلت حبيبة بامان فتزوجت ذميا صارت ذميا لانها التزمت المقام تبعا للزوج
 واذا دخل حربي بامان فتزوج ذميا لم يصير ذميا لانه يمكن ان يطلقها فيرجع الى بلده
 فلم يكن ملتزما المقام ولان حربي اذ دخل ارضا بامان ثم عاد الى ارضه وطلب ديمته
 عند مسلم او ذميا او دينيا في ذمتهم فقد صار ذميا حابيا لعودته ابطال اما اذا

كتاب السير

وما في دار الاسلام من ماله على طرفان اسرا وظهر على الدار فقتل سقطت ذريته وصارت
 الوديعة في اما الوديعة فلا نها في يد التقديرات لان يد المودع كيد فيصير في اتبعها لنفسه
 واما الدين فلا يثبت اليده عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت يد من عليه سبق اليه
 من يد العامة فيخص به وان قتل لم يظهر على الدار فاقترض الوديعة لو دنته وكان في الدار
 مات لان نفسه لم تصر مفعومة فكانت ماله وهذه لان حكمها ما لم يبق في ماله
 فبره عليه وعلى ورثته من بعد قال وما اوجبت المسلمون عليه من اموال هل الحرب
 بغير قتال يخرق مصالح المسلمين كما يصرف الخراجة والاهول الاضي التي اوجبها الله
 عنها والجزية ولا خمس ذلك وقال الشافعي فيها الخمس اعتبارا بان الغنيمة وكذا ما يدوي انه
 عليه لسلام اخلا الجزية وكذا عمر ومعاذ وروى في بيت المال لم يمسح لانه مال ما خوذ
 بقوة المسلمين غير قتال بخلاف الغنيمة لانه ملوك مباشرة الغنائم وقوة المسلمين
 فما استحق الخمس استحقه الغانمون بمعنى وفي هذا السبب واحد هو ما ذكرناه فلا
 معنى لا يجاب الخمس اذا دخل الحرب دارا بامان له امرأة في دار الحرب واذا صغار
 وكبار ومال اودع بعض ذميا وبعضه حريبا وبعضه مسلما فاسلم ههنا ثم ظهر على
 الدار فذلك كله في اما المرأة والولادة الكبار فظاهر لانهم حرميون كبار وليسوا
 باتباعه وكان في ماله في بطنها لو كانت حاملا لما قلنا من قبل واما الولادة الصغار
 فلان الصغار انما يصير مسلما بغير اسلام ابيه اذا كان في يده وتحت ولايته ومع
 تباين الدارين لا يتحقق ذلك ولذا امواله لا تصير محررة باحرار نفسه لاختلاف الدارين
 استدار الاسلام دار الحرب

المداينة

في دار الاسلام من ماله على طرفان اسرا وظهر على الدار فقتل سقطت ذريته وصارت
 الوديعة في اما الوديعة فلا نها في يد التقديرات لان يد المودع كيد فيصير في اتبعها لنفسه
 واما الدين فلا يثبت اليده عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت يد من عليه سبق اليه
 من يد العامة فيخص به وان قتل لم يظهر على الدار فاقترض الوديعة لو دنته وكان في الدار
 مات لان نفسه لم تصر مفعومة فكانت ماله وهذه لان حكمها ما لم يبق في ماله
 فبره عليه وعلى ورثته من بعد قال وما اوجبت المسلمون عليه من اموال هل الحرب
 بغير قتال يخرق مصالح المسلمين كما يصرف الخراجة والاهول الاضي التي اوجبها الله
 عنها والجزية ولا خمس ذلك وقال الشافعي فيها الخمس اعتبارا بان الغنيمة وكذا ما يدوي انه
 عليه لسلام اخلا الجزية وكذا عمر ومعاذ وروى في بيت المال لم يمسح لانه مال ما خوذ
 بقوة المسلمين غير قتال بخلاف الغنيمة لانه ملوك مباشرة الغنائم وقوة المسلمين
 فما استحق الخمس استحقه الغانمون بمعنى وفي هذا السبب واحد هو ما ذكرناه فلا
 معنى لا يجاب الخمس اذا دخل الحرب دارا بامان له امرأة في دار الحرب واذا صغار
 وكبار ومال اودع بعض ذميا وبعضه حريبا وبعضه مسلما فاسلم ههنا ثم ظهر على
 الدار فذلك كله في اما المرأة والولادة الكبار فظاهر لانهم حرميون كبار وليسوا
 باتباعه وكان في ماله في بطنها لو كانت حاملا لما قلنا من قبل واما الولادة الصغار
 فلان الصغار انما يصير مسلما بغير اسلام ابيه اذا كان في يده وتحت ولايته ومع
 تباين الدارين لا يتحقق ذلك ولذا امواله لا تصير محررة باحرار نفسه لاختلاف الدارين
 استدار الاسلام دار الحرب

في دار الاسلام من ماله على طرفان اسرا وظهر على الدار فقتل سقطت ذريته وصارت
 الوديعة في اما الوديعة فلا نها في يد التقديرات لان يد المودع كيد فيصير في اتبعها لنفسه
 واما الدين فلا يثبت اليده عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت يد من عليه سبق اليه
 من يد العامة فيخص به وان قتل لم يظهر على الدار فاقترض الوديعة لو دنته وكان في الدار
 مات لان نفسه لم تصر مفعومة فكانت ماله وهذه لان حكمها ما لم يبق في ماله
 فبره عليه وعلى ورثته من بعد قال وما اوجبت المسلمون عليه من اموال هل الحرب
 بغير قتال يخرق مصالح المسلمين كما يصرف الخراجة والاهول الاضي التي اوجبها الله
 عنها والجزية ولا خمس ذلك وقال الشافعي فيها الخمس اعتبارا بان الغنيمة وكذا ما يدوي انه
 عليه لسلام اخلا الجزية وكذا عمر ومعاذ وروى في بيت المال لم يمسح لانه مال ما خوذ
 بقوة المسلمين غير قتال بخلاف الغنيمة لانه ملوك مباشرة الغنائم وقوة المسلمين
 فما استحق الخمس استحقه الغانمون بمعنى وفي هذا السبب واحد هو ما ذكرناه فلا
 معنى لا يجاب الخمس اذا دخل الحرب دارا بامان له امرأة في دار الحرب واذا صغار
 وكبار ومال اودع بعض ذميا وبعضه حريبا وبعضه مسلما فاسلم ههنا ثم ظهر على
 الدار فذلك كله في اما المرأة والولادة الكبار فظاهر لانهم حرميون كبار وليسوا
 باتباعه وكان في ماله في بطنها لو كانت حاملا لما قلنا من قبل واما الولادة الصغار
 فلان الصغار انما يصير مسلما بغير اسلام ابيه اذا كان في يده وتحت ولايته ومع
 تباين الدارين لا يتحقق ذلك ولذا امواله لا تصير محررة باحرار نفسه لاختلاف الدارين
 استدار الاسلام دار الحرب

7174

[illegible]

باب الجزية

وهي على ضربين جزية توضع بالتراضي الصلح فتتخذ بحسب ما يقع على الاتفاق كجواز المسلم
الله عليه السلام أهل الجحان على الف مائتي حلقة وكان لو حجب هو التراضي فلا يجوز التعدي إلى
غيره ما وقع عليه الاتفاق وجزية يبتدئ الأمام وضعها إذا غلبه الأمام على الكفار أو هم على الأمام
فيضع على الف الف الف في كل سنة ثمانية وأربعين رهيا يأخذ منهم في كل شهر أربعة دراهم
وعلى وسط الحال أربعة وعشرين رهيا في كل شهر ورهين على الفقير والمعتل اثني عشر رهيا في كل
شهر ورهيا وهذا عندنا وقال الشافعي رضي الله عنه على كل حال من الأديان ما يبدل الدين الف الف والفقير
في ذلك سواء لقوله عليه السلام لمعاذ خذ من كل حال وجالهم دينارا أو عدلهم ما هو من غير
فصل وكان الجزية إنما وجبت بدلا عن القتل حتى لا يجرب من لا يجوز قتله بسبب كفره كالأديان
والنسوان هذه المعنى ينظم الفقير والغني ومنه هنا منقول عن عمر وعثمان رضي الله عنهما ولم يذكر عليهم السلام
من لمهاجرين الأندلس ولا من وجب نصرة المقتلة فتجرب على التفاوت بمنزلة خراج الأرض
وهذا كله وجب بدلا عن النصرة بالنفس المأخوذة في تفاوت بكثره الوف وقلة فكذلك
ما هو بدله وما رواه أحمد بن حنبل أنه كان ذلك صلحا ولهم الأجرة بالأخذ من المال
وان كانت لا يؤخذ منها الجزية قال توضع الجزية على أهل الكتاب الجوس لقوله
تعالى من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية الآية وتوضع رسول الله عليه السلام
الجزية على الجوس قال عبد الله بن مسعود كان من العجم وفيه خلاف الشافعي هو
يقولان القتال واجب لقوله تعالى وقتلوهما ولا تأخذا من تركته في حق أهل

الجزية على ضربين جزية توضع بالتراضي الصلح فتتخذ بحسب ما يقع على الاتفاق كجواز المسلم
الله عليه السلام أهل الجحان على الف مائتي حلقة وكان لو حجب هو التراضي فلا يجوز التعدي إلى
غيره ما وقع عليه الاتفاق وجزية يبتدئ الأمام وضعها إذا غلبه الأمام على الكفار أو هم على الأمام
فيضع على الف الف الف في كل سنة ثمانية وأربعين رهيا يأخذ منهم في كل شهر أربعة دراهم
وعلى وسط الحال أربعة وعشرين رهيا في كل شهر ورهين على الفقير والمعتل اثني عشر رهيا في كل
شهر ورهيا وهذا عندنا وقال الشافعي رضي الله عنه على كل حال من الأديان ما يبدل الدين الف الف والفقير
في ذلك سواء لقوله عليه السلام لمعاذ خذ من كل حال وجالهم دينارا أو عدلهم ما هو من غير
فصل وكان الجزية إنما وجبت بدلا عن القتل حتى لا يجرب من لا يجوز قتله بسبب كفره كالأديان
والنسوان هذه المعنى ينظم الفقير والغني ومنه هنا منقول عن عمر وعثمان رضي الله عنهما ولم يذكر عليهم السلام
من لمهاجرين الأندلس ولا من وجب نصرة المقتلة فتجرب على التفاوت بمنزلة خراج الأرض
وهذا كله وجب بدلا عن النصرة بالنفس المأخوذة في تفاوت بكثره الوف وقلة فكذلك
ما هو بدله وما رواه أحمد بن حنبل أنه كان ذلك صلحا ولهم الأجرة بالأخذ من المال
وان كانت لا يؤخذ منها الجزية قال توضع الجزية على أهل الكتاب الجوس لقوله
تعالى من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية الآية وتوضع رسول الله عليه السلام
الجزية على الجوس قال عبد الله بن مسعود كان من العجم وفيه خلاف الشافعي هو
يقولان القتال واجب لقوله تعالى وقتلوهما ولا تأخذا من تركته في حق أهل

الهداية

من ارجو ان يوفقني الله الى ما يحب ويري

[illegible]

بنی فاضل بنی
طاهر بن طاهر بن
عبدالله بن عبد
المنعم بن عبد
المطلب بن عبد
المطلب بن عبد
المطلب بن عبد
المطلب بن عبد

مفتی محمد رفیع الدین صاحب دارالافتاء
مولانا مفتی محمد رفیع الدین صاحب دارالافتاء

[illegible][illegible]

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

في جميع الروايات بل يكلف ان يأتي به بنفسه فيعطى فاما ما القا بس من قاعة في رواية قيا حاد
بتلبيبه مخترة هذا ويقول اعطى الجزية يا ذقني وقيل عد الله فثبت نه عقوبة والعقوبات
اذا اجتمعت تدخلت كالحديد ولا نها وجبت بدلا عن القتل في حقهم وعن النصارى في حقنا
كما ذكرنا لكن في المستقبل كما في الماضي ان القتل انما يستوفى لحرب قائم في الحال لا الحول بل
وكذا النصارى في المستقبل لان الماضي قدت لغنية عنه ثم قول محمدا في الجزية في الجامع الصغير
وجاءت سنة اخرى حمله بعض المشايخ على الماضي عجاوا وقالوا لوجب باخر المستفلا من
الماضي لتحقيق الاجتماع فيبدأ خل عندا لبعض هو محمدي على حقيقة الوجوب عندا في حنيقتنا
اخوة اعتبارا بالزكاة ولنا ان ما وجب بدلا عنه لا يحقق كما في المستقبل في اقربنا فتعذر
ايحابه بعد هذه الحول وجبنا ما في وله فصل لا يجوز احداث بيع ولا كنيسة في ان الاسلام
لقد عليه اسلام لا خصاء في الاسلام لا كنيسة والمراد احداثها وان عهد النبي الكنائس القديمة
عادوها لان الابنية لا تبقى دائمة ولما اقرهم الامام فقد عيلا ليهم كعادة الكنائس لا يمتنعون
من نقلها لان احداث في الحقيقة والصومعة للتخل منها بمنزلة البيعة بخلاف موضع اصلها
في البيعة لا تبع للسكنى وهذا في الامصار دون القرى لان الامصار هي التي تقام فيها الشعائر
فلا تعارض باظهارها بالحقها وقيل في ديارنا ممنوعون من ذلك في القرى ايضا لان فيها بعض
الشعائر والمروى عن صاحب المذهب في كوفة كان انزلها اهلها اهل المدينة وفي ارض
العرب ممنوعون من ذلك في امصارها وقرىها لقوله عليه السلام لا يجتمع دينان في قرية الا القرى

[illegible]

For

فصل در نصاری بنی کندی یوحنا من امراهم خضع و ما یوحنا من المسلمین من الزکوة لان عمره صا

على ذلك بمحض من الهى آية ويؤخذ من نسائهم كايؤخذ من صبيها نعم لان الصلح وقع على
 في الفظ القدرى ١٢

الصدق المضاعفة والصدق عشرين دون اصبهان فكن المضاعفة والصدق عشرين

نفسه أيضا وهو قول الشافعي لأنه خبرية في الحقيقة على ما قال عمر هذا خبرية فهو عام ما شئت

ولما تصرف مصارف الحزبية ولا جزية على النساء في تعاليمه ما لم يجنب بالصلح والمرأة من أهل جوب

مثله عليها وأما مصالح المسلمين فيه ما آتت المال ذلك لا يخص بالجزية التي لا يراد

فيه شرا نظرنا ويوضع على من الثغلي الخواج الى الجنة وخارج الارض بمنزلة مولد القروش وقال

وَفِيضًا عَفْوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ مَوْلَى الْقَوْمِ الضَّالِّينَ لَا تَرَى أَنَّ مَوْلَى الْهَاشِمِيِّ الْحَقُّ بِنَفْسِي

حرمه الصدق ولنا ان هذا تخفيف للمولى لا يلحق بالاصل فيه ولهذا اوقع الجزية على مولى

المسلم اذا كان نصرانياً بخلاف حرمته الصلوات كان الحرفات تثبت بالشهادان فالحق المولى بالهاشمية
 محمد بن قيس زمر ١٣

في حقه ما يلزم من ائمه حيث لا يحرم عليه تصدق ان العقبى من اهل البيت واما العقبى فالتام والم يلزم
على من اهل البيت تصدق في الجملة ائمه

الزاد فالتاء ملاحقة الف واخاء لام ومراخي وجماع الف تنوين الزاد اذ

الحول الامام الختافي في مصالح المسكونة

فَضْلُ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ سَلَامٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ

بيد المال فانه وصل الى المسلمين من غير قتال و هو معتد بصالح المسلمين و هو لا عيب عليه و نفقة

الذي يرى على الأبناء فاولم يخطوا كفایتهم لاحماجوا الى الاكتساب لا يفرون للقتال

[Faint handwritten Arabic script at the bottom of the page]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

ومن مات في نصف السنة فلا تنق له من إعطاء كانه نوع غصلة وليس بدلين ولهذا سمي عطاء فلا
ولذلك مات في آخر السنة

قبل القبض ويسقط بالموثوق أهل العطاء في زماننا مثل القاضي المدعي الفتي والله اعلم

بَابُ أَحْكَامِ الْمُؤْتَدِينَ

قال اذا ارتد اسلام عن العباد باهمه عرض عليه الاسلام فان كانت له شبهة كشف عنه

لأنه عساه اعتزته تسمية قتران وفيه نعم شرابا حسن لا مضر في الكون العرض على ما قالوا فترجى

لأن الدعوة بلفته قال نجيب ثلاثة أيام فإن أسلم ولا قتل في الجامع الصغير الموقر

عليه السلام حر اركان او عدد فان قيل فماذا لا والله يستعمل فيهم ثلثة ايام لا يفاددة

صوبت کا بلو اکا اعدار و متن ابی حنیفہ را و ابی یوسف انہ یسقبان یوحہ ثلثہ ايام
بالکسری الاختیار ۱۳۲۷ھ و بہ قال ہذا کما روایت ہے

ذلك اول ما يطلب عن المشافعي ان على الامام ان يؤجله ثلثة ايام لا يعمل له ان يقتله قبل ذلك

لان ادلة المسلم يكون عن شبهة ظاهر اقلاد من ذلك يمكنه لتامل فقلنا وبالثالث ولنا

قوله تعالى فاقبلوا المشركون من غير قيلاب قال ولكن اقبلوا عليه اسلام من يدي فاقبلوه
قلت انما هو جازي واطلاقه

ولا شك في حرب بلقيته الدعوة فيقتل الحائز من غير استئصال وهذا لأنه لا يجوز تأخير الواجب

هو هوهم كالفريق بين حرو العبد كاطلاق الدائل في قية توتيه ان يتبراعن الاديان كلها سو
 في يوم اسلام المرتد

لا سلام لأنه لا دين ولو تبرأتم النفاق لم يحصل المصطفى فان قتله قاتل من

المؤمنين بالسلام عليه لرفعوا في شجرة القابل ومعلق للراهمية فمنا نرك المسحوب سماء الصمان
أو يمشي على الماء

هذه النسخة هي الأصل الذي وجدته في مكتبة
مكتبة المتحف البريطاني

فليس يا ربي ما وهن دهر الرجل يهينه النفس من حيث العجالة فليست الدنيا بهي

ومن مات في نصف السنة فلا تسقط له من لغيره لانه ذو عصلة وليس بدلين ولهذا سمي عطايا
بل القبض يستقط بالموث اهل لغيره في زمانا مثل القاضي المدس من المفتي والله اعلم
باب احكام المرتدين
قال اذا ارتد مسلم من الاسلام العياذ بالله عرض عليه الاسلام فان كانت له شجة كشفت عنه
لانه عساه اعتقه تسمية وقترام وفيه نعم شر باحسن الامرين لان لعرض على ما قالوا فليجب
لان الدعوة بلفته **قال** يجزئ ثلثة ايام فان اسلم والا قتل وفي الجامع الصغير المرتد غير
عليه ناسلام حر كان او عبد فان قتل في ثلثة ايام لا يفسد عليه ثلثة ايام لانها مودة
فان لم يطلب عن الشافعي ان على لاسلام ان يؤجله ثلثة ايام لا يحل له ان يقتله قبل ذلك
لان ارتداد المسلم يكون عن شجة ظاهرة فلا بد من مدة يمكنه لتأمل فقلناه بالثلث ولما
قوله تعالى فاقولوا للمشركون من غير قيدا لاسيما وكذا قوله عليه السلام من بدل فيه فاقولوا
لان الكافر حرب بلفته الدعوة فيقتل الحال من غير استمهال وهذا لانه لا يجوز تأخير الواجب كافر
وهو كافر بين الحر والعبد لا اطلاق الدلائل فكيفيه ثوبه ان يتبرأ عن الايمان كلها سوا
الاسلام لانه كاذب ولو تبرأ من انتقل اليه كفاه لحصول المقصود **قال** فان قتله قاتل قبل
عرضه لاسلام عليه كونه ولا شيء على القاتل ومعنى الكراهية ههنا تركه المستحب استغناء الضمان
لان الكفر مبهم للقتل والعرض بعد بلوغ الدعوة غير اجب ما المرتد فلا تقتل وقال الشافعي
قتل ما روينا وان سودة الرجل مبيعة للقتل من حيث انه جنابة مغلظة فتناط بها

كتاب السير في تاريخ العرب وبلادهم من قبل الإسلام إلى زمانهم في غير ذلك مما يتعلق بتاريخهم وبلادهم

عقوبة غلظة وردت للمرأة تشتركها في موجهاً ولنا ان النبي عليه السلام قد عظم
 قتل النساء ولان اصل تاخير الاجرة الى دار الآخرة اذ يعملها غل يعني الا بتلاوه وانما عدل عظم
 دفعاً لشرها جز وهو الحجاب لا يتوجه ذلك من النساء لعدم صلاحية البنية بخلاف الرجال فصلاً
 المرتبة كالاصلية قال ولكن تحبس حتى تسلم انها امتنعت عن ايفاء حق الله تعالى بعد
 الاقرار فحجب على ايفائه بالحبس كما في حقوق العباد وفي الجامع الصغير وجيز المرأة على
 الاسلام حرة كانت وامة كامة يجرها مولاها اما الجبر فلا ذكرنا ومن المولى ما فيه من الجمع بين الحقين
 وتبرئ تضرب كل ايام مائة في حمل على الاسلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترك امرأته
 فان اسلم عادت الى ما لها الواحدة من ديني خيفة وعندها لا تقول ملكة لانه مكلف عن حاجم فان
 ان يفسد بقي ملكة على كل يوم عليه بالوجه انفسه اصر لانه حربي وهو رخصت ايدي يندى يقتل و
 قتل لا بالحرب فهو لا يوجب ذوال ملكة والليته فترانه من حق الاسلام بالاجبار عليه ويرجى
 عودها اليه فتوفيقاً في احراره فان اسلم جعل هذا العارض كن لم يكن في حق هذا الحكم صار كان لم يزل
 مسلماً ولم يعمل السبب ان مات وقيل على ردة او لحق بالدار الحرب حكم لمجاقة استقرار كفره فيعمل
 السبب ملكه وذلك ملكه قال ان مات وقيل على ردة او لحق بالدار الحرب حكم لمجاقة استقرار كفره فيعمل
 المسلمين كان ما اكتسبه حال ردة ما وهذا عندنا في خيفته وقال ابو يوسف ومحمد كلاهما
 لو رثته قال لا شافني كلاهما في كانه مات كافراً والمسلم لا يرث الكافر ثم هو مال حربي لا
 امان له فيكون فيا وتها ان ملكه في الكسبين بعد اردة باق على ما بيناه فينتقل بموته
 الى رثته ويستند الى ما قبل ردة اذ الردة سبيل الموت فيكون ورثته للمسلمين المسلم

كتاب السير في تاريخ العرب وبلادهم من قبل الإسلام إلى زمانهم في غير ذلك مما يتعلق بتاريخهم وبلادهم

كتاب السير جلد

كتاب السير في تاريخ العرب وبلادهم من قبل الإسلام إلى زمانهم في غير ذلك مما يتعلق بتاريخهم وبلادهم

يعتد الملتزم لامتلاكه وموقوف بالاتفاق المفارضة لا نفق المساواة ولا مساواة بين

[illegible]

قوله في قوله لا يقتلوا النفس الفسوقة... قوله في قوله لا يقتلوا النفس الفسوقة... قوله في قوله لا يقتلوا النفس الفسوقة...

قوله في قوله لا يقتلوا النفس الفسوقة... قوله في قوله لا يقتلوا النفس الفسوقة... قوله في قوله لا يقتلوا النفس الفسوقة...

قوله في قوله لا يقتلوا النفس الفسوقة... قوله في قوله لا يقتلوا النفس الفسوقة... قوله في قوله لا يقتلوا النفس الفسوقة...

وهو ما اذا الحق صماه اذ قضى بالحاجة لا نصار ميتا تقدر ايا الموتى بقطع السارية او سلامه
حيوة حادثة في التقدير فلا يعود حكم الجناية الاول فادالم يقتضى القاضى بالحاجة فهو على خلاف
لذي سببته ان مثله الله تعالى قال فان لم يلحق واسلم ثمرات فعليه لدية كاملة وهذا
تسليمي حنيفة وابي يوسف وقال جميع ذلك نصت لدية لان امة ارض الردة اهل
اسلمية فلا يقلب بالاسلام الى ضمان كما اذا قطع يد مرتكب فاسلم لهما ان الجناية وردت عليه
عمل معصوم تمت فيه فحق من النفس اذ الم يخلل الردة وهذا لا لا معتبر بقية الصحة في حال
بقاء الجناية وانما المعتبر قيامها في حال نفيها المستب في حال ثبوت الحكم وحالة البقاء بقول
من ذلك كله وصار قيام المالك في حال بقاء اليدين اذ ارتكبا لمكاهن الجور والفساد
فانخذ باله دأبي ان يسلم فقتل فانه يوقى مولا مكاتبته وما بقي فلو رثته وهذا احول على
اصلا لان كسبه ملكه اذا كان حرا فكذا اذا كان مكاتبيا واما غناني حنيفة فلا ان المكاتب انما
يملك اكسابه بالكتابة لا يتوقف بالردة فكذا اكسابه لا ترى انه لا يتوقف تصرفه بالانوى هو الذي
فكذا بالادنى بطريق الاولى اذ ارتد الرجل وامرأته العياذ بالله والحجاب بالمرحوب شملت المرأة
في دار الحرب ولمست لدا ولدا ولدها ولدا فظم عنهم جميعا فالولدان في كان المرتدة تسرق
فيتم بولدها ويحب بالولد الاول على الاسلام ولا يحد بولدها ولدا وولي الحسن عن ابي حنيفة
انه يحب بالجد اصله التبعية في الاسلام هي اربعة اربعة مسائل كل واحد على الروايتين الثانية
صدقة الفطر والثالث تجر الولاء والاخي الوصية للقرابة قال وارثا لاد الصبي الذي
يعقل ارتد عند ان حنيفة وهمد ويجبر على الاسلام ولا يقتل واسلامه اسلام

قوله في قوله لا يقتلوا النفس الفسوقة... قوله في قوله لا يقتلوا النفس الفسوقة... قوله في قوله لا يقتلوا النفس الفسوقة...

بَابُ الْبَغَاةِ

واذا تغلبت قمم من المسلمين على بلد فخرجوا من طاعة الامام عام الى اموالهم الى الجماعة وكشف عن
 شبهتهم لان حليا فعل كذا باهل حوزة قبل قتالهم ولا نه اهل حوزة لم يفرجوا عن الشرين فعبه
 فيبذل ابوا يبذل يقتال حتى يند كذا فان بدوة قاتلهم حتى يفرج جمعهم قال الله لا الضعيف
 هلكن اذ كره القدرى في مختصرة وذكر الامام المعروف بنوا هرزادة ان عندنا يجوز ان يبذل
 يقتلهم اذ انفسكروا واجتمعوا قال المشافعي لا يجوز حتى يبذلوا بالقتال حقيقة

[illegible]

من كلام الحكماء في بيان ان الحكماء لا يفرقون بين العلم والدين بل يجمعون بينهما فيكون العلم هو الدين والدين هو العلم

الحكمة هي العلم بالحق والدين هو العمل بالحق

الحكمة هي العلم بالحق والدين هو العمل بالحق

الحكمة هي العلم بالحق والدين هو العمل بالحق

الحكمة هي العلم بالحق والدين هو العمل بالحق

الحكمة هي العلم بالحق والدين هو العمل بالحق

الحكمة هي العلم بالحق والدين هو العمل بالحق

الحكمة هي العلم بالحق والدين هو العمل بالحق

الحكمة هي العلم بالحق والدين هو العمل بالحق

[illegible]

بما يصح إذا خسر عليه المنفعة في حق الدفع كما في منعه من الحرق أو يلهيهم بذلك لا يحكم
فيها من الزام أو الالتزام ولا الزام لا اعتقادا لا باعث من تأويل ولا الزام لعدم الولاية لوجوه
المنفعة والولاية باقية قبل المنفعة وعند عدم التأويل ثبت الالتزام اعتقادا بخلاف الالتزام
لأنه لا منفعة في حق الشارع إذ ثبت ذلك فقول قائل لباغي قتل الحق فلا يمنع لارث
ولا في يوسف في قتل لباغي لعدا لعدا لباغي قتل الحق فلا يمنع لارث
الاستحقاق لارث فلا يكون لتأويل معتبر في حق الارث كما في الحاجة الى دفع المحرمات
ايضا لقرينة سبيل رث فيعتد بالفاسد فيه لا أن من شرطه بقاءه على ياتيه فاذا قال كنت
على لباطل لم يوجد الدافع فوجب لضمان قال يكره بيع السلام من هل الفتنة في عساكرهم
لأنه اعانة على المعصية وليس يبيعه بأكوفه من هل المكوفة ومن يعرفه من اهل الفتنة
بأسر كان الغلبة في الامصار واهل السلاح وانما يكره بيعه لنفسه سلاحا لا يبيع ما لا يقاتل به
الا بصحة الآتي انه يكره بيع المعازف لا يكره بيع الفتنة على هذا المجموع العذب
الذي لا يبيعه الآتي انه يكره بيع المعازف لا يكره بيع الفتنة على هذا المجموع العذب

كتاب اللقيط

اللقيط سمى باعتبار ما له لما ان يلقط ولا لقاط منتهى ليه لما فيه من حياته وان غلبت عليه
ضياؤه فوجب قال اللقيط حر لان اصله في بني ادم انما هو حرية كذا الدار والاحقران
للفعال في حق بيت المال هو الحر من عمره على ولاه مسلم عاجز عن التكليف ولا مال ولا قرابة شبه
والمالك في من يكره دار الاسلام كقرينة ١٢ عناه
المقتضى لان مال هو لان ميراثه لبيت المال والخارج بالاضمان ولهذا كانت حياته فيه والمقتضى
فان نفقة ايضا في بيت المال ١٢
متبرع في كادفاق عليه لعدم الولاية الا ان يأمره القاضي ليكون يباع عليه لعموم الولاية

اللقيط سمى باعتبار ما له لما ان يلقط ولا لقاط منتهى ليه لما فيه من حياته وان غلبت عليه
ضياؤه فوجب قال اللقيط حر لان اصله في بني ادم انما هو حرية كذا الدار والاحقران
للفعال في حق بيت المال هو الحر من عمره على ولاه مسلم عاجز عن التكليف ولا مال ولا قرابة شبه
والمالك في من يكره دار الاسلام كقرينة ١٢ عناه
المقتضى لان مال هو لان ميراثه لبيت المال والخارج بالاضمان ولهذا كانت حياته فيه والمقتضى
فان نفقة ايضا في بيت المال ١٢
متبرع في كادفاق عليه لعدم الولاية الا ان يأمره القاضي ليكون يباع عليه لعموم الولاية

اللقيط سمى باعتبار ما له لما ان يلقط ولا لقاط منتهى ليه لما فيه من حياته وان غلبت عليه
ضياؤه فوجب قال اللقيط حر لان اصله في بني ادم انما هو حرية كذا الدار والاحقران
للفعال في حق بيت المال هو الحر من عمره على ولاه مسلم عاجز عن التكليف ولا مال ولا قرابة شبه
والمالك في من يكره دار الاسلام كقرينة ١٢ عناه
المقتضى لان مال هو لان ميراثه لبيت المال والخارج بالاضمان ولهذا كانت حياته فيه والمقتضى
فان نفقة ايضا في بيت المال ١٢
متبرع في كادفاق عليه لعدم الولاية الا ان يأمره القاضي ليكون يباع عليه لعموم الولاية

الاجماع والفرق ان يرد به اجتهاد شيعي لا يرد به اجتهاد اهل السنة والجماعة

الاجماع

الاجماع والفرق ان يرد به اجتهاد شيعي لا يرد به اجتهاد اهل السنة والجماعة

قال الخ في النقطه اجل لم يكن لغيره ان يأخذ منه لانه ثبت حق الخطئه لسبق بيده فان اخطى
مديعي انه ابنه قال قبل قوله معناه اذا لم ملتقطه نسبة هذا استحسان انقياس ان لا يقبل
قوله لانه يتضمن ابطال الحق الملتقط وجه الاستحسان ان اقرار الصبي ببيان فساد لا يثبت حجة
بالنسب وبعيد بعد من قيل يصح في حقه دون ابطال الينا لما لا يقطع وقيل ينبغي عليه بطلان
بيده ولو ادعاه الملتقط قيل يصح قياسا واستحسانا واذا كان الامر على ما استحسن في الاستحسان
وفد عرف في الاصل وان دعاه اثباتا وصفه اجدد علامته في ذلك فلو ادعاه بطلان
شاهد له الموافقة اندلاية كلامه وان اجدد احد عماله يندفع بطلان الاستحسان في السبب
ولو سبب حجة اجدد في وانه ثبت حقه في حال كاه : انزع له فيه اذا اجدد : لا يرد
ان يثبت له البينة اقوى : لا يرد في بصر من اجدد المسلمين في قون من خراهم وادعي
خراهم البينة في نسبة منه كذا : لا يرد وهذا استحسان : لا يرد في دعواه ان يثبت في حال كاه
لصدور رواية الالاسم الثاني : لا يرد وهو ضرورة فمعي حجة في دعواه بطلان ما يضره
وان جدد في قرية من قري اهل الذم ما في بيعة او كنيسة كانت ميا وهذا الجواب : فما اذا كان
الواجب ميا رواية واحدة كان الواجب مسلماني هذه المسألة او دميافي مكان المسلمين
اختلاف الرواية فيه ففي رواية كتاب المقيط اعتبار المكان لسبقه في كتاب الدعوى بعض النسخ
اعتبر الواجب هو رواية ابن سباعه عن محمد لقوة اليه لا ترضي ان تبعية الاوين في حق تبعية لانه
حتى ذابسي مع الصديق اجدد مما يبرك فوافي بعض نسخ اعتبار الاسلام فظن الصديق
ومن ادعي ان المقيط عبد لم يقبل منه لانه حوفا هو الا ان يقيم البينة انه عبده

الاجماع والفرق ان يرد به اجتهاد شيعي لا يرد به اجتهاد اهل السنة والجماعة

کتاب اللفظ

قال النقطه اما انما اذا استوفى المستقط انما يأخذها الحفظ لها وبردها على صاحبها لا يراى
 على هذا الوجه ما دون فيه شرعا بل هو افضل عند عامة العباد لولا انما خاف الضياع على ما قالوا

[illegible][illegible]

كتاب التفسير
 من الامم والقطر
 في تفسير القرآن الكريم
 من الامم والقطر
 في تفسير القرآن الكريم

المقدمة

[illegible][illegible]

۱۲۰۰

الفکر ایک اقدار ہے
 اسے قابل
 فساد نہ کرنا
 الی ان غن
 الی غنی
 سحر
 نہیں ہونا
 جو نہ ہو
 واصل ان
 غیب و آسمان
 کا دروازہ

الزام الدين عليه كذلك يفعل بالعبد المأبوق وان لم يكن لها منفعة خافوا ان تستغرق النفقة

اذن في ذلك جعل النفقة ديناً على مالك لانك تصيبنا طرأ وفي هذا من الجانبين قالوا انما امر

لأن أجرة النفقة مستأصلة فلا نظير في الاتفاق مدة مهدي قال وفي الأصل شرط إقامة البينة
للمدة السابعة

من البينة لكشف الحال وليست لبينة تقام للقضاء وإن قال لا بينة لي يقول القائل اتفق عليه

في الله تعالى جعل النفقة ديناً على صاحبها إشارة الى انه انما يرجع على المالك بعد ما حصر له

فأعلم مقتطبان بمنه بأعينهم حتى يحضر النطق لا يحدني بنطقه فصار كأنهم استفادوا الملك من محضه

النفقة بها لآله في يوم الملقط قبل الحسين ^{عليه السلام} يسقط إذا هلك بعد الحسين ^{عليه السلام} لا يصير بالحسين ^{عليه السلام} نفقة

القول عليه السلام في المحرم لا يخل القطعة إلا بنفسها وأما قوله عليه السلام في شرفها ما دونها

[illegible]

٢٤٢
فإن كان للبيعة منفعة أجزأها وانفق عليها ما جرت بها لأن فيه إبقاء العين على ملكه من غير
الزام الدين عليه لذلك يفعل بالعبد الأبق وان لم يكن لها منفعة خاف أن تستغرق النفقة
بأمرها وأمر بحفظ ثمنها إبقاء له ^{لأنه من حيثها المأثورة} صنف عند تعدد أبقائه وان كان الأصل الاتفاق عليها
لأن في ذلك جعل النفقة ديناً على مالكها لأنه نصيباً ظروفي هاتين الجانبين قالوا إنما أمر
بالاتفاق يومين وثلاثة أيام على قدر ما يرى رجاء أن يظهر ماله فإذا لم يظهر يومين
لأن إرادة النفقة مستصلحة فلا نظرية لاتفاق مدة مبدئية قال وفي الأصل شرط إقامة البينة
وهو الصحيح لأنه يحمّل أن يكون غصباً في بدو ولا يأمريه بالعنف والامتناع في الودعة فلا بد
من البينة لكشف الحال ولا يستلزم البينة تقام للقضاء وإن قال لا يثبت له بقوله فقال اتفق عليه
أن كنت صادقا فيما قلت حتى ترجع على المالك أن كان صادقا ولا ترجع إن كان غاصبا لقوله
في اللقطة جعل النفقة ديناً على صاحبها إشارة إلى أنه إنما يرجع على المالك بعد ما حصر لم يرجع
اللقطة إذا شرط القاض الرجوع على المالك وهذه رطوية وهو الأصح قال إذا حضر المالك
فلم يملك قطان بمنه بآئنه حتى يحضر النفقة لأنه يحسن نفقة فصار كأنه استفا المالك من جهة
فأشبه المبيع وأقرب من ذلك راد الأبق فإن له الحبس ستيقاف المجل ما ذكرنا ثم لا يسقط دين
النفقة بهلاكه في ذلك الملقط قبل الحبس ويسقط إذا هلك بعد الحبس لأنه يصير بالحبس غيبه
الرجوع قال لقطه المحل والحرم سواء وقال الشافعي لتعرف في لقطه الحرم لأن في صاحبها
لأنه عليه لسلامة الحرم لا يجل لقطه إلا المنشأ ولأن قوله عليه لسلامة الحرم خاص بها وكونها
ثم عرفها سنة من غير فصل وكانها لقطه وفي التصديق بعد مدة التعريف إبقاء ملك المالك من
لأنه من أجل ما ذكره

فيبقى ما وراءه على الأصل والنسب على الأصل لاخذ لا احتمال فتقار في سائر التعريف والفقر وقد
يتوانى لا احتمال الاستغناء فيها وانتفاع أبي كان ياذن كمام هو جازي ياذن وان كان ملتقط
فقيرا فلا بأس أن ينتفع بها لما فيه من تحقيق النظر من الجائدين هذا جازي الدرع إلى فقير غيره
وكذا إذا كان الفقير أيا له أو ابنته أو زوجته وان كان هو غنيا لما ذكرنا والله اعلم

كتاب الأباقي

الأباقي اخذنا أفضل في حق من يقوى عليه لما فيه من احسان فاما الضال فقد قيل كذلك وقد
قيل تركه افضل لانك لا تبرح مكانه فيجوز المالك ولا كذلك لابي تم اخذ الأباقي باقى به الى السطح
لانه لا يهدى على حفظه بنفسه بخلاف النقطة ثم اذا وقع الأباقي اليه يجب عليه رفع الضال لا يحبس لانه
يؤثر من على كذا في تأنيه اخذ الضال قال من ذاب على مولاة من مسيرة ثلاثة ايام فصا
فله عليه جعله اذ يدين وانه لو كان من ذلك فحسابه وهذا استحسان القياس ان لا
يكون له شيء الا بالشرط وهو قول الشافعي لانه متبرع بمنافعة فاشبه العبد لغيره وكذا
ان انصحا بركة حوائ الله عليهم الفقهاء على وجوب صل الجعل لان منهم من اوجب بيعهم
من وجب ودونها وجبنا الاربعين في مسيرة السفر ما دونها فاما دونه فوفيقا وتلفيقا
بينها وكان ايجاب الجعل اصلا حاصلا على الرد اذا المحسنة نادرة فتحصل صيانة اموال الناس
والاعتدال باسمهم ولا سمع في الضال فامتنع وكان الحاجة الى صيانة الضال ودونها الى صيانة
الأباقي لانه كالتوازي والأباقي يفتنى ويقتد الرخص في الرد عما دون السفر باصطلاحهم
فهو ضال على اباقي وقيل تقسم الاربعون على ايام الثلاثة اذهل قل مدة السفر

المهدي
فيبقى ما وراءه على الأصل والنسب على الأصل لاخذ لا احتمال فتقار في سائر التعريف والفقر وقد
يتوانى لا احتمال الاستغناء فيها وانتفاع أبي كان ياذن كمام هو جازي ياذن وان كان ملتقط
فقيرا فلا بأس أن ينتفع بها لما فيه من تحقيق النظر من الجائدين هذا جازي الدرع إلى فقير غيره
وكذا إذا كان الفقير أيا له أو ابنته أو زوجته وان كان هو غنيا لما ذكرنا والله اعلم

كتاب الأباقي
الأباقي اخذنا أفضل في حق من يقوى عليه لما فيه من احسان فاما الضال فقد قيل كذلك وقد
قيل تركه افضل لانك لا تبرح مكانه فيجوز المالك ولا كذلك لابي تم اخذ الأباقي باقى به الى السطح
لانه لا يهدى على حفظه بنفسه بخلاف النقطة ثم اذا وقع الأباقي اليه يجب عليه رفع الضال لا يحبس لانه
يؤثر من على كذا في تأنيه اخذ الضال قال من ذاب على مولاة من مسيرة ثلاثة ايام فصا
فله عليه جعله اذ يدين وانه لو كان من ذلك فحسابه وهذا استحسان القياس ان لا
يكون له شيء الا بالشرط وهو قول الشافعي لانه متبرع بمنافعة فاشبه العبد لغيره وكذا
ان انصحا بركة حوائ الله عليهم الفقهاء على وجوب صل الجعل لان منهم من اوجب بيعهم
من وجب ودونها وجبنا الاربعين في مسيرة السفر ما دونها فاما دونه فوفيقا وتلفيقا
بينها وكان ايجاب الجعل اصلا حاصلا على الرد اذا المحسنة نادرة فتحصل صيانة اموال الناس
والاعتدال باسمهم ولا سمع في الضال فامتنع وكان الحاجة الى صيانة الضال ودونها الى صيانة
الأباقي لانه كالتوازي والأباقي يفتنى ويقتد الرخص في الرد عما دون السفر باصطلاحهم
فهو ضال على اباقي وقيل تقسم الاربعون على ايام الثلاثة اذهل قل مدة السفر

هذا لا يستفاد منها والجعل بمقابلة احياء المملكية فيكون عليه وانورد في حصة الراهن وبعد
سواء كان الراهن لا يبطل بالموت هذا اذا كانت قيمته مثل الدين واصل منه فان كانت اكثر
فبقدر الدين عليه الباقي على الراهن حقها بالقد المضمون فبقدر الدين له وبقدر الدين
عن الجناية بالفضل وان كان مذكورا فاعلم المولى ان اختار قضاء الدين وان بيع بدله
بالجعل والباقي للغير فله مؤنة الملك والمالك فيه لو قو فيجب عليه من يستقر له وان كان
جائبا فاعلم المولى ان اختار القضاء لعود المنفعة المالية على كوايلها ان اختار الدفع لعودها
اليهم وان كان موهوبا فاعلم الموهوب له وان جزم الا هب في هبته بعد انورد كان المنفعة
للا هب ما حصلت بالرد بل بتر الجاه الموهوب له التصرف فيه بعد انورد وان كان لصبي
فالجعل في ماله كان مؤنة ملكه وان دعه وصية فلا جعل له لانه هو الذي يتولى لورده فيه

كتاب المفقود

اذا غاب لرجل فلم يعرف له موضع ولا يعلم حي هو ام ميت نصيب القاض من حفظ ماله ويقوم
عليه يستوفي حقه لان القاض من حفظ الكل عاجز عن النظر لنفسه المفقود بهذه الصفة وصلا
كالصبي المجهول في نكاح الجارية فله القاض عليه نظرا لقوله يستوفي حقه كخلافه انه يقبض غلاته
والدين الذي قوبله من غرضه لانه من باب الحفظ ويخاصم في حق الجاني لانه اصل في حق
ولا يخاصم ظاهري ولا المفقود ولا في نصيبه في عتار او عرض في جمل لانه ليس له ولا نائب
عنه اذ هو وكيل بالقض من جهة القاض في ان كماله الخصومة بلا خلاف انما الخلاف في الوكيل
بالقبض من جهة المالك في الدين ان كان كذلك يتضمن حكمه قضاء على الغائب وان كان

كتاب المفقود

هذا لا يستفاد منها والجعل بمقابلة احياء المملكية فيكون عليه وانورد في حصة الراهن وبعد
سواء كان الراهن لا يبطل بالموت هذا اذا كانت قيمته مثل الدين واصل منه فان كانت اكثر
فبقدر الدين عليه الباقي على الراهن حقها بالقد المضمون فبقدر الدين له وبقدر الدين
عن الجناية بالفضل وان كان مذكورا فاعلم المولى ان اختار قضاء الدين وان بيع بدله
بالجعل والباقي للغير فله مؤنة الملك والمالك فيه لو قو فيجب عليه من يستقر له وان كان
جائبا فاعلم المولى ان اختار القضاء لعود المنفعة المالية على كوايلها ان اختار الدفع لعودها
اليهم وان كان موهوبا فاعلم الموهوب له وان جزم الا هب في هبته بعد انورد كان المنفعة
للا هب ما حصلت بالرد بل بتر الجاه الموهوب له التصرف فيه بعد انورد وان كان لصبي
فالجعل في ماله كان مؤنة ملكه وان دعه وصية فلا جعل له لانه هو الذي يتولى لورده فيه

هذا لا يستفاد منها والجعل بمقابلة احياء المملكية فيكون عليه وانورد في حصة الراهن وبعد
سواء كان الراهن لا يبطل بالموت هذا اذا كانت قيمته مثل الدين واصل منه فان كانت اكثر
فبقدر الدين عليه الباقي على الراهن حقها بالقد المضمون فبقدر الدين له وبقدر الدين
عن الجناية بالفضل وان كان مذكورا فاعلم المولى ان اختار قضاء الدين وان بيع بدله
بالجعل والباقي للغير فله مؤنة الملك والمالك فيه لو قو فيجب عليه من يستقر له وان كان
جائبا فاعلم المولى ان اختار القضاء لعود المنفعة المالية على كوايلها ان اختار الدفع لعودها
اليهم وان كان موهوبا فاعلم الموهوب له وان جزم الا هب في هبته بعد انورد كان المنفعة
للا هب ما حصلت بالرد بل بتر الجاه الموهوب له التصرف فيه بعد انورد وان كان لصبي
فالجعل في ماله كان مؤنة ملكه وان دعه وصية فلا جعل له لانه هو الذي يتولى لورده فيه

[illegible][illegible][illegible]

۲۶۹
 لے کر اسے قاتل کے لئے بلانے کے لئے
 دیکھ کر اس نے کہا کہ میں نے اسے قاتل کے لئے بلانے کے لئے
 دیکھ کر اس نے کہا کہ میں نے اسے قاتل کے لئے بلانے کے لئے

وبني امرأة وقال مالك إذا مضى ربع سنين يفترق القاضي بيني وبين امرأة وتعتد عدة الوفاة
 ثم تخرج من شاءت إن عمرها هكذا قضى في ذلك واستهواه الجن بالمدينة وكفى به ما قاما ولا
 منكم حقها بالغيبة يفترق القاضي بينهما بعد مضي مدة اعتبارها بالأيام الفتوة بعد هذا الاعتبار
 أخذ المقلد منها الأربع من الأيلاء والسنين من الغيبة عملاً بالشبهين لنا قوله صلى الله عليه وآله
 وسلم في امرأة المفقود أنها امرأة حتى يأتيها البيان قول علي فيها هي امرأة ابتليت فلنصبر
 حتى يستبين موتها وطلاق خروج بيان البيان المذكور في المرفوع وكان النكاح عرف ثبوتها و
 الغيبة لا توجب لفرقة والموت في حيز لا احتمال فلا يزال النكاح بالشك في عمر رجوع إلى قول علي
 كما في فتاوى غير المفقود ^{في جواب عن قيام النكاح على الأيلاء والسنين في الغيبة} ولا معتبر بالأيلاء لأنه كان طلاقاً معجلاً فاعتبر في الشرع مؤجلاً كان موجباً للفرقة كما
 في الفتية تعقلاً كدوبة والغنة قلما تتحل بعد استمرارها سنة قالوا إذا تم لها ثمانية وعشرون سنة
 من يوم لحكمنا بموته قال وهذا رواية الحسن عن أبي حنيفة وفي ظاهر المذهب يقتل
 بموت الأقران في المروى عن أبي يوسف ثمانية سنة وقلنا بعضهم يتسعين في الأقيس ^{لأن الظاهر أنه لا يعيش أكثر من ذلك زماناً}
 يقتل بشئ ولا فرق أن يقتل بتسعين إذا حكم بموته اعتدلت امرأته عدة الوفاة من ذلك الوقت
 وقسم ماله بين رثة الموجودين في ذلك الوقت كان ماله في ذلك الوقت معينة إذا حكم
 معتبراً بالحقيق ومن مات قبل ذلك لم يرث منه لأنه لم يحكم بموته فيها فضلاً عما إذا كانت حياً
 معلومة ولا يرث المفقود أحكاماً في حال فقدان بقاءه حياً في ذلك الوقت باستصحاب
 الحال وهو لا يصلح حجة في الاستحقاق وكذلك لا وصي للمفقود ومات لمحي ثم الأصل أنه لو كان
 مع المفقود وارث لا يحجب به لكنه ينتقص حقه به حتى قال النصيبين ولو قف الباقي

[illegible]

الهداية

الحكم بالانقضاء من غير ان يكون قد اتمت
الامر بالانقضاء من غير ان يكون قد اتمت
الحكم بالانقضاء من غير ان يكون قد اتمت

الحكم بالانقضاء من غير ان يكون قد اتمت
الامر بالانقضاء من غير ان يكون قد اتمت
الحكم بالانقضاء من غير ان يكون قد اتمت

الحكم بالانقضاء من غير ان يكون قد اتمت
الامر بالانقضاء من غير ان يكون قد اتمت
الحكم بالانقضاء من غير ان يكون قد اتمت

قوله في الصفح ٢٢٩

الحكم بالانقضاء من غير ان يكون قد اتمت
الامر بالانقضاء من غير ان يكون قد اتمت
الحكم بالانقضاء من غير ان يكون قد اتمت

الحكم بالانقضاء من غير ان يكون قد اتمت
الامر بالانقضاء من غير ان يكون قد اتمت
الحكم بالانقضاء من غير ان يكون قد اتمت

الحكم بالانقضاء من غير ان يكون قد اتمت
الامر بالانقضاء من غير ان يكون قد اتمت
الحكم بالانقضاء من غير ان يكون قد اتمت

وان كان معادرا غير محض يعطى صلاحياته رجل عاقل من اهل البيت بن مفضوذة ابن بن وبنيت ابن
 والمال في يد الاجنبي قصدا فاعلى هذا لان طلب لا يثبت الميراث تعطي ان نصفه لا يستحق
 ويوقف النصف الاخر لا يعطى للاجنبي نعم يجوز ان يكون له ما لا يستحق ميراثا
 ولا يزرع من يد الاجنبي كاذن اظهر منه خيانة ونظير هذا الرجل فانه يوقف له ميراث ابن احد على
 ما عليه لغتوي لو كان معادرا اخوان كان لا يسقط بحال لا يتغير بالحل يعطى كل نصيبه كان من
 تسقط بالحل يعطى وان كان من يتغير به يعطى لاقبل للتيقن كان لمفقوذة وقد شرط في كتابه المسمى بانه من

كتاب الشركة

الشركة جائزة لان الله عليه وسلم بعث الناس يتعاملون بها فقره هم عدي قال شركة ضربا
 شركة الملاك وشركة عقود وشركة الاملاك العين برزها رجلان ويشترى بها فلهما حصص
 يتصرفون في نصيب الاجل لا باذنه وكل واحد منهما في نصيب صاحبه لا جنى هذه الشركة فيحقق غير المالك
 في الكتاب كذا اذا اكتب رجلان عينا او ملكا هاهنا استيلاء او اختلط ما هما من غير صمم احدهما
 او خلط ما خلطهما من التميز سواء كانا من اجزاء او غير اجزاء احداهما نصيبه من شركة في جميع
 ومن يعير شيئا بغير اذنه كافي هو الخلط والاختلاط فانه لا يجوز ان ياذنه وقد بينا الفرق
 في نهاية المتن الضرب لثلاث شركة العقود وكما الاجاب بالقبول هو ان يقول احداهما شارك
 في كذا وكذا ويقول الاخر قبلت بشرط ان يكون تصرفا لعقود عليه عقده لشركة وان اذنا
 للوكالة ليكون ما تصرفا بالتصرف مشتركا بينهما فيحقق حكمه لمطوب منه ثم هي اربعة
 اوجه مفادضة وعنان شركة الصنائع وشركة الوجوه فاما شركة المفاوضة فهي

الشركة جائزة لان الله عليه وسلم بعث الناس يتعاملون بها فقره هم عدي قال شركة ضربا
 شركة الملاك وشركة عقود وشركة الاملاك العين برزها رجلان ويشترى بها فلهما حصص
 يتصرفون في نصيب الاجل لا باذنه وكل واحد منهما في نصيب صاحبه لا جنى هذه الشركة فيحقق غير المالك
 في الكتاب كذا اذا اكتب رجلان عينا او ملكا هاهنا استيلاء او اختلط ما هما من غير صمم احدهما
 او خلط ما خلطهما من التميز سواء كانا من اجزاء او غير اجزاء احداهما نصيبه من شركة في جميع
 ومن يعير شيئا بغير اذنه كافي هو الخلط والاختلاط فانه لا يجوز ان ياذنه وقد بينا الفرق
 في نهاية المتن الضرب لثلاث شركة العقود وكما الاجاب بالقبول هو ان يقول احداهما شارك
 في كذا وكذا ويقول الاخر قبلت بشرط ان يكون تصرفا لعقود عليه عقده لشركة وان اذنا
 للوكالة ليكون ما تصرفا بالتصرف مشتركا بينهما فيحقق حكمه لمطوب منه ثم هي اربعة
 اوجه مفادضة وعنان شركة الصنائع وشركة الوجوه فاما شركة المفاوضة فهي

من غير شركة فاما في اهل البيت عليه السلام في الشركة فانه لا يجوز ان يكون له ما لا يستحق ميراثا
 ولا يزرع من يد الاجنبي كاذن اظهر منه خيانة ونظير هذا الرجل فانه يوقف له ميراث ابن احد على
 ما عليه لغتوي لو كان معادرا اخوان كان لا يسقط بحال لا يتغير بالحل يعطى كل نصيبه كان من
 تسقط بالحل يعطى وان كان من يتغير به يعطى لاقبل للتيقن كان لمفقوذة وقد شرط في كتابه المسمى بانه من

يرأس المال نحو الوضوء يصح له اشتاها مسامح لا يجوز بين الصديقين
ولا بين المكاتبين لا يعلم حصته الكفالة وفي كل موضع اتصلا لمفاوضته لفقد شرطه ولا يشترط
ذلك في العنان كان عندنا لا يستقيم شرائط العنان اذ هو قد يكون خاصا وقد يكون عاما قال
وتتعلق على وكالة والكفالة هما الوكالة فلتحقق المقصود وهو شركة في المال على بيعة اما الكفالة
لتحقق المساواة فيها من مواجب التجارات هو توجها لمطالبة غورها جميعا قال ما يشترطه
كل واحد منهما ان يكون على لشرا الاطعام اهله وكسوتهم كذا كسوة كذا الاوام لان مقتضى العقد
المساواة وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه التصرف وكان شرا واحد منهما كاشرا عما اكما استثناء في
الكتاب هو استحسان كانه مستثنى عن لمفاوضته الضرورة فان الحاجة الى ائتمه معلومة او وقوع
ولا يمكن ايجاده على صاحبه الضرر من مال لا بد من الشراء فيتحقق ضرره وانما ان يكون على شركة
لما بينا والمبايع ان يأخذ بالثمن يشاء المشتري بالاصالة وصاحبه بالكفالة ويرجم الكفيل
على المشتري بحصته بما لا يرى كانه قضى بينا عليه من مال مشترك بينهما قال ما يلزم كل واحد منهما
من الدايون بدلا عما يصح فليلا شرا كذا فالأخضاض من لتحقيق المساواة فيهم فليلا شرا كذا
الشرا والبيعة والاستيجار ومن لم يفسد من الحناية والنكاح والخلف والصلح من ماله من النكاح
قال وكفيل احد هما مال من اجني الام صاحب عتلي حنيفة وقا كذا لا يلزم كانه تدفع ولهذا
لا يصح من الصنع العبال لما دون والمكاتب لو صدق من المريض بغيره من الشاوشا كذا
والكفالة بالنفس كذا حنيفة انه تبرع ابتداء ومعاوضة بقاء لانه يستوجب الضمان بما
يؤدي على الكفول عنه ذالك الكفالة بامره فالنظر الى بقاء تضمنه المعاوضة

في كل موضع اتصلا لمفاوضته لفقد شرطه ولا يشترط ذلك في العنان كان عندنا لا يستقيم شرائط العنان اذ هو قد يكون خاصا وقد يكون عاما قال وتتعلق على وكالة والكفالة هما الوكالة فلتحقق المقصود وهو شركة في المال على بيعة اما الكفالة لتحقيق المساواة فيها من مواجب التجارات هو توجها لمطالبة غورها جميعا قال ما يشترطه كل واحد منهما ان يكون على لشرا الاطعام اهله وكسوتهم كذا كسوة كذا الاوام لان مقتضى العقد المساواة وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه التصرف وكان شرا واحد منهما كاشرا عما اكما استثناء في الكتاب هو استحسان كانه مستثنى عن لمفاوضته الضرورة فان الحاجة الى ائتمه معلومة او وقوع ولا يمكن ايجاده على صاحبه الضرر من مال لا بد من الشراء فيتحقق ضرره وانما ان يكون على شركة لما بينا والمبايع ان يأخذ بالثمن يشاء المشتري بالاصالة وصاحبه بالكفالة ويرجم الكفيل على المشتري بحصته بما لا يرى كانه قضى بينا عليه من مال مشترك بينهما قال ما يلزم كل واحد منهما من الدايون بدلا عما يصح فليلا شرا كذا فالأخضاض من لتحقيق المساواة فيهم فليلا شرا كذا الشرا والبيعة والاستيجار ومن لم يفسد من الحناية والنكاح والخلف والصلح من ماله من النكاح قال وكفيل احد هما مال من اجني الام صاحب عتلي حنيفة وقا كذا لا يلزم كانه تدفع ولهذا لا يصح من الصنع العبال لما دون والمكاتب لو صدق من المريض بغيره من الشاوشا كذا والكفالة بالنفس كذا حنيفة انه تبرع ابتداء ومعاوضة بقاء لانه يستوجب الضمان بما يؤدي على الكفول عنه ذالك الكفالة بامره فالنظر الى بقاء تضمنه المعاوضة

في كل موضع اتصلا لمفاوضته لفقد شرطه ولا يشترط ذلك في العنان كان عندنا لا يستقيم شرائط العنان اذ هو قد يكون خاصا وقد يكون عاما قال وتتعلق على وكالة والكفالة هما الوكالة فلتحقق المقصود وهو شركة في المال على بيعة اما الكفالة لتحقيق المساواة فيها من مواجب التجارات هو توجها لمطالبة غورها جميعا قال ما يشترطه كل واحد منهما ان يكون على لشرا الاطعام اهله وكسوتهم كذا كسوة كذا الاوام لان مقتضى العقد المساواة وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه التصرف وكان شرا واحد منهما كاشرا عما اكما استثناء في الكتاب هو استحسان كانه مستثنى عن لمفاوضته الضرورة فان الحاجة الى ائتمه معلومة او وقوع ولا يمكن ايجاده على صاحبه الضرر من مال لا بد من الشراء فيتحقق ضرره وانما ان يكون على شركة لما بينا والمبايع ان يأخذ بالثمن يشاء المشتري بالاصالة وصاحبه بالكفالة ويرجم الكفيل على المشتري بحصته بما لا يرى كانه قضى بينا عليه من مال مشترك بينهما قال ما يلزم كل واحد منهما من الدايون بدلا عما يصح فليلا شرا كذا فالأخضاض من لتحقيق المساواة فيهم فليلا شرا كذا الشرا والبيعة والاستيجار ومن لم يفسد من الحناية والنكاح والخلف والصلح من ماله من النكاح قال وكفيل احد هما مال من اجني الام صاحب عتلي حنيفة وقا كذا لا يلزم كانه تدفع ولهذا لا يصح من الصنع العبال لما دون والمكاتب لو صدق من المريض بغيره من الشاوشا كذا والكفالة بالنفس كذا حنيفة انه تبرع ابتداء ومعاوضة بقاء لانه يستوجب الضمان بما يؤدي على الكفول عنه ذالك الكفالة بامره فالنظر الى بقاء تضمنه المعاوضة

۱۷۷۷
 در روز دوشنبه ۱۲۸۵
 در شهر تهران
 در محله کهنه بازار
 در خانه شماره ۱۲۸۵
 در طبقه اول
 در سمت راست
 در کنار دیوار
 در زیر سقف
 در میان دو در
 در بالای در
 در پایین در
 در کنار در
 در مقابل در
 در پشت در
 در کنار دیوار
 در زیر سقف
 در میان دو در
 در بالای در
 در پایین در
 در کنار در
 در مقابل در
 در پشت در

والنظر الى الكفاية ابتداءً من قوله وتصح من الثلث من المريض بخلاف الكفاية بالنفس لان
 فيهما العزم والنية للملازمين الا انهما
 تبرع ابتداءً وانتهاءً او اما الاقراض فمن ابي حنيفة انه يلزم صاحبه لو سلم فمواضعة فيكون
 الا ان يكون فيه الكسب من الكسب من غير ان يرب
 ثلثها احكم عنى الاحكام البديل حتى لا يصح في الاجل فلا يتحقق معاوضة ولو كانت بغیر امر
 لم يلزم صاحبه في التحكيم لانعدام معنى المقايضة ومطابق الجواب في الكتاب على القول على المقيد
 في الجواب في الكتاب على القول على المقيد
 وضمان الغصب والاستهلاك بمنزلة الكفاية عند ابي حنيفة لانه معاوضة انتهاء قال

ولن وديت احدها ولا يصح فيه الشركة او وهب له ووصل الى يديه بطلت المفاوضة
وصارت عنا الفوات المساجاة في يصح راس المال الذي شرط فيه ابتداء وبقا : وهذا لان
الاخر لا يشارك فيما اصابه لانعدام السبب في حقه لانها تنقلب عنا لان الامكان فان المساواة
ليس بشرط في الدائم حكمه لا ابتداء لكونه غير لازم فان ردت احدها عرضا فهو له ولا لنفسه المفاوضة

وكان العرف لا يوجب فيه شركة فلا يشترط المساواة فيه **فصل** في لا ينعقد للشركة الا بالائتلاف
والدنانير والفلوس المتفقة وقال مالك يجوز بالعرض المكيل والموزون اذا كان الجنس
واحد لانها عقدت على اس مالي معلوم فاشبهت عقود غلات المضاربة لان القياس
يا باها لما فيها من بخر ما يضمن فقطصر على مورد الشرع ولنا انه يؤدي الى بخر ما يضمن
لما فيها من بخر ما يضمن فقطصر على مورد الشرع ولنا انه يؤدي الى بخر ما يضمن

لا تذا باع كل واحد منهما رأس له وتفاضل الثمنان فما يثبت به أحدهما من الزيادة في ماله
صاحبه يخرج ماله ملكا وما لم يضمن بخلاف ذلك لا هم الدنيا لأن ثمن ما يشترى في ذمتي في كفتين
فكانت حجة ما ضمن كان أقول لتصرف في العوض بل لبيع وفي النقود الشراء وبيع أحدهما ماله على
أن يكون الآخر تركيا في غنمه كما يجوز شراء أحد ما شيئا بماله على أن يكون المبيع بيعة

[illegible]

كتاب الشريعة

[illegible]

لأنها ليست ثمنا جالياً لو احتاجت جنساً كالخطة والشعير الزيت السمن فخطا لا ينعقد
الشركة بها بالاتفاق والفرق لغيره من الخطوط من جنس واحد منوطاً بالامتنان من جنسين منقوذاً
القيم فتتمثل الجاهل الخاطئ الموضع ذالم تصير شركة فحكم الخلط قد بيناه في كتابه قضاء قال
وإذا أراد الشركة كبرها بالموضع باع كل واحد منها نصفه ما له بنصف مال آخر ثم عقد الشركة قال وهذا
شركة ملاحة بينان العرض لا تصير رأساً للشركة وتأويله إذا كان قيمة متاعها على السواء
وكانت بينهما اتفاقاً يبيع صاحب كل واحد نصفه ما له بنصف مال آخر ثم عقد الشركة قال وهذا
فتعقد على الوكالة دون الكفالة وهي أن تشارك اثنين في نوع من الأعمال أو يشتركا في
عموم التجارات ولا يكونان الكفالة وانقاده على وكالة لتحقيق مقصوده ما بيناه ولا
على الكفالة لأن اللفظ مشتق من كراض يقال كراض له أي كراضه لا يبنى على الكفالة وحكم
التصرف لا يثبت بخلاف مقتضى اللفظ ويصير المتعاضل في المال لحاجة إليه ليس من قبضة اللفظ
السواة ويصيران يتساويان في المال ويتفاضلان في الربح وقال في فوره والتشافي لا يجوز أن
المتعاضل فيه يؤدي إلى ربح عام يضمن فإن لماله فكان نصفين والربح أثنان فاضا حجب الربح
يستحقها بلا ضمان الضمان بقدر رأس المال لأن الشركة عند عملها للربح شركة في الأصل ولهذا
يشترط أن الخلط فصار ربح المال بمنزلة نماء أو كسبان فيستحق بقدر المال في الأصل ولنا قوله
صلى الله عليه وسلم الربح على شرط والوضعية على قدر المالين لم يفسد لأن ربحاً كما يستحق
بالمال لا يستحق بالعمل كما في المضاربة وقد يكون صاحب واحد أو أكثر عملاً أو قسماً في المضاربة
فستحتاج إلى المتعاضل بخلاف شرط جسيم للربح لا حد له لأنه يخرج العقد من الشركة كالمضاربة

الربح لا يثبت على العمل كالمضاربة بل يثبت على المال كالمشاركة والفرق بينهما أن في المشاركة يشارك في المال وفي المضاربة يشارك في العمل والربح في المشاركة يوزع على المال وفي المضاربة يوزع على العمل والفرق بينهما أن في المشاركة يشارك في المال وفي المضاربة يشارك في العمل والربح في المشاركة يوزع على المال وفي المضاربة يوزع على العمل

الربح لا يثبت على العمل كالمضاربة بل يثبت على المال كالمشاركة والفرق بينهما أن في المشاركة يشارك في المال وفي المضاربة يشارك في العمل والربح في المشاركة يوزع على المال وفي المضاربة يوزع على العمل والفرق بينهما أن في المشاركة يشارك في المال وفي المضاربة يشارك في العمل والربح في المشاركة يوزع على المال وفي المضاربة يوزع على العمل

الربح لا يثبت على العمل كالمضاربة بل يثبت على المال كالمشاركة والفرق بينهما أن في المشاركة يشارك في المال وفي المضاربة يشارك في العمل والربح في المشاركة يوزع على المال وفي المضاربة يوزع على العمل والفرق بينهما أن في المشاركة يشارك في المال وفي المضاربة يشارك في العمل والربح في المشاركة يوزع على المال وفي المضاربة يوزع على العمل

أيضا إلى قرض بأشراطه للعامل وإلى بضاعة بأشراط الربح لما لا يفسد العقد يشبه أيضا
من حيث أنه يعمل في مال الشريك ويشبه شركة استمارة فلا فائدة لغيره فعملنا يشبه المضاربة
وقد يصح شرط الرجوع من غير إشهاد يشبه شركة لا يبطل بأشراط العمل عليها قال
ويجوز أن يعقد مالك واحد من المبيع ما له دون البعض كالمساواة في المال ليس بشرط فيه
إذا لفظ لا يقتضيه لا يصح إلا ببيان أن المفاوضة تقسم به للوجه الذي كننا وهو أن يشترط
ومن جهة أحدهما دناءة ومن الآخر داهم وكذا من أحدهما داهم يفيض من الآخر سود
وقال في رد المحتار لا يجوز هذا بناء على شرط الخط وعدمه فإن عندهما بشرط
ولا يتحقق ذلك في مختلف الجنس سنييه من بستان شاء الله تعالى قال ما اشترى كل واحد
منها للشركة ولو لم يضمنه دون الآخر لا يبيانه يضمن كالكالة دون كفالة والوكيل هو الأصل
في الحقوق قال ثم يرجع على شريكه حصته منه معناه إذا أدى من مال نفسه أنه وكيل من
حصته في حصته فإذا انقضى من مال نفسه جمع عليه أن كان لا يعرف ذلك أو قبله فعليه لحيته
بدين حوب المال في ماله الآخر وهو يتكرر والقول المتكبر بينه قال إذا هلك مال لشركة أو مال
المالكين قبل أن يشترى أو يشاء بطلت الشركة لأن المعقود عليه في عقد الشركة المال فإنه يتعين
فيه كما في الهبة والوصية وبطلت الشركة المعقود عليه بطل العقد كما في البيع فكذا المضاربة والوكالة
المفترقة لأنه لا يتعين الثبات فيها بالتعيين إنما يتعينان بالقبض على ما عرفه هذا ظاهر فيها
إذا هلك المال كذا إذا هلك أحد هائله فلهذا في شركة صاحبه ماله ألا يشترط فيه
ماله فإذا فات ذلك لم يكن أخيا بشركة فيبطل العقد لعدم فائدة أيها هلك ماله

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

صاحبه ملك في يد فظا هر كن اذا كان ملك في يد لا خولا مائة في يد لا بخلاف ما
 يعال الخاط حيث ملك على شركة لانه لا يميز في عمل الهلاك من المالكين ان اشترى احد
 بماله وملك مال الاخر قبل الشراء فالشركة بينهما على ما شرط لان الملك حين وقع مشتركا
 بينهما القيد في الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بولا مال الاخر بعد ذلك ثم الشركة شركة عقدي
 عند محمد خلافا للحسن بن زياد حتى انهما باعوا جزءا من الشركة قد تمت في المفترق
 فان ينقض بولا مال بعد تمامها قال يرجع على شريكه بمحصة من ثمنه لانه اشترى بمحصة
 بولا ملكه ونقد الثمن من مال نفسه قد بيناه هذا اذا اشترى اجدها با حلا المالكين او لا ثم
 ملك مال الاخر اما اذا ملك مال اجدها ثم اشترى الاخر مال الاخران صرحا بالوكالة في
 عقد الشركة فالشركة مشتركة بينهما على ما شرط لان الشركة ان بطلت فالوكالة المصروفة
 قائمة فكان مشتركا بحكم الوكالة ويكون شركة ملك ويرجع على شريكه بمحصة من الثمن
 لما بيناه وان ذكر وجود الشركة ولم ينص على الوكالة فيها كان لشركي للذي اشترى خاصة
 لان الوقوع على الشركة بحكم الوكالة التي تضمنتها الشركة فاذا بطلت يبطل ما في ضمنها بخلاف
 ما اذا صرح بالوكالة لانها مقصودة وان يجوز الشركة وان لم يخطأ المال وقال زفر سره
 والشافعي لا يجوز ان الرجوع المال ولا يقع الفرع على شركة الا بعقد شركة في الاصل وانه
 بالخطأ وهذا محل هو المال ولهذا ايضا في اليه ويشترط تعيين رأس المال بخلاف
 المضان لانها ليست بشركة وانما هو يعلوب المال فيستحق الرجوع له على عمله اما هنا
 بخلافه وهذا الاصل كبير لهما حتى يعتبرا بخلاف الجبس ويشترط الخطأ

[illegible]

五

اسے القدرہ ۱۱۳

مردمانی که سبب صدور از اهل اسلام و طایفه از ایشانند

وجمعة كاخرا وقلعة جمعة وحملة الاخر فليقين اجر المثل بالقيام بلغ عند محمد وعند

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

٢٩١
لا يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الابدال واذا اطلقت تكون عنا لان مطلقه ينصرف اليه
جائز عندنا خلافا للشافعي والوجه من الجانبين ما قد صنفناه في شركة القبول قال وكل واحد منهما
وكيل الاخر فيما يشتريه كان التصرف على الغير يجوز كالوكالة او بولاية ولا ولاية متعين الوكالة
فان شرط ان يشتري بينهما نصفان الربح كذلك يجوز ولا يجوز ان يتفاضل فيه فان شرط ان يكون
المشتري بينهما اتلافا فالربح كذلك وهذا لان الربح لا يستحق الا بالمال والعمل او بالضمان فربح
المال يستحقه بالمال المضارب يستحقه بالعمل والاستاذ الذي يلقى بالعمل على التلخيص
بالضمان لا يستحق باسواها الا ترى ان من قال لغيره تصرف في مالي على ان لي ربحه لم
يجز لعدم هذه المعاني واستحقاق الربح في شركة الوجوه بالضمان على ما بيننا والضمان على
قد المالك في المشتري وكان لربح الزائد عليه عجز مالم يضمن فلا يصح اشتراط الا في المضاربة
والوجوه ليست معانها بخلاف اعيان لانه في معانها من حيث ان كل واحد منهما يعمل في مال
صاحبه يلحق بها والله اعلم **فصل في شركة الفاسدة ولا يجوز الشركة في الاحطاب والاصطفا**
وما اصطفا كل واحد منهما او احطبه فهو له دون صاحبه على هذا الاشارة في اخذ
كل شيء مباح لان الشركة متضمنة معنى الوكالة والتوكيل في اخذ المال لمباح باطل لان
الاصل لو كل به غير صحيح والوكيل يملكه بدون امره فلا يصح انما ثبت للمالك لهما
بالاخذ واحراز المباح فان خلافا معانها نصفان استواءهما في سبيل استحقاق الزيادة
احدهما ولم يعمل الاخر شيئا فهو للعامل وان عمل احدهما وامانه الاخر في عمله بان قلنا أحدهما
وجمعه الاخر او قلنا جمعه حله الاخر فللمعين اجرا للمثل بالقيام بلغم عند محمد وعند

کتاب الوقف

قَالَ بِوَحْيِنَفَّةٍ لَا يَزُولُ مَا لَكَ الْوَاقِفُ عَنِ الْوَقْفِ لَا أَنْ تَحْكُمَ بِهِ لِحَاكِمٍ وَتَبْتَغِيَهُ بِمَوْتِهِ فَيَقُولَ إِذَا مَاتَ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

كتاب الوقت
كتاب الوقت

[illegible]

الصلية
 انما هي الصدقة التي يعطيها المولى لغيره
 في حياته او بعد موته
 على وجه الوقف
 والصلية هي التي يعطيها المولى لغيره
 في حياته او بعد موته
 على وجه الوقف
 والصلية هي التي يعطيها المولى لغيره
 في حياته او بعد موته
 على وجه الوقف

ان الوقف تبرع على وجه التملك بالطريق الذي قد مناه فاشترط البعض والكل لنفسه بطله
 لان التملك من نفسه لا يتحقق فصار كالصدقة المنفقة وشروط بعض بقعة المسجد لنفسه
 ولا يبي يوسف ما روي عن النبي عليه السلام كان يأكل من صدقة المراد منها صدقة الوقف ولا
 يجعل لكل منها الا بالشرط فدل على صحة كون الوقف امانة المالك الى الله تعالى على وجه القرية على
 ما بيناه فاذا شرط البعض والكل لنفسه فقد جعل ما صار مملوكا لله تعالى لنفسه ان يجعل مملك
 نفسه لنفسه هذا جائز كما اذا بنى خانا او سقاية او جعل ارضه مقبرة وشروط ان ينزل او يشرب
 منه او يابى فيه لان مقصود القرية وفي التصرف الى نفسه ذلك قال عليه السلام نفقة
 الرجل على نفسه صدقة او شرط الواقف ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شاء ذلك فهو
 جائز عندنا في يوسف وعند غيره الوقف جائز بالشرط باطل وكذا شرط الخيار لنفسه في
 الوقف ثلثة ايام جاز الوقف بشرط عندنا في يوسف وعند غيره الوقف باطل هذا ابتداء
 على ما ذكرنا فافصل الولاية فقد نص في قول في يوسف هو قول هلال ايضا وهو
 ظاهر المذهب وذكر هلال في وقفه قال قوام ان شرط الواقف الولاية لنفسه نكته وان
 لم يشترط لم تكن له ولاية قائل مشايخنا الاشباة يكون هذا قول محمد لان من اصله
 ان التسليم الى الفقير شرط لصحة الوقف فاذا سلم لم يبق له ولاية فيه لئلا ان المتولى انما
 يتخير الولاية من جهة بشرط فيستحيل ان لا يكون له الولاية وغيره يستفيد الولاية منه ولاية
 اقرب الناس الى هذا الوقف فيكون اولى ولايته لمن يتخذ مسجد يكون اولى بجوارقه
 وتصلح المخذون فيه وكان اعتق عبدا كان الولاء له لانه اقرب الناس اليه

الصلية
 انما هي الصدقة التي يعطيها المولى لغيره
 في حياته او بعد موته
 على وجه الوقف
 والصلية هي التي يعطيها المولى لغيره
 في حياته او بعد موته
 على وجه الوقف
 والصلية هي التي يعطيها المولى لغيره
 في حياته او بعد موته
 على وجه الوقف

الصلية
 انما هي الصدقة التي يعطيها المولى لغيره
 في حياته او بعد موته
 على وجه الوقف
 والصلية هي التي يعطيها المولى لغيره
 في حياته او بعد موته
 على وجه الوقف
 والصلية هي التي يعطيها المولى لغيره
 في حياته او بعد موته
 على وجه الوقف

دخول لوی جازدک کله ما قلیقا ال کند لوان تخدو یله اړه مسجد وادن الناس

عبيط الجوانبه كان الحق المنع فلم يصر وسبح الله انه ابقى الطريق لنفسه فلم يخاص به تعالى

۱۲

یہاں پہلے سے ہی ایک عجیب سی حالت تھی۔

وہماری دعا ہے کہ یہ سب کاموں میں کامیاب رہیں۔

الذي يجمع فيه هاتين القوتين عظمى الله بجزائره حتى يعبدوا صراطا صالما وهذا

الاشياء كلها لله تعالى اذا سقط العبد وانبت من حق رجب الى الصدا وانقطع تصرفه عنه
 و هو ملك الله تعالى ١٢

كان في الاعتاق ولو حوب ما حول المسجد استغنى عنه يبقى مسجد عبد الله بن يوسف لأنه سقاء
فان العبد بعد فتنه يرجع الى الله وهو الحرة ١٢

منه فلا يعود الى ملكه وعند محمد عاد الى ملك الباني اوال وارثه بعد موته كانه عينه
بحر

لثوب قرية ولما انقطعت فصار كحصير المجدل وحشيشه اذ استغن عنده الا ان بابا يوسف
 دهب اذ ارا الصلوة ١٢

يقول في الحصيد والعثيش انه ينقل الى مسجد اخرقال ومن بني سقاية المسلمين اخانا
 الى القرون ١٢

یسکنہ بنو السبیل اور باطا و جعل ارضہ مقبرة لم یزل ملکہ عن ذلک حتی یحکم

به الحاكم عند ان خيفة لانه لم يقطع عن حق العبد الا ترى ان له ان يستفع

به فيسكن في الخان وينزل في الرباط ويشرب من السقاية ويدفن في المقبرة

فدشتر حکم الحاکم والاضافة الى ما بعد الموت كما في الوقت على الفقراء بخلاف المسجون

١٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

م و فنانج حق خاند و کار و ان سرا ای آحد و رابط بالفتح مسافر خاند ۱۳ بخار

طاب ثوابه

وتمثلت بالاص
واللغات الدال
على الدين النوى
الشائع ونحابة
ابن الاثير في غريب
المجلد بين والقاموس
ومن تخلص للغات
ورقة وعياش للغات
ورد سنة عفت
ومستحق الاساب
ورد سنة من وغريها
ومن كتب التفسير
مقتا الحارث فزير
وللمجالدين فبعد هذه
التحلية ترى الهداية

جامعت مطبوعه الصباية
مطبوعة البدارنة
نواظر الصباية ونواظر
الكتاب الاصل
ونقلت من فقه
فقيه الاقطار وكتما
من الاسفار وما يطبع
في جامعة مطابع الكائنات
اليهم انظر الى الفقه
والاخرى

[illegible]

قد مر في كتابنا في بيان حجة الله على الخلق في هذه الدنيا
 وقد مر في كتابنا في بيان حجة الله على الخلق في هذه الدنيا
 وقد مر في كتابنا في بيان حجة الله على الخلق في هذه الدنيا

التفكير المنطقي في الأصول الفاضلة من كتب الحكماء

أما بعد الحمد والصلوة على المصطفى وآله الطيبين الطاهرين
 من بيت البطانة والظهور في هذه البحار النجاسة صلتها
 بحرية الفقه والحديث في ميزان الطيب من الخبيث في
 ثم نشأها بالانوار ووجه ان القنطرة في البحث عن صحة
 فالحواشي هذه كلها ملوثة بما يدور عليه لفقير حق المداد
 المسئلة وتحقيق المقام بامعان لا يظن ان لم يوجد مثلها
 او تحتها في الامصار ولا عصرها في طوبى لهذا المطبوع
 المطبوع قد سعى اليه في طبعها وفي تصحيحها وتحسين
 وصرفه في ما لا يبلغ مبلغا يساويها ولا اجزاء الكتاب على
 بالاسفار وحواشيها تزيين في انظار كيف لا وهو ولانا

خاتمة الحكماء في بحار الطبع للجلد الثاني من البحار

الحمد لله الذي يبدل الهداية والكنة اية لذكورنا وانثنا والصلوة على
 على آله واصحابه الطاهرين المطهرين الذين كلهم مقفلة ان
 لاسم بالهداية حواشيهما الجديدة قد طبع مرة بعد اخرى
 البخاري في اهلهم الطالبين الى شرائه بصفاء طبعه من قلوبهم
 حاله فشر لمن فرح باشاعة الشرع والمثل في ان قد جاء مرة
 في دفع الاغلاط عن المتن الحواشي زيدات في حاشية فوائد
 واقف منشئ بوال فرائض حفظه الله تعالى عن شر بالفتن وقد
 المنسوب للمنشئ نوال كشور وتم طبع جلد الثانية في شهر
 شهر ربيع الثامن ثمانية وستة وخمسين من شهر ربيع
 من شهر ربيع الثمانية وستة وخمسين من شهر ربيع

قد مر في كتابنا في بيان حجة الله على الخلق في هذه الدنيا
 قد مر في كتابنا في بيان حجة الله على الخلق في هذه الدنيا
 قد مر في كتابنا في بيان حجة الله على الخلق في هذه الدنيا
 قد مر في كتابنا في بيان حجة الله على الخلق في هذه الدنيا
 قد مر في كتابنا في بيان حجة الله على الخلق في هذه الدنيا
 قد مر في كتابنا في بيان حجة الله على الخلق في هذه الدنيا
 قد مر في كتابنا في بيان حجة الله على الخلق في هذه الدنيا
 قد مر في كتابنا في بيان حجة الله على الخلق في هذه الدنيا
 قد مر في كتابنا في بيان حجة الله على الخلق في هذه الدنيا
 قد مر في كتابنا في بيان حجة الله على الخلق في هذه الدنيا

قد مر في كتابنا في بيان حجة الله على الخلق في هذه الدنيا
 قد مر في كتابنا في بيان حجة الله على الخلق في هذه الدنيا
 قد مر في كتابنا في بيان حجة الله على الخلق في هذه الدنيا

قیمت	نام کتاب	قیمت	نام کتاب	قیمت	نام کتاب
۳	از مولوی محمد نور الدین -	۳۰ پائی	رسالہ فاضل قطب - ذکر ایمان امکان -		شرح سفر السعادت - از مولانا عبدالحق
	رسالہ خلاصہ المسائل - نماز روزہ و سائر مسائل و مذکورہ اور نکاح و طلاق و حجاب کے احکام اور خرید و فروخت و وکالت و ضمانت وغیرہ کے جو از و عدم جواز کی صورتیں اور وہیں بیان کیا ہیں مع حواشی مفیدہ از جناب مولوی امیر علی صاحب ترجمہ فتاوی عالمگیری و ہادیہ مصنف تفسیر مواہب الرحمن -	۱۱ روپے	کتاب فقہ اُردو	۷ روپے	دربوی معروف -
۵ روپے	نور الہدایہ ترجمہ شرح وقایہ اردو ہر چار جلد کجائی مطبوعہ نظامی کاغذ سفید -	۱۱ روپے	ہدایۃ الاسلام مصنف مولوی امانت علی صاحب غازی پوری -	۱۱ روپے	حج الحج - مسلی بہ غایتہ الشہور از ملا محمد شاہ -
۵ روپے	ہزار مسئلہ - شامل ہفت رسالہ (۱) ہزار مسئلہ (۲) مسائل ثمانیہ (۳) صد مسئلہ (۴) مناجات بدرگاہ باری تعالیٰ (۵) حلیہ شریف (۶) نور نامہ (۷) چل مسئلہ مولفہ مولوی عبدالمدین عبدالسلام -	۱۱ روپے	غایۃ الاوطار ترجمہ اُردو و درختہ ترجمہ مولوی خرم علی و مولوی محمد حسن کامل چار جلدین کاغذ سفید -	۱۱ روپے	تذکرۃ الجعہ احکام جمہ از مولوی عبدالسلام بدائع منظوم مسائل فقہ نظم فارسی از ملا ناظم علی رم -
۲ روپے	تبلیہ الخافین - مسائل وینیہ -	۱۱ روپے	عین الہدایہ ترجمہ کامل ہادیہ ہر چار جلد حامل المتن ترجمہ مولوی امیر علی صاحب مترجم فتاوی عالمگیری وغیرہ کاغذ سفید -	۱۱ روپے	نام حق - مشہور و رسی از شیخ شرف الدین بخاری -
۱ روپے	حیرت الفقہ - مسائل مشکوٰۃ از مولوی ابراہیم حسین بنگلوری -	۱۱ روپے	ایضاً - کاغذ خانی -	۱۱ روپے	ماتہ مسائل - سو مسائل از مولانا احمد رحمہ اللہ
۱ روپے	جواب المسائلین - بطور استفتاء -	۱۱ روپے	اور تفریق بھی فروخت کے لیے موجود ہیں -	۱۱ روپے	شرح وقایہ فارسی - مع حاشیہ ملحق الاجر از شاہ عبدالحق محدث دہلوی -
۱ روپے	کنز الدقائق - اُردو ترجمہ از مولوی محمد سلطان خان -	۱۱ روپے	جلد اول -	۱۱ روپے	مسائل المتقین - مرغوب علماء ولایت از مولوی الیاس خان -
۱ روپے	چل مسائل فقہ از مولوی ابراہیم حسین بنگلوری -	۱۱ روپے	جلد دوم -	۱۱ روپے	فتاوی برہنہ - جامع ابواب فقہ از مفتی نصیر الدین -
۱ روپے	رسالہ تجنیس و تکفین میت - از محمد عمر	۱۱ روپے	جلد سوم - کاغذ سفید -	۱۱ روپے	قدوری - ترجمہ مولانا ابوالقاسم -
	کتاب اصول الفقہ عربی	۱۱ روپے	ایضاً - کاغذ خانی -	۱۱ روپے	شرح فارسی مختصر وقایہ از عبدالرحمن جامی -
۸ روپے	حسامی - از مولانا حسام الدین -	۱۱ روپے	راہ نجات ضروری مسائل نماز روزہ وغیرہ مفتاح الجنۃ از مولوی کرامت علی چنبوی -	۱۱ روپے	کنز فارسی - از مفتی نصیر الدین کرمانی محشی مع فرہنگ -
		۱۱ روپے	حقیقۃ الصلوٰۃ مع رسالہ بے نازان -	۱۱ روپے	مالا بدینہ - از قاضی ثناء اللہ رحمہ اللہ مع وصیت نامہ -
		۱۱ روپے	ترجمہ فتاوی عالمگیری - کامل ہر چار جلد مع مقدمہ یعنی جلد اول ترجمہ مولانا ہاشم شاہ و باقی ہر سہ جلد مع مقدمہ مترجمہ مولانا امیر علی کاغذ سفید و خانی -	۱۱ روپے	شرح مختصر وقایہ کورمیری - از مولانا جلال الدین عمر قندی -
		۱۱ روپے	کشف الحاجات - ترجمہ اُردو و مالا بدینہ	۱۱ روپے	رسالہ تبلیہ الانسان - در حلت و حر جانوران -

کتاب	قیمت	نام کتاب	قیمت	نام کتاب	قیمت
غایۃ التفتیح شرح حسامی سنہ ۱۱۸۵ھ	عمر پ	زاد المسیل فی الجنتہ والسلسبیل - ذخیرہ	۴۰	شہنشاہ اکبرؒ گوہر نیا ہفتی تھی اپنے	
عبد الغفر بناری معروف و متداول -		احادیث از مولانا غلام نبی -		خزانہ کی منزلت کیجیے عجیب صنعت ہر بالکل	
توضیح تلخیص - از صدر الشریعہ علامہ		کتب حدیث فارسی		بے نقص اس عجیب بلاغت و سلاست پر تولا	
نقارانی مع کامل سہ حاشیہ از حسن چلی		اشعۃ اللمعات حامل المتن - شرح مشکوٰۃ		و خبر اور شرط و جزا کی اصطلاح بے نقطہ -	
و شیخ الاسلام و ملا خسرو نہایت نایاب مجموعہ		از مولانا عبد الحق محدث دہلوی -		فرعون و قارون کا نام بے نقطہ روایات	
مطبوعہ جنوری ۱۸۹۵ء	عمر پ	چار مجلدات میں پوری شریعت مع ترجمہ		کا ترجمہ بے نقطہ شہنشاہ ہند کا عزت کراؤ	
شرح مسلم الثبوت - از ملا بحر العلوم نہایت		کاغذ سفید و خنائی -	۱۰	بہا تھا و فنی مصنف کا فخر زیبا و لیسائی پلا	
نفیس و معروف و مستند شرح -	غیر پ	کتب حدیث اردو		جیسا سنا تھا مطبع کی تمام کوشش سے نہایت	
اصول لاشاشی عثمینی - سبھی بھول گواشی -	۴۸	مظاہر حق - ترجمہ مشکوٰۃ المصابیح ترجمہ		نفیس نسخہ ملا بیگم جو اہر رقم خوشنویس نے	
کتب حدیث عربی		جناب مولانا محمد قطب الدین دہلوی مرحوم		لکھا بہت عمدہ چھپا کاغذ سفید و خنائی گندہ	۲۰
تیسرے لوصول فی احادیث جامع الاصول		و مخفوفہ کامل چار جلد میں ہر حال المتن لینی		تفسیر جلالین مع کمالین - تجشی جدید بطور	
از شیخ عبدالرحمن بن علی بنی معروف -	عمر پ	اول عبارت عربی حدیث کی بعد داسکا		دہلی کا قند سفید و خنائی -	عمر پ
جامع ترمذی - امام ابو یوسفی ۱۴ صحاح ستہ		ترجمہ اردو میں کاغذ سفید گندہ -	۵۰	بتیان فی اعراب القرآن مؤلف شیخ عبداللہ	
میں سے معروف مع رسالہ اصول حدیث		ایضاً - کاغذ خنائی و سفید جمولی -	۱۰	بن حسین عسکری محدث مفسر بخاری متون	
جرجانی و شمائل ترمذی جدیدہ -	عمر پ	تر او میل آخرت سے نعمت ان بہادر و ڈپٹی		۱۲۰۰ء اس فن کی کوئی کتاب ہند میں طبع	
قسطلائی - شہاب الدین قسطلائی کی شرح		سید اولاد حسین صاحب رضوی سی - آئی -		نہروئی غلط فہمی سے خلاصہ الکشاف تمام	
صحیح البخاری مسلمی بارشاد الساری مؤلف		ای شلٹنٹ افلکب بہ شیعہ قصہ ہند -	۱۲	درج ہو گیا ہے ساتھ میں رسالہ فتح الجلیہ	
بہ قسطلائی دس مجلدات میں پوری شرح		تحفۃ الاخیار - ترجمہ اردو و مشارق الانوار		مولانا ولی اللہ دہلوی کا لگا ہوا ہے -	عمر پ
خط نسخ کاغذ سفید و لایتی گندہ -	۵۰	مترجمہ مولوی خرم علی - کاغذ سفید و خنائی	۲۰	در النظم - خواص و تاثیرات و سورہ قلم	
سنن ابی داؤد - ہر چار جلد کامل و جلد		ترجمہ جامع ترمذی - حامل المتن جلد اول		قرآنی مؤلفہ قاضی ابوالعصری -	۵
میں از امام سلیمان بن اشعث داخل صحاح ستہ		مترجمہ مولوی فضل احمد انصاری لاہور کا		توریت - بزبان عربی ترجمہ بطور اصل کے	
معروف جدید الطبع -	عمر پ	کاغذ سفید و خنائی -	۱۰	اسکے نیچے فارسی ترجمہ موجود تھا اور اردو	
سنن ابن ماجہ عثمینی مع شرح مفتاح الحیات		ایضاً - جلد دوم - کاغذ سفید و خنائی -		ترجمہ صرف از خطیر مطبع ہذا کی طرف سے	
از مولانا شیخ محمد بن عبداللہ مطبوعہ غیر	۱۰	کتب تفسیر عربی		اضافہ ہوا کاغذ سفید گندہ -	۵
و لائل الخیرات - با ترجمہ فارسی و ہمار		تفسیر بے نقطہ فیضی - سبھی بہ سلاطین الامام		فتح الجلیہ از حضرت شاہ ولی اللہ مطبوعہ غیر	۵
نسبہ کہ و خواص سار جیسے معروف -	۴	علم کے سرکالاج بے جو کتاب خزانہ اکبری			

